

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة فرحات عباس ( سطيف1)  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم  
تخصص: علوم اقتصادية  
الموضوع:

## محاولة إيجاد فرص وآفاق تطور وتنمية مدينة سطيف

تحت إشراف الأستاذة:

قطاف ليلي

إعداد الطالب:

وناس فريد

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سطيف	أستاذ التعليم العالي	د. غراب رزيقة
مشرفا ومقررا	جامعة سطيف	أستاذ التعليم العالي	د. قطاف ليلي
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	د. خوني رابح
عضوا مناقشا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	د. زموري مسعود
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر قسم أ	د. دردوري لحسن
عضوا مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر قسم أ	د. مساحل نور الدين
عضوا مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر قسم ب	د. علوني عمار

السنة الجامعية: 2017 - 2018 م

## تشكرات

في نهاية هذا البحث أود أن أتوجه بالشكر إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة قطاف ليلي التي تابعت معي هذا البحث منذ بدايته وإلى غاية إتمامه كما أتوجه بالشكر كذلك إلى الأساتذة الذين سيقومون هذا العمل من خلال انتقاداتهم البناءة ومساهماتهم بشكل أفضل في تحسينه.

كما لا يسعني أن أشكر كل المسؤولين في الإدارات العمومية لمديريات ولاية سطيف على تسهيلاتهم في الحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث.

# إهداء

إلى عائلتي الكريمة وكل أفراد الأسرة الذين ساعدوني معنويا للوصول  
بهذا العمل إلى نهايته وكل ما ساعدني من قريب أو بعيد، ليجدوا كل  
التقدير والإمتنان.

فريدا

منذ ظهوره على وجه الأرض حاول الإنسان بكل جهده السيطرة على المحيط الذي يعيش فيه وجعله في متناوله لتحقيق أهدافه في الحياة. هذا المحيط يمثل له مصدر للثروة أي كلما استحوذ على أكبر مساحة من الأراضي كلما كان أكثر ثراء.

إنطلاقاً من هذه الفكرة بدأت أولى محاولات الإنسان للسيطرة على الأرض لاعتبارات متعددة ومختلفة: عن طريق صيد الحيوانات، البحث عن الماء باسم الدين أو السياسة وحالياً باسم الديمقراطية، حتى أصبح الناس يتقاتلون فيما بينهم بسبب واحد ألا وهو الاستحواذ على الأقاليم والأراضي بثتى الطرق. لأجل هذه الأسباب برز المحيط أو الإقليم المحفز الحقيقي للإنسان، خاصة بعد الإكتشافات التي ظهرت في العصر الحديث من موارد باطنية كالبتترول - الغاز والمعادن النفيسة، أليست هذه الأسباب كافية لتحرك غريزة الناس للتنافس على ملكية الأراضي؟

في الوقت الراهن أصبحت السيطرة على الأراضي باعتبارها مصدر للثروة تتم بطرق ذكية وحضارية أي في شكل تجمعات سكنية أكثر تماسكا وتنسيقا بين الناس ونعني بذلك المدن. هذه الميولات للطبيعة البشرية أخذت مصادرها من عوامل اجتماعية - اقتصادية - ثقافية وحتى عسكرية. إذن من المدن ظهرت أكبر الحضارات الإنسانية وتراكمات من الثراء بشكل غير مسبوق. فظاهرة التمدن برزت بشكل واسع وظهرت معها مشاكل التجمعات الحضرية.

في عصر أفلاطون كان التفكير السائد آنذاك حول المدينة المثالية. أما حالياً ونحن في القرن الواحد والعشرين وبعد الانفجار الذي حدث في التجمعات الحضرية المعاصرة كان بمثابة الترجمة الحقيقية للسلوك الإنساني المعاصر لكن مع الأسف انجر عن هذا السلوك فجوات إقليمية في المحيط الحضري. هذه الفجوات الإقليمية التي تميز المحيط الطبيعي والاجتماعي في نفس الوقت هي مرتبطة بالمجال الإقليمي، ودراسة هذا الأخير يفترض تحليل العناصر المرتبطة به وأسباب الفجوات الإقليمية التي تحدث فيه.

بالنسبة للإقتصادي فإنه يعتبر أن هذه الأسباب ترجع إلى عوامل مرتبطة بالثروة التي تميز كل إقليم في حين أن الجغرافي يرجع الأسباب إلى عوامل طبيعية تميز الإقليم أو المحيط.

لكن الذي يجب أن نعرفه هو أن هذه الفجوات الإقليمية التي تحدث هي ديناميكية ونشيطة أي غير ساكنة ومتواصلة عبر العصور والأزمنة والدليل على ذلك هو التطور التاريخي التي شهدته تراكمات الثروة عبر العالم. وبالتالي فكل فجوة إقليمية هي نتاج عملية تنموية في المجتمع.

فالتطور الذي حدث في الولايات المتحدة سمح بتركيز الثروة في مختلف أقاليمها المهمشة والذي كان له أثر كبير في تطور التكوين، التكنولوجيا وحتى طرق الإنتاج. هذا ما أدى إلى ظهور شكل جديد للإقليم وبالتالي حدوث ما يسمى بالفجوات الإقليمية. بالنسبة للصناعة، فإنها تنمو في أقاليم تتوفر فيها عوامل الإنتاج.

هذه الأقاليم تطورت على حساب أقاليم أخرى دون أن توفر احتياجاتها من الصناعة. حالياً بدأ العالم يتخلى عن الصناعات الكثيفة ويتجه نحو الصناعات المرنة والخدمات. فالخدمات إذن ولدت تحولات داخل الفجوات الاقتصادية التقليدية، وبالتالي خلق الثروة لم يصبح فقط حكراً على الصناعة.

منذ حوالي ثلاثة عقود بدأنا نلاحظ ظهور غير مسبوق لظاهرة التمدن عبر العالم. إن المدن الكبرى في مختلف دول العالم وفي إطار اقتصاد معلوم بدأت تعيش في جو مشحون بالمنافسة بهدف جلب أكبر عدد من المؤسسات التي تنتج أكبر قيمة مضافة.

في أيامنا هذه بدأ الإقتصاد يتميز أكثر بالمعرفة، الخدمات، التكنولوجيا المتطورة وخاصة الإعلام. وبهدف جلب أكبر عدد من المؤسسات، تعمل المدن حالياً على تطوير قنوات تفاعل فيما بين عدة أعوان بهدف تركيز في نفس المكان مجموعة من العوامل تسمح بظهور عوامل خارجية إيجابية.

ما يجب أن نعرفه هو أن التركيز المكثف للأفراد والنشاطات المنتجة للقيمة المضافة في بعض المدن والتجمعات السكانية الكبرى نتجت عنها بعض الفجوات في نسيجها العمراني.

إننا نشهد منذ ثلاث عقود ظهور أقاليم حققت نجاحات متميزة سواء على المستوى الجهوي، الوطني أو حتى الدولي ومثال على ذلك Sophia Antipolis – Silicon Valley – L'Arc Jurassien Suisse – Troisième Italie etc..

الفرق في الإمكانيات ( مرافق عمومية) ما بين المدن الكبرى والأقاليم الجديدة التي ظهرت عبر العالم تطرح عدة تساؤلات حول عوامل نجاح هذه الأخيرة.

دراسات عديدة بينت أن الأقاليم الصناعية الجديدة هي أقاليم عذراء بمعنى أن الصناعات التقليدية بها كانت غير موجودة. كما أن هذه الأخيرة عرفت صعوبات عدة منذ أزمة السبعينات من القرن العشرين. إن ظهور التمدن والمدن الكبرى والأقاليم الجديدة كمصدر للثراء ومع زوال المناطق الصناعية القديمة التي شهدت سنوات المجد فيما يخص الصناعات التقليدية أكدت أن هناك ديناميكية في بروز الفجوات الإقليمية. فالسؤال الذي يمكن طرحه هو: هل عدم استقرار هذه الأقاليم شيء مقبول؟ بطبيعة الحال نقول لا. ولهذه الأسباب ظهر ما يسمى بالتهيئة الإقليمية.

إن الفجوات الإقليمية تعتبر ديناميكية (نشطة) وهي نتاج الانتشار الإقليمي لبعض العوامل. من الجانب الاقتصادي نستطيع القول بأن كل تحول للنظام الإنتاجي يعتبر مصدر للفجوات الإقليمية، وفي نفس الإطار ظهرت أولى سياسات التهيئة الإقليمية في سنوات الخمسينات من القرن العشرين. هذه الأخيرة ما هي إلا التنظيم ما بين النشاطات والأعوان الإقتصاديين في الإقليم، وأن هذا التنظيم قد يكون عشوائياً، مخططاً أو موجه.

ومن غير الصدفة أن نلاحظ ظهور التهيئة الإقليمية في هذه الفترة بالذات، بسبب بروز عدم تكافؤ في التنمية ما بين الدول حيث أن نظريات التنمية بدأت في الظهور بهدف تحليل الإطار الاقتصادي للإقليم الذي كان مهماً قبل ذلك وبينت أن هذه الفجوات الإقليمية موجودة في كل مكان وفي الدول المتقدمة كذلك.

في وقت مضى، كانت البلدان التي شهدت تطور إقتصادي ملحوظ، التهيئة الإقليمية فيها تهتم بتوزيع متساوي للتنمية الإقتصادية على مستوى كل الإقليم بالتركيز على سوق العمل الذي يحث السكان للتنقل في البحث عن عمل.

سياسة التهيئة الإقليمية تمنح فرصة للدولة التي تقوم بوظائفها ومهامها وبترسيم شرعيتها في وقت يشهد فيه الإقتصاد الوطني الإنفتاح نحو الإقتصاد العالمي.

إن هدف التنمية الإقليمية هو التنظيم الإقليمي الأمثل للأعوان والنشاطات الإقتصادية بهدف القضاء على الفجوات الإقليمية. انطلاقا من هذا المفهوم يصبح من الأجدر على الدول إتباع سياسات مختلفة فيما يخص التنمية الإقليمية المتساوية.

### الإشكالية:

الإشكالية الحالية لمدينة سطيف هي احتقان الأوعية العقارية من خلال التناقض التالي:  
باعتبارها عاصمة جهوية ومنطقة عبور رئيسية مفتوحة على كل الآفاق، تتميز مدينة سطيف باحتياجها إلى مرافق حضرية حسب تطلعاتها المتعددة ( سكن، صحة، تجارة، تسلية، جامعة... ) مما يؤدي إلى بها إلى طلب المزيد من الأوعية العقارية.

فمدينة سطيف تعاني من مؤشرات الاحتقان، مما جعل المسؤولين وأصحاب القرار على مستوى السلطات المحلية يقومون بتحويل فائض الأنشطة والنمو الإقتصادي للمدينة نحو الضواحي خاصة في المقام الأول عين أرناط في الجهة الغربية لقربها الشديد منها، ثم في المستوى الثاني بقية الضواحي الأخرى وهي البلديات التالية:

- مزلوق - قجال ( الجنوب )

- أورسيا- عين عباسة ( الشمال )

- أولاد صابر ( شرق )

بداية من ثمانينات القرن العشرين ونظرا للموقع الاستراتيجي لمدينة سطيف جعلها تحتقن أكثر فأكثر نتيجة للتمدن السريع والانفجار الديمغرافي والهجرة الريفية وظهور المنطقة الصناعية وكثافة النشاط التجاري بالمدينة، نتج عن كل هذه العوامل تمدن غير متوازن على حساب الأراضي الزراعية.

ولاية سطيف تزخر كذلك بمناطق طبيعية متنوعة سواء في الشمال أو الجنوب حيث يمكننا تمييز

ثلاث وحدات جغرافية متباينة:

• المرتفعات في الشمال

• الهضاب في الوسط

• جبال الحضنة في الجنوب

ومن موقعها الاستراتيجي كمنطقة عبور، تحتوي ولاية سطيف على موارد طبيعية مهمة (خصوبة الأراضي، مياه معدنية، قاعدة صناعية، مرافق جهوية عديدة: جامعة، مستشفى جامعي، دار الثقافة محطة نقل برية، سكة حديدية، مطار ...) لكن هناك عوائق أخرى (تساقط مطري ضعيف في بعض الأحيان يعتبر عائق للإنتاج الزراعي وموارد مائية دون المستوى المطلوب).

يبقى العائق الأكبر لولاية سطيف، هو التطور غير المتساوي للإقليم لصالح الهضاب العليا الموجودة في المنطقة الوسطى للولاية، أي الشريط المتكون أساسا من الطريق الوطني رقم 05 ونعني بذلك مدن سطيف والعلمة على حساب المناطق الأخرى الموجودة في شمال أو جنوب الولاية.

أضف إلى ذلك التنمية في ولاية سطيف كانت مركزة أساسا في عاصمة الولاية، مما نتج عنه فجوات عبر إقليم الولاية وتطور اقتصادي واجتماعي غير مسبوق.

بلدية سطيف تنتمي إلى المنطقة ( 1 ) من المناطق السكنية الموجودة في ولاية سطيف حسب الترتيب

الصادر عن الديوان الوطني للإحصاءات ( O. N. S ) ، وضمن التجمعات السكانية المنتشرة في هذه

المنطقة نجد أن التجمع الحضري لمدينة سطيف يمثل 53% من 11 تجمع سكاني المنتشر عبر المنطقة رقم (1).

تعتبر هذه المنطقة رقم (1) ذات أهمية رئيسية لاحتوائها على مزايا نذكر منها:

- تعتبر المنطقة صناعية بالدرجة الأولى ونسبة التحضر فيها عالية.
- وجود طرق استراتيجية ( الطريق الوطني رقم 05، سكة حديدية، طريق سيار شرق /غرب - مطار ) وهذا ما يعزز وتيرة التنمية في المنطقة.
- امكانيات زراعية كبيرة ( طريقة السقي ... )

ومن هذا المنطلق جاء المخطط التوجيهي للتهيئة العمران ( P. D. A. U ) كأداة تحفيز وتوجيه تهيئة الاقليم في اطار استراتيجية تنموية اقتصادية تعمل على تحدي كل العوائق والظروف الاستثنائية. مرت بلدية سطيف سابقا بسلسلة من الدراسات والمخططات نذكر منها: المخطط التوجيهي للعمران سنة 1980 ومراجعته سنة 1991 ثم من خلاله احصاء اجمالي للسكان - عدد السكان - مناصب العمل، المرافق العامة، مخطط التهيئة العمراني للمدى القصير والمتوسط وكذلك مخطط توجيهي للتنمية الاقليمية للمدى الطويل.

ولأسف كانت الحلول المقترحة من طرف المخطط التوجيهي للعمران ( P.U.D ) محدودة زمنيا بدون دراسة معمقة ومركزة أساسا على مستوى مدينة سطيف. أضف إلى ذلك الظروف التي مرت بها الجزائر منذ أزمة 1986 والانعكاسات السلبية المنجرة عنها ( توقيف الاستثمارات والمشاريع المبرمجة ) وظهور مؤشرات اجتماعية وسياسية جديدة مع مطلع التسعينات للقرن العشرين ( تحرير سوق العقار، الخصخصة، التأقلم مع معايير إقتصاد السوق، تشجيع حرية الاستثمار ... )

بالنسبة لموضوع بحثنا تحت عنوان " محاولة ايجاد فرص وآفاق تطور وتنمية مدينة سطيف " جاء بعد محاولات للتفكير والتساؤل حول التطور العمراني لمدينة سطيف وكيفية استيعاب مجالها الاقليمي في وقت شهدت فيه الهياكل الاجتماعية والاقتصادية ضغوطات كبيرة.

انطلاقا من هذه الاشكالية، يجب التفكير أولا في تنظيم اقليمي متوازن ومتلائم للمدينة يدخل في الاطار العام لآفاق التهيئة الاقليمية لمنطقة سطيف وبالتركيز على التجمعات السكانية الموجودة في ضواحي المدينة.

هذه الرؤية تتركز بالأساس على طرق التهيئة الموجودة في كل من مخطط فضاءات البرمجة الإقليمية ( S.E.P.T )، مخطط تهيئة ولاية سطيف ( P.A.T.W ) والمخططات التوجيهية للتهيئة والعمران ( P.D.A.U ).

في اطار سياسة تخطيط عمراني وتوجهات مخططات التهيئة المذكورة آنفا، فإن اشكالية بحثنا تتبلور حول كيفية تطوير القطب الجهوي لمدينة سطيف بهدف استيعاب التوسع العمراني حولها في اطار شامل للتهيئة الاقليمية بحيث يجب أن تكون العملية بصورة عقلانية وتطوعية.

وفي اطار هذه الآفاق؛ فإن هدفنا الأساسي لهذا البحث يجب أن يركز على العوامل التي تساعدنا على تنمية مدينة سطيف انطلاقا من مواردها الاقتصادية التي تزخر بها.

### منهجية

لتحقيق الأهداف المرجوة في بحثنا، يجب الأخذ بعين الاعتبار وتطبيق المهام الأساسية الآتية:

- استخراج الدلالة والمحتوى الاقتصادي لمفاهيم الاقتصاد المجالي ، التهيئة الاقليمية، الاقتصاد الجهوي والمحلي.

- تعريف الاطار الظرفي لولاية سطيف والذي يمكنه أن يعطي الاعتبار للموارد الاقتصادية الموجودة في الولاية من خلال قياس وتحليل مختلف المعطيات الطبيعية، الصناعية، الزراعية، الاجتماعية ...

بحث وابرار كل المعطيات والعوامل التي تساعدنا في تحديد العناصر لفرص وآفاق التنمية لمدينة سطيف.

بالنسبة لخطة البحث فإنها سوف تدور حول ست فصول وهي:

**الفصل الأول:** " المجال والعلوم الاقتصادية: نشأة وتطور تقني "

• بتمحور حول امكانيات بعض العوامل الاقتصادية في تمييز المجال ومنه نحاول استخراج هيكلية اقليمية تتمحور حول مفهوم "مركز - ضواحي".

• قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين اثنين:

المبحث الأول: المسألة الاقليمية في التفكير الاقتصادي التقليدي والنيوكلاسيكي.

المبحث الثاني: طريقة أخرى لرؤية الإقليم: الاقليم الاقتصادي - الاجتماعي.

**الفصل الثاني:** نحاول تبيان بأن عرض المرافق العمومية ومحدودية تنقل الأشخاص تعمل على حث

السلطات العمومية لأهمية التدخل في اطار تنظيم اقليمي للأعوان الاقتصاديين خاصة في فترة النصف

الثاني للقرن الماضي حيث بدأنا نتحدث عن مفهوم التنمية الجهوية والتهيئة الاقليمية خصوصاً.

يقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: أهمية سياسة التهيئة الاقليمية

المبحث الثاني: التهيئة الاقليمية في الجزائر بين الماضي والحاضر.

**الفصل الثالث:** نحاول أن نبين كيف أن النظريات الجديدة في التنمية الاقتصادية تسمح لنا بتبني نظريات

التنمية المحلية الداخلية كمصدر للسياسات الجديدة في التهيئة الاقليمية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: التنمية المحلية الداخلية: التأقلم مع المناهج الاقتصادية الجديدة.

المبحث الثاني: مقارنة محلية للتنمية الداخلية.

**الفصل الرابع:** دراسة وتحليل شامل للطاقة الاقتصادية والبشرية لولاية سطيف بالتطرق إلى المميزات الديمغرافية - الاقتصادية - الهياكل والمرافق الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى مكانة الولاية في المجال الجهوي والوطني.

**الفصل الخامس:** تقييم أدوات ووسائل التهيئة العمرانية من خلال ديناميكية المدينة.

سوف نتطرق في بداية هذا الفصل للإشكالية الحالية لمدينة سطيف من خلال تحليل النقاط التالية:

• وضعية الموقع الطبيعي والحالة الاجتماعية والاقتصادية.

• الهياكل والمرافق

• تحليل عمراني وتهيئة مدينة سطيف

**الفصل السادس:** نحاول ايجاد عناصر وعوامل بإمكانها تدعيم التنمية في مدينة سطيف والمساهمة في تطوير الولاية انطلاقا من توجهات وفرص التنمية المشتقات من الموارد والطاقات المتوفرة في المنطقة.

## مقدمة:

منذ القديم والعلوم الاقتصادية لم تولي أهمية كبيرة لمفهوم المجال وانعكاساته على المتغيرات الاقتصادية، على غرار الاقتصادي الألماني Von Thunen وآخرين في القرن الثامن عشر إلا في النصف الثاني من القرن الماضي أين بدأت الدراسات في المجال تتوسع أكثر فأكثر.

الأسباب التي كانت سبباً في هذا التهميش متناقصة ومتعددة: فالبعض يرجع الأسباب إلى صعوبة تصميم المتغيرات المجالية والبعض الآخر يرى أن إدخال المجال في التحليل الاقتصادي هو بدون فائدة. ولهذا سوف نبين في هذا الفصل أهمية المجال في العلوم الاقتصادية: حيث سنتطرق في البداية لدراسة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وانعكاسات السوق على التنظيم المجالي للأعوان الاقتصاديين (مؤسسات وأفراد)، ثم بعدها الفكر النيوكلاسيكي الذي من خلاله نحاول فهم ديناميكية الانتشار المجالي للرأسمالية الحديثة.

وبعبارة أخرى نحاول تبيان إجماع مختلف تيارات الفكر الاقتصادي على الأدوار التي تلعبها العوامل الاقتصادية فيما يخص التركيز المجالي للنشاطات. فالظاهرة التي تسمى بـ "السببية الدائرية المتراكمة" بين الأفراد والمؤسسات تعمل على تثبيت سكان المدينة وبالتالي على تمييز المجال في إعطاء هيكلية جديدة وهي "وسط المدينة - ضواحي".

## المبحث الأول: المسألة المجالية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

الإطار الاقتصادي العام الذي ميّز الفكر الاقتصادي (منافسة تامة وعوائد السلم الثابتة) حتّى الاقتصاديين على دراسة الظواهر المجالية بطريقتين: الطريقة الأولى تعتمد على كيفية الحصول على عوامل الإنتاج خاصة المواد الأولية. أما الطريقة الثانية فهي تتركز على اقتصاديات التجمع. إن تطور الأدوات الاقتصادية والنماذج في الاقتصاد ساهم في تغيير الإطار النظري للفكر الاقتصادي، حيث أصبح يتركز على الثنائي الجديد "المنافسة غير التامة وعوائد السلم الثابتة" ومنه برز ميدان اقتصادي تحت عنوان "الاقتصاد الجغرافي الجديد" الذي سمح بإبراز ظواهر التركيز المجالي للنشاطات الاقتصادية - التجمع وكذلك الاستقطاب من خلال معيار اقتصادي واحد ألا وهو قياس تكلفة النقل.

## المطلب الأول: أسس الاقتصاد المجالي

رواد التحليل المجالي في الاقتصاد هم الألمانين: J.H.Von Thunen-A. Weber و A.losh\_ الذين أرسو خلال قرنين من الزمن أسس التحليل المجالي في العلوم الاقتصادية. بالنسبة لـ Weber (1909) و Von Thunen (1826) قاموا بدراسة طرق التوطن المجالي للنشاطات الاقتصادية الزراعية والصناعية، ولكن نظرا لمحدودية هذه النظريات جاء A.Marshall ليعطي أبعاد أخرى في المجال الاقتصادي ويطور نظرية التوطن من خلال ما يسمى بـ "الاقتصاديات الخارجية".

العمل الآخر الذي قامت به المدرسة الألمانية هو بناء "نظام عمراني خطي" يرتكز فقط على العوامل الاقتصادية.

## الفرع الأول: التوطين المجالي للنشاطات: الجوانب النظرية

دراسة التوطين المجالي للنشاطات الاقتصادية ترجع إلى الاقتصادي Von Thunen الذي استطاع في بداية القرن التاسع عشر أن يبني نظرية اقتصادية حول المتغير المجالي. ثم بقيت أعماله مهمشة إلى غاية القرن العشرين أين تم اكتشاف المجال من خلال إشكالية التوطين للنشاطات الاقتصادية. وعليه سوف نحاول العودة إلى الأبحاث السابقة للمدرسة الألمانية فيما يخص نظريات التوطين.

### I. التوطين في الأراضي الزراعية:

تعتبر الأعمال التي قام بها Von Thunen من بين الركائز في التحليل الاقتصادي وهي مرتبطة بالمفهوم المنطقي لتوطين الزراعة والنشاطات الفلاحية في المجال الريفي الذي يدور حول المدينة. فهو يبين أن هذه النشاطات غير موطنة بطريقة عشوائية ولكنها منتظمة بحسب العوامل الاقتصادية كالمنافسة وشغل الأراضي وتطبيقاتها الاقتصادية أي الربح الأرضي.

### I.1. الربح الأرضي والتوطين:

يرجع Von Thunen ربح الأرض إلى توطين النشاطات وبالتالي الذي يجب فهمه هو: ما هي العوامل المحفزة والمؤدية إلى استغلال وامتلاك الأراضي؟ انطلاقاً من هذه الفكرة سوف نتطرق إلى نظرية ربح الأرض لـ David Ricardo للوصول بعدها إلى الأعمال التي قام بها Von Thunen.

### I.1.1. الجوانب الطبيعية للربح الريكاردوي:

اهتم D Ricardo بالبحث عن الثروة من خلال الربح، الأجور والربح ومن أهم النظريات في هذا الإطار نجد تلك المتعلقة بالربح.

يعرف D Ricardo الربح على أنه "قطعة من منتج الأرض الذي ندفع ثمنه من أجل الحصول على استغلال القدرات الأصلية والغير قابلة للزوال للأرض"<sup>1</sup>

<sup>1</sup>FUGITA (M) et THISSE (J-F) "Economic of Agglomeration", Cambridge University Press, 2002, P11.

من خلال هذا التعريف يعتبر الريع بمثابة الثمن لاستغلال الأرض. ومن أهم أهداف ريكاردو هو تحديد جدور الريع، حيث استطاع أن يميز بين أربعة عوامل قادرة على استخراج الريع وهي: العائد- الندرة - النوعية- توطين الأراضي، علما وأن العامل الأول والثاني يميزان الزراعة المكثفة أما العامل الثالث والرابع يميزان الزراعة الواسعة.

يحاول ريكاردو تقديم شكلين للريع وهما: الريع المكثف والريع الموسع ويمثلان المكوّن الأساسي للريع المستخرج، وبالتالي نظرية الريع عند ريكاردو هي نظرية ريع الخصوبة إضافة إلى العوامل الأخرى المرتبطة بمصدر الريع.

حسب ريكاردو فإن هناك ارتباط كبير بين مستويات خصوبة الأراضي ومستويات الإنتاجية ومنه فإن الأراضي الأكثر خصوبة تنتج أكثر في وحدة المساحة مقارنة بالأراضي ذات النوعية الرديئة. هذا الفرق يمثل ما يسمى بريع الأرض.

إن مختلف طرق استعمال الأراضي هي نتيجة مباشرة للحصول على الريع: أي كلما كان هذا الريع أكبر كلما استحوذت وحدات المساحة على أكبر عدد من النشاطات ذات الإنتاجية الكبيرة<sup>1</sup>. من خلاصة أبحاث ريكاردو، يعتقد بأن غياب الميزات الفيزيائية لخصوبة الأراضي يؤدي إلى زوال الريع.

انطلاقاً من هذه الفكرة وجة الاقتصادي الألماني Von Thunen أعماله في هذا الاتجاه.

### 2.1.1. إعادة الاعتبار للمجال : انعكاسات المسافة

جاء Von Thunen (1826) كسابقه Ricardo لبناء نظرية اقتصادية حول مفهوم ريع الأرض. أغلب الاقتصاديين المعاصرين يعتبرونهم من المؤسسين الأوائل في التحليل الاقتصادي من حيث التكاليف والمداخيل الحدية.

<sup>1</sup>SAMUELSON (R-A) "Thunen and Two Hundred," Journal of Economic Literature, vol21, 1983, PP, 1468-1488.

Von Thunen هو في الأصل يملك أراضي زراعية يستغلها في جنوب ألمانيا حيث اهتم بمسألة توطين المساحات الزراعية في إطار الاستغلال الأمثل للأرض. تتمثل النتيجة الأساسية لمختلف الأبحاث والتجارب خلال سنوات عديدة في المسافة بين مختلف المستثمرات الفلاحية والسوق، وهي من أهم العوامل التي ركز عليها Ricardo فيما يخص التوزيع المجالي لمختلف طرق الإنتاج الزراعي.

في هذا الإطار يقوم Von Thunen بافتراض مجال منسجم فيما يخص خصوبة الأراضي وانصب هدفه على محاولة إزالة الآثار الناجمة من الربيع الريكاردري لاستعمال واستغلال الأراضي.

انطلاقاً من هذه الفكرة قام Von Thunen بتبني مقاربة متميزة من خلال الجمع بين الملاحظة والاستنتاج. في البداية كان يقوم بجمع المعطيات الإحصائية في مزرعته بمدينة TELOW جنوب ألمانيا وقبل أن يصل إلى النتيجة اعتمد على طريقة "فرضيات- استنتاج" في صورة تجريدية للوصول إلى نموذج نظري.

وبالتطابق مع فرضية "المجال المتجانس" يفترض مساحة أرض سهلية محاطة بمنطقة صحراوية يسميها "الدولة المعزولة". كما تحتوي هذه الأخيرة على مركز يكون بمثابة السوق الوحيد أو المدينة ويتمثل في نقطة تسمى بـ "المدينة-السوق" وكل المبادلات تتم في هذا المركز. كما أن هناك فرضيات أخرى تتمثل في تكاليف وتقنيات الإنتاج التي تكون متساوية على مستوى كل السهول وطرق الاتصال هي متساوية في كل الاتجاهات، وكل تنقل يكون في خط مستقيم ونقل المنتج في مكان إنتاجه نحو المدينة أو السوق. إضافة إلى ذلك سعر المنتج يحدد في السوق بغض النظر عن مكان إنتاجه والطلب يتحدد تبعاً لسكان المدينة<sup>1</sup>.

وبمعرفة الكميات المنتجة المطلوبة في السوق يمكن استغلال الأراضي القريبة من "المدينة- السوق" علماً بأن سعر المنتج هو نفسه في كل المساحات المستغلة والأراضي الأكثر بعداً تمنح للأراضي الأكثر

<sup>1</sup> GUIGOU (J-G), « La rente foncière : les théories et leurs évolutions depuis 1650 », Economica, Paris, 1982, p311

قربا الاستفادة من الربح الناتج من الفرق بين الموقعين. أي أن القيمة المضافة تكون في الربح الناتج عن الأراضي الأكثر قربا من المركز (السوق - المدينة) مقارنة بالأراضي البعيدة والقيمة المضافة هذه تسمى باقتصاد تكلفة النقل.

يعرف Von Thunen ربح الأرض بأنه القيمة المضافة المتميزة والمرتبطة بالتوطين وبتكلفة النقل. الربح في مكان ما وفي عملية إنتاجية محددة هو الاقتصاد المحقق مقارنة بالموقع الذي تكون فيه شروط الإنتاج هي الأسوأ، وحسب الفرضيات المذكورة آنفا في المكان الأكثر بعدا عن المدينة<sup>1</sup> بالنسبة لمالك الأرض يمكنه الحصول على الربح حسب موقع المكان الذي يتناسب مع سعر استعمال الأرض. أما بالنسبة للمزارع المستأجر للأرض ، يمثل الربح اقتصاد تكلفة النقل المرتبط بتوطين الأراضي والعمل<sup>2</sup>. ومنه يحاول المزارعون البحث عن تعظيم الأرباح وملاك الأراضي تعظيم الربح والمنافسة بين المزارعين تؤدي إلى الاستحواذ على أخصب الأراضي.

تبقى أعمال Von Thunen في إطار تجريدي وتقتصر إلى بناء رياضي، وبالتالي كان لابد من الانتظار في بداية الأمر ظهور أعمال W.Launhard سنة 1885 ثم في مرحلة ثانية أعمال A.Losch سنة 1940 لرؤية ربح Von Thunen يتجسد أكثر.

في إطار الفرضيات المذكورة سابقا، ربح الأرض يرمز له بـ (R) حسب وحدة المساحة ويكون بدلالة المسافة (K) عن "المدينة - السوق".

$$R = E(p_a) - E f K$$

a: التكلفة الكلية للإنتاج حسب وحدة الوزن.

E: العائد حسب وحدة المساحة.

p: سعر البيع للوحدة في السوق المركزي.

<sup>1</sup>HURIOT (J-M) "Economie et espace" Economica, Paris, 1994, p194.

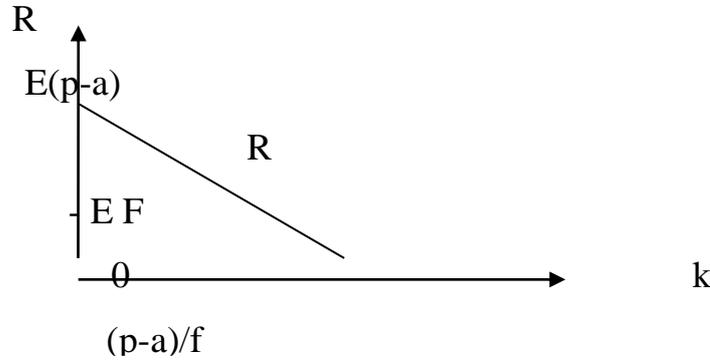
<sup>2</sup> GUIGOU (J-G), Op Cit, pp 307-309.

f: تكلفة النقل حسب وحدة الوزن ووحدة المسافة.

ريع الأرض هي دالة متناقصة للمسافة، أي كلما نبتعد عن "المدينة- السوق" كلما تنتج الأراضي ريع منخفض إلى أن يزول بالمسافة  $K = (p-a)/f$  في "المدينة- السوق" يكون الريع في حدّه الأقصى ويساوي:  $E(p-a)$

ومنه يمكننا رسم بيان الريع بدالة المسافة:

**الصورة رقم 1:** تطور ريع الأرض بدلالة المسافة عن المركز.



**المصدر:**

Guigou (J- L ) , « la rente foncière : les théories et leurs évolutions depuis 1650 », Economica , Paris , 1982

## 2.I. الريع الأرضي والتوزيع المجالي للنشاطات الفلاحية

لرؤية آثار ريع الأرض على توطين النشاطات الزراعية، يمكننا افتراض اقتصاد بمفهوم Von Thunen يقوم بإنتاج منتوجين زراعيين أي لدينا مساحتان للزراعة I, II تتنافسان فيما بينهما في الاستحواذ على المجال.

يمكننا استخراج دالتي الريع المتطابقة مع المساحتين الزراعيتين على النحو التالي:

$$R_I = E_1 (p_1 - a_1) - E_1 f_1 k \quad * \text{المساحة الزراعية الأولى I:}$$

$$R_{II} = E_2 (p_2 - a_2) - E_2 f_2 k \quad * \text{المساحة الزراعية الثانية II:}$$

علما بأن كل مالك للأراضي لا يقبل أن يأجر أراضيها التي تنتج ريع سلبية. المساحة الزراعية I لا

يمكنها أن تزيد عن المسافة  $k = (p_1 - a_1) / f_1$  والمساحة الزراعية II عن المسافة  $k = (p_2 - a_2) / f_2$

بما أن المجال متجانس، فالمساحات (II, I) يمكنها أن تأخذ شكل دائري وأن القطر هو المسافة التي

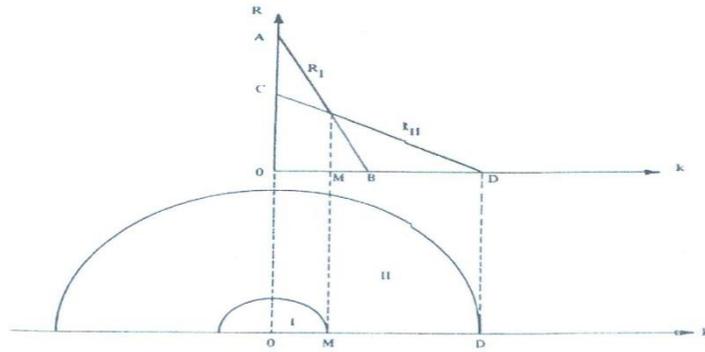
تفصل بين المركز (المدينة- السوق) والقيمة K التي تخفض الريع إلى الصفر، علما بأن مالكي الأراضي

يبحثون على تعظيم الريع والمزارعين على تعظيم الأرباح وبالتالي لا يمكن كراء الأراضي إلا بعد التأكد

بأن هذه المساحات يمكنها استخراج ريع أكبر. هذا التحليل يسمح لنا في الحصول على دائرتين متحدة

المركز وهذا الأخير هودائما "المدينة- السوق".

**الصورة رقم 2:** توزيع الأراضي الفلاحية حول "المدينة- السوق"



**المصدر:** Guigou (J- L) مرجع سابق

هذا الشكل يمكننا تعميم هذا المفهوم على عدة أنواع من الزراعة، والنتيجة هي الحصول على دوائر متحدة

المركز ومنتالية، بحيث أن كل حزام يختص في الزراعة التي تنتج ريع ناتج عن استعمال الأراضي

الفلاحية : يعني أن طرق استعمال الأراضي والريوع تتوزع على مناطق متحدة المركز وتتموقع حول مركز

تجاري ألا وهو "المدينة- السوق"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>HURIOT (J-M), Op. Cit, .p212

الذي يجب أن نؤكد أن الاقتصادي الألماني يتجه نحو إطار نظري تسوده المنافسة التامة وعوائد ثابتة ويعتبر أن النشاطات الاقتصادية للتجزئة. غير أن هذا التحليل غير كاف لشرح كيفية تكوين "المدينة- السوق" وبالتالي ما يسمى بالظاهرة العمرانية<sup>1</sup>.

تعتبر أعمال Von Thunen مجددة على أساس أنها تبين أن التوطن الزراعي يهدف إلى تمييز مجال يكون في البداية متجانس مع شرح أسباب عدم تكافؤ الثروة بين المناطق وكل طريقة إنتاج في مساحة معينة تعمل على ظهور طرق معيشية مختلفة. كما أن البعد عن السوق يعطي لنا الفرق في الثروة بين المناطق.

إن قواعد القوى الاقتصادية تهدف إلى رسم المجال الاقتصادي بطريقة غير متماثلة. ففي المركز أي قرب "المدينة- السوق" يكون الربح مرتفع ثم يؤول إلى الانخفاض نحو الصفر كلما ابتعدنا عن المركز وتوجهنا عند ضواحي المدينة<sup>2</sup>.

إن المساهمة التي قام بها Von Thunen تعتبر مهمة بالنسبة للعلوم الاقتصادية عموماً وللاقتصاد المجالي خصوصاً. وهومن الأوائل الذين بينوا أن النشاطات الاقتصادية تتوزع عبر المجال حسب المعايير الاقتصادية. المجال الذي اعتمد عليه هو أحادي المركز ويتشكل بين مركز وضواحي، أين تقول الثروة نحو الانخفاض كلما ابتعدنا عن المركز، ومنه تم فتح المجال إلى اقتصاديين آخرين للعمل على توطین النشاطات الاقتصادية عبر المجال. وبالتالي فالتمية الصناعية دفعت ببعض الاقتصاديين نحو الاهتمام بالقوانين الاقتصادية التي تتحكم في عملية توطین الصناعات.

<sup>1</sup> FUGITA (M) et THISSE (J-F) "Economie géographique, problèmes anciens et nouvelles perspectives" Annales d'Economie et de Statistique, 1997, n° 45.

<sup>2</sup> GUIGOU (J-G) Op Cit, p327.

## II. جوانب التوطين الصناعي:

يعتبر A.Weber ثاني عمود في المدرسة الألمانية بالنسبة لنشاطات التوطين. فأعماله اتجهت لدراسة توطين النشاطات الغير زراعية وبالضبط التوزيع المجالي للصناعات، حيث قام ببناء العديد من النماذج لشرح الدور الذي تلعبه العوامل المجالية في اختيارات توطين المؤسسات الصناعية.

يفترض A.Weber<sup>1</sup> كسابقه Von Thunen أن المجال متجانس أي نفسه في كل مكان والهدف من الفرضية هو القضاء على الفوارق المجالية التي من شأنها التأثير على الظاهرة التي نحن بصدد دراستها، أي "التوطين الصناعي". العوامل الوحيدة الغير متجانسة هي البعد النسبي ووفرة العوامل، خاصة المواد الأولية الضرورية لعملية الإنتاج وكذلك مكان الطلب الذي يمثله فقط السوق.

إضافة إلى ذلك يتجه تحليل Weber نحو نفس الإطار النظري الذي أنشأه Von Thunen أي عوائد ثابتة ومنافسة تامة. وعلى هذا الأساس فإن قرارات توطين المؤسسات الصناعية مرتبطة بالاستراتيجيات الاقتصادية الجزئية المطابقة لعملية توطين المؤسسات.

هذه الاستراتيجيات تركز على مفهومين: الأول هو كيفية تخفيض التكاليف والثاني هو الوصول إلى تعظيم الأرباح. وعموما فعملية التوطين تعتمد على التحكيم بين تكاليف نقل المواد الأولية والمواد المصنعة<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار يضع Weber مؤشرا للمواد الأولية الذي يساوي النسبة بين وزن المواد الأولية والمنتج النهائي. هذا المؤشر سوف يحدد ما إذا كانت المؤسسة يمكنها التوطين في السوق أوفي موقع المواد الأولية. وعندئذ فإن نقطة تخفيض تكاليف نقل المواد الأولية والمواد المصنعة تكون بطريقة ما

<sup>1</sup> WEBER (A) in PONSARD (C), "Economie et espace: essai d'intégration du facteur spatial dans l'analyse économique", éditions EDES Paris 1955, p362.

<sup>2</sup>WEBER (A) in PONSARD (C), "Analyse économique spatiale" PUF, Paris, 1998, p103.

يسمى بـ "مثلثات التوطين" وهي مشكلة من مستقيمات تعمل على ربط مصدرين للمواد الأولية ومركز للاستهلاك "السوق".

مؤشر المواد الأولية يتحدد من خلال النسبة:

$$S = \frac{\text{عدد وحدات وزن المواد الأولية}}{\text{عدد وحدات وزن المنتج النهائي}}$$

إذا كان  $S$  أكبر من واحد فإن استقطاب المواد الأولية هو المحدد، بحيث أن المؤسسة تختار مكان التوطين قرب أماكن استخراج المواد الأولية. أما إذا كان  $S$  أقل من واحد فإن استقطاب المنتج النهائي يكون أكبر، يعني أن توطين المؤسسة يكون قريب من مكان استهلاك المنتج.

العامل الآخر الذي اهتم به Weber إضافة إلى عنصر المواد الأولية هو العمل والذي يعتمد على حساب الفرق بين مستويات الأجور بافتراض عرض العمل غير محدود ويد عاملة غير متقلبة. في هذه الحالة فإن توطين المؤسسة في محيط اليد العاملة يكون أفضل إذا كانت تكاليف النقل الإضافية للمواد الأولية أقل أو يساوي من العوائد المحققة عند الأجور المنخفضة.

وأخيراً ذكر Weber عامل ثالث وهو ما يسميه بقوى التجمع أو التشتت. فقوى التجمع أو العوامل الخارجية الإيجابية تنتج من التركيز الجغرافي للمؤسسات بسبب انخفاض التكاليف العامة -وفرة اليد العاملة- موارد الطاقة-المرافق... الخ. أما بالنسبة لقوى التشتت فهي ناتجة عن ارتفاع سعر الأراضي والذي يترجمه التركيز الكثيف للمؤسسات (عوامل خارجية سلبية).

ومهما يكن فإن أعمال Von Thunen و Weber أبرزت كل من مفهوم التوطين الزراعي والتوطين الصناعي مع وجود بعض العوائق فيما يخص ظواهر التركيز والتجمع.

بالنسبة للاقتصادي الأول حاول الهروب من المشكلة بافتراض منذ البداية ما يسمى بـ "السوق-المدينة" دون الرجوع إلى طريقة تكوينها.

أما الاقتصادي الثاني فحاول أن يشرح هذا التكوين لكنه اصطدم بنتيجة معاكسة للفرضيات التي ذكرها.

### III. التوطين المجالي في الحالات المستحيلة:

الإطار النظري الذي تبناه كل الاقتصاديين السابقين لم يصل إلى تبيان مفهوم التجمع والتركيز المجالي. كان لابد من إنتظار أعمال Starett (1978) ليبين أن في "السوق التنافسي كل تجمع يكون مستحيل"<sup>1</sup>.

انطلاقاً من هذه الفرضية يحدد Starett إطاره الاقتصادي المتكون من عدد محدود من الأعوان، المؤسسات والأفراد إضافة إلى السلع والخدمات. التوازن التنافسي يسمح لتساوي كل من العرض والطلب لكل سلعة وتعظيم الربح لكل مؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار العوائق المرتبطة بالإنتاج إضافة إلى تعظيم المنفعة لكل فرد حسب محدودية مداخله.

ويتموقع Starett في مجال يشمل عدد محدود من الأماكن أين تكون عملية نقل السلع والخدمات من مكان إلى آخر تتطلب استخدام الموارد النادرة. فهو يعتقد أن كل مؤسسة تنتج في مكان واحد وكل فرد يستهلك في مكان واحد وهذا باختيار مكان للتوطين.

كما يعتبر أن المجال متجانس تماماً عندما تكون دالة منفعة المستهلك مستقلة عن مكان إقامته ويكون إنتاج المؤسسة مستقل عن مكان توطينها، بمعنى أن المنتجين والمستهلكين ليس لهم خيارات فيما يخص عملية التوطين. ومنه يبين Starett النتيجة الآتية من خلال ما يسمى بنظرية استحالة التوطين المجالي حيث يقول: "نفترض اقتصاد يشمل عدد معين من الأعوان والتوطينات. إذا كان المجال متجانس والنقل

<sup>1</sup> STARETT (D) "Market allocation of location choice in model with free Mobility" Journal of Economic Theory n°:17, 1978 pp 21-37.

يتطلب مواد نادرة، وإذا كانت الخيارات متاحة محليا، فلا يوجد توازن تنافسي أين تكون فيه تكاليف النقل إيجابية<sup>1</sup>.

من خلال هذه النظرية يبين لنا بأن في إطار النشاطات الاقتصادية القابلة للتجزئة يكون التوازن التنافسي في الأماكن التي تمارس نشاطاتها بتعشّف. فالمؤسسات والمستهلكين يبحثون عن تقليل تكاليف النقل إلى أقصى حد ممكن للوصول إلى ما يسمى بـ "Black yard Capitalism" بمعنى أن كل فرد سوف ينتج لاستهلاكه الخاص.

أما إذا كانت النشاطات الاقتصادية غير قابلة للتجزئة تماما فإن عملية نقل بعض السلع ما بين مختلف الأماكن تكون ضرورية. وبالتالي فنظرية استحالة التوطنين المجالي يشير إلى غياب توازن مجالي تنافسي".

إن مساهمة النظرية في التوطنين يكمن في إدخال عوامل مجالية لتفسير الظواهر الاقتصادية. فتكاليف النقل التي تعتبر القياس الاقتصادي للمجال هي قادرة لوحدها على تمييز المجال المتجانس في بداية النشاط.

إن فشل الثنائي "منافسة تامة وعوائد سلمية ثابتة" بينت لنا بأن الظواهر المجالية تتميز بالتركيز الإنتاجي وتجمعات الأعوان الاقتصاديين التي من خلالها جاءت عدة أبحاث وأعمال لتوضيح أكثر ما يسمى بالظاهرة العمرانية.

### الفرع الثاني: مفهوم الظاهرة العمرانية

إن عدم قدرة التوازن المجالي الأخذ بعين الاعتبار التجمعات السكانية سمح بظهور مفهوم الاقتصاديات الخارجية والتي بدورها أدت إلى إمكانية وجود تركيز مجالي في إطار النظرية الكلاسيكية،

<sup>1</sup> FUGITA (M) et THISSE (J-F) "Agglomération et marché" cahiers d'Economie et de Sociologie Rurale N°: 58-59, 2001, p18.

أضف إلى ذلك بدأ الاهتمام أكثر فأكثر بالمنافسة الاحتكارية والعوائد المتصاعدة لتوضيح نظريا ظاهرة تجمع الأعران الاقتصادية وتركيز النشاطات الاقتصادية.

### I. الاقتصادية الخارجية كوقود للتجمع:

من المؤكد أن A.Marshall عندما تطرق إلى مسألة التوطن المجالي للنشاطات الاقتصادية اصطدم بمشكلة استحالة التوطن المجالي في إطار تنافسي. وباعترافه وجود عوائد سلمية متصاعدة داخل المؤسسة حاول أن يوسعها على مستوى التجمع.

فهو يبين أن عدة عوامل غير سلعية سوف تشكل قوى تجمعية: أي الاقتصادية الخارجية. عندئذ المؤسسات الموجودة في نفس المجال تكون لبداية ظهور المناطق العمرانية الكبيرة.

انطلاقا من هذه الفكرة وفي إطار تنافسي، فإن تجمع الأعران الاقتصادية وتركيز النشاطات الاقتصادية يصبح ممكنا. لكن المشكل يكون مطروحا عندما يتعلق الأمر بتوطن المؤسسات الأولى. وعليه فإن Marshall يعتقد بأن في البداية يمكن للمؤسسات أن تتوطن تبعا لتوفر المواد الأولية، ويتطور أي نشاط في مكان معين سوف يجلب اقتصاديات أو عوامل خارجية والتي بدورها تعمل على ظهور مؤسسات جديدة<sup>1</sup>.

وحتى إن كان تحليل Marshall يعتبر مهما فإن طرق ظهور التجمعات تبقى غامضة وهي تابعة لظواهر تكون عموما عارضة<sup>2</sup>.

فإذا افترضنا مرة أخرى أن المجال متجانس والأفراد موزعين بطريقة متساوية (غياب عوامل خارجية) فسوف نصل إلى استحالة التوطن المجالي.

<sup>1</sup>CATIN (M), "Externalités", 1994, p85

<sup>2</sup>GAFARD (J-M) et ROMANI (J-P) "A propos de la localisation des activités industrielles" le district Marshallien, Revue Française d'Economie, vol 5, 1990, N° 3 p173.

**II. نشوء المدن:**

لفهم كيفية تجميع الأعوان الاقتصاديين لابد من الرجوع إلى تحليل الظاهرة العمرانية. إن مساهمات المدرسة الألمانية وبالخصوص نظرية "الأماكن المركزية" تسمح لنا بفهم طرق ومكانزمات نشوء المدن في نظام سلمي عمراني.

**1.II. التوطن الصناعي ونشوء المدن:**

على غرار Von Thunen و Weber، فإن W.Christaller يعتبر هو الآخر من رواد المدرسة الجالية الألمانية ومن الجغرافيين الذين نشروا سنة 1933 كتاب حول "نظرية الأماكن المركزية"<sup>1</sup>، حيث بدأ بالتركيز على الطريقة الاستنتاجية ثم حاول تطبيقها على الواقع.

هدفه هو إيجاد حلول للمسائل التي تخص العدد، الحجم والتوزيع المجالي للمدن. وبناءً على هذا الأساس فقد طرح عدة فرضيات منها:

إعتبار المجال متجانس، طلب يكون غير محدود ومستهلكين راشدين.

وفي إطار هذا المحيط الذي حدده Christaller، يحاول توضيح بأن وجود العوامل الاقتصادية لوحدها يسمح للمدن أن تنتظم فيما بينها لتشكيل سلم عمراني موحد من خلال تنوع أحجامها وتغطية المجال لمختلف السلع والخدمات.

ولهذا فهو يحاول تعريف مفهومين على مستوى المجال:

المفهوم الأول يتعلق بأهمية السلعة المركزية بمعنى المسافة القصوى التي يجب أن يقطعها المستهلك لتلبية حاجته من المركز. أما المفهوم الثاني فيتعلق بالحد الأدنى لكمية السلعة المنتجة والمستهلكة لضمان مكسب إيجابي للمنتج<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>CHRISTALER (W): Traduction anglaise de BASKIN (C-W) "Central places in southern Germany" Princice-hall, Engle wood cliffs, (N-J), 1966.

<sup>2</sup> BEGUN (H) "La région et les lieux centraux", PUF, Paris, pp231-275

إن تحليل Christaller يدور حول مفهوم أهمية السلعة. فهو يفترض وجود عدة سلع ومدن بأحجام متساوية، بحيث يمكن لهذه الأخيرة إنتاج نفس السلعة وبمنفعة متساوية. وإذا افترضنا أن هذه المدن تنتج سلعة أخرى ولكن بمنفعة أقل من الأولى، فيلاحظ وجود مناطق لا تحتوي على السلعة الثانية، ولهذا يتحضر المنتجون لتحقيق مكاسب أكثر فيلجئون إلى الاستقرار في هذه المناطق.

ويواصل Christaller تحليله في هذا الاتجاه إلا أن يتم تغطية كل المستهلكين بالسلع المتوفرة. وفي الأخير يحصل على نظام سلمي لعدة مدن وبأحجام متفاوتة حسب السلع التي توفرها.

من خلال هذا التحليل نلاحظ بأن Christaller أعاد النظر في بعض فرضيات الأبحاث السابقة، منها المنافسة التامة وتركيزه أكثر على المنافسة الاحتكارية. يعني أن كل عملية إنتاج يجب أن تتوطن في مجال لا يتوفر فيه منتج معين. كما أنه اعترف ضمناً بوجود عوائد سلمية متصاعدة باعتماد مفهوم الحد الأدنى للإنتاج.

تعتبر أعمال Christaller بمثابة ثورة في التحليل المجالي، بحيث تم تبديل الثنائي: عوائد سلمية ثابتة/ منافسة تامة بالثنائي: عوائد سلمية متصاعدة/ منافسة غير تامة في الشرح الاقتصادي للظواهر المجالية.

كما أنه أظهر ضمناً بأن عملية توطين المدن سمحت لكل المستهلكين في الحصول على كل السلع. هذه النتيجة تسمح لنا بظهور إبتكارين: الأول هو الوصول إلى التوازن العام. والثاني ضمان المساواة بين مختلف مستغلي المجال.

**الانتقادات الموجهة لهذه النتائج:**

أولاً: التوازن يظهر هش لأن دراسة تأثير سلعة جديدة ذات أهمية مختلفة عن الأولى يؤدي إلى إعادة الاعتبار لكل النظام.

ثانياً: نلاحظ كذلك أن الأسعار والمنتجات تختلف من مدينة إلى أخرى. كما أن المدن ذات الأحجام الكبيرة يمكنها إنتاج سلع التي يمكن أن تنتجها المدن الصغيرة، ولكن العكس غير ممكن، وبالتالي فالمستهلكون المقيمون في المدن الكبيرة يمكنهم الحصول على سلع أقل تكلفة من تلك المتوفرة في المدن الصغيرة.

وفي الأخير يمكن القول من خلال تحليل Christaller بأن كل المستهلكين يمكن تغطيتهم بمختلف السلع لكن الأسعار تختلف حسب تكاليف النقل.

كما أن طرق الاستهلاك تختلف من مدينة إلى أخرى ووجود نظام سلمي عمراني يختلف من مدينة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى يؤدي إلى حدوث فوارق مجالية.

## II. 2. مقارنة Losch

كما فعل Christaller جاء Losch ليحدد إطار جغرافي متجانس فيما يخص الموارد والأفراد. كما يفترض كذلك بأن كثافة المستهلكين هي نفسها في كل مكان ونفس الشيء بالنسبة للمداخل والرغبات. لكن Losch ينطلق من مجال يتميز باقتصاد فيه اكتفاء ذاتي خلافاً لـ Christaller الذي يفترض أن المدن موجودة مسبقاً<sup>1</sup>.

مقارنة Losch تتقاطع مع مقارنة Christaller في عدة نقاط نذكر منها:

**النقطة الأولى:** يفترض Losch أن إعمار المجال هو نتيجة لحرية الدخول من مختلف المنتجين الباحثين عن تحقيق أرباح. في حين أن Christaller يعتقد أن المجال تم إعماره مسبقاً.

**النقطة الثانية:** تكمن في مستوى إنتاج المدن، حيث يعتقد Losch بأن مدينتين من أحجام متساوية يمكنها أن تنتج سلع مختلفة تماماً وأن المدينة الكبيرة يمكنها عدم إنتاج السلع التي تنتجها المدن الصغيرة.

<sup>1</sup>BEGUN (H), Op.Cit,1988, p239.

ومع ذلك فإن النتيجة التي وصلوا إليها تكاد تكون متطابقة: باعتبار المجال متجانس وتحت تأثير العوامل الاقتصادية المذكورة، تحدث تحولات على مستوى التنظيم المجالي للنشاطات الاقتصادية للوصول إلى نظام سلمي لمختلف السلع المنتجة.

إن عملية التحول المجالي ناتجة عن التركيز للنشاطات الاقتصادية. فهذا التحول نتج من عاملين إثنين هما: اقتصاديات الحجم التي تشمل العوائد السلمية المتصاعدة واقتصاديات التجمع وكذلك المسافة (مع ترجمتها الاقتصادية) وتكاليف النقل.

الخلاصة التي يمكن قولها في هذا التحليل هو اعتبار المجال متجانس بحيث يعتمد على عوائد متصاعدة ومنافسة غير تامة مع ميول النشاطات الاقتصادية نحو التركيز، ولكن هذا الأخير يختلف من مكان إلى آخر مما يؤدي إلى نشوء مدن مختلفة الأحجام ومنتجات تختلف من مدينة إلى أخرى وبالتالي ظهور فوارق مجالية يعني هناك مجالات متميزة بين الغنية والفقيرة.

إن مختلف النظريات التي ساهمت في معالجة المجال لم تفلح في ترجمة الواقع بصورة موفقة، حيث ثبتت محدودية المنافسة التامة والعوائد الثابتة وأن التركيز المجالي سمح لنا في بداية الأمر بتطوير مفهوم الاقتصاديات الخارجية ثم بعد ذلك عمل على خلق طرق أخرى للمنافسة والعوائد السلمية.

### المطلب الثاني: الاتجاهات الجديدة للتحليل الاقتصادي المجالي: الاقتصاد الجغرافي الجديد

من المفاهيم التي ذكرناها في الاقتصاد المجالي أنه يعمل في إطار المنافسة غير التامة والعوائد السلمية المتصاعدة. بالنسبة للاقتصاد الجغرافي الحديث، فهو يبحث عن التنسيق بين الاقتصاد المجالي والعلوم الاقتصادية بصفة عامة. وفي هذا الإطار عدة نماذج رياضية تتضمن عوائد سلمية متصاعدة ومنافسة غير تامة تحاول شرح كل من عمليات التوطين الصناعي، التخصصات الجهوية، التجارة الدولية

وفوارق التنمية. إن هذا التوجه الجديد للتحليل المجالي كان من أعمال<sup>1</sup> P.Krugman الذي حاول بناء نظرية للتوطين مبنية على عوائد متصاعدة قادرة على شرح التجارة الدولية.

ولتفصيل أكثر باعتماد النماذج الرياضية، نحاول في هذه الفقرة الوصول إلى النتائج المهمة لهذه النظرية في إطار العوائد السلمية المتصاعدة والمنافسة غير التامة. كما نحاول تحليل التوجهات المجالية فيما يخص أسواق السلع والعمل وكذلك رؤية التفاعلات غير السلعية وحالات التوازن الممكنة.

### الفرع الأول: التوجهات المجالية في سوق السلع

في البداية نشير إلى أن القرن الواحد والعشرين تميز بانخفاض كبير في تكاليف النقل. ولهذا فالنشاطات الاقتصادية بدأت تتجه نحو الانتشار عبر كل المجال.

وإذا عدنا إلى التحكيم الذي اعتمد عليه Losch فإن المؤسسات التي تعتمد على انخفاض تكاليف النقل تبحث دائماً على خفض تكاليفها الثابتة للحصول على عوائد متصاعدة في الأماكن التي تتركز فيها النشاطات الاقتصادية.

### I. تمييز إنتاجي وعملية التجمع:

للبحث عن أكبر تركيز مجالي، تتعرض المؤسسات إلى منافسة شديدة. فالمنافسة عن طريق الأسعار تعمل على تخفيض أرباح المؤسسات. ولإعادة الأرباح إلى مستوى أكبر فإن المؤسسات تعمل على أن تبني استراتيجيات للتمييز الإنتاجي من أجل الهروب من المنافسة. فقدره المؤسسة في السوق تكون من خلال سلسلة المنتجات التي تقدمها وليس في البعد الجغرافي.

<sup>1</sup> KRUGMAN (P), "Increasing rations and economic geography" Journal of Political Economy, vol 99, 1991, N°: 3, pp 483-492.

في وقتنا الحاضر يتميز الاقتصاد العالمي بالتوسع المستمر فيما يخص سلسلة الإنتاج وجلب المستهلكين يكون في الأماكن التي تكون فيها سلسلة المنتجات أكثر تنوعا، بمعنى أن المستهلكين يستفيدون من تنوع في السلع وبالتالي مستوى معيشي أفضل<sup>1</sup>.

هذه الإستراتيجية تبنتها المؤسسات لتجنب المنافسة بالأسعار بهدف التمييز الجغرافي مما يدفعها أكثر في عملية التركيز والتجمع للحصول على أكبر حصة من السوق. كما أن وجود عوائد سلمية متصاعدة وانخفاض تكاليف النقل يدفع بالمؤسسات نحو التوطين للحفاظ على ربح احتكاري وتجنب المنافسة بالأسعار.

بالنسبة للمستهلكين، فهم يبحثون عن الأماكن أين تكون سلسلة المنتجات أكبر، فيتوسع حجم السوق ويستقطب عدد كبير من المؤسسات المنتجة ويحدث ما يسمى بـ "السببية الدائرية التراكمية"<sup>2</sup>، التي تحفز على تركيز النشاطات الاقتصادية وتعمل على تجمع مختلف الأعوان الاقتصاديين.

إن تميز السلع يتطلب سوق منافسة غير تامة وعوائد سلمية متصاعدة مما يشكل أكبر قوة للتجمع. هذا الأخير يسمح لنا بشرح أكثر للظواهر المجالية التي عملت على نشوء في العقود الأخيرة من وقتنا الحاضر ما يسمى بـ "المدن العملاقة"<sup>3</sup> وبظهور أشكال أخرى للتجمعات مثل "الأحياء الصناعية"<sup>4</sup>.

## II. تخصص صناعي وعملية التجمع:

الذي يجب أن نعرفه هو أن السوق يشمل السلع الاستهلاكية النهائية كما يشمل أيضا سلع استهلاكية وسيطة التي تدخل في إنتاج السلع النهائية وخدمات أخرى ضرورية للمؤسسات للحصول على منتجات السلع الاستهلاكية النهائية.

<sup>1</sup> KRUGMAN (P) "First nature, second nature and metropolitan location" Journal of Regional Science, vol 33, 1993, pp 129-144.

<sup>2</sup> Causalité circulaire cumulative MYRDALL (G), "Economic Theory and underdeveloped Region", Duckworth, London 1957.

<sup>3</sup> Les métropoles.

<sup>4</sup> Les districts industriels.

من أهم الأعمال التي اهتمت بالتأثيرات المجالية للسلع الوسيطة هي تلك التي قام بها A.Venables<sup>1</sup> فهو يبين أن المؤسسات التي تنتج سلع وسيطة من مصلحتها الاتجاه نحو التجمع قصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم الداخلية لفروع الإنتاج وانخفاض تكاليف النقل.<sup>2</sup>

انطلاقاً من هذا المفهوم يصبح التجمع نتيجة حتمية للتخصص المجالي وظهور ما يسمى بـ "السببية الدائرية التراكمية" عند مستوى الفرع الصناعي<sup>3</sup>.

الذي يمكن قوله في أعمال Venables هو أنها تعتبر انتقادات للنماذج التي ركزت على التميز الإنتاجي مع افتراض حرية حركة عوامل الإنتاج والمستهلكين كشرط ضروري لعملية التجمع. وللتأكد من ذلك انطلق من فرضية عدم تحرك المستهلكين والنتيجة هي التركيز المجالي للنشاطات الاقتصادية.

وخلاصة القول في هذا التحليل، هو عندما نفترض منافسة غير تامة وعوائد سلمية متصاعدة يتفاعل سوق السلع بتحفيظه أكثر على تركيز النشاطات الاقتصادية، والسؤال المطروح: ماذا عن سوق العمل؟

#### الفرع الثاني: التوجهات المجالية في سوق العمل

لقد رأينا فيما سبق بأن سوق السلع يتفاعل في اتجاه مختلف عن تحرك المستهلكين. كما أن المستهلكين يعتبرون هم أيضاً كعمال يقدمون قوة عملهم في السوق. ومن هذا المنطلق يمكننا ملاحظة حالتين هما: حالة تحرك العمال، وحالة عدم تحركهم.

<sup>1</sup> KRUGMAN (P) et VENABLES (A) "Globalization and the inequality of nations" Quarterly Journal of Economics, vol 110, 1995, N°: 4 pp 857-880.

<sup>2</sup> FUJITA (M) et THISSE (J-F), Op.Cit, 1997, p176.

<sup>3</sup> VENABLES (A) "Equilibrium location of vertically linked industries" International Economic Review vol 37, 1996.

## I. تمايز إنتاجي وتقسيم العمل:

إن التمايز الإنتاجي يفترض تحرك جيد للعمال والمستهلكين. المؤسسات تستقطب أكثر فأكثر العديد من العمال، كما أن سوق السلع يمارس ضغطا على سوق العمل والذي يترجمه تقسيم موسع للعمل، وهذا الضغط يتمثل في تنوع وتخصص المهام.

إن المنافسة غير التامة داخل المجال تتطلب تمايز المنتجات وتنوع المهام بحيث يصبح سوق العمل أكثر فأكثر غير متجانس.

إن العوائد السلمية المتصاعدة تدفع نحو الإنتاج ذو الحجم الكبير وبالتالي يصبح تقسيم العمل أكثر توسعا داخل المؤسسة، فيؤدي إلى ارتفاع الأجور مما يحفز ويشجع اليد العاملة على التنقل.

التفاعل الذي يحدث بين سوق السلع وسوق العمل يعمل على تقوية ما يسمى "السببية الدائرية التراكمية" مما يشجع عملية التجمع وتوسيع سوق العمل تحت تأثير تمايز المنتجات الاستهلاكية واستقطاب مؤسسات جديدة ومستهلكين جدد وعمال أيضا. هذه العوامل هي نتيجة الحركة التامة للعمال<sup>1</sup>.

## II. عدم تحرك العمال والتخصص الجهوي:

عدة دراسات تجريبية بينت بأن العمل لا يكون دائما متحركا كما أن درجة الحركة تختلف من منطقة إلى أخرى وتعتمد على المؤهلات الموجودة في نوعية العمل.

انطلاقا من هذه الفكرة اهتم Venables بالتأثيرات المجالية لسوق العمل الغير متنقل وإلا فلن يكون هناك عملية التجمع. والنتيجة المراد الوصول إليها هي التخصص الجهوي الذي يركز على تقريب الصناعات في السلع الوسيطة والسلع النهائية.

<sup>1</sup>LECOQ (B) "Des formes locales d'organisation productive aux dynamiques industrielles localisées : bilan et perspectives", Economica, Paris, 1995, pp 233-252.

إن التخصص الذي يحدث في سوق العمل يكون متطابق مع تقسيم العمل الذي يتطلب أكثر فأكثر عمال متخصصين وفي بعض الأحيان يتعدى نطاق السوق المحلي. وفي المقابل تعمل المؤسسات على تشجيع الهجرة إليها باقتراح أجور عالية.

وبالتفاعل مع سوق السلع فإن سوق العمل يعمل على تحفيز جميع الأعوان الاقتصاديين والذي بدوره يتطلب مستوى معين لتحرك عوامل الإنتاج. فالاقتصاد الجغرافي يبحث عن أرضية لنموذج رياضي يكون متطابقا مع الواقع ويعتمد أساسا على تحرك العمال المؤهلين وعدم تحرك العمال غير المؤهلين<sup>1</sup>.

ومن هنا يظهر التجمع كنتيجة طبيعية لسوق العمل الخاضع لمنافسة غير تامة وعوائد سلمية متصاعدة، وتحت تأثير سوق السلع المتميزة سوف يتسع تقسيم العمل جراء عملية التخصص الجهوي.

### الفرع الثالث: التوجهات المجالية للعوامل الخارجية

إن العوامل الخارجية لـ Marshall تجد مصدرها من إنتاج الحجم الكبير مع تشكيل يد عاملة مؤهلة آتية من رأس المال البشري والتواصل المباشر مع وفرة المدخلات المتخصصة ووجود الهياكل المتطورة<sup>2</sup>. فالعوامل الخارجية التي كانت من أهم الأبحاث عند كل من A. Marshall, A. Weber صُنفت إلى قسمين: العوامل الخارجية التكنولوجية والعوامل الخارجية المالية .

بالنسبة لـ Fujita و Thisse (1997) فإن تعريف العوامل الخارجية التكنولوجية حسبهم هي التفاعلات التي تنتج خارج الأسواق وتستهدف مباشرة حاجات المستهلكين والوظائف الإنتاجية للمؤسسات. أما العوامل الخارجية فهي تفاعلات اقتصادية تتجسد من خلال مكانزمات السوق أي الأسعار وتساهم في التطور النسبي لأسواق السلع وأسواق العمل (التي سبق شرحها سابقا). أما اهتمامنا في هذه الفقرة فسوف ينصب على العوامل الخارجية التكنولوجية والتي تسمى أيضا بالعوامل الخارجية الصافية.

<sup>1</sup>SHILDS (G-M) "The emergency of migration- theory and suggested new direction" journal of Economic surveys, vol3, 1989, pp 277-304.

<sup>2</sup> FUJITA (M) et THISSE (J-F) Op. Cit, 1997, pp 42-43.

التفاعلات التي تحدث خارج الأسواق بين المؤسسات والأفراد غالبا ما تأخذ أحد الشكلين:

**الشكل الأول:** يجمع العوامل الخارجية للاتصال وتتعلق بعلاقات الاتصال ما بين الأعوان.

**الشكل الثاني:** ويتعلق بالعوامل الخارجية المجالية المبنية على مفهوم الوصول بطريقة غير مباشرة إلى

العوامل الناشئة من المسافة والتي لا يمكن رؤيتها من زاوية الأسعار.

فكل هذه العوامل هي مرتبطة مع تكاليف الاتصال بحيث أن هذه الأخيرة تتقاطع مع عامل المسافة<sup>1</sup>.

إن العوامل الخارجية للاتصال تكمن في التفاعل بين المعلومة والرأس المال البشري،<sup>2</sup> بحيث أن التركيز

الصناعي يعمل على تسهيل تنقل المعلومات والمعرفة بين المؤسسات.

انطلاقا من أعمال Lucas<sup>3</sup> يتبين لنا أن الرأس المال البشري يؤثر ايجابيا على إنتاجية العمل في إطار

مجال منمط.

ومن هنا تبلورت نظرية التجمع المنحدرة من العوامل الخارجية الايجابية لرأس المال البشري.

إن عملية التجمع هي نتيجة للعوامل الخارجية الايجابية الآتية من عملية تنقل المعلومة وانتشار

المعرفة، وعلى هذا الأساس يؤكد Glaeser (1994) هذه الخلاصة حيث يقول "إن تجمع الأعوان يعمل

على تكوين رأس المال البشري وتسهيل تنقل المعلومة وأن الرأس المال البشري هو بدوره يعمل على

استقطاب الرأس المال البشري".

بالنسبة للعوامل الخارجية المجالية فهي تعمل على تحفيز أكبر للتخصصات على مستوى الوظائف

وظهور الإبداع التكنولوجي، مما يؤدي إلى تقوية المكانة التنافسية للمؤسسة من خلال التمايز وتدعيم ما

يسمى "السببية الدائرية التراكمية".

<sup>1</sup> GERAR-VARET (L-A) et MOUGEOT (M) "L'Etat et l'Aménagement du Territoire" La documentation Française, Paris, 2001, p54.

<sup>2</sup>BAUMONT (C) et HURIOT (J-M) "Processus d'agglomération et définition de la ville" Revue d'Economie Régionale et Urbaine; 1997, N° 4 pp 515-524.

<sup>3</sup>LUCAS (R) "On the mechanics of economic development" Journal of Monetary Economics, vol 22, 1988, p 3-42.

إن الاقتصاد الجغرافي الجديد سمح لنا بفهم « أن كل سوق في ظل منافسة غير تامة وعوائد سلمية متصاعدة يعمل على تحفيز التركيز المجالي للنشاطات الاقتصادية. » وفي هذا الإطار عدة أسئلة يمكن طرحها فيما يخص أبعاد عملية "السببية الدائرية التراكمية" أو بمعنى آخر هل هناك حجم أمثل للتجمعات وهل هناك حالة توازن مجالي؟

### الفرع الرابع: التوازن المجالي

في ظل الشروط المذكورة سابقا نشير إلى أن هناك نوعين من التوازن: الأول يتعلق بتوازن قصير المدى والآخر طويل المدى.

بالنسبة للتوازن الأول، فإن السلوك الأقصى للمستهلكين والمؤسسات يؤدي طبيعيا إلى حالة التوازن. أما بالنسبة للتوازن الثاني، فإنه يكون على مستوى كل النظام يعني في كل المناطق ويعرف بأنه الحالة التي لا يمكن لأي ممثل اقتصادي أن تكون له مصلحة للتنقل<sup>1</sup>.

### I. التوازن المجالي قصير المدى:

لقد رأينا فيما سبق بأن السوق يؤدي بطبيعته إلى التجمع لكن قد تكون هناك قوى تساعد على التشتت المجالي للأعوان الاقتصاديين عندما يبلغ التجمع إلى مستوى معين. هذه القوى المشار إليها هي قوى طاردة عكس الجاذبة للتجمع.

هذه الأخيرة تكون مرتبطة بأسعار الأرض التي ترتفع بالموازاة مع ظهور التجمع. كما أن تكاليف النقل للأفراد ترتفع أيضا مع حجم التجمعات والعوامل الخارجية الصافية السلبية<sup>2</sup> التي تنتج جراء التركيز مثل التلوث، الآفات الاجتماعية، الازدحام... الخ.

<sup>1</sup>BOISCUVIER (E) "La nouvelle économie géographique : intérêts et limites" Economie Appliquée vol III, 2000, N° 4 p 179.

<sup>2</sup>DURANTON (G) "La nouvelle économie géographique : agglomération et dispersion" économie et précision, vol 131; 1997 a, N° 05.

لكن عندما تتلاقى قوى الجاذبية مع قوى الطرد يمكننا الوصول إلى حالة توازن تسمى بـ "التجمع التوازني". هذا التلاقي سوف يسمح بتحديد حجم التجمع.

يمكننا ملاحظة أن هناك عدّة عوامل داخلية في تحديد تخصص التجمع، حيث نجد تجمعات تنتج سلع متنوعة وأخرى متخصصة في إنتاج بعض السلع. في المقابل نلاحظ أن حجم السوق وتقسيم العمل هما متغيرات متداخلة فيما بينها وأن حجم التجمع يرتبط بعدة عوامل.

إن المساهمة الرئيسية التي جاء بها الاقتصاد الجغرافي الجديد هي الهيكلية التي رسمها Krugman (1991) في إطار "وسط-ضواحي" أين تكون النشاطات الأكثر إنتاجية موجودة في الوسط والأقل إنتاجية في الضواحي. لكن هناك نماذج أخرى بحثت في المسألة وبينت أن هناك عدّة حالات للتوازن<sup>1</sup>، حيث إذا لجأنا إلى بعض التغييرات الطفيفة على مستوى المتغيرات المفاتيح يمكننا الوصول إلى حالات توازنية مختلفة.

## II. التوازن المجالي طويل المدى:

إن التجمع لا يمكن أن يكون نفسه في كل مكان، فهناك تجمعات يمكنها أن تنتج سلعا متميزة بينما أخرى تتبنى التخصص. كما أن التجمعات تختلف فيما بينها من خلال مستوى أحجامها مما يؤدي إلى نشوء نظام سلمي للمدن.

التبادل ما بين المدن يفرض نفسه حيث أن المدن الكبيرة تصدر منتجات أكثر تنوعا من المدن الصغيرة. حالة التوازن هذه لا يمكن أن تكون مستقرة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الزيادة السكانية التي يمكنها أن تؤدي إلى ظهور تجمعات جديدة عبر الزمن.

السؤال المطروح هو كيفية توطين تجمع معين؟ من هنا يتحدث Krugman عن ما يسميه الحادث التاريخي الذي قد يحدث في أي وقت ممكن من التاريخ، لكن عليه أن يحدد الخيارات الإنتاجية للمنطقة.

<sup>1</sup>KRUGMAN (P), Op, Cit, N° 80, 2001, pp 425-430.

وفي هذه الحالة لا يمكن للتوطين أن يكون أمثل لكن قد تؤدي إلى ظهور حالات توازنية أخرى. وبالتالي فعملية "السببية الدائرية التراكمية" تصل بنا إلى حالات توازنية لا تكون بالضرورة مثلى.

### خلاصة المبحث الأول:

في نهاية هذا المبحث يمكننا الجزم بأن مكانزمات السوق تؤدي إلى تركيز النشاطات الاقتصادية في بعض نقاط المجال.

إن تطور الفكر الاقتصادي قد ساهم كثيرا في فهم السلوكات المجالية للنشاط الاقتصادي وبالتالي فإعطاء الأهمية للمشكلة المجالية في الاقتصاد أدى إلى ظهور هذا العلم.

لكن بقي هذا الأخير مهما خلال فترات طويلة بسبب بعض المشاكل التي ظهرت، منها عدم الوصول إلى حالة التوازن المجالي في إطار منافسة تامة وعوائد سلمية متصاعدة. ولمعالجة هذه المشكلة فان نظريات التركيز الاقتصادي يجب عليها المرور من خلال اقتصاديات التجمع.

وبقي العالم ينتظر أكثر من قرن ونصف لكي يبين لنا في إطار منافسة غير تامة وعوائد سلمية متصاعدة وانخفاض تكاليف النقل، انه يمكننا الوصول إلى التركيز في النشاطات الاقتصادية.

ومنه فإذا افترضنا مجال متجانس تام، فإن مكانزمات السوق لوحدها تمكننا أن ندعم بعض الأقاليم على حساب أخرى من خلال تركيز نشاطات اقتصادية فيما يخص العمل والأفراد.

فالعوامل التراكمية يمكنها أن تستوعب التجمعات ولكنها تؤدي إلى التمايز الإقليمي، وبالتالي ظهور مناطق لها قدرة الاستقطاب أكثر للمؤسسات ومنه زيادة أكثر في الوظائف وزيادة في الثروة.

ولكي يتبين لنا كل هذه النتائج لابد من الأخذ بعين الاعتبار كل التيارات الاقتصادية، بحيث سوف نرى في المبحث الموالي تحليل المسألة المجالية في إطار ما يسمى بالاقتصاد المعاصر.

المبحث الثاني: نظرة أخرى لرؤية المجال: المجال الاجتماعي الاقتصادي:

التحليل المجالي الذي سوف نتناوله في هذا المبحث يعتمد على الربط بين التحليل التاريخي

في المفهوم الماركسي ومعايير تقسيم العمل، كما بينه A.Lipietz في كتابه "رأس المال ومجاله"<sup>1</sup>.

لدراسة هذا التحليل يجب التطرق لمفهوم المجال في الفكر الماركسي والنيوماركسي رغم أنه لم يتناول

مباشرة مسألة المجال في الرأسمال ولكن كانت دراسته في الربيع المستخرج من الأرض، لتتطور الدراسة

بعد ذلك على مستوى طرق التخصص في الرأسمال الماركسي.

هذه الدراسة مبنية على تقسيم العمل، طرق الإنتاج، تطور الرأسمالية، السلوك العمراني وعملية التنظيم

حتى يمكن فهم التطور الزمني للرأسمالية وعملية التخصص للأعوان الاقتصاديين.

**المطلب الأول: طرق الإنتاج الرأسمالية والمفاهيم المجالية**

**الفرع الأول: طرق الإنتاج، نظام التراكم والتنظيم**

للفهم الجيد للبعد المجالي فيما يخص علاقات الإنتاج لابد من التوقف في سلم النظام العالمي، من

خلال القوانين العامة لطرق الإنتاج الرأسمالي والتي تتحدد في مستوى معين<sup>2</sup>.

هذا التحليل يكمن في مستوى المكونات الاجتماعية التي تربط بين طرق الإنتاج فيما بينها

وبالخصوص طريقة الإنتاج الرأسمالي.

على الصعيد العالمي تخضع هذه المكونات الاجتماعية تحت سيطرة الرأسمال وترتبط بتشكيلتين

أساسيتين هما "المركز والضاحية".

<sup>1</sup> LIPIETZ (A) « Le capital et son espace » la découverte/ Maspero, Paris, 1983 a.

<sup>2</sup> AMIN (S), « Le développement inégal » Les éditions de Minuit, Paris, 1993, P 319.

**I. المجال الفكري الحقيقي:****1.I. طرق الإنتاج الرأسمالي:**

تتميز طريقة الإنتاج الرأسمالي بعلاقات على مستوى الإنتاج أين يلتقي كل من العمل ورأس المال، الرأسماليين المالكين لطرق الإنتاج والعمال الأجراء، بحيث أن مصالح كل من هذه الجماعات غالباً ما تكون متناقضة.

كما أن الرأسمالية تتميز بنظام إنتاجي مزدوج. فهو يعتبر في نفس الوقت إنتاج سلعي وإنتاج لأرباح الشركات. فهذا ضروري باعتبار أن النظام الأول يبحث عن إنتاج القيمة المضافة وبالتالي يهتم بالبيع قصد تحقيق الأرباح<sup>1</sup>.

إن الهدف الرئيسي للرأسمالية هو الربح. يعني أن المقاولين يلجئون نحو الاستثمار أكثر وبالتالي تراكم رأس المال، كما أن تركيز رؤوس الأموال تعمل على تخفيض قيمته مما يؤدي إلى انخفاض الربح. فالمقاولون يتحركون باتجاه زيادة الاستثمار بطرق تقنية جديدة للتغلب على المنافسة<sup>2</sup> وتخفيض تكاليف الإنتاج. وبالتالي يمكن للمؤسسة تحقيق أرباح أكثر باحتلالها مكانة تنافسية جيدة وانخفاض سعر التكلفة. كما أن الاستثمارات الكبيرة تعمل على زيادة الرأسمال الثابت ومنه انخفاض في نسبة الفائدة. إذن نقطة بداية التراكم ترجع إلى وجود نسبة فائدة معتبرة والنتيجة هي التراكم الزائد المؤدي إلى انخفاض في نسبة الفائدة.

**2.I. المفهوم الماركسي للمجال:**

إن التشكيلة الاجتماعية في مفهوم ماركس<sup>3</sup> مبنية على هيكل معقد من العلاقات الاجتماعية، وهي ارتباط واندماج لمختلف طرق الإنتاج ذات طبيعة سياسية، قانونية وإيديولوجية.

<sup>1</sup> MANDEL (E) « La crise » Flammarion, Paris, 1985, P 264.

<sup>2</sup> GRREL "Crise et régulation" Recueil de textes 1979- 1983 Université de Gredole II 1983, P82.

<sup>3</sup> LIPIETZ (A), Op.Cit., 1983a, p20.

هذا الهيكل يشمل عدة طرق للإنتاج وطرق للتشغيل بحيث أن مفهوم التشكيلة الاجتماعية يؤثر مباشرة على مفهوم الهيكل المجالي الحقيقي.

مفهوم المجال الحقيقي عند Lipietz هو مجال اجتماعي اقتصادي يأخذ بعين الاعتبار الحقيقة الاجتماعية في بعدها المجالي. إن نسبية هذه المفاهيم تعني أن المجال الاجتماعي-الاقتصادي ما هو إلا الربط بين المجال الاقتصادي والمجال القانوني.

فإذا كان المجال الاقتصادي هو مجال لطريقة الإنتاج المهيمنة والتي تتحدد تبعاً لعلاقات الإنتاج السائدة، فإن المجال القانوني هو مجال موروث من الماضي ويعتبر كعائق قانوني. ولفهم أكثر الديناميكيات المجالية المعاصرة لابد من العودة إلى السلوكات المجالية لطرق الإنتاج الرأسمالي التي سادت عبر عدة قرون مضت.

## II. التنظيم ونظام التراكم عند فورد (Ford):

إن طريقة الإنتاج الرأسمالي قد مرت بعدة مراحل منذ ظهورها. إن نظرية التنظيم قد ساهمت في إعطاء عناصر جديدة للتحليل وسمحت بتعريف الرأسمالية بأنها سلسلة من أنظمة التراكم، حيث أن كل نظام يتحكم في طريقة التنظيم الخاصة به.

وبالتالي لشرح طرق عمل نظام التراكم عند فورد الذي كان سائداً بين 1930 و 1970 يجب المرور على فهم المساهمات النظرية لمدرسة التنظيم.

### 1.II. الأسس النظرية للتنظيم:

لقد شهدت نهاية القرن الماضي فراغ نظري بالنسبة للعلوم الاقتصادية وهذا لعدم قدرتها على شرح وتحليل حركة الاقتصاد المعاصر والمحتوى الاجتماعي لهذا العلم<sup>1</sup>.

فمنذ سنوات 1970 ظهرت انتقادات عديدة لنظرية التوازن العام للنيوكلاسيك من النيوكينزيين.

<sup>1</sup>AGLIETTA (M) "Régulation et crise du capitalisme" Odile Jacob, Paris, 1997, P 33.

إن الفكر الكينزي قد مر بمرحلتين من الأزمة الرأسمالية وهما: الأزمات الظرفية والأزمات الهيكلية. وبداية من سنوات 1970 نشأت مدرسة للفكر في فرنسا بهدف صياغة نظرية في إطار الديناميكية الرأسمالية عبر تطورات متوسطة وقصيرة المدى.

إن النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية قد أنتقدت بشدة بداية من سنوات 1970 من طرف مدرسة التنظيم خاصة في مفهومها القاعدي وهو "التوازن الاقتصادي العام"<sup>1</sup> حيث أكدها M.Aglietta بأن عدم قدرة العلوم الاقتصادية لمعالجة الأزمات الاقتصادية ناتج عن حدود مفهوم التوازن العام واستحالة تحقيق هذا التوازن خلال فترات طويلة. فهو يقترح دراسة ديناميكية مبنية على التغيرات ذات مستوى نوعي وبالتالي فنحن هنا بصدد الكلام عن تنظيم لطرق الإنتاج بدلا عن "التوازن العام"<sup>2</sup>.

فرواد فكرة التنظيم جاؤوا للحد من "نظرية التوازن العام" وبحثوا ضمن تاريخ الرأسمالية على مفاهيم تقترب من الفكر الماركسي الذي أثر كثيرا على الفكر التنظيمي. هذا الأخير اعتمد في تحليله على العلاقات الاجتماعية المتراكمة منذ ظهور الرأسمالية.

إن M.Aglietta ذهب في تحليله إلى أبعد من ذلك حيث أعاد النظر في تعريف العلم الاقتصادي على أنه "العلم الذي يدرس السلوك الفردي مستقل عن كل شرط اجتماعي". هدفه دراسة القوانين الاجتماعية التي تتطلب عمليات الإنتاج وتوزيع السلع<sup>3</sup>.

فرواد التنظيم يقدمون تحليلهم في إطار النظرية العامة ضمن مفهوم الرأسمالية على أساس أنها التغيرات في العلاقات الاجتماعية التي من خلالها تظهر أشكال اقتصادية تسمح لإعادة إنتاج هيكل دائم. ونعني بذلك طرق الإنتاج التي تعرف بطرق تنظيم العمل الاجتماعي ضمن مفهوم مركزي للنظرية الماركسية واعتبار العمل أساس النشاط الاقتصادي والقيمة المضافة نتيجة لذلك.

<sup>1</sup>DEBERNIS (G) "Une alternative à l'hypothèse de l'équilibre économique général: la régulation de l'économie capitale" 1977, In GRREC crise et régulation recueil de texte 1979-1983.

<sup>2</sup>AGLIETTA (M), Op. Cit, , p33.

<sup>3</sup>AGLIETTA (M), Op. Cit, p3 9.

إن مفهوم التنظيم يعني اقتران عدة مكانزمات ناتجة عن هياكل اقتصادية وأشكال اجتماعية ومؤسسية التي تسمح لإنتاج النظام في مجمله<sup>1</sup>. كما أن رواد التنظيم يؤكدون على أهمية نسبة الأجور حيث أن كل تحول في مستوى هذه العلاقة ناتج عن تغير في مستوى تنظيم العمل وتنظيم الإنتاج يعني هياكل الرأسمالية.

إن الفرضية العامة لنظرية التنظيم تعتمد على وجود إجراءات اجتماعية تضمن شروط عملية التراكم الرأسمالي. يعني القوانين، العلاقات والإجراءات الاجتماعية التي تسمح أو تمنع إعادة إنتاج النظام في مجمله.

كما نلاحظ أن رواد مدرسة التنظيم تأثروا بقانون ماركس فيما يخص الاتجاه النزولي لنسبة الفائدة. فعملية التراكم تفترض نسبة فائدة معينة مع ضرورة التنسيق بين المنافسة ومحاربة الطبقة. وهذا التنسيق يسمى بطريقة التنظيم ويجمع بين مختلف الإجراءات الاجتماعية لعملية التنظيم. إن فكرة التنظيم لم تتأثر فقط بنظرية ماركس وإنما كذلك بالفكر الكينزي الذي انتقد بشدة مفهوم السوق باعتباره الكيان الوحيد الذي يسمح بإنتاج النظام الاقتصادي.

## 2.II. نظرية فورد : (Ford) نظام التراكم

بعد الحرب العالمية الأولى شهد تنظيم العمل عدة تحولات وتغيرات باختراع سلاسل أوتوماتيكية من طرف Taylor وتقسيم العمل إلى عدة مهام متسلسلة وهي المميزات الأساسية للتقسيم الجديد للعمل أو ما يسمى بالتقسيم العلمي للعمل. فالإنتاج أصبح أكثر فأكثر ميكانيكي وآلي عن طريق مهندسين وتقنيين ويد عاملة غير مؤهلة.

<sup>1</sup>BOYER (R) "La crise actuelle ; une mise en perspective" critiques de l'économie politique, nouvelle série N°: 7-8 1979, p11.

فالهدف من ذلك هو زيادة الكميات المنتجة وتخفيض وقت العمل الضروري لإعادة بناء قوى العمل والوصول إلى القيمة المضافة النسبية<sup>1</sup>. فالهدف هو زيادة إنتاجية العمل. يسمى هذا النظام بنظام "التراكم المكثف".

إن الإنتاج بالحجم الكبير يكون عن طريق اقتصاديات الحجم ويفترض الاستهلاك بكميات أكبر يتبعه الزيادة في الأجور. وبالتالي فالزيادة في الاستهلاك كانت أقل من القيمة المضافة للإنتاج وهذا ما حدث في بداية سنوات 1930 التي نتج عنها ظاهرة الكساد.

إن طريقة التنظيم في ظلّ نظام التراكم المكثف خلال هذه الفترة كانت في مستوى منافسة تامة وصافية. فالبحت عن الزيادة في القيمة المضافة واقتصاديات الحجم شجع المنتجين على زيادة إنتاجهم في ظل منافسة قوية وكيفية تصريف المنتجات نحو الأسواق. ومن أجل معالجة هذه الظاهرة جاء فورد لوضع ما يسمى "بنظام التراكم الفوردي"<sup>2</sup>، مبني على مفاهيم التي جاء بها Taylor لجعل عملية الإنتاج بطريقة أكثر فأكثر ميكانيكية ومحاولة خفض الوقت الضروري للإنتاج وزيادة القيمة المضافة وإنتاجية العمل. وفي المقابل حاول زيادة الأجور لإعادة بعث "الاستهلاك الكمي"

إن مساهمة Ford في هذه المرحلة اعتمدت على نظام التراكم المكثف الذي لم يصل إلى حدّه الأقصى وقادر على الزيادة أكثر في القيمة المضافة ومنه استخلص على أن المشكلة تكمن في طريقة التنظيم وليس على مستوى نظام التراكم.

إن الفورديزم (Le Fordisme) يتطلب أكثر لهياكل صناعية يمكنها احتكار مختلف الفروع الصناعية وبالتالي فالحديث يكون هنا عن طريقة جديدة للتنظيم تسمى بالمنافسة الاحتكارية.

<sup>1</sup> PALLOIX (C) "Procès de Production et crise du capitalisme" la découverte Maspero, Paris, 1977, pp 90-92.

<sup>2</sup> Accumulation fordiste.

إن تقسيم العمل على طريقة Taylor اتسع أكثر في ظلّ نظام التراكم الفوري (Accumulation fordiste) الذي يشترط الفصل بين العمل الفكري للتصميم والعمل اليدوي للتطبيق وهذا يعني التنظيم السلمي للعمل. فهدف الفورديزم (Le Fordisme) هو تطور إنتاج السلع الاستهلاكية الكمية (Consummation de masse).

في حين أن عملية الإنتاج تتسع أكثر لتشمل إنتاج السلع الوسيطة المنمطة الضرورية لإنتاج السلع الاستهلاكية. فهذا التطور هو على مستوى تكامل رأسي للإنتاج<sup>1</sup>. طريقة الإنتاج هذه تبحث بالضرورة عن أسواق لتصريف الإنتاج وبالتالي ففكرة البحث عن أسواق خارجية تصبح ضرورية عند امتلاء هذه الأسواق<sup>2</sup>.

فالتكامل الرأسي للإنتاج، التنظيم السلمي للعمل والبحث عن أسواق خارجية تدفع بالمؤسسات إلى محاولة تصدير هذه الطريقة الإنتاجية وتدويلها. فهذه العوامل كانت سببا في التحولات التي حدثت في العلاقات بين الصناعة والمجال.

### الفرع الثاني: الانعكاسات المجالية في ظل نظام Ford:

إن تطور نظام Ford تميز بالانتشار المجالي لعملية التراكم. فهذا الأخير يعتبر المجال كعائق للتكلفة، وتقسيم العمل سوف يتضمن تقسيم مجالي للعمل بحيث أن تكاليف اليد العاملة هي التي تقرر التخصص المجالي والذي ينتج عنه هيكله مجالية جديدة في صورة "مركز - ضواحي" أين يستحوذ المركز على النشاطات المربحة والضواحي تشمل النشاطات الأقل ربحا.

<sup>1</sup>Intégration verticale de production

<sup>2</sup>PALLOIX (C), Op. Cit , p172

## I. التقسيم المجالي للعمل:

إن اقتصاديات الحجم وتزايد القيم المضافة تتطلب زيادة مستمرة للإنتاج. لكن يجب أن نعلم بأن السوق لا يمكنه أن يستوعب كل المنتجات المعروضة وبالتالي فـ "الفورديزم" لا بد أن يقتحم أسواق جديدة وأقاليم جديدة<sup>1</sup>. فالمنافسة تحث المؤسسات للبحث عن أقاليم جديدة للإنتاج تسمح لها بتخفيض تكاليف الإنتاج.

إن مفهوم المجال وتصميمه يعتبر الخطوة الأساسية لعملية انتشار الإنتاج وتوطن المؤسسات بطريقة

.Ford

## 1.1. نظرة فورد (Ford) للمجال: تصميم وظيفي

تقول نظرية التجارة الدولية حسب آدم سميث أن كل جزء من مجال معين يتخصص في النشاطات الإنتاجية التي تميزه من حيث وفرة الموارد التي تزخر بها الطبيعة.

إن انتقاد نظرية التجارة الدولية لآدم سميث تقودنا إلى القول أن المجال ينحصر في إطار عائق التكلفة فقط. ومنه بدأنا نتكلم عن المفهوم الوظيفي للمجال في الحياة الاقتصادية<sup>2</sup> من خلال اعتبار المجال متجانس يقوم بدور وظيفي لنشاط المؤسسات.

حسب Aydalot فإن التخلي عن المفهوم الوظيفي للتنظيم في الحياة الاقتصادية يسمح لنا بالرجوع إلى الصورة الإقليمية وإعطاء الأهمية للموارد المحلية وإشراك السكان في التنمية وهذا طبعاً للاستجابة لمطالبهم.

إن طريقة Ford للإنتاج تستوجب البحث عن تكاليف النقل المنخفضة التي تعتبر من العوامل الأساسية للتوطن الصناعي.

فالمؤسسات تبحث عن الأماكن التي تتوفر على المواد الضرورية لعملية الإنتاج ووجود أسواق بإمكانها امتصاص كمية معتبرة من هذا الإنتاج.

<sup>1</sup>Espace veut dire en arabe: الإقليم أو المجال

<sup>2</sup>AYDALOT (P) "Economie Régionale et Urbaine », Economica, Paris 1985 a, pp 108-110.

فالتخصص إذن يعتمد على ما تزخر به الطبيعة من موارد ينتج عنه تقسيم ما بين فروع الصناعة، يؤدي في الأخير إلى ظهور تنظيم سلمي للإنتاج على المستوى الوطني والدولي.

فالمجال يمكن اعتباره مجالاً لليد العاملة في ظل انتشار طريقة Ford للإنتاج من خلال عملية توطين قوة العمل.

## 2.I. التقسيم الدولي للعمليات الإنتاجية كمصدر للتقسيم المجالي للعمل:

منذ بداية القرن العشرين مع ظهور الاقتصاد العالمي وإلى غاية أزمة سنوات 1970 تميزت المرحلة بوجود سوق مزدوج للعمل: حيث نجد يد عاملة مؤهلة نسبياً وعددها قليل ومن ناحية أخرى توجد يد عاملة غير مؤهلة ولكنها كثيفة<sup>1</sup>.

فالتكامل الرأسي للإنتاج والتنظيم السلمي للعمل يتطلب يد عاملة غير مؤهلة. أما العمل الذي يدخل ضمن التصميم الفكري فيتطلب يد عاملة مؤهلة.

إن عملية تدويل الإنتاج تكون عندما تصدر الفروع الصناعية رأسمالها نحو الخارج، خاصة بالنسبة للفرع الذي ينتج سلع استهلاكية وبيعاً وسيطة. فالانتشار الدولي لفروع الإنتاج يمر من خلال تقسيم العمليات الإنتاجية للسلعة عبر عدة مراحل وفي أماكن مختلفة.

والهدف من هذا التقسيم للفروع الصناعية هو البحث عن المردودية والفعالية وتحسين انتاجية العمل . فمفهوم تقسيم العملية الإنتاجية، هو عندما تكون مختلف تقسيمات الفرع تنتج سلعة عبر وحدات مختلفة في دول عديدة، تسمى هذه الظاهرة بـ "التخصص الدولي الرأسي" أو بعبارة أخرى "التجارة الدولية ما بين الفروع".

<sup>1</sup>PALLOIX (C), Op, Cit, p172.

وفي الأخير يمكننا أن نعرف التقسيم الدولي للعمل بأنه العملية التي تميز كل بلد في تخصصه لفرع صناعي لإنتاج سلعة تمر بمراحل تدويل. هذا التخصص يتطلب يد عاملة متوفرة مرتبطة بالتكلفة، بالتأهيل وبالكمية وتكون متباينة من مجال إلى آخر.

### I.3. اليد العاملة وتوطين الإنتاج:

إننا نلاحظ في الواقع أن المجال يتميز من منطقة إلى أخرى من خلال وفرة الموارد واختلاف في قيمة العمل وهي العناصر التي تحدد توطين رأس المال، وبالتالي فالمجال يكون متميزا عن الآخر من خلال اليد العاملة المؤهلة والتكاليف التي يتطلبها<sup>1</sup>.

عدّة اقتصاديين حاولوا شرح طريقة انتشار مفهوم Ford عبر المجال من خلال تحديد عناصر محددة لعملية التوطين لهذه الطريقة للإنتاج من خلال نموذج "مركز-ضواحي".

### I.4. نموذج "مركز - ضواحي":

حسب هذا النموذج، فإن الرأسمال ينتقل من المركز نحو الضواحي للاستفادة من التكاليف الموجودة في هذه الأماكن. وبالتالي فالمركز والضواحي يمثلان مستويات تنمية مختلفة بسبب اختلاف نسب الأجور فيها. كما أن اليد العاملة في المركز هي أكثر قيمة وتأهيلا مقارنة بالضواحي. وباختصار فإن نموذج "وسط-ضواحي" جاء لشرح انتشار طرق الإنتاج حسب مفهوم Ford لمواجهة التنمية غير المتساوية، من خلال نظام التراكم الكثيف والتخصص ما بين الفروع الصناعية.

### II. المناطق العمرانية حسب مفهوم Ford:

بعد دراسة المفاهيم المجالية حسب Ford، ينبغي الآن شرح وفهم ديناميكياته في المجال العمراني وللوصول إلى هذا الهدف سوف يتركز تحليلنا على التقسيم الاقتصادي والاجتماعي للمجال العمراني ثم على عامل الربيع العمراني.

<sup>1</sup>LUNG (Y) "Régime d'accumulation et dynamiques spatiales du capital: quel statut pour la région?" Revue d'Economie Régionale et Urbaine, 1983, N°: 3, p447.

**1.II. مفاهيم عمرانية:**

في إطار الفكر الماركسي يرى بأن طريقة الإنتاج الرأسمالي مبنية على الفصل بين المنتجين المباشرين (العمال - البروليتاريا) وعوامل الإنتاج.

وباختصار فإن المفهوم العمراني يقول بأن المدينة في إطار نموذج الإنتاج الرأسمالي ما هي إلا تجمع سكاني للإنتاج يعمل على استقطاب "حشود عمال ريفيين بهدف القضاء على المجتمع الريفي"<sup>1</sup>.

**1.1.II. التقسيم الاقتصادي والاجتماعي للمجال:**

يتجسد التقسيم الاقتصادي للمجال توطين صناعات، مراكز تجارية، مكاتب دراسات مساكن....الخ. وهذا يؤدي بدوره إلى التقسيم الاجتماعي للعمل (إطارات، مهندسين، تقنيين، عمال...الخ).

فالتقسيم الاقتصادي للمجال يحدث تقسيما اجتماعيا للمجال: فنجد أحياء راقية متجانسة، أحياء مخصصة للإطارات وأخرى للعمال...الخ.

إن المدينة تعتبر سلم مجالي اجتماعي. هذه الصورة المجالية تسمى بالتقسيم الاقتصادي والاجتماعي للمجال D.E.S.E<sup>2</sup> والذي يحدد استعمال الأراضي العمرانية (خاصة في مجال السكن)، من خلال تحديد الضريبة العقارية من طرف ملاك الأراضي فيما يخص بناء السكن.

**2.1.II. الضريبة العقارية في المجال العمراني:**

إن الضريبة العقارية عند Lipietz هي عبارة عن عملية نقل الربح الزراعي لـ Marx إلى المجالات العمرانية أو بعبارة أخرى تبديل المزارع والقمح مباشرة بالمنتجين العقاريين والسكن.

إن Lipietz حاول إعطاء تحليل رأسمالي في إنتاج السكن.

<sup>1</sup> LIPIETZ (A) "Le tribut foncier urbain, Maspéro, Paris, 1974, P21."

<sup>2</sup> LIPIETZ (A) Op. Cit, 1974

D.E.S.E: veut dire Division Economique et Sociale de l'Espace.

فالريع العقاري حسبه هو ريع احتكاري عندما يكون سعر السكن يزيد عن تكلفة إنتاجه. ففي أيامنا هذه أصبح السكن يعتبر كسلعة حيث نلاحظ أن المنتج العقاري الموجود في المدينة يمكن تشبيهه بالمزارع في مفهوم Marx. يحاول Lipietz إعطاء تعريف للريع العقاري الموجود في المجال العمراني على أساس أنه "الاقطاع من النسبة الزائدة في القيمة المضافة الناتجة عن الصناعة في قطاع البناء"<sup>1</sup>، ومنه فإن الريع العقاري يكون متمايزا مجاليا لأنه ناتج عن التقسيم الاقتصادي والاجتماعي للمجال D.E.S.E. وبالتالي نعتبر أن المجال العمراني هو عبارة عن منتج اجتماعي حيث يفرض على المنتج العقاري تحديد قيمة استعمال الأراضي العمرانية ونوعية السكن وأن هذه الأخيرة تتحدد قيمتها من قانون العرض والطلب (المساحة- نوعية البناء - المسافة عن مركز المدينة... الخ).

## 2.II. جذور أزمة عمرانية

إن التطور العمراني الذي شهده القرن العشرين والذي تزامن مع الانفجار الصناعي في الأماكن التي بدأت تستقطب السكان الريفيين من خلال توفير مناصب عمل لهم وسكن لكن بدون نوعية، مما نتج عنه تردّي في أحياء العمال الموروثة عن نظام التراكم لما بعد Ford وحتمية انتقالها نحو الضواحي حيث أوصلتنا هذه العوامل إلى أزمة اقتصادية فيما يخص الهيكل العمراني.

### المطلب الثاني: أزمة الرأسمالية - مرحلة ما بعد Ford والاتجاهات المجالية الجديدة:

جاءت هذه الأزمة خلال سنوات 1970 نتيجة لتناقضات داخلية في طريقة الإنتاج الرأسمالي، وكانت المدن ضحية لهذه الأزمة باعتبارها أزمة هيكلية نتج عنها نظام تراكم جديد.

<sup>1</sup>LIPIETZ (A). Op. Cit, 1974, p106.

## الفرع الأول: مظاهر الأزمة

اندلعت هذه الأزمة منذ سنوات 1970 وضربت مختلف الدول الرأسمالية التي عاشت خلال ثلاث عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية بما يسمى "ثلاثون سنة أمجاد"<sup>1</sup>.  
تميزت هذه الأزمة بانهيار في الإنتاج العالمي. فحسب التحليل الكينزي فإنه يرجع تراجع الإنتاج إلى عدم تأقلم مستوى النشاط مع الطلب الفعلي<sup>2</sup> وتشبع بعض الأسواق خاصة فيما يخص المنتجات الصناعية.

إن انخفاض الاستهلاك وعدم قدرته على مواكبة الزيادة في الإنتاج كان سببه قيود نظرية Taylor و Ford للعمل في نظام التراكم المكثف وانعكاساته على مردودية رأس المال نتج عنه انخفاض في الأرباح<sup>3</sup> ثم انخفاض تدريجي في الإنتاج وبالتالي في عدد مناصب العمل (تسريح العمال) بحيث ارتفعت نسبة البطالة إلى حدود قياسية.

ثم أن التطور المتزامن مع إنتاجية العمل والزيادة في الأسعار كانت من أسباب نجاح نظرية Ford، لكن مع الركود الذي ميز سنوات 1970 مع استمرار زيادة الأسعار أدى إلى إعادة مفهوم مبدأ التراكم<sup>4</sup>، حيث لجأ المقاولون إلى استبدال العمل بالرأسمال وبالتالي استفحال ظاهرة البطالة، نتج عنه الزيادة في الأسعار للحصول على أرباح أكثر والنتيجة هي ظهور مشكلة التضخم.

لمعالجة هذه الأزمة كان لابد من الرجوع إلى أزمة سنوات 1930، حيث قررت الدول آنذاك إلى تخفيض الاستهلاك لمكافحة التضخم وعجز الميزانيات التجارية، الذي تزامن مع ظهور الصدمات البترولية، لكن هذا التخفيض نتج عنه انخفاض في الإنتاج والعمل ليعود المقاولون مرة أخرى إلى الزيادة

<sup>1</sup> PAUOINE (J) "Les trois crises du vingtième siècle" marketing, Paris, 1994, p123.

<sup>2</sup> BOYER (R) et MISTRAL (J) "Accumulation, inflation, crises », PUF Paris, 1983, p 133.

<sup>3</sup> BOYER (R) et MISTRAL (J) Op. Cit, p 127.

<sup>4</sup> Idem, p 125-127.

في الأسعار للمحافظة على الأرباح وتعود مشكلة التضخم من جديد لتدور حول حلقة مفرغة، أدت كل هذه العوامل إلى إفلاس النظرية الكينزية.

### الفرع الثاني: تعريف نظرية التنظيم

جاءت هذه النظرية بعد أزمة سنوات 1970، فهي تعتقد بأن الخروج من الأزمة يجب أن يمر نحو نظام جديد للتراكم في إطار طرق الإنتاج الرأسمالي ألا وهو نظام ما بعد Ford أو بعبارة أخرى: "نظام التراكم المرن" فتقسيم العمل عند Ford Taylor - لم يعد يسمح بالزيادة في القيمة المضافة نتيجة لانخفاض إنتاجية العمل واعتمادها على التقنيات الميكانيكية على مستوى فروع الإنتاج، مما أدى بالرأسماليين إلى اللجوء نحو استبدال العمل برأس المال مع تخفيض الأجور وتسريح العمال. إن أزمة نظام التراكم هذه كانت لها انعكاسات على المجال. هذا الأخير مرّ بمراحل تدخل في إطار التأثيرات المجالية عند Ford.

### الفرع الثالث: الانعكاسات المجالية للأزمة

إن أزمة سنوات 1970 تميزت بالتحويلات التي شهدتها بعض المناطق الصناعية في ظل أزمة عمرانية حادة بسبب طبيعة العلاقات المتشابكة والمعقدة السائدة بين مختلف الطبقات الاجتماعية. تميزت هذه المرحلة في أن بعض المناطق ذات الصبغة الصناعية عانت من أزمة اقتصادية بسبب أنها كانت تبحث عن يد عاملة غير مؤهلة لانخفاض التكاليف وتحاول الانتقال من دولة إلى أخرى. فالملاحظ أن المدن الكبرى كانت أقل ضررا نتيجة لتنوع اقتصادها. كما نلاحظ أيضا أن المحيط العمراني كان ضحية لهذا الركود سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. إن المدن عانت من هذه الأزمة نتيجة لتدهور المحيط السكني في بعض الأحياء وانتقال الطبقات الغنية نحو أحياء أخرى لتترك المكان لطبقات اجتماعية فقيرة تابعة لعمال وأجراء، مما أدى إلى استفحال الآفات الاجتماعية وحالات عدم استقرار، خاصة على ضواحي المدن.

## الفرع الرابع: نحو نظام جديد للتراكم

إن النظام الجديد للتراكم يحاول أن يكون بديلا لمرحلة Ford لكن بطريق تدريجية، أي أنه مع بداية ظهوره يبدأ في التأقلم مع النظام القديم تم يأخذ مكانه على المدى الطويل، لنعيش بعدها مرحلة جديدة تسمى بمرحلة ما بعد Ford تتميز بمرونة على كل المستويات وبالتالي يصبح لهذا النظام الجديد مفاهيمه المجالية الخاصة به.

## I. مرحلة ما بعد Ford نظام للتراكم المرن:

إن أزمة سنوات 1970 تميزت بتباطؤ للنمو الاقتصادي معلنة عن نهاية إنتاج الكميات. كما ظهرت عوامل اجتماعية وثقافية غيرت من أذواق المستهلكين إضافة إلى تحسين المستوى المعيشي. انطلاقا من هذه المعطيات ظهرت المؤسسات الصغيرة بمرونة أكثر في إنتاج سلع وخدمات متنوعة. هذه المؤسسات اعتمدت على يد عاملة مؤهلة للتأقلم مع الأسواق وتصبح مع الوقت أكثر تنافسية.

وفي هذا الوقت بدأنا نتكلم عن نموذج جديد للتنمية يسمى "التخصص المرن"<sup>1</sup>

مع نهاية سنوات 1970، أي بعد الأزمة أصبح هدف الدول الصناعية يتركز أكثر حول إعادة النظر في المؤسسات وطرق التنظيم التي ميزت مرحلة "ثلاثين سنة أمجاد" التي عاشتها أوروبا (1945-1975) واللجوء نحو مرونة الأسواق. تجسدت هذه المرونة بالعلاقات مع المؤسسات الأخرى وكذلك مع الأسواق، فيما يخص طرق الإنتاج، عقود العمل، الأجور، المعلومة... الخ.

## I.I. المرونة وتكنولوجيا الإنتاج:

تسمح هذه المرونة لمواجهة تذبذبات وتغيرات الطلب عن طريق خفض التكاليف وتقليص مدة الإنتاج، مما يؤدي إلى تنوع في المنتجات وتقليص مخاطر الاستثمار. فالمؤسسات بدأت تتخلى عن الآلات

<sup>1</sup> PIORE (M-J) et SABEL (C-F) "Les chemins de la prospérité , de la production de masse à la spécialisation souple", hachette, Paris , 1989,p24

المتخصصة واللجوء نحو الآلات ذات الاستعمالات المتعددة للتنويع في سلاسلها الإنتاجية (أو خطوط الإنتاج).

### I.2. التنظيم الصناعي المرن:

ويقصد به تنظيم الإنتاج من خلال التقسيم الاجتماعي للعمل. بالنسبة لنظام التراكم عند Ford فإن التنظيم الصناعي للإنتاج يعتمد على تعميم التكامل الرأسي لمختلف مراحل الإنتاج في الهياكل السلمية للمؤسسات. لكنها قد تخلق تكاليف زائدة، وبالتالي فالتقسيم الاجتماعي للعمل عليه أن يعيد النظر في التكامل الرأسي للإنتاج بهدف ترميط الوظائف الإنتاجية وتنويع مختلف العمليات التي يمر بها صنع المنتج.

### I.3. مرونة اليد العاملة:

نظام التراكم الجديد هو نظام مبني أساسا على مراحل إنتاجية تكون غالبا قصيرة، ومنه فالمرونة تلعب دورا مهما في خلق النوعية التي أصبحت ضرورية لنظام التراكم في مرحلة ما بعد Ford. هذه النوعية تتطلب بالتأكيد يد عاملة مؤهلة ومتعددة التخصص بحيث تواكب التطورات الحاصلة في سيرورة الإنتاج وضمان صيانة المعدات الصناعية. فنظام التراكم ما بعد مرحلة Ford هو نظام المرونة يهتم أساسا بالتنظيم الإنتاجي ومنه يؤثر على تنظيم المجال.

### II. الاتجاهات المجالية الجديدة:

إن هيكل النظام الإنتاجي مرّ بتغيرات وتحولات على إثر أزمة سنوات 1970 والتي نتج عنها زوال بعض القطاعات وظهور قطاعات أخرى ديناميكية.

فالتغيرات الهيكلية التي حصلت كان لها آثار متنوعة على المستوى المجالي، حيث نلاحظ بعض القطاعات التي تأثرت بالأزمة آلت إلى الزوال سميت بـ "المناطق الخاسرة" وأخرى ظهرت إلى الوجود سميت بـ "المناطق المنتصرة"<sup>1</sup>. ومن هنا نشأت هيكلية جهوية وعمرانية جديدة مرتبطة بنظام التراكم. منذ بداية سنوات 1980 بدأنا نلاحظ وجود مناطق صناعية تمارس نشاطات حرفية متجددة ثم مناطق تعتمد على تكنولوجيا متطورة ومناطق عمرانية تتركز عموماً على الخدمات ونشاط المؤسسات خصوصاً. فالأقاليم الجديدة التي نشأت أدت إلى ظهور تجمعات وتركيز للإنتاج نجم عنه معدلات كبيرة للنمو الاقتصادي.

<sup>1</sup>BENKO (G) et Lpietz (A) « Les régions qui gagnent, districts et réseaux: les nouveaux paradigmes de la géographie économique », DUF, Paris, p71

## خلاصة المبحث الثاني:

إن تحليل المسألة المجالية من خلال ديناميكية عمل وطرق الإنتاج الرأسمالي سمح لنا باستنتاج نقاط

مهمة:

أولاً: بالتطابق مع التحليل التنظيمي، فإن طريقة الإنتاج الرأسمالي ما هي إلا سلسلة من نظم التراكم،

حيث أننا انتقلنا من نظام التراكم الكثيف أين يكون التنظيم مضمون من خلال المنافسة إلى نظام Ford

أين يكون التنظيم احتكاري للدولة.

وعلى المستوى المجالي، لكل من هذه الأنظمة له مفهوم خاص به للانتشار. فمفهوم Ford عمل

على تمييز المجال إلى هيكل في صورة "مركز - ضواحي"، بحيث يستحوذ المركز على غالبية الثروة.

ثانياً: إن تمييز المجال قد أكتشف حتى على المستوى الدقيق ونعني بذلك المجال العمراني والذي أخذ

بعين الاعتبار بصورة متأخرة.

ثالثاً: إن المجال لا بد أن يُأخذ في إطاره الاجتماعي والاقتصادي معاً، يعني أن تحليل المسألة المجالية

ليست محدودة في التكاليف فقط، وإنما يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموع العناصر والأعوان الداخلة

في تعيير المجال وكذلك العلاقات والتفاعلات الناتجة عنهم.

## خلاصة الفصل الأول:

في نهاية هذا الفصل يمكننا القول بأن تطور الفكر الاقتصادي قد ساهم بقوة في فهم السلوكيات المجالية للنشاط الاقتصادي. فالعوامل الاقتصادية لوحدها يمكنها أن تؤثر على المجال. فيصبح هذا الأخير متميزا ويؤدي إلى حدوث فجوات للثروة والنمو غير المتوازن.

وفي هذا الإطار، إذا كان المجال متجانسا والأفراد موزعين بطريقة متساوية، فإنه يعمل على خلق تجمعات تتطلب التركيز في النشاطات، جلب الأعوان الاقتصاديين وحدث عمليات التراكم، وكل هذه العوامل تعمل على تثبيت التجمعات. فالمجال يصبح بطبيعته متميزا أين يستحوذ المركز على الثروة والضواحي تكون عكس ذلك.

إن طريقة الإنتاج الرأسمالي تتميز بسلسلة من نظم التراكم، حيث أن نظام التراكم في مفهوم Ford حل محل نظام التراكم الكثيف واعتبر المجال كعائق للتكلفة وأصبح متميزا من خلال خلق هيكل في صورة "مركز-ضواحي". فنجد النشاطات الأكثر مردودية موجودة في المركز والنشاطات الأقل تذهب إلى الضواحي.

إننا نستنتج من خلال التحليل السابقة قدرة العوامل الاقتصادية على تركيز الثروة في أماكن معينة للمجال وبالتالي نشوء هيكل "مركز- ضواحي" كحقيقة موجودة في الواقع. وإذا كان هذا الأخير وجد بطريقة تلقائية ومرتبطة بعوامل اقتصادية بحثه، فالسؤال الذي يمكن طرحه هو: ماذا عن الفعالية الاقتصادية والاجتماعية لهذا الهيكل وبعبارة أخرى هل يجب التصدي لهذه الصورة المجالية الجديدة؟

مقدمة:

من خلال الفصل السابق استطعنا أن نستنتج بأن مكانزمات السوق هي المسؤولة بالأساس عن الفجوات المجالية التي قد تحدث و النمو الغير متوازن بين المناطق.

كما أننا نلاحظ بأن الرأسمال له دور في الانتشار، وخلق فجوات في النمو بين الأقاليم. و في هذا الإطار فإن النشاطات الاقتصادية تميل نحو التجمع، مما يؤدي إلى رسم هيكل جديد في شكل (مركز، ضواحي).

يجب أن نؤكد كذلك بأن داخل المجال، يمكن لمكانزمات السوق أن تحدث فوارق في الفعالية الاقتصادية، بمعنى لا بد من التوزيع الأمثل داخل المجال فيما يخص السلع و الخدمات. انطلاقا من هذه العوامل مجتمعة يبدو لنا جليا بضرورة تدخل السلطات العمومية في التوزيع داخل المجال فيما يخص الأعوان الاقتصاديين، بهدف تغطية العوامل السلبية المرتبطة بمنطق السوق نظرا لعدم استجابة الأفراد لمبادئ التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية.

إن تدخل السلطات العمومية فيما يخص توزيع الأعوان الاقتصاديين داخل المجال بدأ في الظهور منذ النصف الثاني من القرن العشرين، حيث بدأ آنذاك الحديث عن التنمية الجهوية وتنظيم المجال فيما يخص الأعوان الاقتصاديين أو ما يسمى بالتهيئة الإقليمية، التي بدأت تدخل بقوة في سياسات الدول الجهوية والإقليمية.

في هذا الفصل نحاول الحديث عن نشوء هذه السياسة الجديدة وتأثيرها على الفجوات المجالية في مرحلة أمجاد Ford.

في المبحث الأول سوف نتطرق إلى أهمية سياسة التهيئة الإقليمية في فترة " الثلاثين سنة أمجاد " أوروبا (1945-1975).

أما في المبحث الثاني فسوف نعرض على أدوات سياسات التهيئة الإقليمية وفي المبحث الثالث سوف يكون مخصص للتهيئة الإقليمية في الجزائر بين الماضي والحاضر.

### **المبحث الأول: أهمية سياسة التهيئة الإقليمية**

نحاول في بداية هذا المطلب تبيان المخاطر الاقتصادية و الاجتماعية التي يشكلها الهيكل المجالي " مركز - ضواحي " يعني ضرورة تدخل الدولة فيما يخص التنظيم المجالي ثم بعدها نحاول تسليط الضوء على مختلف سياسات التهيئة الإقليمية التي تهدف إلى إعادة التوازن للمجال منذ بداية 1950 و إلى غاية سنوات 1980.

### **المطلب الأول: أسس إستراتيجية الدولة في المجال**

نحاول في هذا المبحث تبيان عيوب السوق فيما يخص الفعالية الاقتصادية المجالية. و لعلاج هذه العيوب لا بد من المرور إلى ميكانيزمات أخرى غير السوق.

في داخل المجال، لا بد أن يكون عرض السلع والخدمات خاضعا لمبدأ المساوات وإلا فإن عامل الهجرة يكون حتما لا مفر منه قصد معالجة عيوب السوق. لكن قد يكون تحرك الأفراد غير ممكن وبالتالي فإن التنظيم المجالي للأعوان الاقتصاديين يتطلب إلى وجود هيئة تنظيمية.

### **الفرع الأول: عيوب السوق والفعالية الاقتصادية**

من خلال دراستنا في الفصل السابق اتضح لنا بأن البعد المجالي فيما يخص ميكانيزمات السوق ينتج عنه مجال اقتصادي مركز وعمراني فالعوائد السلمية تذهب إلى خفض تكاليف الإنتاج، وتصبح مصدر للعوامل الخارجية الإيجابية بحيث تظهر من خلال تميز وتنوع المنتجات بدلا من المنافسة بالأسعار. هذه العملية تكون مدعمة من طرف التفاعلات التي تكون بين توطين المنتجين والمستهلكين.

I- الفعالية الاقتصادية والمجتمع الأمثل:

حسب مفهوم Pareto<sup>1</sup>، فإن التوزيع المجالي للأعوان الاقتصاديين المرتبط بقوى السوق فقط يكون غير عادل وغير متوازن، أي أننا لا نصل إلى حالات المجتمع الأمثل بالتطابق مع التوازن المجالي بسبب أن الأسعار لا تعكس حقيقة التكاليف الاجتماعية. أضف إلى ذلك أن توطين الأعوان الاقتصاديين لا يأخذ بعين الاعتبار الظروف المثلى لبقية الأعوان الآخرين.

فعملية تركيز وتجمع الأعوان الاقتصاديين في المجال ما هي إلا ترجمة داخل المجال فيما يخص انخفاض تكاليف النقل. وهذا التركيز يزداد بعملية ما تسمى بـ "الدائرة السببية التراكمية". ومن هنا تنشأ العوامل الخارجية السلبية لمعاكسة هذه الظاهرة.

انطلاقاً من هذه الفكرة، فإن عملية استقطاب الأعوان الاقتصاديين من خلال انخفاض تكاليف النقل لا تأخذ بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالاحتقان والازدحام العمراني، مما يؤثر على عملية التحكيم في العوائد المتصاعدة /تكاليف النقل لصالح التشتت المجالي.

فالمنافسة داخل المجال لا تأخذ بعين الاعتبار الأسعار وبالتالي فعملية إتخاذ القرارات فيما يخص توطين الأعوان الاقتصاديين تتباعد عن العقلانية الاقتصادية.

ومن هنا يبدو لنا جلياً أن اعتبار التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالعوامل الخارجية السلبية حسب مفهوم Pareto لا بد منه قصد معالجة العيوب المتصلة بالمنافسة المجالية.

<sup>1</sup>Thisse (J-F) « L'équité spatiale », Encyclopédie d'Economie Spatiale, Economica ,Paris, 1994,p21

## II- العوامل الخارجية السلبية والريع

إن العوامل الخارجية السلبية تؤثر على الريع نحو الانخفاض، و بالتالي فإننا نلاحظ في الواقع تحرك السكان من حي إلى آخر أو من مدينة إلى أخرى بحيث تتغير الشريحة الاجتماعية في حي أو في مدينة بأكملها نتيجة للعوامل المذكورة.<sup>1</sup>

ففي المدن، نلاحظ انخفاض تكاليف النقل ووفرة الخدمات مما يشجع الطبقة الفقيرة للتوجه نحوها لكن في الأماكن التي يكون فيها الريع منخفض. فعملية تركيز الطبقات الفقيرة تعتبر بمثابة عوامل خارجية سلبية و تمس حتى أطراف المدن، كما نشاهده في واقعنا اليوم بالأحياء القصديرية التي تحيط بمدننا الكبرى.

إن العوامل الخارجية السلبية لها تأثير على عملية التنمية في مدننا وفي التجمعات السكانية بصفة عامة. وما يجب تأكيده هو أن في ظل المنافسة غير التامة والعوائد السلمية المتصاعدة تظهر التجمعات لكن بوجود العوامل الخارجية السلبية التي تؤدي بالريع نحو الانخفاض. ففي هذه الحالة تدخل الدولة يكون ضروريا، للوصول إلى الفعالية الاقتصادية المطلوبة من خلال تحديد أسعار هذه العوامل لمساعدة الأعوان الاقتصاديين أخذ القرارات المناسبة في عملية التوطين.

### الفرع الثاني: عرض السلع والخدمات العمومية

إن استهلاك السلعة أو الخدمة العمومية مرتبط بالتكلفة الحدية التي تتضمن تكلفة النقل، ومنه يفضل أن يكون عدد كبير لعرضي السلع والخدمات منتشرين داخل المجال.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Huriot (J-M) « Modéliser la suburbanisation : succès et limites de la micro-économie urbaine » Revue d'Economie Régionale et Urbaine n 1, 2002 , pp73-104

<sup>2</sup> Thisse (J-F), Op.Cit

## I- مبدأ المساواة المجالية:

من المعروف أنه من بين المبادئ لأي دولة هو المساواة بين مواطنيها داخل مجالها. وتكون هذه المساواة من خلال إعطاء لكل مواطن أينما يقطن داخل المجال الحق في الحصول على السلع والخدمات مثل بقية المواطنين الآخرين، والهدف كما ذكرنا سابقا هو الوصول إلى المستوى الاجتماعي الأمثل كما يطمح إليه كافة الأعوان الاقتصاديين. لكن الوصول إلى هذا الهدف قد يكون مستحيل بسبب التكاليف المرتفعة للإمكانيات الضرورية التي يتطلبها.

فمبدأ المساواة المجالية يعتمد على توطين السلع والخدمات في أماكن يصل إليها المواطنون بسهولة وبتكلفة نقل منخفضة وبدون تمييز بين طبقات المجتمع ومع مراعاة القدرة الشرائية للمواطن.

### I-1- تقسيم المجال:

من أجل الوصول إلى الفعالية والمساواة لا بد من أن يكون عرض السلع والخدمات موزعا عبر المجال الوطني. ومن أجل تحقيق ذلك لابد من فرضية الحرية التامة لتحرك الأفراد والمنافسة التامة بين الجماعات<sup>1</sup>. لكن في الواقع قد تكون هناك عراقيل في تحرك الأفراد من منطقة إلى أخرى نتيجة للظروف الاجتماعية وطبيعة الهجرة من بلد إلى آخر وبالتالي عدم قدرة تكوين جماعات متجانسة عبر المجال وهذا ما نشاهده في واقعنا اليوم من تعدد الطبقات الاجتماعية في كل المدن الكبرى. ومن هنا نلاحظ أن تدخل الدولة يكون ضروريا لمعالجة هذه الاختلالات.

### الفرع الثالث: حدود تحرك الأفراد

حسب النموذج النيوكلاسيكي، فإن التحرك التام للأفراد يسمح بتعظيم الرفاهية الاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار على المدى الطويل التقاء مستويات الرفاهية بين مختلف المناطق.

<sup>1</sup>TIEBOUT (C) "A pure Theory of local Expenditures", Journal of Political Economy vol 64, 1956, pp 416-424

هذه الرؤية تسمح لنا باعتقاد أن القضاء على الفوارق المجالية بين مختلف المناطق فيما يخص مستويات الرفاهي، يقتضى تحرك الأفراد. انطلاقا من هذه الفكرة فالمجال يمكن اختصاره في بعض النقاط التي يجب تدعيمها أما باقي المناطق الأخرى فهي متروكة لحالها.

كما أن عامل الهجرة يلعب دورا في تحرك الأفراد ولكن قد لا يعني تحقيق الرفاهية لهم والدليل على ذلك هو عودة عدد منهم إلى مناطقهم الأصلية.

في هذا الإطار جاء Stone<sup>1</sup> (1971) ليبين في أعماله التجريبية أن هناك ارتباط كبير بين تدفق المهاجرين من و إلى مناطق جغرافية معينة. هذه العلاقة تأخذ بعين الاعتبار عناصر مثل: الجنس، نوعية النشاط الممارس والتأهيل.

إن إشكالية عدم قدرة الأفراد المهاجرين على معالجة الفوارق المجالية، سمحت للاقتصادي (1971) Muth<sup>2</sup> ليؤكد أن تحرك السكان يمكن أن يؤدي إلى تحرك الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تحرك النشاط الاقتصادي ومنه إعادة التوازن المجالي المطلوب. كما يجب الانتباه له بأن الهجرة تزيد من حدة الفجوات المجالية لأسواق العمل وهذا ما أكدته التجربة في فرنسا.

### **خلاصة المبحث الأول:**

إن دور النظرية النيوكلاسيكية فيما يخص تحرك الأفراد ومساهماتهم في امتصاص حدة الفجوات المجالية يبقى محل جدل. لكن يلاحظ أن تلقائية التوطن المجالي للأعوان الاقتصاديين قد ينجر عنه بعض الخلل فيما يخص حالة السوق وتأثيره على الفعالية الاقتصادية للتجمعات السكانية.

إن هدف الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية صعب المنال وهيكل « وسط - ضواحي » يجب أن يصحح من طرف السلطات العمومية، الذي يبدو ضروريا لإعادة التنظيم المجالي للأعوان.

<sup>1</sup> JAYET (H) , « Analyse spatiale quantitative ; une introduction » , Economica, Paris , 1993,p 145 .

<sup>2</sup> Muth ( L-O ) , “ Migration , chicken of Egg ” Southern Economic Journal , N° 53, 1971, pp 295-306

### المبحث الثاني: أدوات سياسات التهيئة الإقليمية

إن ضرورة تدخل الدولة فيما يخص التهيئة الإقليمية بدأت يظهر عقب الحرب العالمية الثانية، خاصة في دول العالم الثالث بعد خروجها من الاستعمار حديثا وتخبطها في حالة عدم توازن اقتصادي وتنموي. هذه الوضعية دفعت بالعلميين و الاقتصاديين نحو البحث في مجال اقتصاد التنمية. إن مفهوم المجال بدأ يتطور أكثر خاصة في إطاره الجغرافي الضيق أي المدن. ويظهر نظرية الإستقطاب ومساهمتها في التنمية الجهوية وتأثيرها على السياسات العمومية للتنظيم المجالي، حل مصطلح حديث ألا وهو التهيئة الإقليمية.

#### المطلب الأول: نظريات التنمية ودور الدولة:

عدة نظريات للتنمية ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تقليص الفجوات ما بين الدول ومن داخل المدن وضواحيها. في هذا الإطار يجدر بنا العودة إلى أهم نظريات التنمية التي أعطت مكانة أولية لدور الدولة في الجانب الاقتصادي.

#### الفرع الأول: التنمية الاقتصادية

بدأ اقتصاد التنمية بالظهور، خاصة مع نشر المقال الاقتصادي ل Rosentein – Rodan 1943 حول مشاكل التصنيع في أوروبا الشرقية والجنوب الشرقي. كما شهدت هذه الفترة حركات التحرر الوطنية في إفريقيا وآسيا، ومن هنا بادر الاقتصاديون في وضع استراتيجيات ونماذج قادرة على وضع الدول حديثة النشأة في مستوى اقتصادي متطور.

#### I. نظرية التنمية المتوازنة:

التنمية المتوازنة تعني توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات في نفس الوقت بهدف دعم تكامل النشاطات لمختلف المؤسسات، بحيث أن زيادة عرض مختلف القطاعات تخلق الطلب لكل قطاع بفعل المداخل المحصلة.

إن الذين يدافعون عن هذه النظرية يركزون على جانبيين أساسيين<sup>1</sup>:

الجانب الأول يمس المرافق الاقتصادية والاجتماعية والجانب الثاني هو التوسع الكبير للجهاز الإنتاجي.

بالنسبة للمرافق الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تعطي كل التجهيزات العمومية للدولة. هذه المرافق تسمح بربط الأسواق فيها بينها، تطوير المبادلات وإخراج المناطق من العزلة.

أما التوسع الذي يمس الجهاز الإنتاجي، فيهدف إلى تصنيع أكبر عدد من القطاعات المختلفة لخلق العوائد السلمية المتصاعدة وعوامل خارجية متعلقة بالطلب قادرة على ضمان التحكم في عملية التنمية وخلق استثمارات تعتمد على الموارد المحلية للبلد. ومن هنا نقول بأن تدخل الدولة يكون بالضرورة مطلوباً. إن نظرية التنمية المتوازنة لم تسلم من انتقادات الليبراليين والنيوكلاسيك. هذا راجع لمفاهيم تدخل الدولة التي اعتمدها وتركها لمفهوم أساسي في عملية تخصص البلدان ألا وهي الميزة النسبية.

## **II- نظرية التنمية غير المتوازنة<sup>2</sup>:**

جاء الاقتصادي A.Hirschman سنة 1958 ليفكر في إستراتيجية تعتمد على الدولة النامية التي تتميز بمستوى غير متوازن في اقتصادها، بحيث يرى بأن حالة عدم التوازن لا بد أن تستمر للوصول إلى التغيير المطلوب فهو يرى بأن المرافق لا يمكن لها أن تسبق الاستثمارات الإنتاجية، لأن هذه الأخيرة في بدايتها تخلق فترات انسداد مما يتطلب المزيد من المرافق بشكل تدريجي قصد سير العمليات الإنتاجية بنجاح.

يعتقد Hirschman، بأن التصنيع يبدأ بإنتاج السلع البسيطة لإحلال الواردات وفي حالة تشبع السوق الوطني فإن على الدولة تدعيم قطاعات أخرى عن طريق ربط مختلف الصناعات فيما بينها بهدف خلق صناعات أخرى والتركيز على المنتجات الوسيطة أكثر من الصناعات الثقيلة أو الزراعة أو المناجم.

<sup>1</sup>BRASSEUL(J), « Introduction à l'économie du développement », Armand, Paris, 1993, pp 48 -52.

<sup>2</sup>HIRSCHMAN( A-O ), " The strategy of economic development " , Yale University Press, 1958

## الفرع الثاني: دور الدولة: مفهوم التنمية " من الأعلى "

منذ أزمة سنوات 1930 وإلى غاية أزمة سنوات 1970 من القرن الماضي، فإن مختلف السياسات الاقتصادية اعتمدت على التحليل الكينزي.

فالدولة هي المحور الأساسي لتحريك عملية الاستثمار و هذا عن طريق بعث عملية الاستهلاك للمنتجات النهائية بإعادة توزيع الدخل. فالدولة هي الممثل الاقتصادي الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق ما يسمى " بالتنمية من الأعلى " فهذا يعطي الثقة للسلطة المركزية في ضمان التنمية الاقتصادية على مستوى كل البلد بإصدار قرارات تخص الاستثمارات تؤخذ من الأعلى<sup>1</sup> (الدولة). إن تدخل الدولة يسمح لها بتجسيد سياسات عمومية تهدف إلى تنظيم إقليمي لمختلف النشاطات الاقتصادية قصد معالجة العوائق المتعلقة بالفجوات الإقليمية خاصة في ظروف محدودية تحرك الأفراد.

### I- نظرية الاستقطاب وتطبيقاتها

بعدما عرجنا على أهم نظريات التنمية الاقتصادية التي كانت موجهة أكثر نحو الدول النامية لمواكبتها مع الدول المتطورة، ينبغي علينا الآن الذهاب إلى البعد الجوي للتنمية وهو موضوعنا الرئيسي وبالخصوص نظرية الاستقطاب التي أثرت كثيرا على سياسات التنمية الجهوية والتهيئة الإقليمية خلال مرحلة ما يسمى " بالثلاثين سنة أمجاد أوروبا "

### الفرع الثالث: مكانزمات التنمية الجهوية

كما رأينا في الفصل الأول أن مفاهيم Ford استطاعت أن تنتشر إقليميا تحت تأثير المؤسسات الكبرى القادرة على نشر التنمية. وعلى هذا الأساس فإن سياسة التنمية الجهوية تعمل على خلق مراكز أو أقطاب من خلال توطين المؤسسات الكبرى ونشر التنمية عبر الضواحي.

<sup>1</sup>BUDA (R, "Dynamique urbaine et développement local " Revue d'Economie Régionale et Urbaine, 1993, N°5 p874.

## I - الاستقطاب - انتشار

بدأنا نلاحظ عبر الزمن بأن نظريات التنمية بدأت تأخذ بعين الاعتبار مفهوم المجال في تحليلاتها وصياغتها. النظرية الأولى التي اهتمت بالتنمية الجهوية هي التي تخص أقطاب النمو ل F.Perroux خلال بداية سنوات 1950.

تعرف نظرية أقطاب النمو بأنها، العملية التي تعمل على خلق نشاط إنتاجي يهدف إلى تطوير قطاع معين لينتشر بعدها إلى بقية القطاعات الأخرى ثم بعدها إلى نمو الإقليم أو المنطقة الجغرافية بكاملها<sup>1</sup>. يعني أن عملية النمو تتحقق من خلال تعاقب عدة مكانزمات للاستقطاب والانتشار.

إن نظرية أقطاب النمو تتميز ببعد مزدوج، حيث أن البعد الأول يمثل نظرية التنمية عن طريق ميكانزم الانتشار على مستوى القطاعات المختلفة ثم البعد الثاني يتمثل في النظرية الإقليمية من خلال عملية التركيز الإقليمي للنمو<sup>2</sup>.

## II - نظرية التنمية الجهوية أو توطين المؤسسات الكبرى

إن نظرية الاستقطاب ترتكز على المؤسسات القائدة وهذه الأخيرة موجهة نحو ابتكار السلع<sup>3</sup>. وبالتالي فهي مرتبطة بتوطين المؤسسات الكبيرة التي بوسعها التأثير على بقية المؤسسات والقطاعات الأخرى من خلال ديناميكية نمو وحجم هذه المؤسسات المؤثرة وقدرتها على خلق محيط اقتصادي متكامل<sup>4</sup>. فعلى الدولة أن تلعب دورها من خلال تحريك بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى نحو ديناميكية النمو المتوازن. حسب F.Perroux وبالاعتماد على المفهوم الوظيفي لنظرية أقطاب النمو فإن الإقليم يتميز بالموارد التي يحتويها والتكاليف المنخفضة التي يسمح بها.

<sup>1</sup> AYDALOT (P) « Economie Régionale et Urbaine » Economica , Paris 1985 a, p 127

<sup>2</sup> AYDALOT (P), Op.Cit, 1985a, p130.

<sup>3</sup> COURLET, (C) « Les industrialisations du tiers monde » Syros, Paris, 1990, p24

<sup>4</sup> PLANQUE (B) , « Le développement décentralisé : dynamique spatiale de l'économie et planification régionale », Puf , Paris, 1983 a p6.

فالمؤسسة القائمة بالنسبة له تعمل على تحفيز اقتصاديات التجمع وخلق نشاطات اقتصادية متكاملة وربط علاقات تبادلية بين المؤسسات في إطار مقارنة ديناميكية للاستقطاب<sup>1</sup>.

فهي تبحث عن موقعها في السوق، من خلال ابتكار سلع جديدة وخفض تكاليف ومراقبة مختلف المؤسسات المرتبطة والمتكاملة فيما بينها بهدف الوصول إلى خلق مجموعة مؤسسات قادرة على تنشيط الحياة الاقتصادية في الإقليم. وهذا لن يأتي إلا من خلال قرارات تصدر من أعلى مستوى في الدولة والتي توصف بالدولة الراعية والهدف هو الوصول إلى التنمية الاقتصادية المتكاملة من خلال مفهوم ما يسمى " بالتنمية من الأعلى ".

#### **الفرع الرابع: أهداف وقيود السياسات الإقليمية في الاستقطاب الاقتصادي**

إن مختلف السياسات المنحدرة عن نظريات الاستقطاب تهدف إلى خلق أقطاب نمو في المناطق الأقل نموا. ولكن هذه العملية قد تبدو غير سهلة للغاية.

#### **I- سياسة الاستقطاب على أرض الواقع:**

من بين الأهداف الرئيسية لسياسات التهيئة الإقليمية كما سبق ذكره، هو المساواة المجالية أو النمو الإقليمي المتساوي من خلال التوزيع الأمثل للدخل الوطني عبر كامل إقليم الدولة فيما يخص التشغيل والتنظيم الإقليمي للأعوان الاقتصاديين، من خلال خلق مناصب عمل للأقاليم المحتاجة مع تجنب التأثير السلبي للفعالية الاقتصادية للجهاز الإنتاجي الوطني.

حسب P.Aydalet فإن التنمية الجهوية تمر عبر اتجاهين:

الاتجاه الأول يدور حول الهيكل القطاعية للمنطقة. أما الاتجاه الثاني فيهتم بالفروقات الجهوية فيما يخص وفرة عوامل الإنتاج، إضافة إلى العمل ورأس المال. فهناك عوامل إنتاج أخرى مثل التجهيزات العمومية، المرافق ... إلخ.

<sup>1</sup> COURLET, (C), Op. Cit., 1990, p24

انطلاقاً من هذا المفهوم فإن هناك نوعين من سياسات التهيئة الإقليمية: الأولى تعمل على توطين النشاطات ذات النمو الكبير وتأثيراتها خصوصاً على المناطق الفقيرة. وهذا لن يأتي إلا من خلال دعم الدولة للاستثمارات المباشرة أو تحفيز القطاع الخاص.

أما السياسات الثانية فتعتمد على تدعيم المرافق والتجهيزات العمومية والهياكل القاعدية في المناطق الفقيرة.

## **II- فشل نظريات الاستقطاب:**

إن الهدف الرئيسي لمختلف الصياغات في نظرية الاستقطاب هو محاولة خلق محيط محلي مندمج من خلال عمليات الترابط والتفاعل بين عناصر مختلفة قصد الوصول إلى ديناميكية تنموية معمقة وانتشارها على مستوى كل البلد. ولكن فشل هذه النظرية يرجع إلى الأسباب التي نذكر منها:

حسب Ravix وTORRE، فإن فشل المركبات الصناعية التي نشأت في إطار مفهوم الاستقطاب لـ F.Perroux، راجع إلى عدم قدرتها على الاندماج في ظل الظروف الجغرافية المحلية. فنلاحظ مثلاً أن في الولايات المتحدة استطاعت مختلف المؤسسات الصناعية أن تنتقل من المدن (مراكز الاستقطاب) نحو الضواحي وبالتالي فمفهوم الاستقطاب بدأ يتلاشى مع مرور الزمن<sup>1</sup>.

في النهاية يمكننا القول بأن كل منطقة تتميز بمواردها الطبيعية ووجود الدولة، ينبغي أن تلعب دوراً محورياً في إعادة توزيع القيمة المضافة الناتجة عن المركبات الصناعية الكبيرة على نحو توزيع أمثل ومتساوي للدخل والثروة عبر كل أقاليم الدولة. غير أن إهمال مفهوم المجال في بعده الاجتماعي والاقتصادي معاً كان من بين العوامل التي أدت إلى فشل كل الصياغات التي انبثقت عن نظرية الاستقطاب.

<sup>1</sup>PLANQUE (B), Op.Cit 1983c, pp8-10.

الفرع الخامس: التهيئة الإقليمية في البلدان المتقدمة خلال "الثلاثين سنة أمجاد"

سوف نلقي نظرة على سياسات التهيئة الإقليمية التي تبنتها الدول المتقدمة في إطار سياسة موجهة ونخص بالذكر كل من فرنسا وبريطانيا. في حين نجد أن الولايات المتحدة انتهجت أسلوب مغاير يعتمد على تلقائية مكانزمات السوق من خلال تحركات السكان.

I. بريطانيا: مهد التهيئة الإقليمية:

تعتبر سياسة التنمية الجهوية والتنظيم الإقليمي في بريطانيا من أقدم السياسات التي ظهرت في أوروبا وتعود لسنة 1934. فمحيطها الإقليمي والاقتصادي كان يتميز بوجود فجوات كبيرة فيما يخص التفاوت في نسب البطالة الجهوية وهجرة السكان والتفاوت في الدخل الفردي ما بين الأقاليم. وبناء على هذه الوضعية، حددت السلطات العمومية أربعة أنواع أخرى من المناطق للتهيئة وهي على التوالي: المناطق التي يجب أن تحظى بالرعاية، المناطق التي يجب أن تدعم كأقاليم قابلة للتغيير وأقاليم التي يجب إخراجها من الاختناق<sup>1</sup>.

بعد الحرب العالمية الثانية أنشأت لجان صناعية ثلاثية (أرباب عمل - أجراء - سلطات محلية) قصد تطبيق سياسات محلية. وبعد 1960 بدأ التطبيق الفعلي للمخططات الوطنية حول السياسات الجهوية حيث تجسدت من خلال إنشاء إحدى عشر مقاطعة إقليمية وفي كل مقاطعة يوجد مجلس للتخطيط الاقتصادي، له دور استشاري ومهمته وضع تقرير جهوي للأفاق المستقبلية وكذلك مكتب للتخطيط مابين الوزارات للتنسيق.

وعلى المستوى المحلي تقوم الجماعات الإقليمية بتحضير مخططات هيكلية للتنمية مع الأخذ بعين الاعتبار كل من العوامل المادية الاقتصادية والاجتماعية.

<sup>1</sup> Lacour (C) « Espace régional et aménagement du territoire, 2<sup>ème</sup> édition, Dalloz, Paris, 1985

إن الهدف الرئيسي للسياسة الجهوية البريطانية منذ الحرب العالمية الثانية، هو إنشاء مؤسسات في الأماكن التي يوجد بها العمال وليس العكس أي هجرة العمال نحو تواجد المؤسسات. ومن أجل خلق توازن إقليمي فإن تصحيح ميكانزمات السوق يكون عن طريق تدخل الدولة.

بالنسبة للسياسة العمرانية في بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية وإلى غاية سنوات 1970 كانت تعتمد على خلق مدن جديدة خاصة المدن ذات الحجم الصغير لخلق التوازن مع المدن الكبيرة. أما بخصوص الحفاظ على المحيط الطبيعي والعالم الريفي فإن السياسات في هذا المجال ركزت على حفظ المناطق الريفية من ظواهر التمدن الزاحفة نحوها.

## **II. الولايات المتحدة: مفهوم مغاير**

يختلف الوضع في الولايات المتحدة تماما فيما يخص التنمية الجهوية وتنظيم الإقليم بفعل المساحة الشاسعة التي تتمتع بها أمريكا والتنظيم الإداري الخاص في الولايات الفدرالية الداعية لمبادئ الاقتصاد الليبرالي مما يجعل تطبيق سياسة جهوية متدخلة من طرف الدولة المركزية صعبة التحقيق.

من بين المحاولات التي يمكن سردها في هذا المجال هو وضع سياسة جهوية تحت السلطة الفيدرالية أثناء إدارة الرئيس J.F. Kennedy عام 1961 وتحت اسم (R.A.A) (Area Redevelopment Administration) تهدف إلى مساعدة الأقاليم التي تعاني من أزمة بطالة خانقة أو من دخل فردي يقل عن المعدل الوطني.

في سنة 1965 تم إنشاء ما يسمى ب (D.A.E) (Economic Development Administration) للتدخل مباشرة في المناطق المشار إليها آنفا تم إنشاء اللجان الجهوية<sup>1</sup> من أجل تنسيق التنمية الاقتصادية مع مختلف الوحدات الجغرافية.

<sup>1</sup>. في البداية كان عدد اللجان الجهوية خمسة تم أصبح عددها سبعة عام 1972.

لكن مع بداية سنوات 1980 ظهر مفهوم جديد للتنمية بحيث أصبحت برامج التنمية الجهوية ليست حكرًا على الدولة الفدرالية وإنما على عاتق الدول المحلية (الولايات المتحدة).

وفي الأخير نقول بان السياسات الجهوية في أمريكا بقيت في مرحلتها الابتدائية وأن المحليين لهذه السياسات أكدوا بان السوق هو العامل الوحيد القادر على محاربة الفجوات الإقليمية للتنمية.

### **III- فرنسا: أهمية معتبرة للتهيئة الإقليمية**

إن بداية التهيئة الإقليمية في فرنسا كانت في منتصف القرن الماضي إبان عهد وزير البناء والعمران السابق Eugène claudius Petit، الذي اقترح لأول مرة مخطط وطني للتهيئة الإقليمية قصد تقليص فجوات التنمية في فرنسا كما كان متداول عليه أنداك مصطلح " باريس والصحراء الفرنسية"<sup>1</sup>.

خلال فترة 1954-1955 بدأت أولى محاولات الدولة لفك الاختناق التي كانت تعاني منه منطقة باريس، لصالح المناطق الأخرى فيما يخص توطين النشاطات الاقتصادية التي كانت محل اهتمام سياسات التنمية الجهوية والتهيئة الإقليمية في تلك المرحلة والمتأثرة بنظريات الفكر الاقتصادي الداعية إلى إعادة بناء أوروبا عقب الدمار الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية.

فيما يلي سوف نتطرق إلى أهم السياسات العمومية التي انتهجتها فرنسا فيما يخص تنظيم المجال خلال ما اصطلح عليه بـ "الثلاثين سنة أمجاد".

### **III-1- إعادة البناء و التهيئة الإقليمية:**

بعد الحرب العالمية الثانية، تم ملاحظة العديد من فجوات التنمية في فرنسا بعد أكثر من قرن ونصف من ترسيخ الليبرالية الاقتصادية. فكان لزاما على الدولة التدخل من أجل توزيع إقليمي أمثل للنشاطات الاقتصادية، بداية من إعادة بناء المؤسسات الإنتاجية ثم خلق مؤسسات أخرى لامتصاص أكبر عدد من اليد العاملة المتوفرة.

<sup>1</sup> Garnier (J-F) « Paris et le désert français », Flammarion, 1972, pp78-82

خلال فترة 1954-1955 كانت عملية التهيئة الإقليمية لا تتعدى نطاق البناء العمراني الذي ميز مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن بعدها أصبحت السلطات العمومية تبحث داخل المجال الجغرافي في فرنسا التوزيع الأمثل للأفراد حسب النشاطات الاقتصادية والموارد الطبيعية المتوفرة.

### **III - 2- تنصيب مخطط وطني للتهيئة الإقليمية لسنة 1960 :**

إن مختلف التوجيهات التي قدمها الوزير الفرنسي السابق E.Clauduis. Petit تجسدت سنة 1960 في إطار مخطط للتهيئة الإقليمية يدور حول ثلاث عناصر كلاسيكية داخلية في نطاق السياسات الجهوية و هي : التصنيع اللامركزي - عصرنه القطاع الفلاحي - تجهيز سياحي - لامركزية ثقافية.

بالنسبة للامركزية الصناعية كان هدفها توجيه الصناعات الجديدة خارج المراكز المختنفة، خاصة نحو المناطق التي تشهد تأخر في هذا المجال بشرط أن تتوفر هذه الأخيرة على كل المرافق والتجهيزات الضرورية لكل توظيف صناعي، خصوصا في المدن الكبرى والمتوسطة بالاعتماد أكثر على التنوع في التخصص الصناعي قصد تجنب أي أزمة قد تمس قطاعات معينة.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي، فكان الهدف منه هو مواكبة هذا التغيير مع القطاع الصناعي و تقريب فجوات الدخل بينهما، إضافة إلى تثبيت السكان في مناطقهم قصد تجنب الهجرة الريفية نحو المدن. العنصر الثالث هو تجهيز السياحة في بعض القرى الريفية التي تتعدم الصناعة فيها أو التي يصعب فيها تطوير القطاع الزراعي.

الاتجاه الرابع للمخطط ينصب على الثقافة الجهوية للمدى القصير خصوصا فيما يتعلق بإنشاء أقطاب جامعية على مستوى اثني عشر مدينة.

الهيئات الأساسية التي تم استحداثها لتجسيد الأهداف المرسومة من طرف مخطط التهيئة الإقليمية هي: مديرية التهيئة الإقليمية في وزارة إعادة البناء والعمران والعمادة العامة لمخطط العصرية والتجهيز. كما تم الاستعانة كذلك بوسائل قانونية ومالية وبعض التحفيزات المباشرة لتجسيد العمل على أرض الواقع.

ولكي تجسد الدولة ثقافة التنمية الجهوية، تم إنشاء لجان للتوسع الاقتصادي الجهوي لمختلف المقاطعات وإشراكها مع كل الممثلين الجهويين (ممثلين اقتصاديين - تنظيمات مهنية - غرف التجارة- جماعات - منتخبيين محليين.. الخ).

عدة برامج للتفعيل الجهوي جاءت للتنسيق بين مختلف المصالح الإدارية العمومية ومبادرات الخواص قصد الوصول إلى الإنعاش الاقتصادي لكل المناطق بحيث تم تقسيم البلد إلى اثنتان وعشرين مقاطعة.

### **III - 3 - بعثة التهيئة الإقليمية و التفعيل الجهوي DATAR :**

إن خلق هذا الجهاز في سنوات 1960 كان هدفة تنسيق ودعم التفعيل العمومي، حيث كان في بداية الأمر يصدر من طرف الوزير الأول قصد تجسيده بصورة سريعة وأكثر فعالية. يحتوي هذا الجهاز على إدارة توظف مئة شخص من مصالح متعددة، تعتمد في عملها على الإعلام الآلي المعرفة الجامعية. أنشئ هذا الجهاز لتنفيذ سياسة عمومية بتجنيد مختلف الإدارات والممثلين المحليين المعنيين بهذه السياسة. من بين الأهداف الرئيسية لهذا الجهاز هو إعادة التوازن للإقليم ومتابعة التطور الاقتصادي.

ولترجمته في الميدان يقوم هذا الجهاز بكل التحضيرات الفكرية والمالية للعمليات قبل إرسالها إلى الوزراء والسلطات المحلية المعنية.

و بالتنسيق مع العمادة العامة للمخطط ( C.G.P ) بداية سنوات 1960 قام هذا الجهاز بإصدار عدة تعليمات و إجراءات قصد تدعيم جاذبية مدن جنوب فرنسا ( Provence ) و عصرنه المناطق الريفية و النسيج الاقتصادي.

هناك ثلاث سياسات مست مختلف المدن الفرنسية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> Mazet (R) « Aménagement du territoire », Dalloz , Armand Colin, Paris, 2000, p22

✓ الأولى: مست المدن الكبرى وهي ثمانية بهدف إعادة توازن التطور الاقتصادي لمدينة باريس وضواحيها من خلال إنشاء عدة نشاطات في قطاع الخدمات لهذه المدن وكذلك نقل السكان نحو الضواحي.

✓ الثانية: تعتمد على خلق مدن جديدة لإزالة اختناق مدينة باريس و تجهيزها بمختلف المعدات و المنشآت كالسكن، الشغل .. الخ .

✓ الثالثة: تخص المدن المتوسطة ( بين 20.000 و 100.000 نسمة ) من خلال تبنى إستراتيجية عمرانية تدور حول تحسين الإطار المعيشي للمواطن و إنشاء المرافق الضرورية خاصة منها الاجتماعية و الثقافية.

فمن أهداف هذا الجهاز كما ذكر سابقا، هو عصرنه المناطق الريفية قصد توقيف الهجرة نحو المدن الكبرى من خلال تحديث القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية والانتقال من الزراعة الواسعة نحو الزراعة المكثفة والقضاء على المضاربة العقارية.

بالنسبة لعصرنه النسيج الاقتصادي، فهو يعتمد في بعده الجهوي على التوزيع المتكافئ للنسيج الصناعي الذي تم مصادقته في المخططات ما بين (1965/1970) و (1971/1975) بإعطاء القطاع الصناعي الأولوية الرئيسية له، من خلال إنشاء هياكل صناعية ذات بعد دولي وتحفيز المؤسسات الخاصة على المنافسة والتوسع مع إنشاء مناطق صناعية جديدة نحو الضواحي. أما بالنسبة للأقاليم غير الصناعية، فدور الدولة عن طريق هذا الجهاز هو خلق مركبات صناعية كبرى قادرة على جلب مؤسسات خاصة في إطار سياسة عدم التركيز الصناعي التي انتهجتها الدولة لإعادة التوزيع الإقليمي للنشاطات الصناعية في فرنسا وذلك تبعا لإيديولوجيات نظرية أقطاب النمو.

### III-4- إعادة النظر في السياسة الإقليمية لفرنسا :

إن الأزمة الاقتصادية لسنوات 1970 أدت بالدول إلى إعادة النظر في سياسة التدخل الاقتصادي خاصة مع حلول الفكر النيوكلاسيكي الذي ركز أكثر على مبدأ الحرية الاقتصادية.

فبداية من سنة 1975 بدأ عمل جهاز " بعثة التهيئة الإقليمية والتفعيل الجهوي " DATAR" نحو إعادة تكييف المناطق الصناعية التي مستها الأنشطة مع المتطلبات الاقتصادية الجديدة خاصة فيما يتعلق خلق مناصب شغل جديدة. وبالتالي فسياسة التهيئة الإقليمية أصبحت سياسة حماية الشغل في الأماكن المهدة بالضغوطات والانفجاريات الاجتماعية. كما أن قانون 1982 لعدم التركيز الإداري أحدث تغييرا كبيرا في سياسة التهيئة الإقليمية في فرنسا لصالح تقليص دورها في الحياة الاقتصادية.

#### خلاصة المبحث الثاني:

إن الهيكلية الإقليمية بصورة " مركز - ضواحي " كما رأيناها في الفصل الأول أظهرت عدة عيوب بالنسبة للفعالية الاقتصادية خصوصا مبدأ المساواة داخل المجال أو بعبارة أخرى التوزيع الإقليمي المتوازن للأعوان الاقتصاديين. فكان من الضروري إعادة هذا التوازن بالاعتماد على نظريات التنمية الجهوية التي ساهمت كثيرا في التأثير على سياسات التهيئة الإقليمية للدول.

ومنه أضحت الدولة تلعب دورا محوريا في الحياة الاقتصادية من خلال مساهمتها في عملية التخصص الصناعي لمختلف المناطق بخلق أقطاب نمو وإعادة بعث التنمية بشكل متوازن.

وفي هذا الإطار رأينا صورا لهذه السياسات في دول رائدة مثل بريطانيا وفرنسا. لكن السؤال

الذي يتبادر إلى أذهاننا كيف هو الحال بالنسبة للتهيئة الإقليمية في بلادنا؟

### المبحث الثالث: التهيئة الإقليمية في الجزائر بين الماضي والحاضر

منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا تغيرت صورة الجزائر بشكل ملحوظ بفعل المخططات التنموية التي انتهجتها والمجهودات الجبارة التي بذلتها طوال عشرينيات من الزمن. ولكن نلاحظ كذلك أن هذه المجهودات التنموية لم تصاحبها مع الأسف سياسة إقليمية محكمة. فكان على الجزائر أن تواجه تحديات القرن الجديد والسير نحو الأمام للخروج من قائمة الدول الأكثر تخلفا. فالجزائر حاليا تواجه تحديا جديدا يتمثل في معادلة صعبة وهي كيفية التوازن بين الزيادة السكانية السريعة والتوزيع الإقليمي من جهة وبين إعادة الاعتبار للموارد الطبيعية والاستعمال الأمثل للموارد المالية من جهة أخرى.

#### المطلب الأول: الجزائر اليوم<sup>1</sup>

زيادة تفوق نصف مليون نسمة كل سنة، تعتبر الجزائر من الدول المرتفعة في نسبة الزيادة السكانية، علما وأن هذه الزيادة تسير نحو الانخفاض بفعل عوامل اجتماعية واقتصادية متعددة. الفئة الشبانية تزيد عن 75% (اقل من 35 سنة) من مجموع سكان البلاد تعتبر هي الأخرى عائقا أمام السلطات فيما يخص التكفل بها في الجانب التربوي، التكوين والشغل. إضافة إلى مشكلة النمو الديموغرافي، نلاحظ كذلك أن التوزيع السكاني في الجزائر غير متكافئ ومتباين من منطقة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال في إحصائيات 2000 تم تسجيل 63% من السكان في المنطقة الشمالية التي تستحوذ على 4% من المساحة الإجمالية وهي المنطقة التي يوجد بها أكثر من 80% من الطاقة الإنتاجية، الزراعية والمائية. بالنسبة لمنطقة الهضاب العليا، فهي تستحوذ على 28% من إجمالي السكان و9% من المساحة الإجمالية. أما الجنوب على 9% من السكان و87% من مساحة البلاد.

<sup>1</sup> Ministère de l'équipement et de l'aménagement du territoire : Demain l'Algérie, O.P.U, ALGER, 1996 pp 8- 23

عائق آخر ويتمثل في المساحات الزراعية، حيث أن من بين 230 مليون هكتار هي المساحة الإجمالية للجزائر يوجد 200 مليون هكتار صحراء-15 مليون هكتار سهوب (أراضي شبه صحراوية) و 7.5 مليون هكتار أراضي صالحة للزراعة (S.A.U)<sup>1</sup> التي كانت تمثل سنة 1990: 0.32 هكتار للفرد أصبحت تمثل 0.18 فقط سنة 2010.

بالنسبة للموارد المائية السطحية و الباطنية، فهي تقدر ب 19 مليار متر مكعب تتجدد سنويا و تتركز بنسبة 60% منها في الشمال- 13% في الهضاب العليا و 17% في الجنوب.

أما المجاري المائية فمعظمها 89% تتركز في المناطق التالية:

18% منها في الغرب، 41% في الشرق و 24% في الوسط. للعلم أن المنطقة الشمالية الغربية التي تشهد اقل تساقط للأمطار تستحوذ على أخصب الأراضي الزراعية.

هناك مشكل آخر يتمثل في الماء الصالح للشرب الذي يمثل حاليا 10% فقط من الموارد المائية المجندة سوف يتعدى نسبة 40% سنة 2025 على حساب حاجيات القطاع الزراعي والصناعي.

إضافة إلى العوائق الطبيعية والديمغرافية، نجد الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد نتيجة لتذبذب أسعار البترول، والتي يستوجب على السلطات العليا في الدولة أن تتبّع إجراءات فعالة وملموسة فيما يخص التكفل بطبقة سكانية يمكنها أن تصل إلى 50 مليون نسمة سنة 2030.<sup>2</sup>

رغم أن الهجرة الريفية التي كانت في بدايات الاستقلال وآلت إلى الاستقرار نسبيا إلا أن آثارها كانت سلبية، خاصة فيما يخص التوزيع الديمغرافي فيما بين الأقاليم وتباينه بين مناطق الساحل التلي، الهضاب العليا والجنوب. بالنسبة للشريط الساحلي، فهو يستحوذ على اغلب المدن الكبرى في البلاد بتعداد سكاني وصل إلى 25 مليون نسمة سنة 2010 ومن المرتقب أن يصل إلى 30 مليون نسمة سنة 2020.

<sup>1</sup>SURFACE AGRICOLE UTILE

<sup>2</sup> أفاق اللجنة الوطنية للخبراء، تقرير الجزائر 2005.

في حين أن منطقة الهضاب العليا التي تفوق بثلاث مرات مساحة المنطقة التالية يسكنها 10 مليون نسمة سنة 2010 ومن المرتقب أن يصل العدد إلى 12 مليون فقط سنة 2020.

بالنسبة للمدن الكبرى نجد كل من العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة يقطن بها 11 مليون نسمة سنة 2010 منها حوالي 6 ملايين بالنسبة للعاصمة وضواحيها.

أضف إلى ذلك حركات الهجرة السكانية ما بين المدن خاصة الريفية منها نحو المدن الكبرى و التي ازدادت حدتها من سنة إلى أخرى بسبب الظروف المعيشية الصعبة في مناطقنا الريفية (انعدام المرافق الاجتماعية - الثقافية - الصحية .. الخ ) و (الأمنية خلال العشرية السوداء).

كما أن تلوث المياه وتأثيرها على نشاطات التطور العمراني وظاهرة .... الملحوظة أكثر في السهول الشمالية التي تحد من طاقاتنا الإنتاجية، ثم عامل التصحر الذي بدأ يجتاح مناطق الهضاب العليا والذي يهدد هو الآخر التوازن الايكولوجي ويزيد من مشكلة الهجرة السكانية في هذه المناطق.

إن كل هذه الأخطار يمكنها أن ترهن بصفة دائمة كل الجهود التنموية خاصة ونحن نسير نحو الانفتاح الاقتصادي وإعادة تركيب الخريطة الاقتصادية للعالم.

غياب العدالة الاجتماعية - بطالة متزايدة - فجوات إقليمية ملحوظة - هجرة سكانية غير متوازنة - فوضى عمرانية - تحولات جذرية في الإحياء و ضواحي المدن... هيمن بين المؤثرات السلبية التي يجب التصدي لها والتي تضع وحدتنا الوطنية وتماسكنا الاجتماعي نحو المجهول. فعلى الدولة أن تلعب دورها في خلق الظروف التي من شأنها تحسين الإطار المعيشي للمواطن من خلال سياسة إقليمية محكمة و فعالة.

### **المطلب الثاني: المزايا والعوائق الطبيعية للبلاد**

باستحواذها على قرابة 2.4 مليون كلم<sup>2</sup>، تعتبر الجزائر أكبر دولة افريقية من حيث المساحة. كما أن موقعها الاستراتيجي في منطقة المغرب العربي وباعتبارها حمزة وصل بين شمال إفريقيا وأوروبا

وتربعها على ساحل يزيد عن 1200 كلم يعطي لها الدور الريادي في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

لكن رغم هذه المزايا فان هناك قيود وعوائق تعاني منها الجزائر وتعيق نموها الاقتصادي والاجتماعي

نذكر منها:<sup>1</sup>

### **الفرع الأول: مساحة شاسعة متباينة**

✓ تتربع الجزائر على ثلاث وحدات جغرافية متباينة وبمساحات مختلفة، وهي عرضة لظروف مناخية خاصة ونشاطات زلزالية آنية.

✓ الشريط التلي الذي يستحوذ على 4% من المساحة الكلية للبلاد يعتبر الأكثر تساقطا للأمطار مع تناقصه كلما اتجهنا نحو منطقة الغرب ونحو داخل البلاد كما انه يعتبر عرضة للنشاطات الزلزالية.

✓ منطقة الهضاب العليا تمثل 9% من المساحة الكلية وتمتد على شريط واسع من الشرق نحو الغرب وتقع ما بين الشريط التلي والصحراء وتتميز بمناخ شبه صحراوي. وأخيرا المناطق الصحراوية الممتدة نحو الجنوب أكثر وتمثل 87% من مجموع المساحة الكلية وتتميز بمناخ جاف (اقل من 100 ملم من الأمطار سنويا)

### **الفرع الثاني: موارد محدودة وموزعة بطريقة متباينة**

يعتبر الماء العنصر الأساسي للمستقبل. فمن بين 19.2 مليار متر مكعب من الطاقة المائية لا نجد إلا 12.5 مليار متر مكعب من المياه السطحية والباطنية المجنّدة. بينما الأراضي التي تحتاج إلى السقي فتتطلب ما لا يقل عن 9 ملايين متر مكعب، علما بان مواردنا المائية متباينة من منطقة إلى أخرى ومتناقصة خاصة نحو الغرب والهضاب العليا. أما مناطق الجنوب فتحتوي على بقع من الموارد الباطنية تفوق 4.7 مليار متر مكعب سنويا.

<sup>1</sup> Demain l'Algérie, Op.Cit, pp24-59

إن سياسة الدولة اتجاه الماء ينبغي أن تركز على تجنب التبذير والاستهلاك المفرط وتلوث المياه والاستجابة لطلبات المستهلكين التي تتزايد من سنة إلى أخرى.

بالنسبة للأراضي الزراعية فهي تقدر ب 7.5 مليون هكتار صالحة للزراعة أي بنصيب 0.30 هكتار للفرد في سنة 1990 لكنها سوف تنخفض إلى 0.15 هكتار في آفاق 2020.

في هذا الإطار نلاحظ بأن المنطقة التالية لوجدها تضم 2,5 مليون هكتار منها 70% من أخصب الأراضي الزراعية مهددة بالتآكل. أما منطقة الهضاب العليا فتضم 5 ملايين هكتار لكنها تعاني من نقص مواردها المائية وهشاشة أراضيها وظاهرة التصحر التي تجتاح مناطق السهوب.

أما المساحات الغابية فتضم 3.700.000 هكتار منها 200.000 هكتار في حالة تدهور (أشجار مسنة وهشة) ومعرضة بصورة دائمة للحرائق في فصل الصيف التي تلتهم ما يفوق 30.000 هكتار سنويا.

### **الفرع الثالث: فئة سكانية في تحول مستمر ومتذبذب**

انخفضت الهجرة السكانية في نهاية السبعينات وبداية الثمانيات عما كانت عليه عقب السنوات الأولى للاستقلال، حيث نلاحظ أن هذا التحول بدأ يتباطأ ليترك وراءه مناطق متذبذبة من حيث التوزيع السكاني على المستوى الوطني.

من 3.48% هي نسبة الزيادة السكانية في بداية الاستقلال إلى 3.2% خلال سبعينيات القرن العشرين ليصل إلى 1.50% في الوقت الحاضر. هذا الانخفاض جاء بفعل مجهودات الدولة فيما يخص التخطيط العائلي (البرنامج الوطني لحماية الأمومة والطفل وتباعد الولادات سنة 1974 والبرنامج الوطني للتحكم في الزيادة الديمغرافية (1983 P.N.M.C.D) ليصل عدد السكان إلى 31 مليون نسمة عوض 35 مليون سنة 2000 الذي كان معلن عنه في سنوات بداية الاستقلال وفقا لنسبة الزيادة التي كانت آنذاك.

ولكن مع ذلك وصل العدد حاليا إلى 40 مليون وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالعديد من دول أوروبا التي استقرت بها نسبة الزيادة ما يزيد عن قرن من الزمن.

أما فيما يخص التوزيع الديموغرافي، فيمكن ملاحظة النقاط التالية:

❖ في سنة 1966 كانت المنطقة التلية تستحوذ لوحدها على 67.2% من إجمالي عدد السكان ( 4% من المساحة الكلية) مقابل 24.8% في منطقة الهضاب العليا ( 9% من المساحة الإجمالية ) و 8% في الجنوب الكبير ( 87% من المساحة الكلية ) .

❖ في سنة 1977 تم تسجيل تنقلات مستمرة للسكان من مناطق الهضاب العليا والجبلية نحو المدن الكبرى (العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة).

❖ في سنة 1987 بدأت تستقر هذه التحركات مقابل انفجار ديموغرافي كبير في المدن الكبرى.

كما يلاحظ أن التذبذبات في التوزيع الديموغرافي لصالح المناطق التلية يزيد من عشرية إلى أخرى على حساب مناطق الهضاب العليا والجنوب الكبير مما تصعب عملية التحكم فيه في الآجال القريبة.

#### **الفرع الرابع: كثافة سكانية متركزة في مدن الشمال**

رغم التمدن السريع الذي شهدته البلاد منذ الاستقلال (التقسيمات الإدارية لسنة 1974 و 1984 وترقية مراكز بلديات إلى دوائر أو دوائر إلى ولايات) لم تشهد المناطق الداخلية إلا نشوء مدن متوسطة أو صغيرة الحجم.

المدن الأربع الكبرى تقع في المنطقة الشمالية ( التل) و هي: العاصمة: 4 ملايين نسمة وهران: 1.5 مليون نسمة، قسنطينة : 1 مليون نسمة، عنابة: 700000 نسمة ( تقديرات 2015 ). إضافة إلى سبع مدن أخرى تفوق 200000 نسمة موجودة في هذه المنطقة (سكيكدة، بجاية، البليدة، الشلف، مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان).

مقابل ثلاث مدن فقط في منطقة الهضاب العليا (سطيف، باتنة، تيسة) علما وأنها موجودة في الشرق الجزائري ومدينتين في الجنوب الكبير (بسكرة وبشار). كما نلاحظ وجود 2/3 من المدن المتوسطة (بين 100.000 و 200.000 نسمة) تقع بالمنطقة التالية مما يزيد من حدة الفجوات الإقليمية والتذبذبات الديمغرافية في أقاليمنا والفوضى العمرانية التي تتصف بها مدننا وغياب لكل سياسة عمرانية ملائمة على الصعيد الوطني.

### **الفرع الخامس: فوضى عمرانية مقلقة في ضواحي المدن الكبرى**

إن الفوضى العمرانية المنتشرة عبر مدننا الكبرى وانعكاساتها على الضواحي أصبحت تهدد الأراضي الزراعية الموجودة على حواف مدننا وبالخصوص على مستوى العاصمة. ففي سنة 1987 قدر عدد سكان العاصمة وضواحيها ب 3.363.505 ساكن بنسبة 15.9% من إجمالي سكان البلاد ونسبة تحضر تصل إلى 80%.

في الوقت الحاضر يقدر عدد سكان العاصمة وضواحيها حوالي 6 ملايين نسمة (تقديرات 2015، يضاف إليها كل من بومرداس وتيبازة والبليدة).

هذه الزيادة السكانية اعتبرت بمثابة الاغتصاب الفعلي للأراضي الزراعية في سهل متيجة التي تعتبر من أخصب الأراضي في البلاد وتأثيراتها على الاحتياطات من الموارد المائية.

إن العاصمة بموقعها الاستراتيجي في منطقة المغرب العربي والمتوسط والعالم يجعل من الضروري حمايتها وتدعيمها بكل طاقاتها الاقتصادية وتخفيف الضغط عليها من خلال عمليات التصنيع العمران في مناطق خارج العاصمة، خصوصا في الولايات المجاورة وكذلك التحكم في نسيجها العمراني من خلال تثبيته خارج المناطق الزراعية وفي مواقع مهيكلة ديمغرافيا ووظيفية والوصول إلى خلق عاصمة حديثة وعصرية لكي تجد موقعها في العالم العربي الإفريقي والمتوسطي بكل جدارة.

### الفرع السادس: أحياء وضواحي مدن غارقة في أزمة اجتماعية حادة

إن أزمة تسيير مدننا بدأت منذ سبعينات القرن الماضي عندما بدأت تتقدم الأحياء الموروثة في العهد الاستعماري الواقعة في وسط المدن الكبرى، ثم أنشئت أحياء أخرى في عهد الاستقلال على أطراف المدن في شكل مرقد للسكان لا غير أين تتعدم كل متطلبات المواطن الاجتماعية والثقافية والصحية. فتولدت بعدها أزمة اجتماعية خانقة نجم عنها كل أشكال التأثيرات السلبية كالبطالة، أزمة السكن، انعدام الأمن آفات الاجتماعية .. الخ. أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تهديد الكيان الاجتماعي والوحدة الإقليمية والوطنية.

### الفرع السابع: مرافق صحية متوفرة دون سياسة فعلية

رغم المجهودات التي قامت بها الدولة في انجاز مختلف المرافق الصحية (مستشفيات-عيادات جوارية- أطباء)، إلا أن غياب سياسة محكمة اتجاه هذا القطاع اظهر نقائص أثرت على المواطن بشكل خاص فيما يخص سلامته البدنية والصحية، وعليه فان كل سياسة صحية فعالة لابد أن تتوجه نحو:

- ✓ إعطاء الأولوية لإستراتيجية وقائية للنظام التربوي وتحسين الظروف المعيشية للمواطن (تطهير المياه - الصيانة ) والغذاء الصحي كذلك.
- ✓ تكييف الهياكل الصحية مع الظروف المحلية في مختلف المناطق خاصة معزولة منها (الجبالية - الريفية ).

### الفرع الثامن: سياسة تمدرس كثيفة دون نتائج ملموسة

نلاحظ أن نسبة التمدرس في بلادنا ما فتئت أن ترتفع منذ الاستقلال، حيث أن عدد التلاميذ المتدربين في وقتنا الحاضر يزيد عن 8 ملايين تلميذ في الأطوار الثلاثة. لكن هذه النسبة مرتفعة أكثر في المدن الكبرى والمناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الداخلية والريفية والجنوبية بالخصوص (تباين بين نسبة الذكور والبنات) مع غياب وسائل النقل والظروف البيداغوجية الملائمة في هذه المناطق.

### الفرع التاسع: تدهور مقلق لقطاع الشغل

بفعل الأعداد الهائلة لدفعات الطلبة المتخرجين من الجامعات و المعاهد و المدارس العليا و التكوين المهني مع غياب مناصب مالية تخصصها الدولة لهؤلاء، تفاقمت أزمة البطالة في العشرية الأخيرة خاصة مع الظروف الاقتصادية الحرجة التي تمر بها البلاد، (تذبذب أسعار البترول)، فكان لزاما على السلطات المركزية إتباع سياسة مرنة فيما يخص خلق مناصب شغل للشباب (تشجيع الاستثمار في بعض المناطق - إنشاء مؤسسات مصغرة - إنشاء وكالات لتدعيم الاستثمار مثل CALPI- APSI- ANDI .. الخ). إلا أن النتائج فيما يخص تشغيل اليد العاملة يبقى دون المستوى المطلوب لسد حاجيات الطلب المتزايد في سوق العمل.

### الفرع العاشر: هياكل قاعدية متطورة نسبيا وغير متوازنة إقليميا

إننا نلاحظ جليا مدى استحواذ المنطقة التلية الشمالية على معظم البنية التحتية للبلاد نظرا للعوامل الطبيعية الملائمة خصوصا الموانئ والسدود. إن شبكة الطرقات التي يتجاوز طولها 100.000 كلم تتركز في الشريط التلي ثم بدرجة اقل في مناطق الهضاب العليا والجنوب. و بالنسبة للطريق السيار ( شرق - غرب ) الذي كان من المفترض انتهاء أشغاله سنة 2010 يبقى غير مكتمل إلى حد الساعة ( خط قسنطينة - الحدود التونسية ) بالنسبة للموانئ فإنها تحتاج إلى إعادة تجديد. أما المطارات فلا بد من إعادة تكييفها مع المعايير الدولية وتغطية مناطق الهضاب العليا والجنوب. أما بالنسبة لشبكة السكة الحديدية فهي مهترئة ويجب إعادة صيانتها وتوسيعها نحو مناطق أخرى لأنها بقيت مركزة في المدن والمناطق العمرانية الكبرى.

وفي مجال الموارد المائية يمكننا تسجيل تطورا ملحوظا فيما يخص بناء السدود: فمن 24 سد كان موجودا سنة 1962 إلى أكثر من 100 سد حاليا. ومن 0.5 مليار متر مكعب غداة الاستقلال

إلى أكثر من 2 مليار متر مكعب تم ضبطها في اليوم الحاضر. لكن مع ذلك نبقى في حاجة إلى مضاعفة الجهود في هذا الميدان فما يخص تحويل السدود نحو مناطق الهضاب العليا.

### **المطلب الثالث: استنتاجات**

إن الملاحظات التي يمكن استنتاجها في وضعية أقاليمنا تصب كلها نحو مبدأ التنمية المستدامة المبنية على حماية الموارد، توازن المحيط، الحفاظ على التماسك الإقليمي والاجتماعي للبلاد.

إننا نلاحظ اليوم أن أقاليمنا أصبحت مهددة بالتركيز الكبير للسكان والنشاطات الاقتصادية في المناطق الساحلية وكذلك الفوضى والاختناق الذي رافق التوسع العمراني، لا تنطبق عليه المعايير الموضوعية المتمثلة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية الملائمة للظروف والمعطيات المحلية والوطنية. يمكن تشخيص هذه الإختلالات في النقاط التالية:

❖ عدم التوازن في إمكانيات التنمية (أغلب النشاطات والمرافق في المدن الكبرى) لصالح الشريط التلي، خصوصا الساحل مما يحتم علينا عمليات إعادة التوازن مع منطقتنا الداخلية.

❖ تبذير للموارد في مناطقنا الساحلية التي تتميز بفائض في السكان واستغلال يزيد عن الإمكانيات المتوفرة.

❖ تدهور النظام البيئي في المناطق الداخلية (الجبالية -الريف -السهوب - الجنوب) نتيجة للتهميش و الظروف الاقتصادية الصعبة.

❖ تهميش وضغوطات اجتماعية في المدن ذات التوسع العمراني الكبير نتيجة لعدم التحكم في التنمية وتوجيهها بطريقة عقلانية.

كل هذه العوائق يجب مواجهتها بالتدابير الممنهجة نحو المستقبل وإرساء تنمية مستدامة، في إطار إستراتيجية إقليمية تعمل على إزالة الفوارق والفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليمنا ووضع كل البدائل لمواجهة التحديات التي تنتظرنا في المستقبل.

### المطلب الرابع: التهيئة الإقليمية في الجزائر بين الماضي والحاضر

#### الفرع الأول: التهيئة الإقليمية في الاقتصاد المخطط

خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، قامت السلطات العمومية بانتهاج عدة محاولات في إطار التهيئة الإقليمية لكنها باءت بالفشل لأنها لم تجسد فعليا على ارض الواقع نظرا لغياب إستراتيجية حقيقية والإمكانات المرافقة لها.

بالرغم من إنشاء في مرحلة " 1986/1979 " وكالة وطنية للتهيئة العمرانية تابعة لدائرة وزارية آنذاك إلا أننا نسجل غياب إرادة حقيقية من طرف الدولة فيما يخص إستراتيجية لتهيئة إقليمية واحتكار القرار من طرف السلطة المركزية خلال تلك الفترة.

#### الفرع الثاني: الانشغالات الحالية

أن سياسة التهيئة الإقليمية في الجزائر تتجه نحو أربعة سيناريوهات حسب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وهي<sup>1</sup>:

#### • السيناريو الأول: التوازن الإرادي

يهدف هذا السيناريو نحو توجيه التنمية إلى مناطق الهضاب العليا والجنوب، تسمح بكبح الاختناق الموجود في المنطقة الساحلية والتلية فيما يخص حجم السكان والتركيز الصناعي. ومنه يجب تثبيت حوالي 55% من السكان في المنطقة الشمالية. فحين يتوزع الباقي اي 45% في مناطق الهضاب العليا والجنوب.

ويتجسد هذا السيناريو من خلال قيام الدولة هيكله البنية الحضرية للأقاليم واستقبالها لسكان جدد مع خلق قواعد إنتاجية في الهضاب العليا والجنوب قصد دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

<sup>1</sup> SNAT, Op Cit, p83-89

• **السيناريو الثاني: ديناميكية التوازن**

إن الرؤية الجديدة لديناميكية التوازن تتضمن تنمية الهضاب العليا والجنوب (أقطاب التوازن) من جهة وإعادة هيكلة الشريط الساحلي والتل من جهة أخرى. كما يتضمن أيضا التوازن بين المناطق الحضرية والريفية والتنمية المستدامة للأقاليم إضافة إلى تثبيت طاقة الاستقبال والتحمل في منطقة الساحل على وجه الخصوص.

• **السيناريو الثالث: الإقليم التنافسي**

يتضمن هذا السيناريو بإعطاء كل الفرص لاقتصاد السوق، من خلال خلق شروط اقتصاد متنوع ومستقل والتفاعل مع القوى السوق في تشكيل إقليم تنافسي وجذاب من خلال تقليص الاختلالات الإقليمية وضمان حد ادني من الإنصاف الاجتماعي.

• **السيناريو الرابع: الإقليم المتناثر**

يدخل هذا السيناريو في إطار اللامقبول برسم صورة عن الإقليم، من خلال عدد من الاتجاهات السلبية وكشف الجوانب الأكثر عمقا للفوضى الإقليمية. هذا يعني أن مناطقنا تشهد حركات عفوية، متناقضة ومتناثرة دون إستراتيجية خاصة بالتهيئة الإقليمية.

**الفرع الثالث: فرضية السيناريو التلقائي**

حتى إذا كان هذا السيناريو مقبول نوعا ما في عشية 1977 - 1987 دون اعتبار الهجرة السكانية المتزايدة آنذاك، فإن الحال غير ذلك بالنسبة للعشريات المتتالية فمثلا:

المنطقة التلية التي تضم 24 مليون نسمة سنة 2010 سوف تنتقل إلى 27 مليون سنة 2020 في حين أن الظاهرة هي اقل حدة في منطقة الهضاب العليا (9.9 مليون و 11 مليون للسنوات المذكورة) بالنسبة للكثافة السكانية فهي في زيادة معتبرة في المنطقة التلية وتتراوح من (254 نسمة في الكلم<sup>2</sup> عام 2010 الى 283 نسمة عام 2020). كما يلاحظ أيضا أن الكثافة السكانية تتركز أكثر نحو السهول

## الفصل الثاني أسس ونشأة سياسات تنظيم المجال (التهيئة الإقليمية في الجزائر بين الماضي والحاضر)

الساحلية مما يهدد سلامة القطاع الفلاحي وحتى حماية البيئة (أكثر من 1000 نسمة في الكلم<sup>2</sup> بالنسبة للعاصمة ومنتجة عام 2020).

فيما يخص السكان الحضر فإنهم في زيادة مستمرة في المناطق التلية (16 مليون ساكن حضري عام 2010 و 20 مليون لعام 2020).

كما أن نسبة التحضر في مناطق الهضاب العليا والجنوب سوف تصل إلى 90% في آفاق 2020. إلى جانب التأثيرات التي سوف تنعكس على المناطق التلية ومواردها إضافة إلى التضخم السكاني الذي سيزيد من حدته على مستوى المدن الكبرى الواقعة في الشريط الساحلي، تضاف تهديدات أخرى على المناطق الداخلية، أين سنشهد انخفاض تدريجي لسكان الريف في آفاق 2020.

### جدول رقم 1: تطور تلقائي للسكان حسب المناطق الجغرافية الكبرى الوحدة: ألف ساكن

2020		2010		2005		2000		1990		السنوات المناطق
العدد	%									
7432		6493		5977		5444		4335		شمال/ غرب
13427		11966		11118		10266		8316		شمال/ وسط
6353		5688		5290		4854		3948		شمال/ شرق
27222	61,5	24147	64,2	22385	64,2	20524	64,8	16599	66,2	مجموع جزئي/ تل
2809		2329		2098		1874		1435		هضاب عليا/ غرب
2589		2066		1845		1629		1218		هضاب عليا/ وسط
6433		5540		5045		4596		3544		هضاب عليا/ شرق
11831	26,9	9935	26,2	8988	25,9	8099	25,5	6187	24,6	مجموع جزئي / ه. ع
3536		2664		2376		2087		1566		جنوب غربي
1628		1231		1086		952		705		جنوب شرقي
5164	11,6	3925	10,3	3462	9,9	3039	9,5	2271	9,06	مجموع جزئي/ صحراء
44217	100	38007	100	34835	100	31662	100	25067	100	الجزائر

المصدر: وزارة التجهيز والتهيئة الإقليمية

## الفصل الثاني أسس ونشأة سياسات تنظيم المجال (التهيئة الإقليمية في الجزائر بين الماضي والحاضر)

إن هذا السيناريو يعطي لنا صورة واضحة حول التنمية التلقائية غير المقبولة بحكم أن التنمية المستدامة تصبح مستحيلة بسبب تبذير الموارد والاختلالات المتركمة ما بين المناطق.

### جدول رقم 2: تطور الكثافة السكانية حسب المناطق

السنوات مناطق	1990	2000	2010	2020
المنطقة التالية	172.9	213.7	251.5	283.5
الهضاب العليا	28.6	37.6	45.9	57.7
الصحراء	11.08	1.4	1.8	2.4
الجزائر	10.4	13.1	15.8	18.4

المصدر: وزارة التجهيز والتهيئة الإقليمية

### جدول رقم 03: تطور تلقائي للسكان الحضر حسب المناطق الطبيعية الكبرى

السنوات المناطق	1990		2000		2010		2020	
	سكان حضر	نسبة الحضر	س.ح	ن.ح	س.ح	ن.ح	س.ح	ن.ح
منطقة تلية	8936	53,8	12674	61,7	16146	66,8	20298	74,5
هضاب عليا	2925	47,2	5036	62,1	8010	80,6	10413	90,2
صحراء	1274	56,0	2078	68,3	3210	81,7	4662	90,2
الجزائر	13135	52,4	19788	62,5	27365	72,0	35373	80,0

المصدر: وزارة التجهيز والتهيئة الإقليمية

تعليق: من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ ان المنطقة التلية ذات كثافة سكانية عالية نسبيا ثم تليها

منطقة الهضاب العليا ثم الصحراء.

اما بالنسبة للجدول رقم(3) فيبين لنا نسبة السكان الحضر حسب المناطق المذكورة انفا، حيث نلاحظ

ان هذه النسبة في تزايد أكثر في منطقة الهضاب العليا والصحراء مقارنة بالمنطقة التلية نحو افاق

2020.

**خلاصة المبحث الثالث:**

رغم الإختلالات الإقليمية والتباين ما بين جهات الوطن، الذي نتج عنه إقصاء وتهميش بعض المناطق على حساب مناطق أخرى، إلا أن بلدنا يبقى يتمتع بمكانة يحسد عليها وبطاقات كبيرة لازالت غير مستغلة يمكنها بناء مشاريع وطنية واعدة في إطار إستراتيجية التهيئة والتنمية المستدامة للأقاليم. هذه الإستراتيجية عليها أن تركز على السيناريو الموجه من طرف الدولة بهدف إستعادة المجال الوطني من خلال تقييم واثمين كل المناطق والأقاليم المهمشة وكذلك تجنيد كل الطاقات المتوفرة من أجل الولوج بدون عوائق نحو تحديات القرن الواحد والعشرين.

## خلاصة الفصل الثاني:

في خلاصة هذا الفصل، يمكننا إستنتاج على ضوء التحليلات والهيكلية المجالية في إطار "وسط - ضواحي" التي أظهرت إجماع الإقتصاديين، على أن هناك عوامل إقتصادية كانت سببا في بروز إختلالات التنمية بين المناطق.

إن تدخل الدولة يعتبر ضروريا من أجل التصدي لكل النقائص الناتجة عن السوق. فالتوازن الإقليمي مطلوب فيما يخص عرض السلع والخدمات داخل المجال المتباين.

بالنسبة للفكر النيوكلاسيكي، تعتبر هذه المرحلة مؤقتة بحيث أن التحرك التام للأفراد يمكنه تقليص فوارق التنمية بين المركز والضواحي. إن تحرك الأفراد يعتمد على عوامل إجتماعية وثقافية تكون في بعض الأحيان بعيدة عن الواقع ويمكنها أن تؤثر على فعالية كل النظام الذي يخص عرض السلع العمومية.

وبالتالي فتدخل السلطات العمومية أصبح واجبا في إطار القضاء على الإختلالات المجالية في التنمية.

ومن هنا ظهرت نظرية الإستقطاب كنتيجة لنظريات التنمية الإقتصادية التي ظهرت في تلك المرحلة والتي تنص على خلق مراكز في المناطق التي يجب تميمتها، بحيث أن المفهوم الإقليمي لرأس المال يعمل على نشر النمو نحو الضواحي.

إن النهوض بالتنمية في الجزائر سنوات 1960 في إطار التهيئة الإقليمية أعطى الأولوية لسياسة عمودية (الدولة) مدعمة بمخططات التنمية القطاعية. إن هشاشة وبيروقراطية الإدارة عمل على تجميد كل مبادرة سياسية أفقية (محلية).

خلال عشرينات 1980 و 1990 أعطيت الأولوية لسياسة جهوية في إطار تنمية مستدامة للتهيئة العمرانية.

من أجل تحدي القرن الواحد والعشرين بدون مخاطر، فإن على الدولة العمل على إستعادة أقاليمها

من خلال:

- خلق الشروط الملائمة لتنمية الثروات الوطنية

- حماية المناطق الإيكولوجية

- إنعاش المناطق الريفية

- التحكم في تنظيم النمو العمراني

## مقدمة:

رأينا إلى حد الساعة حدود سياسات التهيئة الإقليمية والتنظيم المجالي للأعوان الاقتصاديين لمكافحة الاختلالات الجهوية للتنمية فمنذ الأزمة الاقتصادية لسنوات 1970، بدأت النظريات الاقتصادية بصفة عامة ونظريات التنمية بصفة خاصة تحاول تغيير المناهج التحليلية التقليدية للوصول إلى حلول لازمة. كما أن الاستنتاجات الاقتصادية أثناء الأزمة أظهرت أن أقاليم وتجمعات جديدة نشأت بدون تقاليد صناعية سابقة ونجحت على مستوى التنمية المحلية، الجهوية الوطنية وحتى الدولية. في المقابل نجد أن المناطق الصناعية التقليدية في المدن الكبرى بدأت تضمحل و تختفي.

إن مجمل هذه المعطيات أثرت على نظريات التنمية، حيث أن هذه الأخيرة أصبحت غير موجهة من الأعلى (الدولة المركزية) و لكنها موجهة من الأسفل (السكان أو المجتمع) و بالتالي بدأ الكلام عن نماذج جديدة للتنمية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاجتماعية، الثقافية، التاريخية.. الخ داخل الأقاليم الوطنية.

كما أن هذه التنمية لابد أن تأخذ مصادرها من العوامل الداخلية للسكان المحليين، يعني أننا بصدد الكلام عن نظرية التنمية المحلية، التنمية الداخلية والتنمية الإقليمية والتي تأخذ مصطلح التنمية المحلية الداخلية.

وبالتالي فالتنمية المحلية الداخلية تعتبر كقاعدة نظرية لسياسات الجديدة للتهيئة الإقليمية وفي هذا الإطار إبراز إيديولوجية وطنية للتنمية المحلية الداخلية، سوف يسمح لمختلف الأقاليم الولوج إلى التنمية على المستوى الوطني.

في المبحث الأول سوف نتطرق إلى أسس التنمية المحلية الداخلية. أما في المبحث الثاني فسوف يكون مخصص للحديث عن مقاربة " محلية " للتنمية الداخلية.

## المبحث الأول: التنمية المحلية الداخلية: التكيف مع الأفكار الاقتصادية الجديدة

إن فشل سياسات التهيئة الإقليمية في القضاء على الاختلالات المجالية للتنمية أعادت النظر في كل نظريات التنمية الاقتصادية أثناء الأزمة الاقتصادية لسنوات 1970 لم تعد التنمية تعتمد على الأفكار القديمة، حيث أن التحولات والتغيرات العميقة مست كل الجهاز الإنتاجي والاقتصادي، مما أدى إلى تغيير وتحسين استراتيجيات القضاء على الاختلالات المجالية للتنمية.

إن نظرية التنمية تأثرت من طرف عاملين أساسيين:

الأول أعطى أهمية بالغة للفرد و مستوى معيشته حيث أن تجدد الفكر النيوكلاسيكي بين أن المستوى الاجتماعي العالي ما هو إلا مجموع المستويات العالية للأفراد. أما العامل الثاني فيتعلق بظهور بعض التنظيمات الإنتاجية التي أدت إلى زيادة التطور الاقتصادي أثناء مرحلة الركود. فنظرية التنمية أعطت أهمية مزدوجة للفرد والإقليم على حد سواء فالتنمية أصبحت خاصة بكل إقليم وعلى السكان المحليين أن يقرروا بأنفسهما لإستراتيجية الواجب إتباعها أي أننا بصدد الحديث عن التنمية المحلية الداخلية.

## المطلب الأول: الإقليم في قلب التنمية

إن المفهوم الوظيفي حسب نماذج التنمية لسنوات 1960 و 1970 يعتبر المجال كعائق للتكلفة. فالمتخصصون بكل منطقة أو إقليم يكتفون فقط بوفرة عوامل الإنتاج، أما الخصائص غير السلعية (ثقافية، تاريخية، اجتماعية ... الخ) لم تأخذ بعين الاعتبار في السياسات العمومية للتنمية الجهوية. إن فشل مختلف سياسات التنمية الجهوية في القضاء على الاختلالات المجالية للتنمية و التحولات العميقة التي مست الجهاز الاقتصادي العالمي جرت الباحثين إلى التساؤل حول أسس سياسات التنمية الحالية. فالخصائص غير السلعية المعلن عنها أنفا يجب أن تكون هي المحددات الأساسية لسياسات

التنمية في الوقت الراهن. لكن هذه الأخيرة لا يمكن لمسها إلى على مستوى الإقليم و بالتالي فالنظريات الجديدة للتنمية مجبرة على الأخذ بعين الاعتبار البعد الإقليمي.

### الفرع الأول: نحو المفهوم الإقليمي للتنمية الاقتصادية

عدة تجارب نظرية حاولت المزج بين المفهوم الوظيفي والإقليمي في مفاهيم التنمية، حيث يمكننا تلخيص هذه النظريات في شقين: الأول يعتمد على المبادئ النيوليبرالية للتنمية السكانية. أما الثاني فيتطرق إلى مفهوم دورة الحياة الاقتصادية.

#### I- نحو مقاربة مؤسسية: لا مركزية القرار

إن نظرية التنمية من الأسفل التي اقترحها<sup>1</sup> W.B.Stohr تقول بأن التنمية الداخلية تضع أسسها من عمليات نقل القرارات من الأعلى (السلطات المركزية) نحو الأسفل (الممثلون المحليون): حسب هذه النظرية فإن الإشكالية المحلية تكمن في كيفية تسيير الصراع بين المفهوم الوظيفي والإقليمي. في هذا الصدد يؤكد Stohr في إطار التنمية المحلية بأن المفهوم الإقليمي يجب أن يعوض المفهوم الوظيفي بهدف الاستجابة لمطالب السكان من خلال مكانزمات التشاور.

هذه النظرية هي استجابة لنظرية التنمية من الأعلى. هذه الأخيرة ما هي إلا امتداد لنظرية الاستقطاب ل Perroux. في هذه الحالة يمكننا القول بأن نظرية التنمية من الأسفل جاءت لتعكس كل أسس نظريات التنمية من الأعلى وحتى نظرية الاستقطاب وبالتالي فتدخل السلطات المركزية والمؤسسات الكبرى في الحركة التنموية لابد من إعادة النظر فيها.

فيما يخص السلطات المركزية فإنها تلعب دورا مهما في التنمية من الأعلى بحيث هي صاحبة القرار عن توطين المؤسسات الكبرى و عن القطاعات التي يجب الاستثمار فيها على مستوى التنمية من الأسفل

<sup>1</sup>Aydalet (p), « Crise et espace » Economica, Paris, 1984, p 183-206.

كما يرى X.Grefe في تسييره للصراع بين المفهوم الوظيفي و الإقليمي في إطار الاقتصاد الكلي. أما بالنسبة لدور المؤسسات الكبرى في الحركية التنموية من الأسفل، فان بعض الاقتصاديين مثل (2000) B.Pecqueur، يصف هذه المؤسسات بالديكتاتورية لأنها تقف عائقاً أمام الإبداع و تعمل على تبذير الموارد البشرية.فهي مؤسسات حسب نظره تعمل بتقنيات معقدة و تعرقل المبادرات الفردية والقدرة على الإبداع و عاجزة عن توفير المتطلبات الجديدة للمستهلكين.

إن التنمية من الأسفل تقترح اتجاه آخر يعتمد على المؤسسات الصغيرة، لان التجارب السابقة أظهرت بان المؤسسات الكبرى فقدت من قدرتها على خلق مناصب شغل، بل أنها شهدت انخفاض تدريجي لعدد عمالها الفعليين. و في المقابل نجد ان المناصب الجديدة للعمل هي نتاج المؤسسات الصغيرة. وفي هذا الإطار يقول P.Aydalet، إن المؤسسات الكبرى هي نتاج الجهة المركزية وينخفض تأثيرها على الأقاليم البعيدة وعلى قوى العمل.أما المؤسسات الصغيرة فهي صاحبة المبادرة المحلية وقادرة على توسعة أحجامها فيما يخص الإنتاج وعدد العمال.

## II- نحو مقارنة اقتصادية جديدة: التحليل المتوسط

إن مدرسة Aix.en.provence كما يرى JC.Perrin اقترح مستوى تحليلي اسمه التحليل المتوسط يقوم على نظامين:

النظام الأول: اقتصادي ينحدر من مفهوم وظيفي يرتكز في تحليله على مفاهيم: السوق -الرشادة الاقتصادية والفرد الاقتصادي.

أما النظام الثاني: فهو يقوم على مفهوم إقليمي بأخذ بعين الاعتبار الجوانب غير الاقتصادية التي تدخل في تحديد الخيارات والقرارات الاقتصادية وترتبط بالجوانب الاجتماعية، الثقافية السياسية ... الخ.

إن تلاقي هذين المفهومين أو النظامين سوف يعمل على خلق اختلالات على جوانب عدة (اجتماعية، اقتصادية) منها الاختلالات والتغيرات التي تظهر بين المؤسسات فيما يخص الأسواق والهيكل التنظيمي و كذلك بين المؤسسات والعمال.

نتيجة لهذه الإختلالات سوف تتسحب هذه المؤسسات من الحركية الموجودة الموجودة في الأسواق للبحث عن أشكال تنظيمية جديدة و الابتعاد عن ما يمكن أن تنتج الأسواق من عيوبه.

الأشكال التنظيمية الجديدة هذه، هي في حقيقة الأمر لا تنتمي إلى الأسواق ولكنها تدخل في مفهوم الاقتصاد الفرعي وتنتقد عيوب رشادة الأسواق، وكل هذه التغيرات اعتبرت من طرف العديد من الاقتصاديين بمثابة تعويض نظام تراكمي بآخر.

في إطار هذا المفهوم وكما رأينا في الفصل الأول، بان التطور الرأسمالي هو عبارة عن تسلسل عدة مراحل للتنمية على مستوى الاقتصاد الكلي بأنظمة تراكمية تفصلها أزمات بين الحين والآخر يعني عند كل أزمة يأتي نظام تراكمي جديد ينوب عن النظام الذي سبقه وهكذا دواليك، فالنظام الجديد يعتبر كنتيجة للتغيرات التي حدثت في تنظيم علاقات الإنتاج، دورات الإنتاج. الإبداع وكذلك في تطور العلاقات الاجتماعية.

وبالتالي فالأزمات الهيكلية هي نتيجة حتمية لاستحالة استقرار ما تنتج العلاقات الاجتماعية وإفلاس نماذج التنمية ككل.

فالعديد من الاقتصاديين ما بين الحريين العالميين الأولى والثانية لاحظوا بان تطور الرأسمالية عبر الزمن لم يكن تطورا خطيا أي متواصل ولكنه كان ضمن فترات تطور متبوعة بفترات ركود وبعبارة أخرى نحن بصدد التنمية الدورية.

إن الأزمة التي حدثت في سنوات 1970 أدت إلى إفلاس نظام التراكم بمفهوم Ford الذي كان يعتمد على إنتاج الكميات وتم تعويضه بنظام آخر أكثر مرونة وبساطة.

انطلاقاً من هذا المفهوم شهدت الصناعة عبر التاريخ مرحلتين أساسيتين أثناء تطورها: الأولى تميزت بالنشاطات التحويلية والثانية بالنشاطات الإنتاجية.

فالنشاطات التحويلية تعتمد مباشرة على الموارد الطبيعية والنقل. لهذه الأسباب نشأت المؤسسات الصناعية الأولى بالقرب من الموارد. وبالتالي فالتطور الصناعي أثناء هذه المرحلة سمح بظهور منتجات جديدة - طرق جديدة للاستهلاك وأسواق جديدة وكذلك سمح بظهور مؤسسات جديدة قرب مصادر الموارد وكان لزاماً عليها أن تبني أقاليمها بطرقها الخاصة.

إن نماذج التنمية لابد أن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية الهيكلية. فالمفهوم الإقليمي لنظام التراكم المرن أو ما يسمى كذلك بنظام ما بعد Ford لابد عليه أن يعطي بعداً إقليمياً للسياسات الجديدة في التنمية التي أصبحت إشكالية بالبنية للتنظيم الإقليمي.

### الفرع الثاني: تفاعل بين التنظيم الإنتاجي والإقليم

لقد رأينا فيها سبق أهمية أدوات النظرية الجديدة قصد وضع سياسات التنمية الاقتصادية وربطها مع السياق الاقتصادي الجديد حتى نصل إلى تقليص الفوارق المجالية للتنمية التي لم تستطع السياسات السابقة إزالتها. فإعادة الاعتبار للبعد الإقليمي سوف يسمح باستدعاء كل الفاعلين الاقتصاديين وغير الاقتصاديين المحليين وهذا في إطار حركية البناء والتنظيم الإنتاجي المتميز.

### I . أهمية إشراك الفاعلين المحليين

إن فشل سياسات التنمية التي تعتمد على الاستقطاب، لم تأخذ بعين الاعتبار الخصائص غير السلعية في إطار سياسات التنمية الجهوية لدى الدولة المركزية التي تركز فقط على المفهوم الوظيفي للتوطين الإنتاجي.

إن إعادة الاعتبار للبعد الإقليمي ضمن سياسات التنمية، لا بد أن يصدر من إدارة جماعية تضم كل الفاعلين الموجودين على مستوى الإقليم وهذا لن يتحقق إلا من خلال سهر الدولة على تحقيق هذه الإدارة والتي تدخل ضمن الحركية التنموية الشاملة.

فالتنمية المحلية يمكن اعتبارها مقارنة تهتم بتنظيم مختلف الفاعلين المحليين قصد إنتاج سلع مادية وتطوير النسيج الإنتاجي المحلي الذي يعتمد على الطاقات والموارد الخاصة بكل إقليم. ففعالية هذا النسيج يكمن في العلاقات المتبادلة بين مختلف الفاعلين وفي نوعية التنظيم داخل الإقليم<sup>1</sup>. وبالتالي يمكننا القول بان التنمية المحلية مرتبطة بدرجة فعالية التنظيم الإنتاجي للإقليم وقدرته على جذب مؤسسات جديدة. وفي الأخير يمكننا استنتاج بان التنمية المحلية هي تنظيم للإنتاج في إقليم معين. وهذا التنظيم لا بد أن يتضمن علاقات تكون سلعية وغير سلعية (العوامل الأخرى غير الاقتصادية).

## II . نحو مفهوم جديد في إنشاء المؤسسات

لقد رأينا في الفصل الثاني بان نظرية الاستقطاب مرتبطة بتوطين المؤسسات الكبرى ثم تبين لنا بأن نظرية التنمية من الأسفل تطورت في شكل مؤسسات ذات أحجام صغيرة. فرواد هذه الإستراتيجية يرون بان الهياكل والأحجام الصغيرة للمؤسسات لها ايجابيات متعددة فيما يخص المرونة وقدرتها على التكيف في أي وقت مع التغيرات التي تطرأ على المحيط الاقتصادي.

فهناك عدة تجارب بينت بأن المؤسسات الصغيرة كان لها الفضل في تطور الأقاليم في أوروبا وأمريكا وبالتالي أصبحت التنمية المحلية مرتبطة بهذا النوع من المؤسسات<sup>2</sup>.

في حين أن المؤسسات الكبيرة يمكن أن تكون ايجابية في حالة ممارستها للمقاولة من الباطن.

<sup>1</sup>Pecqueur (B), « Le développement régional », segros , Paris , 2000 , p43.

<sup>2</sup>PECQUEUR (B), Op.cit., p 13.

لكن قد لا تكون كذلك إذا استحوذت على أهم الموارد المحلية فيما يخص اليد العاملة، الأجور المرتفعة والتغيير الذي قد يحدث في النظام التربوي والتكويني للأفراد استجابة لمطالبهم<sup>1</sup>.

وبالتالي فالتنمية المحلية الداخلية الناشئة من المؤسسات الصغيرة قد تكون منافسا وعائقا لدور المؤسسات الكبيرة التي ساهمت في تطور الاقتصاد العالمي خاصة في عصر العولمة المتميزة بالمنافسة الشديدة بين المؤسسات.

إن حركية التنمية المحلية الداخلية هي قدرة الإقليم على خلق وجذب عدد من المؤسسات، قصد تحفيز العلاقات غير السلعية بين الأفراد، في إطار اقتصاد مرن قادر على التأقلم مع المعطيات والمتغيرات كبديل للمؤسسات الكبيرة وكذلك القدرة على التخطيط مستقبلا والتحويل الكلي للنظام الاقتصادي والاجتماعي والوقوف أمام التحريات الخارجية وترقية التدريب والتكوين الاجتماعي وإدخال كل الإشكال الخصوصية للتنظيم الاجتماعي على المستوى المحلي<sup>2</sup>.

إن التغييرات الجذرية التي عرفتها مختلف الهياكل الإنتاجية سمحت بتجاوز المعايير المادية للمجال وإدخال البعد التنظيمي. وبالتالي فنماذج التنمية يجب أن نأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات الجديدة والتركيز على العوامل الداخلية للأقاليم.

### المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية الداخلية

لقد رأينا إلى حد الآن بان النموذج الأمثل للتنمية المحلية لابد بان يأخذ بعين الاعتبار البعد الإقليمي في مفهومه وأن تتضمن حركية التنمية قدرة كبيرة على التأقلم مع المحيط الخارجي في إطار التنافسية، بهدف جذب مؤسسات جديدة باستطاعتها خلق الإبداع ونسج تنظيم إنتاجي إقليمي خاص.

<sup>1</sup>PECQUEUR (B), Op.cit., p13.

<sup>2</sup>AYDALOT (P), Op.cit.1985a. p148.

## الفرع الأول: أهمية العولمة

إن التفتح نحو العالم أصبح ضروريا لنجاح نماذج التنمية المحلية الداخلية. ويكون ذلك من خلال الإطلاع على الأسواق الخارجية وكسب التكنولوجيا والقدرة على التصدير والوصول إلى ديمومة النشاطات الاقتصادية.

## I. تنظيم إنتاجي وانفتاح نحو العالم: بعض المعطيات حول نظرية القاعدة التصديرية

تقول هذه النظرية بأن كل تطور لتجمع سكاني يعتمد على العوامل الخارجية للمدينة أي على طلب التصدير.

فنظرية القاعدة التصديرية تبنى تحليل ثنائي لدوال التجمع. هذه الدوال تنقسم إلى نوعين: النوع الأول من الدوال يتضمن تحقيق رغبات النشاطات غير الأساسية. أما النوع الثاني فيحاول الاستجابة للطلبات الخارجية للتجمع حيث تمثل هذه الأخيرة القاعدة الاقتصادية لنشاط المدينة موجه نحو الخارج ويعتبر محرك التنمية المستقبلية<sup>1</sup>.

نفترض  $E_t$  مجموع الشغل الذي يتضمن الشغل المحلي  $E_l$  و هو الشغل الذي يمارس في النشاطات غير الأساسية و الشغل الأساسي و هو الشغل الذي يكون في النشاطات الموجهة للتصدير حيث تتحصل على المعادلة.

$$E_t = E_l + E_b$$

لنفترض بأن النسبة تكون ثابتة بين الشغل المحلي ومجموع الشغل

$$K_1 = E_l / E_t$$

$$0 < K_1 < 1$$

و نفس الشيء بالنسبة للشغل الأساسي و مجموع الشغل

$$K_2 = E_b / E_t$$

$$0 < K_2 < 1$$

و يصبح لدينا :  $K_1 + K_2 = 1$

<sup>1</sup>Derycke (P-H), « Economie et planification urbaine : théories et modèles », tome2, PUF, Paris, 1982, p112.

ولنفترض أنه يوجد نسبة ثابتة بين الشغل المحلي والشغل القاعدي

$$r = k_1/k_2 \quad \text{حيث تكتب}$$

مجموع الشغل يصبح إذن :

$$E_t = 1 / 1 - K_1 \quad E_b = 1/ K_2 \quad E_l = m E t$$

بحيث أن  $m$  هو معامل مضاعف ( بما أن  $k_1$  و  $k_2$  أقل من 1 ) لمجموع الشغل المطبق على متغير خارجي ألا و هو الشغل الأساسي.

لنفترض كذلك أنه توجد علاقة بين النشاطات والشغل. هذا يقودنا إلى افتراض دالة الإنتاج لعامل واحد

$$P_a = E_t \quad \text{(العمل) وافتراض العمالة الكاملة حيث:}$$

و  $P_a$  مجموع السكان الناشطين

و لنفترض كذلك بأن نسبة الفئة السكانية النشطة هي ثابتة على المدى القصير بحيث تكتب :  $P_a = aP$

$$P = m/a E_b \quad \text{و يصبح لدينا}$$

هذه الصياغة تسمح لنا بتقدير التطور الديمغرافي لتجمع سكاني عن طريق تقديرات للتغيير في الشغل الأساسي.

من خلال هذا التحليل نستنتج بأن نظرية القاعدة ربطت التطور العمراني بقدرته على التصدير يعني أن كل تجمع سكاني لا يمكن أن ينمو إلا إذا استطاع تطوير نشاطاته التصديرية.

لكن التنمية المحلية الداخلية التي تحن بصدد دراستها تأخذ مصدرها من العوامل الإقليمية. ومن هنا يمكننا طرح سؤال حول ما إذا كانت التنمية المحلية تتعارض مع الانفتاح الاقتصادي.

## II. إمكانية المزج بين المحلي والعالمى:

إن التنمية المحلية الداخلية هي ليست بنموذج اقتصادي مغلق بل تعتبر نموذج ديناميكي يعمل على خلق التفاعل بين المحلي والعالمى وعلى تدويل المعلومات والعوامل الخارجية للإقليم.

يجب على التنمية المحلية إعطاء الفاعلين المحليين استغلالية القرار بهدف تحويل الجهاز الاقتصادي المحلي والقدرة على مراقبة وتحديد المعرفة والمعلومات الخارجية.

في إطار العولمة لا يمكن التمييز بين الأسواق جغرافيا . فالمنتجات يمكنها التنقل بحرية والطلب يصبح دولي، أي أن كل منتج ينشأ في إقليم معين يكون له طلب في كل أماكن العالم بفضل سهولة التنقل والمعرفة وبالتالي يتطلب على كل الأقاليم الانفتاح نحو الخارج وجمع كل المعلومات الضرورية للتأقلم مع المتطلبات الجديدة للاقتصاد.

إن انفتاح الأقاليم نحو الخارج هو نموج للتنمية المحلية الداخلية وضمان التأقلم المستمر والمشروط من طرف الهيكل الاقتصادي الجديد. وانطلاقا من هذا المفهوم فالتنظيم الإقليمي هو عملية خلق مستمرة للموارد الخاصة والابتكارات الضرورية للوصول نحو التوطين الأمثل لمختلف المؤسسات.

#### الفرع الثاني: الإقليم ومفاهيمه الإنتاجية: موارد خاصة وابتكار

التنمية المحلية الداخلية تكمن في فعالية التنظيم الإنتاجي على المستوى الإقليمي وهذه الفعالية هي القدرة على خلق مؤسسات جديدة مع الحفاظ على تلك الموجودة من قبل.

في وقتنا الحاضر تتطلب التنافسية عملية التمايز أو التفاضل الذي يكون مرتبط بالابتكار والتنوع الانفتاحي. هذا الأخير يقتضي هو الآخر التفاضل في الموارد التي لها علاقة بنوعية الإنتاج.

#### I. من مجال للموارد العامة نحو إقليم للموارد الخاصة:

إن النموذج التقليدي للتوطين الصناعي يركز في البحث عن الموارد منخفضة التكاليف التي تسمح بتقليص تكاليف الإنتاج وتضمن تنافسية أكبر. فكل نشاط إنتاجي يمكن توطينه وفقا للمزايا الطبيعية في كل إقليم. يعني أن توطين المؤسسات مرتبط بما يقدمه الإقليم من موارد مثلى وتكاليف منخفضة.

هذه الأخيرة تأخذ بعين الاعتبار تكلفة الحصول على المعدات - نقل المنتجات النهائية و على اليد العاملة.

في وقتنا الحاضر أصبحت المؤسسات تبحث عن مزايا أخرى غير مرتبطة بالتكاليف في عالم يتميز بالهولمة الاقتصادية وتدويل المنتجات. هذه المزايا التي تبحث عن المؤسسة من أجل التوطين هي مرتبطة بالحصول على أفضل موقع في الأسواق (تنافسية).

هذه العوامل تتطلب فعالية أكثر فيما يخص دوال الإنتاج بالإضافة إلى العلاقة التي تربط بين التنظيم الإنتاجي والبناء الإقليمي وبعبارة أخرى الإقليم الذي له قدرة على جلب عدد من المؤسسات في إطار تنظيم إنتاجي أمثل.

من بين الاقتصاديين الذين اهتموا بالتوطين الصناعي من خلال الموارد التي يمنحها كل إقليم نجد A.Marshall، هذا الأخير يعرف فعالية التنظيم الصناعي بقدرته على خلق مزايا خاصة باستطاعتها تحقيق باستمرار توطين المؤسسات داخل الإقليم<sup>1</sup>.

مفهوم مارشال يعتمد على التحكيم بين المزايا المتوفرة أي الطبيعية والمزايا الخاصة لكل إقليم. هذه المزايا هي مادية ومحدودة عبر الزمن، وبالتالي يجب على الإقليم البحث عن مزايا أخرى غير مادية أي ما يتعلق بالتنوع والتنظيم أو بعبارة أخرى خلق علاقات تبادلية بين المؤسسات نفسها ومع مختلف الفاعلين المحليين، خاصة في الجوانب غير السلعية.

خلال العقود الأخيرة بدأت نظرة التوطين داخل الإقليم تتغير تدريجياً، حيث انتقلت العملية من الحصول على الموارد العامة نحو عملية بناء الموارد الخاصة بالإقليم<sup>2</sup>.  
إننا نلاحظ الإستراتيجية التي توليها المؤسسات فيما يخص التوطين داخل المدن الكبرى لأن هذه الأخير تمنح موارد عامة معتبرة تعمل على خفض التكاليف لهذه المؤسسات.

<sup>1</sup>GAFFAR (J-L) et Romani (P-M). " A propos de la localisation des activités industrielles : le district marshallien " Revue Française d' Economie vol .5. 1990 . N:°3. P155-170 .

<sup>2</sup>VELTS " d'une géographie des coûts à une géographie des organisations", Revue d'Economie, 1999, N°4 , pp 671 - 684.

فالمدن الكبرى هي مركز للقرارات السياسية، لتتنقل الإطارات ورجال الأعمال الدوليين وهي كذلك مركز لشبكة الإعلام والاتصالات ووفرة كبيرة لقطاع الخدمات والنشاطات الصناعية التي تعتبر كمزايا خاصة بالمدن الكبرى فقط.

## II. الابتكار و أبعاده الإقليمية :

إن العولمة الاقتصادية وعملية تدويل الأسواق تعملان على زيادة شدة المنافسة في ظل التطورات التكنولوجية السريعة.

فالمنافسة بطبيعتها تحت على التفاضل أو التمايز و هذه الأخيرة تتطلب الابتكار والإبداع، وبالتالي يجب على المؤسسات أن تبتكر أكثر إذا أرادت الاستمرارية أكثر.

منذ سنوات 1980م بدأت المدن و المناطق العمرانية تلعب دورا مهما في جلب المؤسسات فنظام التراكم الجديد الذي يعتمد على التخصص المرن أدى إلى تعويض الإنتاج بالكميات و التكيف مع التغيرات التي طرأت على مستوى المنتجات و طرق التصنيع.

إن التطور التكنولوجي و الابتكار هما المحددان الرئيسيان للمفهوم الجديد لتوطين المؤسسات وهي إذن ميزة التنمية في الألفية الثالثة.

فالابتكار هو عملية تعتمد على مختلف العلاقات التبادلية بين الفاعلين المحليين والمعرفة الحقيقية لخصوصية الإقليم و كذلك القدرة على التحكم في مختلف القيود الاقتصادية وإعطاء الاعتبار للموارد غير المادية.

كما يجب أن نميز بين الأقاليم حديثة العهد بالصناعة و تلك الموجودة في المدن الكبرى.

ففي الحالة الأولى يعمل التنظيم الإنتاجي على تحفيز الابتكار من خلال تقوية العلاقات التبادلية بين مختلف الفاعلين المحليين بهدف مواكبة التطور التكنولوجي و المعرفة و إدماجها داخل النسيج الإنتاجي المحلي<sup>1</sup>.

أما في الحالة الثانية، فهي تتعلق بالمدن الكبرى و تتميز بوجود مراكز إستراتيجية للشركات متعددة الجنسية والنشاطات المرتبطة بالبحث والتطور وكذلك بالأسواق الكبيرة والبحوث المدعمة من طرف الجامعات والهيئات العمومية التي تساعد على ترفية و خلق الإبداع في إطار التسلسل العلمي: البحوث الأساسية - البحوث التطبيقية - البحث و التطور.

#### خلاصة المبحث الأول:

إن التنمية المحلية الداخلية ليست بنموذج مشترك في كل الأقاليم، وإنما هي قدرة كل إقليم على خلق تنظيم إنتاجي وموارد خاصة به غير الموارد المادية التي يحتوي عليها سابقا. هذه الموارد مرتبطة بالعوامل الخارجية الإيجابية التي تنشأ من خلال الانفتاح نحو الشبكات الدولية للإنتاج والتسويق والابتكار.

في حين تعتبر المناطق العمرانية ( المدن الكبرى ) كمصدر للموارد الخاصة وتراكم للرأسمال البشري حيث يمكنها المساهمة في دفع الإقليم نحو التنمية المشار إليها سابقا.

<sup>1</sup>Quevit (M) et VANDOREN (R) " Stratégie d'innovation et référents territoriaux », Revue d'Economie Industrielle, N 64, 1993, pp 38 - 53.

## المبحث الثاني: مقارنة محلية للتنمية الداخلية

منذ أزمة سنوات 1970 أدت التحولات للأنظمة و الهياكل الإنتاجية إلى التغيير على مستوى المجال فيما يخص توطين النشاطات الاقتصادية.

عدة أبحاث اهتمت بدراسة المناطق التي استطاعت مقاومة الأزمة وتسمى بـ " المناطق الناجحة ". فهذه المقاربة ركزت على دور التنظيم الإنتاجي الإقليمي في نجاح التنمية الداخلية لإقليم معين. ويشمل هذا التنظيم كل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية والسياسية باعتبارها مصادر للاقتصاديات الخارجية وكذلك على المرونة والابتكار.

## المطلب الأول: تنوع طرق التنمية

إن دراسة بعض نماذج التنمية الداخلية ينبغي البحث عن بناء الأرضية الإقليمية ونوعية التنظيمات الإنتاجية المتعلقة بها بحيث يجب أن تمر في البداية بما يسمى "بالمناطق المارشالية"<sup>1</sup> وفروعها ومثال على ذلك " المناطق الإيطالية"<sup>2</sup> و " الأنظمة الإنتاجية المحلية"<sup>3</sup> ثم بعد ذلك نصل إلى مقارنة تدعم القدرات الابتكارية للمناطق.

## الفرع الأول: من المناطق الصناعية إلى الأنظمة الإنتاجية المحلية

## I-المناطق الصناعية عند A. marshall

يتركز مفهوم المناطق الصناعية عند مارشال على العوائد المتصاعدة في إطار نظري ينسجم مع المنافسة التامة. هذه العوائد تعتبر نتيجة لاقتصاديات الحجم المحققة في المؤسسات الكبرى و كذلك هي نتاج اقتصاديات التجمع و التنظيمات الصادرة من المناطق الصناعية.

<sup>1</sup> Veut dire : Les districts marshalliens

<sup>2</sup> Veut dire : Les districts italiens

<sup>3</sup> Veut dire : Les systèmes productifs locaux

تعرف المنطقة المارشالية بأنها التنظيم الصناعي الذي يتميز بوجود شبكة من مؤسسات صغيرة تنشط داخل فرع صناعي مشترك. هذه المؤسسات بحجمها الصغير غير قادرة على تحقيق اقتصاديات الحجم وبالتالي هي مجبرة بهدف البحث عن الربح الذهاب إلى مستوى الفرع<sup>1</sup>.

لكن التوطين الذي تبحث عنه هذه المؤسسات الصغيرة هو بأبعاد متعددة (جغرافية، تاريخية، سياسية وبسيكولوجية) مرتبطة بالمنطقة المعينة. وخصوصا العوامل الطبيعية كالمناخ والأرض التي تحتوي على الموارد كالمناجم والمياه الباطنية<sup>2</sup>.

فهذه العوامل تمنح للمؤسسات القدرة على الاستمرارية الدائمة بفضل وجود اقتصاديات خارجية إيجابية التي قد تتولد عنها.

إن دراسة المناطق الصناعية لمارشال سمع بظهور عدة مزايا متصلة بهذا الفرع من التنظيم وهي:

**أولاً:** تجمع عدة مؤسسات صغيرة تسمح بخلق سوق محلي للشغل قادر على امتصاص اليد العاملة وتدعيم عمليات التكوين والتدريب اللازمة لسيرورة الإنتاج و خلق مهارات جديدة عبر الزمن<sup>3</sup>.

**ثانياً:** إن عامل الموارد البشرية المرتبط بنقل المعلومة الصحيحة يسمح بخلق أفكار جديدة قادرة على إنتاج أفكار أخرى تدخل في عملية الابتكار.

وفي الخلاصة نقول أن القدرة على الابتكار تسمح بنشوء صناعات فرعية تقع عند مدخلات ومخرجات الصناعة الرئيسية بهدف تدعيم عمليات التخصص في الإنتاج.

<sup>1</sup> COURLET (C), " Les systèmes productifs localisés : un bilan de littérature «, Cahiers d', Economie et de Sociologie rurales, N° 58, 59, 2011 a p 8.

<sup>2</sup> MARSHALL(A), « Organisation industrielle, la concentration d'industries spécialisée dans certaines localités», Revue Francaise d'Economie, vol.5. 1990. N° 3 p 157

<sup>3</sup> Marshall (A), Op.cit. p160

## II- المناطق الصناعية الإيطالية:

إن المناطق الصناعية في مفهوم مارشال بدأت في الظهور منذ سنوات 1970 من طرف اقتصاديين وعلماء اجتماع إيطاليين للمساهمة في التنمية التي عرفت مناطق الشمال الإيطالي ومن بين الذين ساهموا في هذه الأبحاث هو G.Beccatini<sup>1</sup> الذي حاول تقريب نموذج التنمية على الطريقة الإيطالية ومفهوم مارشال للمناطق الصناعية.

## 1/II - تعريف المناطق الصناعية الإيطالية

تتمثل هذه المناطق في شكل تركيز إقليمي لمؤسسات صغيرة و متوسطة في عدة مراحل لعمليات الإنتاج داخل الفرع الصناعي.

فهي تساهم جماعيا في إنتاج خاص بمثل تخصص المنطقة.

المنطقة الصناعية حسب G.Beccatini هي "هيئة اجتماعية إقليمية تتميز بوجود نشاط مجموعة من الأفراد والمؤسسات في مجال جغرافي وتاريخي معين "

بالنسبة لـ Brusco (1988) فهو يعطي تحليل تاريخي في تعريفه للمناطق الصناعية الإيطالية من خلا اقتراح و ترتيب تطور أربعة مراحل.

في المرحلة الأولى سادت في سنوات 1950 و تميزت بالحرف التقليدية.

أما في المرحلة الثانية فسادت في أواخر سنوات 1960 وتميزت بنموذج المقابلة من الباطن.

وفي أواسط سنوات 1970 ظهر نموذج المناطق الصناعية من النوع الأول يختلف عن نموذج النوع

الثاني الذي ظهر في سنوات 1980، حيث أن هذا الأخير يتطلب تدخل أكثر من طرف الدولة ( المركزية

أو المحلية ) قصد إدخال تكنولوجيات جديدة و متطورة. و ملخص القول هو أن المناطق الصناعية تعتبر

<sup>1</sup> FOURCADE (C), « Gouvernement territorial et district industriel : L'exemple de Montpellier », Revue Internationale PME, Vol 6, 1993, N° 3, pp 102 - 103

كهيئة إقليمية في صورة مجالية نموذجية لمدن و مؤسسات صغيرة محلية في ضل المقومات الاجتماعية و الاقتصادية المذكورة سابقا.

## II / 2- المناطق الصناعية : بناء اجتماعي

إن الابتكار الذي ساهم فيه المحللون في ضل المناطق الصناعية هو من نوع تنظيمي بحيث أن العلاقات التي تربط بين مختلف الفاعلين في المناطق الصناعية تسمح بخلق نسيج صناعي محلي قادر على التصدي أمام عوائق المحيط و تحديات الأسواق الخارجية.

فالمناطق الصناعية هي ليست فقط شكل تنظيمي للإنتاج و مجموعة مؤسسات محلية، و إنما تعني كذلك الجو والعلاقات الاجتماعية التي تربط بين مختلف الأفراد من مجال الإنتاج إلى مستوى الاستهلاك بحيث يمثل الكل مجموعة متماسكة تشكل نظام صناعي، اجتماعي و إقليمي يعني أن التخصص في المناطق الصناعية هو مرتبط بالعامل الثقافي و الاجتماعي للإقليم.

## II / 3- المرونة الإنتاجية للمناطق الصناعية :

إن المرونة الإنتاجية تسمح بالتأقلم المستمر لمتطلبات السوق، بحيث تشمل هذه المرونة كل من قوى العمل وشبكات الإنتاج.

فالتنظيم الذي يجمع بين الشبكات الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الجوانب الثقافية والتاريخية تسمح بخلق عوامل خارجية إيجابية ضرورية لاستمرارية المناطق الصناعية.

كما أن العلاقات ما بين المؤسسات يجب أن لا تكون فقط سلبية و لكن يجب أن تتعدى إطار السوق بحيث تسمح بالجمع بين المنافسة و التعاون بين العمل على تعديل كل النظام قصد الانفتاح نحو الخارج. إن للمرونة الإنتاجية التي تتميز بها المناطق الصناعية تتمحور حول الهيكلة الصناعية وتسيير اليد العاملة وهي معروفة بالأساس اجتماعية كما هو الحال في إيطاليا حيث نجد أن المجموعات العائلية

تلعب دورا مهما في هيكله شيكات الإنتاج و تتركز على الجوانب الثقافية و التاريخية لبناء أسس التنظيم الإنتاجي للمناطق الصناعية.

#### II/4- الأنظمة الإنتاجية المحلية :

إن نجاح الأبحاث فيما يخص المناطق الصناعية على الطريقة الإيطالية دفعت بالعديد من الاقتصاديين إلى البحث عن تطبيق هذا المفهوم على تنظيمات إنتاجية محلية، من خلال بناء إطار نظري جديد يشمل كل أشكال التنظيمات الإنتاجية المحلية والذي سوف يحمل اسم " النظام الإنتاجي المحلي"<sup>1</sup>

يعرف النظام الإنتاجي المحلي بأنه " مجموعة تتميز بإلقاء عدة وحدات إنتاجية بمفهومها الواسع والتي ترتبط فيما بينها بعلاقات قوية"<sup>2</sup>. هذه العلاقات قد تكون رسمية -غير رسمية - سلعية أو غير سلعية.

إن مفهوم النظام الإنتاجي المحلي يبدو صعب التعريف، لأنه يضم عدة أشكال للتنمية المحلية وهو ينطبق على كل شكل من التنظيمات الإنتاجية التي تقوم على اقتصاديات خارجية إيجابية ومعرفة غير قابلة للنقل وعلى إدخال كل أشكال التعديل الخاصة التي يمكنها أن تحافظ على الأصالة الحقيقية لمسار التنمية<sup>3</sup>.

إن هذا التعريف يؤكد لنا على أهمية الإقليم في النظام الإنتاجي المحلي. كما يمكن لهذا الأخير أن يتعدى نطاق المنطقة الصناعية ليشمل كل أنواع المقاوله بحيث يمكنه أن يضم مؤسسات كبيرة وصغيرة في نفس الوقت بشرط أن يكون ذات بعد إقليمي مع خلق موارد خاصة به وغير قابلة للإنتاج في مكان آخر.

<sup>1</sup> COURLET (C) " Territoires et régions : les grands oubliés du développement économique » l'Harmattan, Paris, 2011 b, p 71

<sup>2</sup> COURLET (L), Op.cit. p 71.

<sup>3</sup> IDEM

## الفرع الثاني: خلق الابتكار ضرورة للنجاح

من أجل زيادة المنافسة كان لابد على المؤسسات تبني استراتيجيات للتفاضل أو التمايز للبقاء أكثر في التنافسية وعليه فإنه من الضروري خلق مستمر لعمليات الابتكار.

## I- المناطق المبتكرة:

إن مفهوم الابتكار هو مقارنة تهتم بالظواهر الإقليمية للصناعة وترتبط بالجانب الوظيفي للتطور التقني. فالابتكار هي عملية ليست خطبة للروابط بين (البحث الأساسي - البحث التطبيقي - البحث والتطور) وإنما هي عملية خلق محيط للاستجابة للمتطلبات المحلية للسكان، من خلال استعمال تجارب محلية قصد الوصول إلى التطبيق الفعلي لعملية التنمية المحلية<sup>1</sup>.

إن عملية الابتكار هي عملية خلق علاقات و روابط و تفاعل ما بين مختلف الأعوان الاقتصاديين عن طريق التعلم، التكوين والتدريب التي يساهم فيها كل الفاعلين المحليين قصد الوصول إلى بناء تاريخي، اجتماعي و ثقافي<sup>2</sup>.

إن مفهوم المحيط الابتكاري كان محل دراسة في سنوات 1980 من طرف Aydalot على المستوى الجهوي<sup>3</sup> وعلى أساس أن هناك مناطق أكثر حركية أو ديناميكية من مناطق أخرى.

في هذا السياق تم وضع برنامج بحث أوروبي تحت اسم G.R.E.M.I ( مجموعة البحث الأوروبية حول المناطق المبتكرة ). فمنذ إنشائها قامت المجموعة بعقد عدة لقاءات كان الهدف منها الوصول إلى طريقة استنتاجيه من خلال أعمال ميدانية حيث توصلت إلى بناء نظريات حول الموضوع .

<sup>1</sup> Courlet (C) et PECQUER (B), " Systèmes Locaux d'entreprises et externalités : Un essai de typologie », Revue d'Economie Régionale et Urbaine, 1991, 53-4, p 394.

<sup>2</sup> Planque (B), " Note sur la notion de réseau d'innovation, réseaux contractuels et conventionnel », Revue d'Economie Régionale et Urbaine, 1991, N° 3-4, p 296.

<sup>3</sup> Crevoisier (O), " L'approche par les milieux innovateurs : états des lieux et perspective » Revue d'Economie Régionale et Urbaine N° 1, p 154.

فمفهوم المحيط الابتكاري حسب Maillala 1995 هو عبارة عن مجموعة إقليمية مفتوحة نحو الخارج باستطاعتها إدماج كل من المعرفة - تقنيات وطرق النظام مع رأس مال رشيد مرتبط مع عدد من الفاعلين المحليين و وجود موارد بشرية و مادية مستمرة<sup>1</sup>.

إن مفهوم المحيط الابتكاري هو إذن عملية دخول وتطوير مستمرة ناتجة عن تفاعل عدة أعوان محليين في إطار حركية تدريبية وتكنولوجية قصد الاستجابة لمتطلبات وتغيرات المحيط. فالقدرة في الحصول على المعرفة والتحكم في انتقالها هي أساس الابتكار.

إن تحليل مفهوم المناطق الابتكارية يتمحور حول ثلاثة اتجاهات بأحد بعين الاعتبار التحولات الراهنة للنظام الاقتصادي وهي على التوالي الحركية التكنولوجية، الحركية الإقليمية والحركية التنظيمية. فالمحيط الابتكاري يحاول الجمع بين الاتجاهات الثلاثة للتكيف أكثر مع الواقع الاقتصادي الراهن قصد الوصول إلى تشكيل ما يسمى بـ " الشبكة " <sup>2</sup>. هذه الأخيرة هي عبارة عن هياكل تنظيمية خاصة (علاقات ما بين المؤسسات - الإدارة - السوق).

وخلاصة القول، هو أن مفهوم المحيط الابتكاري عبارة عن عملية تراكم للموارد الخاصة في إقليم معين يسمح بتنمية التفاعلات المحلية. هذه الأخيرة تنشأ عن طريق العلاقات بين مختلف الفاعلين المحليين في الإقليم.

فالسؤال الذي يمكن طرحه هو حول مدى استمرارية الموارد الخاصة، يعني أن المحيط الابتكاري هو المكان الذي يضمن خلق و تجديد مستمر للموارد و العلاقات التفاعلية بحيث أن استعمال هذه الموارد والتراكمات التي تنتج عنها يجب أن لا تتعدى قدرة المحيط على تجديد نفسه. فالمحيط الابتكاري هو إطار نظري وواقعي في نفس الوقت: يكون نظري عندما يساعدنا على تحليل أنظمة الإنتاج و الابتكار

<sup>1</sup> Rallet (A) et Torre (A), 'Economie industrielle et économie spatiale', Economica, Paris, 1995.

<sup>2</sup> Benko (G) et Lipietz (A), 'La richesse des régions', PUF Paris, 2000, pp 121 - 147.

هو المحرك الأساسي له ثم يكون واقع معاش عندما نشاهده في عدة مناطق من العالم تحت اسم أقطاب الامتياز مثل :

Sofia Antipolis في فرنسا و Silicon valley في الولايات المتحدة.

## II- أقطاب الامتياز:

إن مفهوم البيئة المبتكرة ظهر ليجسد الأشكال الجديدة للتوطين الإنتاجي بعدما فشلت مفاهيم المناطق الصناعية التي ذكرت سابقا. وفي مقدمة هذه الأشكال نجد توطين النشاطات ذات التكنولوجيا العالية. المثال النموذجي الذي يمكن ذكره هو<sup>1</sup> Silicon valley ، يقع في الولايات المتحدة والذي نشأ بطرق تقليدية في التنظيم الصناعي . ومع مرور الزمن تم خلق محيط للإطارات الأكثر تأهيلا والتي لها القدرة على الابتكار التكنولوجي. بعد ذلك تم تأسيس إستراتيجية لوضع شبكات شراكة تنشط في الابتكار.

إن أقطاب الامتياز أصبحت وسيلة للتنمية المحلية والجهوية في يد الدولة. فعملية بيئة مبتكرة عن طريق تركيز جغرافي لمؤسسات ذات تكنولوجية عالية لا تكفي لوحدها في خلق موارد خاصة وزيادة الطاقة الابتكارية لكل مؤسسة بل يجب إنشاء شبكات ذات أبعاد إقليمية وتنظيمية من طرف السكان المحليين ( قد يكون أعوان اقتصاديين و غير اقتصاديين ) للوصول إلى تجسيد ما يسمى ب " قطب الامتياز ". ومثال على ذلك قطب Sophia Antipolis في فرنسا.

<sup>1</sup>Centi (C) , Les enjeux du modèle nicols . L'approche localisé du développement ; Les questions " Revue Economique, N 4, 1993, pp 658 – 712.

## خلاصة المبحث الثاني:

في خلاصة هذا المبحث، يمكننا القول بأن مفهوم أقطاب الامتياز لا يتضمن فقط أنواع ونماذج التنمية المحلية الداخلية وإنما يتمثل في كونه عبارة عن حقول تحليلية تطورت عبر الزمن تشكل إطار نظري نمطي يجمع بين كل أشكال التنمية الإقليمية.

## خلاصة الفصل الثالث:

إن التنمية المبنية على العوامل الداخلية للأقاليم، تعمل على إنشاء علاقات مستقلة ومنسجمة بين الفاعلين المحليين والقادرين على تحديد نوعية التنظيم الإنتاجي الإقليمي المناسب قصد خلق موارد خاصة وخلق الابتكار.

عدة دراسات أظهرت الأهمية التي توليها المؤسسات لهذه العوامل في تحديد خيارات التوطن. وبالتالي فنموذج التنمية المحلية الداخلية هو عملية تقييم نوعية التنظيم الإقليمي والإنتاجي من خلال الانفتاح نحو الخارج، حيث يسمح بخلق موارد خاصة وبيئة ابتكارية قصد استقطاب أكبر عدد من المؤسسات.

إن عملية التنمية المحلية الداخلية لا تكفي فقط بوفرة عوامل الإنتاج الضرورية وإنما تتطلب أيضا خصوصيات ثقافية، تاريخية واجتماعية للسكان المحليين في إطار التعاون والتنسيق بهدف تحسين نوعية التنظيم الإنتاجي وخلق علاقات تفاعلية وتبادلية.

في هذا الإطار قمنا باختيار مقاربتين للتنمية المحلية الداخلية : الأولى تركز على الأنظمة الإنتاجية بالاعتماد على الموارد الخاصة و الابتكار. أما المقاربة الثانية فنقوم على عامل حركية أو ديناميكية المدن الكبرى بحيث تتوفر مواردها الخاصة في عملية تراكم رأس المال البشري والوظائف العمرانية.

ومنه يتولد الابتكار من خلال التفاعل بين البحث العلمي والمشاريع الإنتاجية التي تقوم بها المؤسسات.

## مقدمة:

بعدما تطرقنا في الفصول الأولى إلى المفاهيم النظرية للمجال والتنمية المحلية الداخلية، سوف نخصص لهذا الفصل دراسة حالة لـ إقليم ولاية سطيف.

نحاول تحليل بتفصيل كل القطاعات المرتبطة بالمحاور الاقتصادية والاجتماعية في الولاية ونخص بالذكر الجانب الصناعي، الجانب الفلاحي، المنشآت القاعدية، الموارد البشرية... إلخ.

وعلى هذا الأساس سوف نميز في دراستنا مستويات متعددة في التحليل نذكر:

- الخصائص الديمغرافية.
  - الطاقات الاقتصادية والاجتماعية.
  - المرافق والتجهيزات الاقتصادية والاجتماعية.
  - مكانة الولاية عبر المجال الجهوي والوطني.
- من خلال سرد المعطيات الجغرافية، الاقتصادية والديمغرافية، يمكننا تبيان دور هذه الخصائص في تنمية المنطقة.

وبمعنى آخر نحاول الإجابة على الاسئلة التالية:

- هل ولاية سطيف ذات صبغة فلاحية أو صناعية.
- هل المنطقة تزخر بموارد طبيعية يمكنها استقطاب استثمارات صناعية، فلاحية أو غذائية صناعية.
- على المستوى البشري، هل المنطقة تعبر كخزان لليد العاملة، وماهي الخصائص الرئيسية لسكان الولاية.

المبحث الأول: قطاع الري<sup>1</sup>

## مقدمة:

هو شرط أساسي في وجود الحياة وهو عنصر حيوي بالغ الأهمية يجب المحافظة عليه لضمان التنمية المستدامة في كافة مجالات الحياة، الأمر الذي يتطلب توعية المجتمع بأهمية هذه المادة وضرورة تغيير عادات الاستهلاك والابتعاد عن الإسراف والتبذير، خاصة في ظل محدودية الموارد المائية والزيادة السكانية التي ينتج عنها زيادة في الطلب، مما يستوجب العمل على محورين:

## الأول:

تنمية الموارد المائية المتاحة، من خلال تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية التي تهدف إلى إضافة مصادر متاحة جديدة والحماية البيئية للمصادر الحالية التي تعاني من هبوط منسوب أحواضها الجوفية لقلة إمدادها وتزويدها بالمياه، الناتج عن شح الأمطار وتغير التقلبات الجوية التي تعيشها الكرة الأرضية الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري

## الثاني:

إدارة استخدام وترشيد استعمال المياه والانتقال من مفهوم إدارة التزويد إلى مفهوم إدارة الطلب على المياه، وصولاً إلى الإدارة المتكاملة للموارد المائية ورفع درجة الوعي المائي، مما يجعل ترشيد استهلاك المياه ثقافة وقيمة أخلاقية وسلوكية عامة في المجتمع.

لذا فإن قطاع الري هو أحد القطاعات الأساسية لارتباط خدماته مباشرة بالحياة البشرية والحيوانية والنباتية، وما تتطلبه من إمكانات مادية ومالية وبشرية، للحفاظ عليها وعلى الطبيعة مستعملين أحدث التقنيات وأساليب التسيير والتنسيق بين مديرية الري المكلفة بإحصاء مصادر المياه، وتحديد الاحتياجات والإشراف على الدراسات الفنية والمراقبة التقنية وإنجاز الهياكل وتسليمها إلى مديرتي الجزائرية للمياه

<sup>1</sup> مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية - ولاية سطيف - 2015.

المتخصصة في تسيير وتوزيع المياه الصالحة للشرب. كما يجب معالجتها في الديوان الوطني للتطهير المتخصص في صيانة شبكة صرف المياه المستعملة ومحطات التحويل وتصفية المياه القذرة .

نبين نشاط هذا القطاع فيما يلي:

#### المطلب الأول: مصادر المياه

إن مصادر المياه الصالحة للشرب تختلف تسميتها باختلاف مصدر مائها. فالأمطار والبحيرات والأنهار مياهها عذبة وهي الأقل المصادر احتياجا للمعالجة والمحيطات والبحار(مياه مالحة ). إن تحلية مياه البحر تكلفتها عالية وكلها مياه سطحية.أما الآبار والبحيرات الباطنية مياه جوفية تختلف باختلاف التربة والتكوين الجيولوجي للجيب الحاضن. وعلى أساسها تم تصنيف المياه إلى أكثر من 236 نوع. أما بالنسبة للولاية فمصادرها المتوفرة هي كالتالي:

#### جدول رقم 01: مصادر المياه المتوفرة لولاية سطيف ( الوحدة بالهكم<sup>3</sup> )

النسبة %	مجندة هكم <sup>3</sup>	قابلة للتعبئة والاستغلال	معروفة	مصدر المياه
24,68	43,28	416	615	سطحية
75,32	132,07	150	170	جوفية
100,00	175,35	566	785	المجموع

المصدر: مديرية الري + مديرية توزيع المياه + الديوان الوطني بالتطهير

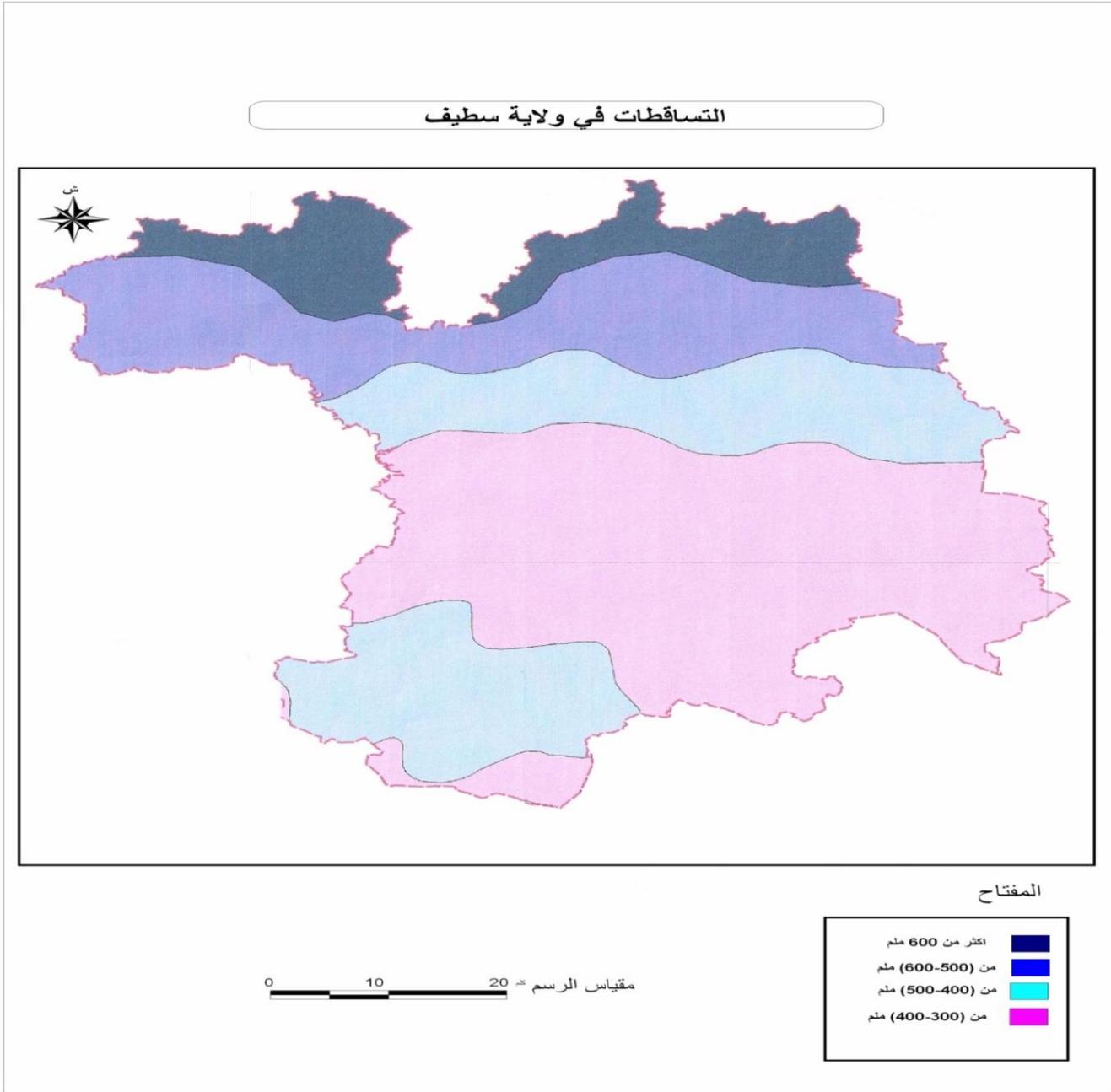
تعليق: من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ ان المياه الجوفية قليلة الوفرة مقارنة بالمياه السطحية الا ان النسبة المجندة بها أكبر وبالتالي فإن استغلال المياه السطحية تبقى ضعيفة وبعيدة عن المستوى المنتظر في الولاية مما يستدعي تظافر الجهود من طرف السلطات المحلية في هذا الميدان.

## الفرع الأول: المياه السطحية:

تتحكم فيها عوامل المناخ السائد الذي تتميز الولاية وهو مناخ قاري شبه جاف، حار صيفا وقارص شتاء. أمطار الشتاء غزيرة وكمية الأمطار المتساقطة غير متساوية وغير متجانسة. فهي تختلف من منطقة إلى أخرى ومن سنة إلى سنة. نجد المنطقة الجبلية الشمالية تتلقى حوالي 700 مم سنويا مع تسجيل تساقط البرد والثلوج أثناء فصل الشتاء، حيث تشبع التربة بالمياه وتبقى الثلوج مغطية قمم الجبل العالية حتى شهر مارس وأبريل، مما يؤدي إلى تزويد الجيوب الباطنية وملئها بالمياه. وتتلقى منطقة الهضاب العليا حوالي 400 مم سنويا، بينما منطقة الشريط الجنوبي و الجنوبي الشرقي فلا يزيد معدل الأمطار السنوي بها على 300 مم.

أما في فصل الصيف فتكاد تنعدم الأمطار، وترتفع الحرارة بشدة فتؤدي أحيانا إلى اندلاع حرائق هذه العوامل تؤثر على أودية ولاية سطيف، فنجدها ذات جريان غير منتظم أي جافة في الصيف وغزيرة الجريان في الشتاء، حيث تحدث فيضانات وتملأ الأحواض والجيوب الباطنية.

شكل رقم 01: التساقطات المطرية في ولاية سطيف



المصدر: مديرية الري

ما يلاحظ على خريطة التساقطات المطرية في ولاية سطيف أن المنطقة الشمالية تزيد فيها التساقطات عن 600 ملم (المنطقة الحدودية لولاية بجاية) ثم تتخفف تدريجيا كلما اتجهنا نحو جنوب الولاية لتصل إلى 300 ملم (المنطقة الحدودية لولاية المسيلة).



## الفرع الثاني: المسطحات المائية بالولاية (الحالية والمستقبلية) 2014

تتوفر الولاية على مجموعة من المسطحات المائية التي أنجزت في إطار مختلف البرامج التنموية الهادفة إلى توفير المياه للشرب والفلاحة والصناعة وتقليل العجز المحتمل تسجيله. إذ يتم تزويد سكان مدينتي سطيف والعلمة ب: 22.07 هـم<sup>3</sup> بالمياه الصالحة للشرب من سد عين زادة والباقي من المياه الجوفية بالنسبة لمجموع سكان الولاية. كما تم الشروع في انجاز سدين كبيرين هما سد الموان وسد ذراع الديس. نبين هذه المسطحات وسعتها ومخزونها بالجداول والصورة المذكورة أسفله:

## جدول رقم 02 : المسطحات المائية لولاية سطيف

محلها	العدد	الكمية الحقيقية هـم <sup>3</sup>
عين زادة	1	125
عين أرناط	/	/
عين عباسة	/	/
عموشة	/	/
المجموع	1	125
عين أرناط	2	1,53
الاوريسيا	2	0,71
أولادعدوان	1	1,1
البلاعة	1	0,9
بوطالب	1	0,7
قصر الأبطال	/	/
عموشة	2	1,99
تاشودة	1	0,49
عين ولمان	/	/
ماوكلان	/	/
المجموع	10	7,42
مجاري المياه	3	0,8
مجموع المياه السطحية		133,22

المصدر: مديرية الري + مديرية توزيع المياه + الديوان الوطني بالتطهير

**تعليق:** إذا ما نظرنا إلى الكمية الحقيقية المخزنة بالسدود الصغيرة والحواجز المائية الواقعة بتراب الولاية، يتبين لنا قلتها وبعدها عن الكمية النظرية المتوقعة والمراد توفيرها وهذا راجع إلى قلة تساقط الأمطار في سنة 2014.

شكل رقم 03: خريطة السدود



المصدر: مديرية الري + مديرية توزيع المياه + الديوان الوطني بالتطهير

## الفرع الثاني: المياه الجوفية:

هي المياه التي توجد تحت سطح الأرض وهي مصدر مياه الآبار والعديد من الينابيع وأغلبها مياه عذبة، تتجمع أساسا من الأمطار وتتسرب إلى باطن الأرض من البحيرات والبرك. كما تستقر هذه المياه في المسامات والشقوق بين الصخور في جوف الأرض وفي الفراغات بين الرمل وقطع الحصباء. يتم حفر الآبار أو النقب إلى الأسفل وصولا إلى الطبقات الصخرية المائية لسحب المياه إلى سطح الأرض باستعمال معدات الضخ. كما تتطلب على وجه الخصوص حمايتها من التلوث البيولوجي والكيميائي الناجم عن مخلفات الإنسان أو النبات أو الحيوان أو المعدنية أو الصناعية أو الكيماوية المفسدة لنوعيتها المؤدية إلى اختلال نظامها، مما يقلل من قدرتها على أداء دورها الطبيعي ويفقدها قيمتها الاقتصادية وتتسبب في أضرار صحية وبيئية كثيرة عند استعمالها بالرغم ما تقوم به التربة من ترشيح وتصفية المياه وتخليصها من معظم الشوائب. إلا أننا نشير إلى تعرض المخزون الكبير للأرض من المياه العذبة إلى التلوث الناجم عن سوء استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية والعضوية، مما أدى إلى زيادة تركيز الأملاح والمعادن والنترات وكثرة البكتريا العضوية بالمياه الجوفية، ما يتطلب إحداث مخابر مختصة لمعالجة المياه وإجراء التحاليل بصفة دورية وعفوية للمحافظة على الطبيعة والصحة العمومية. في هذا الشأن قام مخبر مراقب النوعية التابع للجزائرية للمياه في إطار مهامه بأخذ عينات من المياه وإجراء التحليل للفترة الممتدة من جوان إلى سبتمبر فكانت النتائج التالية 2014.

جدول رقم 03: تحليل المياه ببلديات الولاية

عدد النقاط	عدد التحاليل		عدد الخزانات	البلدية	المركز
	الفيزيوكيماوية	البكتيريولوجية			
14	924	947	30	سطيف-عموشة	سطيف-أ -
22	363	314	14	سطيف-أولاد صابر	سطيف-ب-
15	851	859	26	العلمة -بنرا لعرش-البلاعة-بني فودة- الولجة	العلمة
8	623	641	11	عين ولمان-قصر الأبطال-قلال	عين ولمان
17	625	623	9	عين ازال-حمام السخنة	عين ازال
0	643	621	13	عين الكبيرة-الدهامشة-أولاد عدوان	عين الكبيرة
9	328	346	24	عين أرناط-مزلق-اوريسيا	عين أرناط
4	462	465	38	بوقاعة-حمام القرقور-بني وسين- ع/الروى	بوقاعة
8	458	464	35	بوعنداس-موكلان-تالة افاسن	بوعنداس
5277	5280	200	200	المجموع	

المصدر: مديرية الري + مديرية توزيع المياه + الديوان الوطني بالتطهير

أما الحصيلة السنوية لعملية المراقبة الكلورومترية البكتيريولوجية والفيزيولوجية لمياه الشرب نوجزها

في الجدول التالي:

جدول رقم 04: الحصيلة السنوية لعملية المراقبة

الفيزيوكيميائية			البكتريولوجية			تحاليل الكلورومترية			المركز
العدد السلبى	العدد الايجابي	عدد التحاليل	العدد السلبى	العدد الايجابي	عدد التحاليل	العدد السلبى	العدد الايجابي	عدد التحاليل	
34	890	924	83	864	947	47	15259	15306	سطيف-أ -
32	331	363	51	263	314	46	14277	14323	سطيف-ب -
29	822	851	55	804	859	0	13645	13645	العلمة
13	610	623	18	623	641	5	6328	6333	عين ولمان
14	611	625	11	612	623	0	4466	4466	عين ازال
16	627	643	31	590	621	0	3984	3984	عين ارنات
3	325	328	7	339	346	0	3820	3820	عين الكبيرة
17	445	462	21	444	465	50	8207	8257	بوقاعة
12	446	458	13	451	464	0	3695	3695	بوعنداس
<b>170</b>	<b>5107</b>	<b>5277</b>	<b>290</b>	<b>4990</b>	<b>5280</b>	<b>148</b>	<b>73681</b>	<b>73829</b>	المجموع سنة 2013
302	3697	3999	169	2579	2748	114	73102	73216	نتائج مسجلة سنة 2012
357	2823	3180	392	2295	2687	382	78555	78937	نتائج مسجلة سنة 2011
527	793	1320	240	967	1207	99	76371	76470	نتائج مسجلة سنة 2010
521	1012	1533	403	1141	1544	84	76370	76454	نتائج مسجلة سنة 2009
294	836	1130	410	961	1371	146	71262	71408	نتائج مسجلة سنة 2008

المصدر: مديرية الري + مديرية توزيع المياه + الديوان الوطني بالتطهير

## جدول رقم 05: المياه الجوفية بولاية سطيف

النسبة	الكمية المجنّدة هـم <sup>3</sup>	المصدر
5,57	8,63	الآبار
84,80	131,3	النقب
9,62	14,9	الينابيع
<b>100,00</b>	<b>154,83</b>	<b>مجموع المياه الجوفية</b>

المصدر: مديرية الري + مديرية توزيع المياه + الديوان الوطني بالتطهير

## الفرع الثالث: هياكل تخزين المياه

تتوفر الولاية على عدد هائل من المنشأة الضخمة للتجميع وتخزين المياه الصالحة للشرب بلغ عددها 599 منشأة، منها 90 خزان كبير (برج للمياه) و505 خزان متوسط السعة، سعة تخزينها الإجمالية 243845 م<sup>3</sup> موصولة بشبكتي التحويل والتوزيع.

1- شبكة تحويل المياه: من مصادرها الأولية ويبلغ طولها 1932272 متر طولي كما يتم تدعيمها 69546 متر طولي، هي في طور الانجاز.

2- شبكة التوزيع: يبلغ طول شبكة التوزيع المستعملة 3466410 متر طولي و93883 متر طولي في طور الانجاز، يتم بموجبها توزيع 232547.2 م<sup>3</sup> منها 15750.5 م<sup>3</sup> كمية مفوترة. يستفيد الفرد من 120 لتر يوميا.

## الفرع الرابع: صرف المياه المستعملة

من أجل المحافظة على الطبيعة والصحة العمومية وتجنب المجتمع ويلات الأوبئة والأمراض، فقد تم مد شبكة الصرف الصحي للمياه المستعملة بمدن وقرى ومدناشر بلديات الولاية. إذ يبلغ طول الشبكة الحالية المستعملة 2.855.362 متر طولي. أما عدد المساكن الموصولة بالشبكة فهي 253.275 مسكن، أي ما يمثل نسبة ربط تقدر ب:40,87%.

أما بالنسبة للقمامات العمومية، فبلغ عددها 54 وحدة منها 37مراقبة ويعالج بها 310 طن/ يوميا من الفضلات المنزلية مع 6 مراكز للظمر التقني . يتم سرد وتفصيل جميع هذه المعلومات المتعلقة بالعناوين بالجداول المذكورة أسفله:

جدول رقم 06: توزيع مصادر المياه السطحية حسب كل بلدية

نسبة التجنيد	توزيع المياه المجندة			كمية المياه	حاجز مائي	سد		أودية		ينابيع			البلدية	
	للري	للصناعة	للشرب			صغير	كبير	منسوب	عدد	ساعات الضخ/ي	منسوبها	قابلة للاستغلال		معروفة
			45004						1	20	144,00	4	4	سطيف
	1,2	/	0,372	1,572	2	/	1	/	3	6	4,5	2	4	عين أرناط
	1,1	/	/	1,1	1	/	/	/	3	/	7,5	9	9	عين عباسة
	0,9	/	/	0,9	2	/	/	/	8	10	2	1	7	الاوريسيا
	/	/	/	/	/	/	/	/	2	/	/	/	/	مزلق
	3,2	/	0,372	3,572	5	/	1	/	16	16	14	12	20	مجموع
100			1438,60								3,5	4	4	عين الكبيرة
100	80000		596,16	80000	1						1,4	7	7	أولاد عدوان
100			17642,70							20	190	4	4	الدهامشة
100	80000		19677,5	80000	1					20	194,9	15	15	مجموع
33			662					فصلي	3	8	10,5	3	5	بابور
39			488					فصلي	2	8	2	1	1	سرج الغول
36			1150						5	16	12,5	4	6	مجموع
										4	8,4	مستغلة		عموشة
														تيزي نبشار
										4	364			واد البارد
										8	372,4		0	مجموع
100			2419,2	0	0	0	0		0		42	7	7	بني عزيز
100			1650,24	0	0	0	0		0		6	5	5	عين السبت
100			576	0	0	0	0		0	6	7,5	3	3	معاوية
			4645,44	0	0	0	0		0	6	55,5	15	15	مجموع
80	/	20	80	0,24	1	/	/	/	/	24	1	1	1	عين ولمان
50	/	0	100	/	/	/	/	/	/					قلال

50	/	0	100	/	/	/	/	/	/				1	قصر
50	/	0	100	/	/	/	/	/	/	24	1	1		أولاد سي
	/	20	380	0,24		/	/	/		48	2	2	2	مجموع
														قجال
														أولاد صابر
														مجموع
.	.	.	68	.	.	.	.	.	.	.	.	.	6	صالح باي
.	.	.	52	.	.	.	.	.	.	.	.	.	4	أولاد تبان
.	.	.	17	.	.	.	.	.	.	.	.	.	3	الرصفة
.	.	.	26	.	.	.	.	.	.	.	.	.	3	الحامة
	3م700الف	.	15	3م700الف	2	.	.	.	.	24	3	2	3	بوظالب
	3م700الف	.	178	3م700الف	2	.	.	.	.	24	3	2	19	مجموع
			3058											عين أزال
			11275											عين الحجر
			1079											بير حدادة
			3615											بيضاء برج
			19027											مجموع
70	0	0	54,52	200	0	0	0	200	2	0	0,52	مستغلة	26	بني ورثيلان
80	0	0	26,41	50	0	0	0	50	1	0	0,41	مستغلة	15	عين لقراح
60	0	0	66,5	200	0	0	0	200	1	6	2,5	مستغلة	11	بني شبانه
75	0	0	19,5	200	0	0	0	200	1	0	1,5	مستغلة	18	بني موحلي
	0	0	166,93	650	0	0	0	650	5	6	4,93		70	مجموع
75	350000	25000	11621	500000	/	/	/	موسمية	2	8	40	5	5	بوعداس
75	336000	24000	5846,8	480000	/	/	/	موسمية	3	8	23	7	7	بوسلام
75	455000	32500	8151	650000	/	/	/	موسمية	7	8	26	4	4	ايت تيزي
75	546000	39000	1296	780000	/	/	/	موسمية	3	8	18	4	4	ايت نوال
75	1687000	120500	26915	2E+06	0	0	0	0	15	32	107	20	20	مجموع
75									1			مستغلة	5	بوقاعة
75									0			مستغلة	7	عين الروي
75									0			مستغلة	3	بني وسين
									1				15	مجموع
90			3000							13	51	5	7	حمام

80			2200						gr	1,5	2	2	ذراع قبيلة	
85			5200						13	52,5	7	9	مجموع	
50									12	17	8	6	قنزات	
70									12	9	2	5	حربيل	
60									24	26	10	11	مجموع	
									24	0,6	نعم	3	موكلان	
									24	0,63	نعم	3	تالة ايفا	
									48	1,23		6	مجموع	
								2	19	80	1	1	العلمة	
								1					القلقة	
								2					بازر صخرة	
								5	19	80		1	مجموع	
													حمام	
													الطاية	
													التلة	
													مجموع	
													بئر العرش	
									10	24,2	نعم		بلاعة	
													الولجة	
									10	3	نعم		تاشودة	
									20	27,2			مجموع	
14	/	/	997	/	/	/	/	/	5	24	21	33	62	جميلة
17	/	/	ADE	/	/	/	/	/	3	24	25	38	57	بنى فودة
15	/	/	997	/	/	/	/	/	8	48	46	71	119	مجموع

المصدر: مديرية الري + مديرية توزيع المياه + الديوان الوطني بالتطهير

تعليق: نلاحظ أن نسبة المياه المجنّدة غير متكافئة بين البلديات: إذ نجد على سبيل المثال أن بلدية

سطيف، نسبة المياه المجنّدة بها تبلغ 100%. في حين نجد أن بلدية بابور نسبتها لا تتجاوز

33% وجميلة 15%.

جدول رقم 07: توزيع مصادر المياه الجوفية حسب كل بلدية

الكمية المجددة	النقب			الكمية المجددة	الآبار					البلدية
	ساعات الضخ/ي	منسوبها	العدد		ساعات الضخ/ي	منسوبها	قابلة للاستغلال	عامة	خاصة	
14227,2	16	247	26	6242	16	30	2	2	0	سطيف
2880	16	50	5	144	5	8	5	5	/	عين أرناط
3456	12	80	9	57,6	4	4	4	5	/	عين عباسة
2199,6	13	47	7	259,2	12	6	3	4	/	الأوريسيا
4590	15	85	3	302,4	14	6	3	3	/	مزلق
13125,6	56	262	24	763,2	35	24	15	17	/	مجموع الدائرة
777,60	18	12	2	648,00	12	7,5	2	2	251	عين الكبيرة
				475,20	35	5,5	5	5	102	أولاد عدوان
				1226,70		14,5	3	3	214	الدهامشة
777,6	18	12	2	2349,9	47	27,5	10	10	567	مجموع الدائرة
460,8	8	16	2	225,6	0	0,5	1	1	230	بابور
0	4			5	144	0,5	1	1	137	سرج الغول
460,8	12	16	2	230,6	144	1	2	2	367	مجموع الدائرة
						0,5-0,1			40	عموشة
						0,5-0,1			50	تيزي نبشار
						0,5-0,1			2	واد الباراد
0	0	0	0			0,1			92	مجموع الدائرة
648	12	15	2	86,4	8	3	1	1	115	بني عزيز
579,6	7	23	4	51,84	0	1,2	3	3	130	عين السبت
86,4	8	3	1	129,6	6	6	4	4	165	معاوية
1314	27	41	7	267,84	14	10,2	8	8	410	مجموع الدائرة
10713,6	24	124	13				قابلة للاستغلال		105	عين ولمان
1778,4	13	38	6				قابلة للاستغلال		16	قلال
1108,8	11	28	6				قابلة للاستغلال		/	قصر الأبطال

1450,8	13	31	8				قابلة للاستغلال		2	أولاد سي احمد
15051,6	61	221	33				قابلة للاستغلال		123	مجموع الدائرة
3672	12	85	9	90028,8	1	1728	100		500	قجال
1940,4	7	77	8	61603,2	1	518,4	30		160	أولاد صابر
5612,4	19	162	17	151632	2	2246,4	130		660	مجموع الدائرة
6048	24	70	7	-	-	-	-	-	-	صالح باي
4492,8	24	52	6	-	-	-	-	-	-	أولاد تبان
1468,8	24	17	5	-	-	-	-	-	-	الرصفة
2332,8	24	27	3		3	1	1	1		الحامة
691,2	24	8	3	-	-	-	-	-	-	بوطالب
15033,6	120	174	24	-	3	1	1	1	-	مجموع الدائرة
128736	24	149	9						280	عين أزال
10886,4	24	126	9						644	عين الحجر
2851,2	24	33	5						242	ببر حدادة
6307,2	24	73	7						500	بيضاء برج
148780,8	96	381	30						1666	مجموع الدائرة
86,4	8	3	1	53	12	53	مستغلة	3		بني ورثيلان
259,2	8	9	5	64	8	64	مستغلة	3		عين لقراج
0	0	0	0	18	8	18	مستغلة	3		بني شبانه
0	0	0	0	20	8	20	مستغلة	1		بني موحلى
345,6	16	12	6	155	36	155		10		مجموع الدائرة
201,6	8	7	4	10368	8	360	214	1	213	بوعنداس
86,4	8	3	1	5098	8	177	160	4	156	بوسلام
345,6	8	12	3	7215	8	250	167	4	163	ايت تيزى
115,2	8	4	1	518	8	1,8	9	0	9	ايت نوال مزادة
748,8	32	26	9	23199	32	788,8	550	9	541	مجموع الدائرة
201,24	4,3	13	3				مستغلة		140	بوقاعة
43,2	4	3	3				مستغلة		43	عين الروى
216	4	15	2				مستغلة		272	بني وسين
460,44	12,3	31	8						455	مجموع الدائرة
316,8	8	11	1		10	3	1	1		حمام القرقور

1069,2	9	33	4		11	35	2	2		زراع قبيلة
1386	17	44	5	108	21	38	3	3		مجموع الدائرة
237,6	11	6	8	1400						قنزات
259,2	8	9	6	1508						حربيل
496,8	19	15	14							مجموع الدائرة
237,6	6	11	4	288	8	10	نعم	4	20	موكلان
1152	8	40	3	576	8	17,5	نعم	0	35	تالة ايفا سن
1389,6	14	51	7	864	16	27,5		4	55	مجموع الدائرة
1584	8	55	5	3,4	0	7,4	37	37	9200	العلمة
957,6	7	38	3	0	0	5	25	25	911	القلنة الزرقاء
4060,8	24	47	3	3	0	1	5	5	992	بازر صخرة
6602,4	39	140	11	6,4	0	13,4	67	67	11103	مجموع الدائرة
6199,2	14	123	7		1		150		240	حمام السخنة
4212	15	78	3		2		80		96	الطاية
4176	10	116	5		1		100		111	التلة
14587,2	39	317	15		4		330		447	مجموع الدائرة
1641,6	12	38	7							بئر العرش
1879,2	9	58	9							بلاعة
1080	12	25	5							الولجة
720	10	20	3							تاشودة
5320,8	43	141	24							مجموع الدائرة
2592	16	45	7	/	/	/	486	5	711	جميلة
288	20	4	3	/	/	/	10	6	115	بني فودة
2880	36	49	10	/	/	/	496	11	826	مجموع الدائرة

المصدر: مديرية الري + مديرية توزيع المياه + الديوان الوطني بالتطهير

تعليق: بالنسبة للمياه الجوفية نلاحظ أن نسبة الكمية المجندة معتبرة ببلديات: عين أزال، عين الحجر، بئر

حدادة، بيضاء برج، حيث تقدر بـ 14878.8. أما بالنسبة لبلدية سطيف لوحدها فالكمية المجندة تقدر بـ



جدول رقم 08: التزويد بالمياه الصالحة للشرب حسب كل بلدية 2014

نسبة الربط	الكمية الحقيقية المتوفرة م <sup>3</sup> /يوم	الاحتياجات		عدد المساكن المزودة ب		حصة الفرد - ل/ش/يوم		الكمية الموزعة م <sup>3</sup> /ي		عدد خزانات المياه				طول الشبكة (م,ط)				البلدية
		الكمية/اليوم	هياكل التخزين	عين عمومية	بالشبكة	نظرية	المفوترة	الإجمالية	سعة التخزين	المجموع	متوسط	كبير	التوزيع		التحويل			
													في الانجاز	مستعملة	في الانجاز	مستعملة		
99,00	58000	8700		3	64386	150	200	70500	77500	65450	39	25	14	0	262000	0	142379	سطيف
96,00	4300	3000	3	80	8749	140	150	6352,6	7473,6	4700	10	10	0	0	96340	0	91750	عين أرناط
96,00	3850	500	1	58	2585	140	150	3726	4968	3850	15	15	0	0	79408	0	57061	عين عباسة
94,00	2350	500	1	55	4235	140	150	2937	2936	2975	12	12	0	0	38487	0	35689	الاوريسيا
85,00	1800	1500	3	598	2018	130	150	2333	3542	2350	10	10	0	0	38406		35158	مزلق
92,75	12300	5500	8	791	17587	143	150	15348,6	18919,	13875	47	47	0	0	252641	0	219658	مجموع الدائرة
98,00	11677	4784	0	0	7512	100	150	2173	3560	13750	13	8	5	0	101778	0	16405	عين الكبيرة
97,00	648	606,8	0	0	2777	100	150	589	550	1225	6	6	0	0	24330	0	10957	أولاد عدوان
95,00	1942	590	0	0	2138	100	150	263	606	1700	9	9	0	0	41118	0	16580	الدهامشة
96,67	14267	5980	0	0	12427	100	150	3025	4716	16675	28	23	5	0	167226	0	43942	مجموع الدائرة
61,00	1856	2125,	2	18	1560	37	150	460	690	3150	7	7	0	0	34512	4000	51234	بابور
75,00	1209	1037,	1	41	720	50	150	204	302	1150	3	3	0	0	21635	0	10200	سرج الغول
65,00	3065	3163	3	59	2280	70	150	664	992	4300	10	10	0	0	56147	4000	61434	مجموع الدائرة

95,00	743	2548	0	0	3322	120	150	3087	3087,17	2850	10	9	1	5850	51864		22960	عموشة
98,00	259	2532	0	0	3182	167	150	4470	4470,47	2400	11	9	2	4020	44834		33812	تيزي نبشار
90,00	31708	605	0	0	700	320	150	1145	1145,23	1000	8	8	0	1250	40727	3500	10050	واد الباراد
<b>94,33</b>	<b>32710</b>	<b>5685</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>7204</b>	<b>202</b>	<b>150</b>	<b>8702</b>	<b>8702,8</b>	<b>6250</b>	<b>29</b>	<b>26</b>	<b>3</b>		<b>137425</b>		<b>66822</b>	مجموع الدائرة
86,00	2419,2	747,3	500	0	3700	120	150	1375	1663,92	3380	17	15	2	0	58485	0	21578	بني عزيز
88,00	3378,24	0	1000	80	2500	50	150	780	857,56	1125	8	8	0	0	51539	4500	16540	عين السبت
90,00	705,6	490	250	0	2050	50	150	385	410,4	1225	8	8	0	0	38950	0	16850	معاوية
<b>85,40</b>	<b>6503,04</b>	<b>2</b>	<b>1750</b>	<b>80</b>	<b>8250</b>	<b>73</b>	<b>150</b>	<b>2540</b>	<b>2931,88</b>	<b>5730</b>	<b>33</b>	<b>31</b>	<b>2</b>	<b>0</b>	<b>148974</b>	<b>4500</b>	<b>54968</b>	مجموع الدائرة
99,00	9366,4	1000	1	0	10950	100	160	7804	9366,4	4450	6	6	0	0	164245	7250	78265	عين ولمان
96,00	3024	0	1	0	3000	120	160	1868	3024	1300	5	5	0	0	62050	0	47500	قلال
92,00	3088	0	0	0	3200	110	160	2157	3088	1400	5	5	0	0	46235	0	36300	قصر الأبطال
90,00	3357	0	0	0	1300	90	160	0	3357	1875	8	7	1	0	26200	6300	18500	أولاد سي أحمد
<b>94,2</b>	<b>13290</b>		<b>2000</b>		<b>17500</b>		<b>160</b>		<b>13290</b>	<b>9050</b>	<b>24</b>	<b>23</b>	<b>1</b>	<b>0</b>	<b>14630</b>	<b>0</b>	<b>15790</b>	مجموع الدائرة
85,00	5916,6	3400	1100	450	3930	100	150	2520	2520	3050	9	0	9	5325	82616	1750	25500	قجال
95,00	8467,2	1040	2100	150	4451	80	150	1886,4	1886,4	2800	11	0	11	0	62710	5050	19916	أولاد صابر
<b>90,0</b>	<b>14383,8</b>	<b>4440</b>	<b>3200</b>	<b>600</b>	<b>8381</b>	<b>90</b>	<b>150</b>	<b>4406,4</b>	<b>4406,8</b>	<b>5850</b>	<b>20</b>	<b>0</b>	<b>20</b>	<b>5325</b>	<b>14532</b>	<b>6800</b>	<b>45416</b>	مجموع الدائرة
98,00	5500	1000	2	0	5000	130	150	1600	5500	1800	9	7	2	0	106933	0	50730	صالح باي
70,00	2764	1200	3	300	1500	130	150	1100	2764	750	6	6	0	0	21585	1200	19975	أولاد تبان
75,00	2160	4800	2	700	1500	100	150	1150	2160	1050	5	4	1	0	33025	0	73535	الرصفة

80,00	1900	1979	2	140	1395	120	150	950	1900	2100	9	9	0	0	50790	0	41052	الحامة
79,00	1600	1400	2	650	1056	100	150	900	1600	2450	9	8	1	0	63309	0	41460	بوطالب
<b>80,4</b>	<b>13924</b>	<b>1037</b>	<b>11</b>	<b>1790</b>	<b>10451</b>	<b>116</b>	<b>150</b>	<b>5700</b>	<b>13924</b>	<b>8150</b>	<b>38</b>	<b>34</b>	<b>4</b>	<b>0</b>	<b>27564</b>	<b>1200</b>	<b>22675</b>	مجموع الدائرة
95,00	112275,4	0	0	0	8200	105	110		11275,	8250	14	13	1	9500	136749	0	56516	عين أزال
70,00	3020	2000	2	0	5500	87	130		3058	5200	14	13	1	8500	81763	0	95232	عين الحجر
60,00	1079	2500	3	0	3500	72	100		1079	1900	8	5	3	0	58827	0	31880	بير حدادة
75,00	3615	1500	2	0	5500	79	110		3615	2800	14	14	0	0	90557	0	20415	بيضاء برج
<b>75,0</b>	<b>119989,4</b>	<b>6000</b>	<b>7</b>	<b>0</b>	<b>22700</b>	<b>86</b>	<b>112,</b>	<b>0</b>	<b>19027</b>	<b>18150</b>	<b>50</b>	<b>45</b>	<b>5</b>	<b>1800</b>	<b>36789</b>	<b>0</b>	<b>20404</b>	مجموع الدائرة
97,0	2570	500	500	760	2170	138	237	777	1500	2025	9	9	0	250	87500	650	29600	بني ورثيلان
85,0	1330	0	0	828	1609	173	118	0	1950	2600	10	10	0	0	34528	0	15700	بني شبانة
96,0	972	0	0	790	1890	157	102	1024	1500	1700	6	6	0	0	32000	0	7500	بني موحلي
63,0	1935	0	0	156	2182	55	118	0	900	1750	9	6	3	0	68250	100	13050	عين لقراج
<b>83,7</b>	<b>6807</b>	<b>500</b>	<b>500</b>	<b>2534</b>	<b>7851</b>	<b>131</b>	<b>143</b>	<b>1801</b>	<b>5850</b>	<b>8075</b>	<b>34</b>	<b>31</b>	<b>3</b>	<b>250</b>	<b>22227</b>	<b>750</b>	<b>65850</b>	مجموع الدائرة
80,0	1950	232	3	60	2500	74	100	1560	1560	1950	15	15	0	110	36278	286	50435	بوعنداس
83,0	2600	450	5	180	1700	80	130	1080	2158	3400	15	15	0	0	37770	0	42092	بوسلام
82,0	850	400	4	0	922	80	140	344	697	850	6	6	0	120	24250	120	21759	ايت تيزي
90,0	730	200	2	0	827	110	150	328,5	675	730	6	6	0	200	17577	0	17577	ايت نوال مزادة
<b>83,7</b>	<b>6130</b>	<b>337</b>	<b>14</b>	<b>240</b>	<b>5949</b>	<b>86</b>	<b>130</b>	<b>3312,5</b>	<b>5090</b>	<b>6930</b>	<b>42</b>	<b>42</b>	<b>0</b>	<b>142</b>	<b>11587</b>	<b>298</b>	<b>13186</b>	مجموع الدائرة
98,0	4000	900	0	0	5980	30	114	3900	7300	9150	13	9	4	0	80519	868	31517	بوقاعة

98,	600	180	1	0	2600	37	66	700	900	1250	7	6	1	0	19068	0	7536	عين الروى
98.0	1300	180	0	0	2016	28	75	900	1900	2700	7	5	2	0	19420	0	22297	بني وسين
<b>98.0</b>	<b>5900</b>	<b>126</b>	<b>1</b>	<b>0</b>	<b>10596</b>	<b>32</b>	<b>85</b>	<b>5500</b>	<b>10100</b>	<b>1310</b>	<b>27</b>	<b>20</b>	<b>7</b>	<b>0</b>	<b>11900</b>	<b>868</b>	<b>61350</b>	مجموع الدائرة
99.0	2700	500	2	0	4100	150	180	2000	2700	3820	13	9	4	901	47880	0	27010	حمام الترقور
100,	3750	0	0	2	3196	160	190	1500	2716	3850	11	5	6	900	45509	0	20500	زراع قبيلة
<b>99.5</b>	<b>6450</b>	<b>500</b>	<b>2</b>	<b>2</b>	<b>7296</b>	<b>155</b>	<b>185</b>	<b>3500</b>	<b>5416</b>	<b>7670</b>	<b>24</b>	<b>14</b>	<b>10</b>	<b>991</b>	<b>93389</b>	<b>0</b>	<b>47510</b>	مجموع الدائرة
95.0	1000	100	2	200	2250	75	150	1080	1080	2050	11	11	0	0	31670	0	24736	قنزات
90.0	1000	50	1	6	2400	75	150	1000	1000	1580	13	10	3	0	25110	0	17600	حربيل
<b>92.5</b>	<b>2000</b>	<b>150</b>	<b>3</b>	<b>206</b>	<b>4650</b>	<b>75</b>	<b>150</b>	<b>2080</b>	<b>2080</b>	<b>3630</b>	<b>24</b>	<b>21</b>	<b>3</b>	<b>0</b>	<b>56780</b>	<b>0</b>	<b>42336</b>	مجموع الدائرة
70.0	950	150	8	1155	950	59	63	1000	950	2575	10	8	2	0	42700	0	16600	موكلان
90.0	1232	190	8	284	2571	59	61	1280	1232	2335	11	11	0	200	57000	0	25971	تالة ايفا سن
<b>80.0</b>	<b>2182</b>	<b>340</b>	<b>16</b>	<b>1439</b>	<b>3521</b>	<b>59</b>	<b>62</b>	<b>2280</b>		<b>4910</b>	<b>21</b>	<b>19</b>	<b>2</b>	<b>200</b>	<b>99700</b>	<b>0</b>	<b>42571</b>	مجموع الدائرة
95.0	13763	232	5000	95	64413	82	150	13763	13884	18450	12	8	4		31483		72850	العلمة
82.0	1255	182	500	0	5200	100	150	1255	3392	1800	7	6	1		62482	0	17506	القلعة الزرقاء
85.0	2600	340	1000	277	8000	110	150	2600	4060	1650	7	6	1		64131	0	26414	بازر صخرة
<b>87.3</b>	<b>17618</b>	<b>284</b>	<b>6500</b>	<b>372</b>	<b>77613</b>	<b>97</b>	<b>150</b>	<b>17618</b>	<b>21336</b>	<b>2190</b>	<b>26</b>	<b>20</b>	<b>6</b>	<b>0</b>	<b>15809</b>	<b>0</b>	<b>11677</b>	مجموع الدائرة
89.0	3000	250	2	0	2600	60	80	972	3830	3550	8	7	1	0	78220	0	54240	حمام السخنة
92.0	3000	300	1	0	2100	80	100	0	3024	2200	7	6	1	0	67800	400	35475	الطاية
89.0	2000	430	1	0	1600	70	90	0	2270	3150	10	9	1		74150	120	46502	التلة

88,6	8000	323	4	0	6300	70	90	972	9124	8900	25	22	3	0	22017	520	13621	مجموع الدائرة
92,0	1950	180	1	50	3500	85	150	2400	1950	3350	9	8	1	236	88201	800	4510	بئر العرش
94,0	3000	400	0	20	2100	145	150	2340	2370	2650	7	5	2	0	97983	0	12602	بلاعة
91,0	1166	400	1	20	1300	120	150	1500	1166	1950	7	5	2	0	75464	0	4390	الولجة
91,0	684	200	1	20	1100	120	150	920	684	1150	6	6	0	0	32560	0	8340	تاشودة
92,0	6800	280	3	110	8000	118	150	7160	6170	9100	29	24	5	236	29420	800	29842	مجموع الدائرة
90,0	860	500	1	911	3281	65	150	925	1475	3550	14	13	1	129	61181	101	10084	جميلة
85,0	664	0	0	490	2200	67	150	1496	1496	2600	15	15	0	532	66144	0	24560	بنى فودة
87,5	1524	500	1	1401	5481	66	150	2421	2971	6150	29	28	1	182	12732	101	34644	مجموع الدائرة
91,4		218		9627	308423	120	144	157530	23254	2438	59	505	94	938	34664	695	19322	مجموع الولاية

المصدر: مديرية الري + مديرية توزيع المياه + الديوان الوطني بالتنظير

تعليق: نلاحظ أن حصة الفرد في اليوم في التزود بالمياه الصالحة للشرب تبقى دون المستوى المطلوب. بالنسبة لبلدية سطيف، يتحصل المواطن على 150 لتر

في اليوم. في دائرة عموشة ترتفع النسبة الى 200 لتر في اليوم. فحين نجد أن بلديات الشمال دائما تكون دون المستوى خاصة في جميلة أين الحصة لا تزيد

عن 66 لتر في اليوم.

المبحث الثاني: القطاع الفلاحي<sup>1</sup>

## مقدمة:

الأرض كلها منتجة وقابلة للاستغلال، والفلاحة هي إحدى أساليب استغلالها وأهم القطاعات النظامية المؤطرة التي تخضع إلى منهجية عملية تحدد فيها الطرق العلمية والتقليدية لاستغلال أكبر حيز من المساحات الصالحة للزراعة لأجل تعظيم وتكثير عائداتها بأقل ما يمكن من التكاليف مع رفع الإنتاجية إلى أكثر من الإنتاجية الحدية. ولتحقيق ذلك لابد من انتهاج الطرق العلمية الحديثة المتعلقة بتطوير القطاع الفلاحي بانتقاء التركيبة المحصولية الملائمة لنوع الأرض والظروف البيئية المحيطة بها مع مراعاة البعد الاجتماعي وذوق المستهلك حتى يكون هناك سوق لتصريف المنتجات مع استمرارية الإنتاج وعدم تعريضه للمخاطرة، بتنوع الحاصلات المنتجة ومراعاة المنافسة في السوق. ولا يتحقق هذا إلا بالإرادة الواعية والكفاءات الخيرة والخبرة الميدانية التي تصبو إلى تحقيق الأمن الغذائي مع تحسين القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية بصورة متواصلة ووقف تدهور الأراضي الفلاحية وصيانتها وحماية التربة وخواصها والحد من الهدر الإنتاجي للموارد الزراعية والحيوانية والعمل على إحداث تكامل نباتي وحيواني، مع زيادة رقعة الأراضي المزروعة والمسقية باستغلال واستخدام المياه السطحية ومياه الصرف بصفة علمية ومرشدة بعد معالجتها، لأجل حماية البيئة والمياه الجوفية والنباتات من التلوث وكلها تصب في تحريك عجلة التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

إن مردودية الأراضي الفلاحية والصالحة للزراعة المقدرة ب: 363271 هكتار تختلف باختلاف نوعية تربتها. فتربة المناطق الجبلية معظم أجزائها تربة كلسيه، بينما منطقة حوض بوسلام فتربتها رسوبية وكذلك تربة منحدرات جبل ازديم وجبل يوسف أما الهضاب العليا فتربتها كلسية ما عدا الجهة الجنوبية

<sup>1</sup> مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية - مرجع سابق.

فهي جيرية. أما الشريط الجنوبي والجنوب الشرقي فأراضيها منخفضة وتكثر بها الشطوط. فترتها ملحية ذات مردود سيئ.

باختلاف التربة والمناخ وتساقط الأمطار والارتفاع تختلف المزروعات ويختلف الغطاء النباتي. فالغابات التي تمثل مساحتها 15,30% من مساحة الولاية والتي تحتل أكبر جزء منها جبال بabor وبوطالب تحتوي: على أشجار مختلفة أهمها أشجار الصنوبر والفلين والأرز والبلوط والزان

### جدول رقم 01: توزيع الأراضي بولاية سطيف لسنة 2014

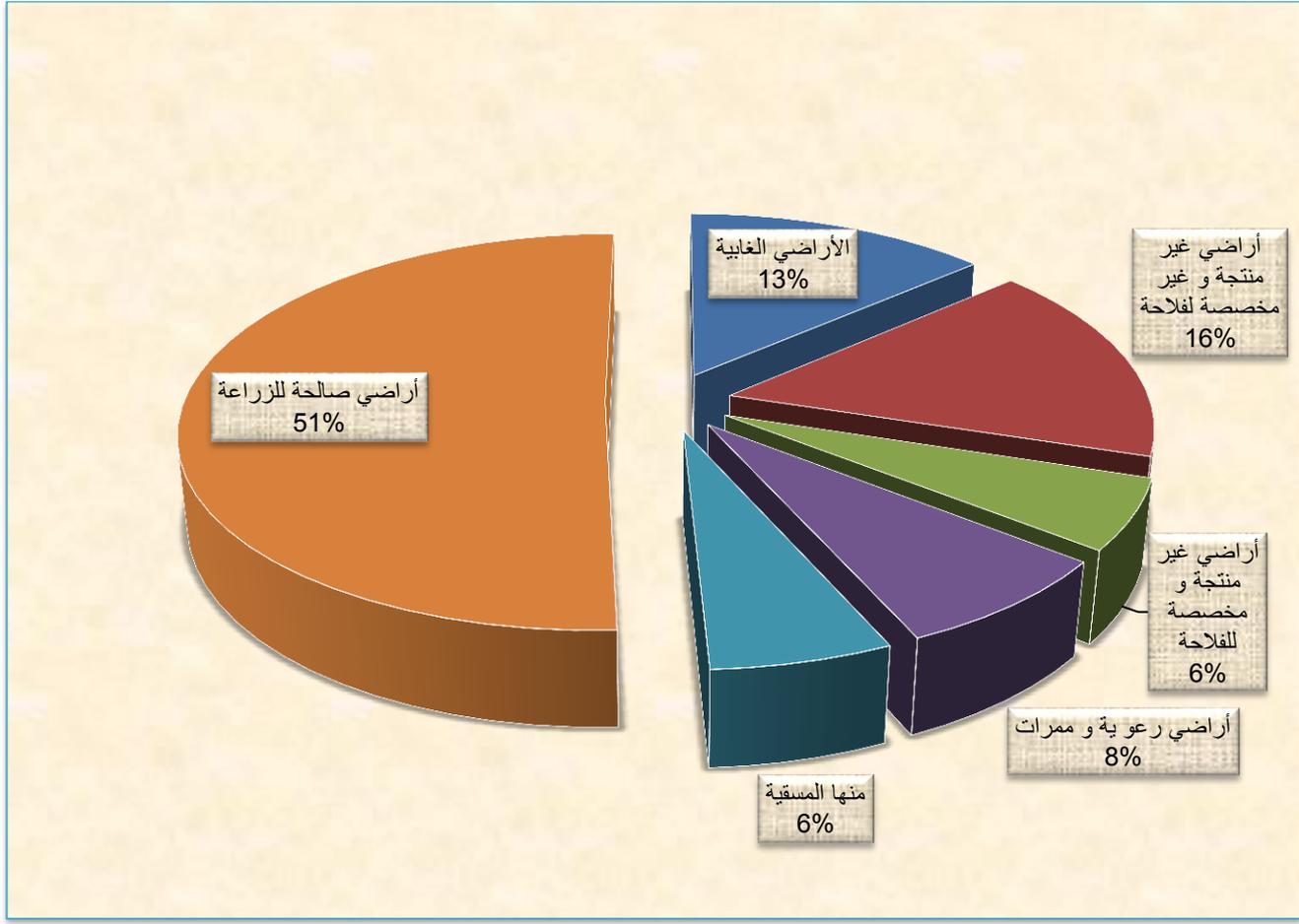
المجموع	الأراضي الغابية	أراضي غير منتجة وغير مخصصة لفلاحة	أراضي غير منتجة ومخصصة للفلاحة	أراضي رعوية وممرات	منها المسقية	أراضي صالحة للزراعة	البلدية
12700	872	2730	412	258	739,75	8428	سطيف
24242	1457	2957	333	178	791,31	19317	عين أرناط
15300	1242	750	1436	2749,3	279,3	9122,7	عين عباسة
11900	1197	70	780,9	1915,8	367	7936,3	الأوريسيا
14174,4	191	219,02	459,58	556,8	2126	12748	مزلوق
65616,4	4087	3996,02	3009,48	5399,9	3563,61	49124	مجموع الدائرة
7250	185	2380,6	945	786,4	103	2953	عين الكبيرة
3750	310	994	120	60	49,25	2266	أولاد عدوان
8038	784	603	784	2205	717	3662	الدهامشة
19038	1279	3977,6	1849	3051,4	869,25	8881	مجموع الدائرة
15432	3482	6320	1371	1096	206	3163	بابور
9876	4200	346	1602	1252	140	2476	سرج الغول
25308	7682	6666	2973	2348	346	5639	مجموع الدائرة
9199	529	207,5	1766,4	1252,1	277,1	5444	عموشة
6501	324	214	1934	1500	230,2	2529	تيزي نبشار
4967	1655	6	500	2000	113,66	806	واد البارد
20667	2508	427,5	4200,4	4752,1	620,96	8779	مجموع الدائرة
6400	346	1175	552	1249	726	3078	بني عزيز
9100	3015	997	1190	1400	550	2498	عين السبت
7990	2533	244	32	2434	598	2747	معاوية

23490	5894	2416	1774	5083	1874	8323	مجموع الدائرة
13000	800	1200	2000	1000	1738	8000	عين ولمان
16000	30	1600	700	2645,1	1885,88	11024,9	قلال
10200	1000	1250	150	500	1010	7300	قصر الأبطال
15000	3893	4807	1100	1000	409	4200	اولاد سي احمد
54200	5723	8857	3950	5145,1	5042,88	30524,9	مجموع الدائرة
19700	160	1370	150	800	3410	17220	قجال
9000	2	750	100	148	461,04	8000	أولاد صابر
28700	162	2120	250	948	3871,04	25220	مجموع الدائرة
8800	880	1920	70	100	1050,09	5830	صالح باي
10700	4552	1848	100	1200	826,88	3000	أولاد تبان
18600	8552	3733	60	740	1403,25	5515	الرصفة
9500	1781	219	500	2000	177	5000	الحامة
14881	7800	381	500	270	222	5930	بوطالب
62481	23565	8101	1230	4310	3679,22	25275	مجموع الدائرة
24990	6541	3092	570	255	1457	14532	عين ازال
19700	1339	5507,7	1200	50	1718	11603,3	عين الحجر
14700	1830	6142	415	10	777	6303	ببر حدادة
14000	2000	2179	1042	1001	2464	7778	بيضاء برج
73390	11710	16920,7	3227	1316	6416	40216,3	مجموع الدائرة
7346	750	854	500	1449	46	3793	بني ورثيلان
7758	420	2944	192	1000	63	3202	عين لقراج
7935	2500	1535	483	567	82	2850	بني شبانه
2660	450	228	120	247,4	42,5	1614,6	بني موحلى
25699	4120	5561	1295	3263,4	233,5	11459,6	مجموع الدائرة
3800	400	524	376	667,5	43	1832,5	بوعنداس
5800	736	1185	200	961	74	2718	بوسلام
3638	900	864	40	500,5	28,25	1333,5	ايت تيزى
3200	810	309	361	491,8	9	1228,2	ايت نوال مزادة
16438	2846	2882	977	2620,8	154,25	7112,2	مجموع الدائرة
7000	1860	914	210	766	131,37	3250	بوقاعة
11600	1535	98	354	498	169,74	9115	عين الروى
8315	2002	48	80	585	67,2	5600	بني وسين
26915	5397	1060	644	1849	368,31	17965	مجموع الدائرة

10200	2585	2413	970	754,5	120,5	3477,5	حمام القرقور
6250	91	1056,5	1238,5	993,5	111,5	2870,5	ذراع قبيلة
16450	2676	3469,5	2208,5	1748	232	6348	مجموع الدائرة
5600	1015	1016	962	869,88	50	1737,12	قنزات
10500	2522	1206	3000	1075,2	73	2696,8	حربيل
16100	3537	2222	3962	1945,08	123	4433,92	مجموع الدائرة
7600	32	527	535	647	312,8	5859	ماوكلان
7600	1600	240	200	469,92	337	5090,08	تالة ايغا سن
15200	1632	767	735	1116,92	649,8	10949,08	مجموع الدائرة
10200	0	4424	400	52	710,45	5324	العلمة
15292	254	3331	100	4154	591,89	7453	القلته الزرقاء
12200	0	500	600	550	1820,17	10550	بازر صخرة
37692	254	8255	1100	4756	3122,51	23327	مجموع الدائرة
18000	267	4556	1817	780	2336,75	10580	حمام السخنة
11000	1500	146	1016	0	1939,75	8338	الطاية
14500	2000	2687	418	336	1769,09	9059	الثلة
43500	3767	7389	3251	1116	6045,59	27977	مجموع الدائرة
14300	355	2950	222	300	1432	10473	بئر العرش
10800	330	2465	593	650	643,5	6762	بلاعة
11600	1350	553	484	553	938	8660	الولجة
9000	2700	388	1073	839	170	4000	تاشودة
45700	4735	6356	2372	2342	3183,5	29895	مجموع الدائرة
14900	4649	965	1486	1196	543	6604	جميلة
30000	127	21976,5	179	556	762	7161,5	بني فوده
44900	4776	22941,5	1665	1752	1305	13765,5	مجموع الدائرة
674184,4	97222	117114,82	41084,38	55120,7	42440,2	363642,5	مجموع الولاية

المصدر: مديرية الفلاحة + الغابات + مدير الصيد البحري + مديرية البرمجة 2015

شكل رقم 01: توزيع الأراضي الفلاحية بولاية سطيف



المصدر: مديرية الفلاحة + الغابات + مديرية الصيد البحري + مديرية البرمجة

نلاحظ من النسب المذكورة أعلاه ان 51 % من مساحة الولاية أراضي صالحة للفلاحة، منها 6% أراضي مسقية وهي نسبة ضئيلة جدا، توحى بان الزراعة في الولاية تعتمد على الأمطار أكثر منها على التقنيات. وهذا ما يجعل المردود الزراعي مرتبط بنسب تساقط الأمطار في فصلي الشتاء والربيع. تسعى الولاية إلى رفع المساحة المسقية الى 1/3 المساحة الصالحة للزراعة وهذا بتجنيده واستغلال الطاقات المائية المتوفرة بالولاية (السطحية والجوفية) وانجاز سدين كبيرين (سد الموان وسد ذراع الديس) لأجل سقي ما يزيد عن 37.849,95 هكتار بالمناطق الجنوبية للولاية. كما يلاحظ زيادة مستمرة في نسبة

الأراضي الصالحة غير منتجة وغير مخصصة للفلاحة التي تدل على توسع المدن والتجمعات السكانية على حساب الأراضي الفلاحية. أما المساحة الغابية فهي ثابتة إلى حد ما.

جدول رقم 02: توزيع الأراضي الفلاحية 2014

هكتار	توزيع الأراضي	
225557,14	زراعات عشبية	أراضي للحرث
104493,27	أراضي فلوحة (للاستراحة)	مزروعات دائمة
1957,5	مروج طبيعية	
25,33	الكروم	
31609,26	زراعة الأشجار المثمرة (مكثفة)	
4791,83	زراعة الأشجار المثمرة (مبعثرة)	
363642,50	مجموع الأراضي الصالحة للزراعة (1)	
42440,17	منها مسقية	
55120,70	مرعى وممرات (2)	
41084,38	أراضي غير منتجة وغير مستغلة موجهة للفلاحة (3)	
<b>557069,58</b>	مجموع الأراضي الفلاحية (1+2+3)	
97222	مساحة الأراضي الغابية (4)	
117114,82	أراضي غير منتجة وغير موجهة للفلاحة (5)	
<b>674184,40</b>	مجموع مساحة الولاية	

المصدر: مديرية الفلاحة + الغابات + مدير الصيد البحري + مديرية البرمجة 2015

تعليق: تمثل الأراضي الصالحة للزراعة (S.A.U) حوالي 54% من مجموع مساحة الولاية، منها 6.29 % مسقية و 8.17 % مرعى وممرات. من الملاحظ أن الأراضي المسقية تبقى غير كافية لتغطية فلاحية تلبية مجموع سكان ثاني أكبر ولاية بعد العاصمة.

بالنسبة للأراضي غير منتجة وغير مستغلة موجهة للفلاحة فهي تمثل 6.09 %. أما الموجهة للفلاحة فهي تمثل 17.37 % أي أن مجهودات الدولة نحو استصلاح الأراضي لا ترقى إلى المستوى المطلوب

اما الأراضي الغابية نسبتها حوالي 14.42% من مجموع مساحة الولاية وبالتالي فولاية سطيف تعتبر منطقة هضاب عليا بالدرجة الأولى أكثر منها ولاية تلية.

جدول رقم 03: توزيع وحدات الإنتاج النباتي 2014

المجموع	أخرى	مجموعة GCA	خواص	مؤسسة ذات مسؤولية محدودة	مستثمرة فردية	مستثمرة جماعية	مزرعة نموذجية	البلدية
425	3	0	378	0	10	34	0	سطيف
449	1	0	404		16	27	1	عين أرزات
613	0	16	556		15	26	0	عين عباسة
553	0	0	512		15	26	0	الاوريسيا
556	0	0	462		47	46	1	مزلوق
2171	1	16	1934	0	93	125	2	مجموع الدائرة
335	0	0	333		1	1	0	عين الكبيرة
305	0	0	283		17	5	0	اولاد عدوان
610	0	0	597		7	6	0	الدهامشة
1250	0	0	1213	0	25	12	0	مجموع الدائرة
346	0	0	346		0	0	0	بابور
385	0	19	366		0	0	0	سرج الغول
731	0	19	712	0	0	0	0	مجموع الدائرة
885	0	0	853		20	12	0	عموشة
538	0	0	533		3	2	0	تيزي نبشار
422	0	0	422		0	0	0	واد البارد
1845	0	0	1808	0	23	14	0	مجموع الدائرة
612	0	9	577		22	4	0	بني عزيز
582	0	0	572		10	0	0	عين السبت
529	0	0	520		8	1	0	معاوية
1723	0	9	1669	0	40	5	0	مجموع الدائرة
1021	0	0	987		23	11	0	عين ولمان
1183	2	18	1066		64	33	0	قلال
1127	0	0	1084		29	14	0	قصر الأبطال
686	0	0	668		18	0	0	اولاد سي احمد

4017	2	18	3805	0	134	58	0	مجموع الدائرة
1151	1	0	1028		92	30	0	قجال
884	1	0	864		3	16	0	أولاد صابر
2035	2	0	1892	0	95	46	0	مجموع الدائرة
560	0	0	516		36	8	0	صالح باي
560	0	0	555		5	0	0	أولاد تبان
1230	0	0	1184		46	0	0	الرصفة
552	0	0	535		17	0	0	الحامة
552	0	0	548		4	0	0	بوطالب
3454	0	0	3338	0	108	8	0	مجموع الدائرة
1246	0	20	1163		37	26	0	عين ازال
1473	0	0	1441		18	14	0	عين الحجر
939	0	0	923		14	1	1	ببر حدادة
1371	0	0	1336		30	5	0	بيضاء برج
5029	0	20	4863	0	99	46	1	مجموع الدائرة
535	0	0	535		0	0	0	بني ورثيلان
864	0	0	849		15	0	0	عين لقراج
1232	0	0	1232		0	0	0	بني شبانه
767	0	0	767		0	0	0	بني موحلى
3398	0	0	3383	0	15	0	0	مجموع الدائرة
664	0	0	661		3	0	0	بوعنداس
701	0	0	701		0	0	0	بوسلام
486	0	0	486		0	0	0	ايت تيزى
320	0	0	320		0	0	0	ايت نوال مزادة
2171	0	0	2168	0	3	0	0	مجموع الدائرة
558	0	0	550		3	5	0	بوقاعة
592	0	12	572		3	4	1	عين الروى
565	0	0	548		9	8	0	بني وسين
1715	0	12	1670	0	15	17	1	مجموع الدائرة
562	0	0	561		0	1	0	حمام القرقور
967	0	0	967		0	0	0	زراع قبيلة
1529	0	0	1528	0	0	1	0	مجموع الدائرة
656	0	0	656		0	0	0	قنرات

253	0	0	253		0	0	0	حربيل
909	0	0	909	0	0	0	0	مجموع الدائرة
836	0	0	806		29	1	0	ماوكلان
471	0	0	449		8	14	0	تالة ايفا سن
1307	0	0	1255	0	37	15	0	مجموع الدائرة
520	0	0	489		15	15	1	العلمة
953	0	0	910		35	8	0	القلعة الزرقاء
1209	0	0	1152		35	22	0	بازر صخرة
2682	0	0	2551	0	85	45	1	مجموع الدائرة
670	0	0	640		12	18	0	حمام السخنة
612	0	0	589		10	13	0	الطاية
596	0	0	568		16	12	0	الثلة
1878	0	0	1797	0	38	43	0	مجموع الدائرة
808	1	0	777		14	16	0	بئر العرش
590	0	0	789		49	17	1	بلاعة
819	0	0	523		17	13	0	الولجة
549	0	0	535		11	3	0	تاشودة
2766	1	0	2624	0	91	49	1	مجموع الدائرة
839	0	0	814		25	0	0	جميلة
544	0	0	531		11	1	1	بني فوده
1383	0	0	1345	0	36	1	1	مجموع الدائرة
42418	9	94	40842	0	947	519	7	مجموع الولاية

المصدر: مديرية الفلاحة + الغابات + مديرية الصيد البحري + مديرية البرمجة 2015

تعليق: من خلال الجدول الذي يبين لنا توزيع الإنتاج النباتي سنة 2014 على مستوى الولاية، نلاحظ

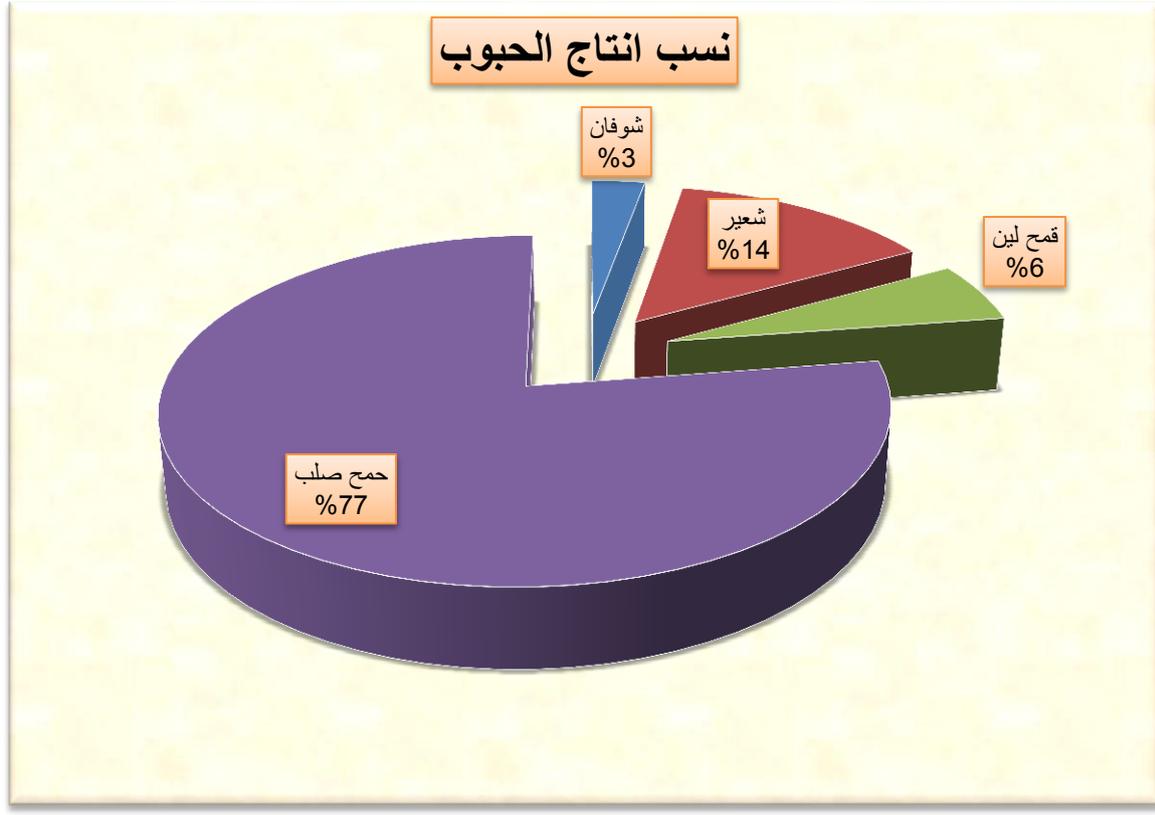
الأهمية العددية للمستثمرات الفلاحية، سواء كانت جماعية أو فردية.

بالنسبة للممتلكات الخاصة، فهي تقدر بـ 40842 ملكية. وبالتالي يمكن لهؤلاء تنويع منتجاتهم

والحفاظ على هذه الأراضي بالإمكانات والوسائل التي توفرها الدولة لهم.

في حين أن المزارع النموذجية قليلة وعددها سبعة مقارنة بالامتلاكات الأخرى. فهذا يبين لنا أن هذه المزارع تمّ تجاوزها لتقدمها وارتباطها بسنوات بداية سبعينيات القرن العشرين وتزامنها مع ظروف سياسية واقتصادية تعود الى تلك الفترة الخاصة.

شكل رقم 02: نسب إنتاج الحبوب بولاية سطيف.



المصدر: مديرية الفلاحة + الغابات + مديرية الصيد البحري + مديرية البرمجة

تعليق: أهم منتج فلاحي هو القمح الصلب إذ يمثل 77% من مجموع الإنتاج السنوي للحبوب بالولاية، ما يعادل 52.02 كلف لكل شخص سنويا، أي 1/8 احتياجات الفرد العادي من هذه المادة الأساسية في غذاء سكان الولاية. بمعنى ضعف مردودية الهكتار وعدم اكتفاء ذاتي متزايد يستوجب التفكير في تطوير وعصرنة هذا القطاع، بإتباع مناهج علمية حديثة آخذة بالحسبان كل العوامل المحيطة به والمؤثرة فيه لتحقيق اكتفاء وتسجيل فائض، يليه الشعير ثم القمح اللين.

المبحث الثالث: القطاع الصناعي<sup>1</sup>

## مقدمة

تقييما للجهود المبذولة من الهيآت والمديريات العمومية الساعية إلى ترقية قطاع الصناعة وتنشيطه وتحديث وتفعيل مؤسساته، بتهيئة الظروف الملائمة لإنشائها وتوفير المناخ المساعد على رفع منتوجها وتحسين إنتاجيتها لتغطية ما يتطلبه السوق ضمن استراتيجية تنموية هادفة نحو احداث توازن صناعي بين مختلف المناطق، تم إنشاء 5 مناطق صناعية منها ثلاثة مستغلة واثنان في طور الانجاز، كما تتوفر الولاية على 25 منطقة نشاط حرفي وصناعي موزعة على 25 بلدية للاستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة وإحداث مناصب شغل لسكان هذه المناطق وفي هذا الصدد نوجز المعطيات المتوفرة لدينا فيما يلي:

## المطلب الأول: المناجم والمحاجر

يحتل قطاع المناجم مكانة متميزة بحيث يلبي احتياجات الولاية والولايات المجاورة والمؤسسات الاقتصادية من مواد منجميه موجهة للصناعة ومشاريع التنمية والبناء والأشغال العمومية والري حيث شهد هذا القطاع في الفترة الممتدة من 1999-2010 توزيع 30 رخصة للاستغلال وإنشاء وحدات إنتاجية، مما يرفع عدد الوحدات إلى 72 وحدة نشطة في قطاع المناجم تشغل 1698 عامل، أنتج واخلال سنة 2010 ما يعادل 6 ملايين م<sup>3</sup> من مختلف المواد كما تم استخراج وإنتاج مواد معدنية أخرى منها:

- استخراج الحديد الخام: 90.000 طن

- استخراج وإنتاج الجبس: 9.000 طن

- استخراج الصلصال(الجير): 184.325 طن

- استخراج الملح: 21.658

<sup>1</sup> مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية - مرجع سابق.

- كما تم تزويد مشاريع الهياكل الأساسية بـ 1.800.000 م<sup>3</sup> من خليط الحصى الطبيعي (TUFS) و993.000 م<sup>3</sup> من حصى المحاجر (Graviers) كما يتم تبيان وتوضيح نسبة إنتاج الولاية مقارنة بولايات الوطن بالرسم البياني المبين أسفله وكذا مناطق تواجد المعادن بالخريطة التالية:

جدول رقم 01: القطاع المنجمي في ولاية سطيف

حالة موقوفة بتاريخ: 2014/12/31

الرقم	إسم المؤسسة	الطابع القانوني		عدد العمال	السلع المنتجة م <sup>3</sup>
		عمومية	خاصة		
1	شركة التضامن شركة ذات أسهم ردا ف اسماعيل وشركائه	-	X	19	الحصى ( الكلس )
2	شركة ذات المسؤولية المحدودة حصاء التل	-	X	21	الحصى ( الكلس )
3	شركة ذات المسؤولية المحدودة انترمات لكراء العتاد و الاجهزة المختلفة	-	X	25	الحصى ( الكلس )
4	شركة ذات المسؤولية المحدودة بوعكاز و شركائه و مقاولو الاشغال العمومية	-	X	15	الحصى ( الكلس )
5	شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة مؤسسة أم دي أم أي	-	X	9	الحصى ( الكلس )
6	شركة ذات المسؤولية المحدودة كادموس	-	X	7	الحصى ( الكلس )
7	شركة ذات المسؤولية المحدودة كاردموس	-	X	5	الحصى ( الكلس )
8	شركة التضامن زيتي و اسعادي	-	X	20	الحصى ( الكلس )
9	شركة التضامن شملي عبد الكريم و اخوانه لاستخراج و تحضير الرمل	-	X	21	الحصى ( الكلس )
10	شركة ذات أسهم الشركة الوطنية لكبريات اشغال الطرق سونا طرو	X	-	16	الحصى ( الكلس )
11	شركة التضامن بلهادي عباس وشركائه	-	X	28	الحصى ( الكلس )
12	شركة التضامن بلهادي عباس وشركائه	-	X	0	الحصى ( الكلس )
13	شركة التضامن ساة و اخوانه	-	X	6	الحصى ( الكلس )
14	شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة محجرة زايد الخير	-	X	11	الحصى ( الكلس )
15	شركة ذات أسهم الشركة الجزائرية لأشغال الطرق أطرو	X	-	67	الحصى ( الكلس )
16	شركة ذات أسهم الشركة العمومية لأشغال الطرق للجنوب الشرقي	X	-	26	الحصى ( الكلس )
17	شركة ذات أسهم المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية و المواد النافعة	X	-	91	الحصى ( الكلس )

112065	الحصى ( الكلس )	28	X	-	شركة التضامن شركة ذات أسهم محجرة الاخوة صالحى	18
145620	الحصى ( الكلس )	43	X	-	شركة التضامن كبيش عبد الحليم و شركاؤه	19
126968	الحصى ( الكلس )	25	X	-	شركة التضامن كبيش عبد الحليم و شركاؤه	20
167601	الحصى ( الكلس )	25	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة حبير لفن المناجم	21
5792	الحصى ( الكلس )	0	X	-	شركة التضامن عليطي و صالحى	22
850	الحصى ( الكلس )	9	X	-	شركة التضامن عليطي لخميسي و اخوانه للحصى	23
3000	الحصى ( الكلس )	5	X	-	شركة التضامن عليطي إخوة	24
2972	الحصى ( الكلس )	8	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة محجرة الجودة	25
66292	الحصى ( الكلس )	30	X	-	شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة محجرة قيرواني عبد الله	26
288975	الحصى ( الكلس )	59	X	-	شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة عجال ميلود لتفتيت الحجارة	27
128266	الحصى ( الكلس )	33	X	-	شركة التضامن بوعجيل و رفقائه	28
1500	الحصى ( الكلس )	14	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة كاف الرند	29
41196	الحصى ( الكلس )	23	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة محجرة ورثة عجال لحسن	30
68157	الحصى ( الكلس )	24	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة محجرة كبيش رشيد	31
86848	الحصى ( الكلس )	29	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة آث بوبكر للمحجرة	32
125495	الحصى ( الكلس )	25	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة غرافم استغلال المحجرة	33
0	الحصى ( الكلس )	0	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة أف. أم. أو. كا	34
13815	الحصى ( الكلس )	11	X	-	شركة التضامن محجرة سعداوي و شركائه	35
0	الحصى ( الكلس )	8	-	X	شركة ذات أسهم الجزائرية للاستثمار و البناء ألسيب	36
92395	الحصى ( الكلس )	21	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة المستقبل	37
16248	الحصى ( الكلس )	15	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة لعلى و لحبارات	38
56436	الحصى ( الكلس )	33	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة استخراج الحصاء مزارة	39
335462	الحصى ( الكلس )	24	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة اكس كار الاخوة قويشيش	40
27661	الحصى ( الكلس )	11	X	-	عبداللاوي إخوة S.CON.SET شركة التضامن	41

98721	الحصى ( الكلس )	18	X	-	شركة التضامن عقون و عليطي	42
69458	الحصى ( الكلس )	18	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة محجرة الاخوة بن عمارة	43
49385	الحصى ( الكلس )	21	X	-	شركة التضامن الاخوة صالح	44
117611	الحصى ( الكلس )	24	X	-	الشركة ذات اسهم المالكية للمحاجر السطايفية	45
53412	الحصى ( الكلس )	38	-	X	الشركة ذات اسهم مؤسسة الاستصلاح و التهيئة الريفية	46
120860	الحصى ( الكلس )	16	X	-	شركة التضامن الاخوين شرايطية	47
112000	الحصى ( الكلس )	34	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة شركة الانجاز و استغلال المحاجر	48
15707	الحصى ( الكلس )	29	-	X	المؤسسة العمومية شركة ذات اسهم شركة المنشآت الاساسية و اشغال الطرق لولاية سطيف	49
102000	الحصى ( الكلس )	22	X	-	شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة محجرة مصطفى السعيد	50
52406	الحصى ( الكلس )	18	X	-	شركة التضامن شركة عبد اللاوي و شركائه لاستغلال محجرة	51
206280	الحصى ( الكلس )	26	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة محجرة لمزارة	52
52060	الحصى ( الكلس )	14	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة لاروشمزارة	53
198796	الحصى ( الكلس )	30	X	-	شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة محجرة جبل يوسف	54
56307	الحصى ( الكلس )	15	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة حصاء الهضاب العليا	55
37653	الحصى ( الكلس )	20	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة قصر الابطال	56
13608	الحصى ( الكلس )	10	X	-	شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة محجرة أم لعجول	57
123184	الحصى ( الكلس )	27	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة لمزارة لانتاج حصاء	58
55124	الحصى ( الكلس )	20	X	-	شركة التضامن مجموعة عليطي لانتاج الحصى	59
129403	الحصى ( الكلس )	24	X	-	شركة التضامن عليطي عاشور و شركائه	60
77839	الحصى ( الكلس )	22	X	-	شركة التضامن الاخوة صالح	61
30340	الحصى ( الكلس )	9	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة محجرة اقجان	62
33399	الحصى ( الكلس )	14	X	-	شركة التضامن مزلي و غباش	63
3000	الحصى ( الكلس )	7	X	-	شركة التضامن شرايطية و شريكه	64
24000	الحصى ( الكلس )	13	X	-	شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة محجرة ولاد عدوان	65

65048	الحصى ( الكلس )	33	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة مجموعة بارة و شريكه للاشغال العمومية و البناء تي.سي.او	66
112920	الحصى ( الكلس )	24	X	-	شركة التضامن الاخوة كبيش	67
26312	الحصى ( الكلس )	4	X	-	شركة التضامن كبيش و شركائه	68
148588	الحصى ( الكلس )	30	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة سليم زاق الاشغال الكبرى	69
					ENTREPRISE PUBLIQUE DU BATIMENT ET DES TRAVAUX PUBLICS	70
28125	الحصى ( الكلس )	27	-	X	شركة ذات أسهم DE SETIF	
25990	الحصى ( الكلس )	21	X	-	شركة ذات أسهم شركة انتاج الحصى بسطيف	71
8365	الحصى ( الكلس )	17	X	-	شركة التضامن نزار و بوعزيز	72
239642	الحصى ( الكلس )	37	X	-	شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة محجرة اسعادي مصطفى	73
7120	الحصى ( الكلس )	35	X	-	شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة محجرة جبل يوسف	74
1683000	الحصى ( الكلس )	87	-	X	شركة ذات أسهم شركة الاسمنت لعين كبيرة	75
طن 117260	الحديد	59	-	X	شركة ذات أسهم المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية و المواد النافعة	76
0	الزنك	99	-	X	شركة ذات أسهم الشركة الجزائرية لمناجم الحديد	77
طن 7858	الجبس	42	-	X	شركة ذات أسهم GRANU-EST	78
طن 11700	الجبس	0	-	X	شركة ذات أسهم GRANU-EST	79
طن 1026	الجبس	28	X	-	شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة قسمية لاستخراج و تحضير الجبس	80
طن 56080	الصلصال	8	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة بريكاتري الافاق - فرماتو	81
طن 62,5	الرخام	12	X	-	شركة التضامن BBA MARBRE	82
طن 16812	الملح الغذائي	76	-	X	المؤسسة الوطنية للأملاح	83
طن 1400	الملح الصناعي	0	-	X	المؤسسة الوطنية للأملاح	84
طن 89180	الصلصال	0	-	X	شركة ذات أسهم شركة الاسمنت لعين كبيرة	85
25990	الجص ( الكلس )	21	X	-	شركة ذات أسهم شركة انتاج الحصى بسطيف	71
8365	الجص ( الكلس )	17	X	-	شركة التضامن نزار و بوعزيز	72
239642	الجص ( الكلس )	37	X	-	شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة محجرة اسعادي مصطفى	73

7120	الحصى ( الكلس )	35	X	-	شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة محجرة جبل يوسف	74
1683000	الحصى ( الكلس )	87	-	X	شركة ذات أسهم شركة الاسمنت لعين كبيرة	75
117260 طن	الحديد	59	-	X	شركة ذات أسهم المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية و المواد النافعة	76
0	الزنك	99	-	X	شركة ذات أسهم الشركة الجزائرية لمناجم الحديد	77
7858 طن	الجبس	42	-	X	GRANU-EST شركة ذات أسهم	78
11700 طن	الجبس	0	-	X	GRANU-EST شركة ذات أسهم	79
1026 طن	الجبس	28	X	-	شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة قسمية لاستخراج و تحضير الجبس	80
56080 طن	الصلصال	8	X	-	شركة ذات المسؤولية المحدودة بريكاتري الافاق - فرماتو	81
62,5 طن	الرخام	12	X	-	BBA MARBRE شركة التضامن	82
16812 طن	الملح الغذائي	76	-	X	المؤسسة الوطنية للأملح	83
1400 طن	الملح الصناعي	0	-	X	المؤسسة الوطنية للأملح	84
89180 طن	الصلصال	0	-	X	شركة ذات أسهم شركة الاسمنت لعين كبيرة	85

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم والطاقة

## المطلب الثاني: الطاقة

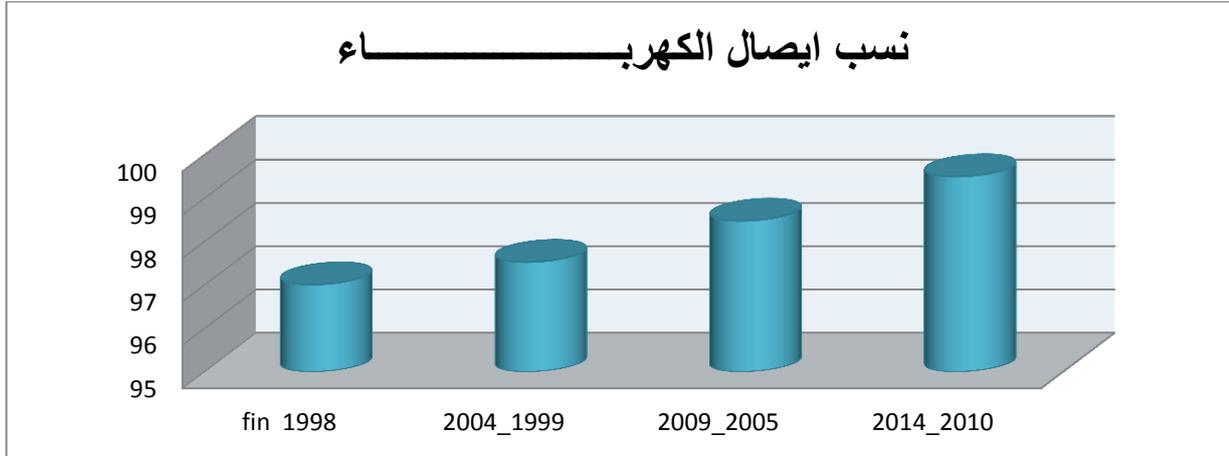
هي إحدى مؤشرات الرفاهية في المجتمع وبتوسع رقعة توزيعها وإيصالها لمستخدميها لاستعمالها والاستفادة من مزاياها ونخص بالذكر هنا الكهرباء وغاز المدينة والبوتان وجميع مشتقات البترول والمحروقات التي شهدت نمو متسارع وتطور مستمر خلال العشرية الأخيرة حيث نسجل المعطيات التالية:

## الفرع الأول: إيصال غاز المدينة

ارتفعت نسبتهم من 27% سنة 1999 إلى 82% سنة 2010 وارتفع الحظيرة السكنية الموصولة أو المربوطة بشبكة توزيع الغاز من 60.840 وحدة إلى 222.580 وحدة سكنية ونخص بالذكر هنا الحظيرة السكنية القابلة والممكن ربطها بشبكة الغاز وليس الحظيرة السكنية الإجمالية للولاية كما تجدر الإشارة بأنه تم ربط وتزويد 35 مركز سكني بمجموع 53.116 وحدة سكنية في الخماسي 2010/2005 منها 19.148 وحدة سكنية على ميزانية الولاية أما المشاريع الجاري إنجازها بخمسة عشرة بلدية (15) لربط 21.009 مسكن والمتوقع انتهاء الأشغال بها سنة 2011 مما يرفع النسبة إلى 86%

**إيصال الكهرباء:** بلغت نسبة إيصال الكهرباء هذه السنة 98,80% إذ تم إنجاز 234 كلم طولي من أصل 249 كلم كهرباء الريفية شملت 2.142 وحدة سكنية كما تم إنجاز 162 كلم طولي من أصل 274 كلم لربط الأحياء والجزينات السكنية المتخلفة ببلديات الولاية وكلها مبرمجة بالمخطط الخماسي 2009/2005.

الشكل رقم: 01



المصدر: مديرية الصناعة والمناجم والطاقة

جدول رقم 02: توزيع الكهرباء والغاز حالة موقوفة في 31 / 12 / 2014

النسبة 2014	الغاز الطبيعي		كمية الطاقة المستهلكة (كيلو وات)				نسبة ايصال الكهرباء		الكهرباء		البلدية
	مساكن غير المزودة	مساكن- مزودة	حصّة الفرد من الكهرباء (كيلواط)	استعمالات صناعية	استعمالات منزلية	بالنسبة للولاية	بالبلدية	عدد المساكن الريفية غير المزودة	عدد المشتركين عبر البلدية		
										تجمعات سكنية	
99,84	110	67.229	2.099,47	36.027.474	168.344.063	99,90	65	75.614	سطيف		
98,21	180	9.883	2.458,97	1.705.447	26.515.094	99,13	95	10.783	عين ارنات		
95,63	122	2.672	2.510,41	488.028	7.413.232	98,37	49	2.953	عين عباسة		
92,07	310	3.600	2.513,34	1.160.294	11.106.469	98,68	59	4.419	الاوريسيا		
93,43	180	2.560	4.436,31	2.456.960	16.977.745	98,20	70	3.827	مزلوق		
<b>95,94</b>	<b>792</b>	<b>18.715</b>	<b>2.821,06</b>	<b>5.810.729</b>	<b>62.012.540</b>	<b>98,77</b>	<b>273</b>	<b>21.982</b>	<b>مجموع الدائرة</b>		
98,67	100	7.430	2.175,05	3 159 467	16 528 172	98,73	98	7.599	عين الكبيرة		
96,31	64	1.671	2.473,05	843 710	4 280 844	95,58	80	1.731	اولاد عدوان		
98,30	28	1.618	1.784,69	933 913	3 028 623	94,96	90	1.697	الدهامشة		
<b>98,24</b>	<b>192</b>	<b>10.719</b>	<b>2.161,75</b>	<b>4.937.090</b>	<b>23 837 639</b>	<b>97,63</b>	<b>268</b>	<b>11.027</b>	<b>مجموع الدائرة</b>		
94,24	82	1.342	1.723,56	1 884 513	4 782 876	97,10	83	2.775	بابور		
40,41	702	476	1.801,80	1 138 721	2 389 189	92,99	100	1.326	سرج الغول		
<b>69,87</b>	<b>784</b>	<b>1.818</b>	<b>1.748,86</b>	<b>3.023.234</b>	<b>7.172.065</b>	<b>95,73</b>	<b>183</b>	<b>4.101</b>	<b>مجموع الدائرة</b>		
96,65	120	3.467	2.378,87	1 809 915	11 275 848	98,75	60	4.740	عموشة		

96,07	93	2.272	2.279,38	1 782 028	8 440 541	98,07	73	3.703	تيزي نبشار
0,00	1.165	0	1.757,72	421 280	799 764	94,20	28	455	واد البارد
<b>80,64</b>	<b>1.378</b>	<b>5.739</b>	<b>2.305,70</b>	<b>4.013.223</b>	<b>20.516.153</b>	<b>98,22</b>	<b>161</b>	<b>8.898</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
90,14	336	3.071	1.843,77	1 666 126	6 687 368	98,64	50	3.627	بني عزيز
0,00	2.812	0	2.053,73	1 013 438	4 633 207	97,07	68	2.256	عين السبت
63,00	340	579	1.582,42	848 165	2 063 478	96,38	49	1.304	معاوية
<b>51,13</b>	<b>3.488</b>	<b>3.650</b>	<b>1.862,26</b>	<b>3.527.729</b>	<b>13.384.053</b>	<b>97,73</b>	<b>167</b>	<b>7.187</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
98,23	280	15.530	3.888,06	6 384 987	64 203 488	98,63	230	16.513	عين ولمان
86,54	413	2.656	6.230,29	1 466 608	24 173 517	97,83	86	3.880	قلال
83,05	570	2.792	5.050,08	1 571 310	20 912 381	98,22	75	4.141	قصر الابطال
88,74	100	788	3.431,10	1 108 416	6 443 614	94,47	110	1.878	اولاد سي احمد
<b>94,11</b>	<b>1.363</b>	<b>21.766</b>	<b>4.381,83</b>	<b>10.531.321</b>	<b>115.733.000</b>	<b>98,14</b>	<b>501</b>	<b>26.412</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
98,45	70	4.440	5.789,89	1 842 785	34 258 801	99,01	59	5.917	قجال
98,50	50	3.278	22.908,39	2.145.031	83.730.157	97,83	81	3.655	اولاد صابر
<b>98,47</b>	<b>120</b>	<b>7.718</b>	<b>12.326,47</b>	<b>3.987.816</b>	<b>117.988.958</b>	<b>98,56</b>	<b>140</b>	<b>9.572</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
96,28	182	4.715	3.272,80	3 086 972	19 914 961	99,10	55	6.085	صالح باي
92,19	150	1.770	2.590,08	941 803	5 856 173	93,66	153	2.261	اولاد تبان
93,92	126	1.948	5.155,56	1 927 198	17 482 511	96,58	120	3.391	الرصفة
85,46	365	2.146	2.366,78	1 543 782	7 344 104	96,58	110	3.103	الحامة
95,22	110	2.191	2.269,79	1 713 139	5 215 974	93,83	151	2.298	بوطالب
<b>93,19</b>	<b>933</b>	<b>12.770</b>	<b>3.256,72</b>	<b>9.212.894</b>	<b>55.813.723</b>	<b>96,68</b>	<b>589</b>	<b>17.138</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
93,36	590	8.291	3.533,55	4 973 518	37 968 003	97,71	252	10.745	عين ازال
86,41	480	3.053	10.277,58	1 899 340	36 567 622	95,18	180	3.558	عين الحجر
89,22	319	2.639	5.854,05	822 501	20 301 835	97,22	99	3.468	بير حدادة
90,79	320	3.154	3.788,75	2 058 421	23 172 015	97,67	146	6.116	بيضاء برج
<b>90,93</b>	<b>1.709</b>	<b>17.137</b>	<b>4.940,32</b>	<b>9.753.780</b>	<b>118.009.475</b>	<b>97,24</b>	<b>677</b>	<b>23.887</b>	<b>مجموع الدائرة</b>

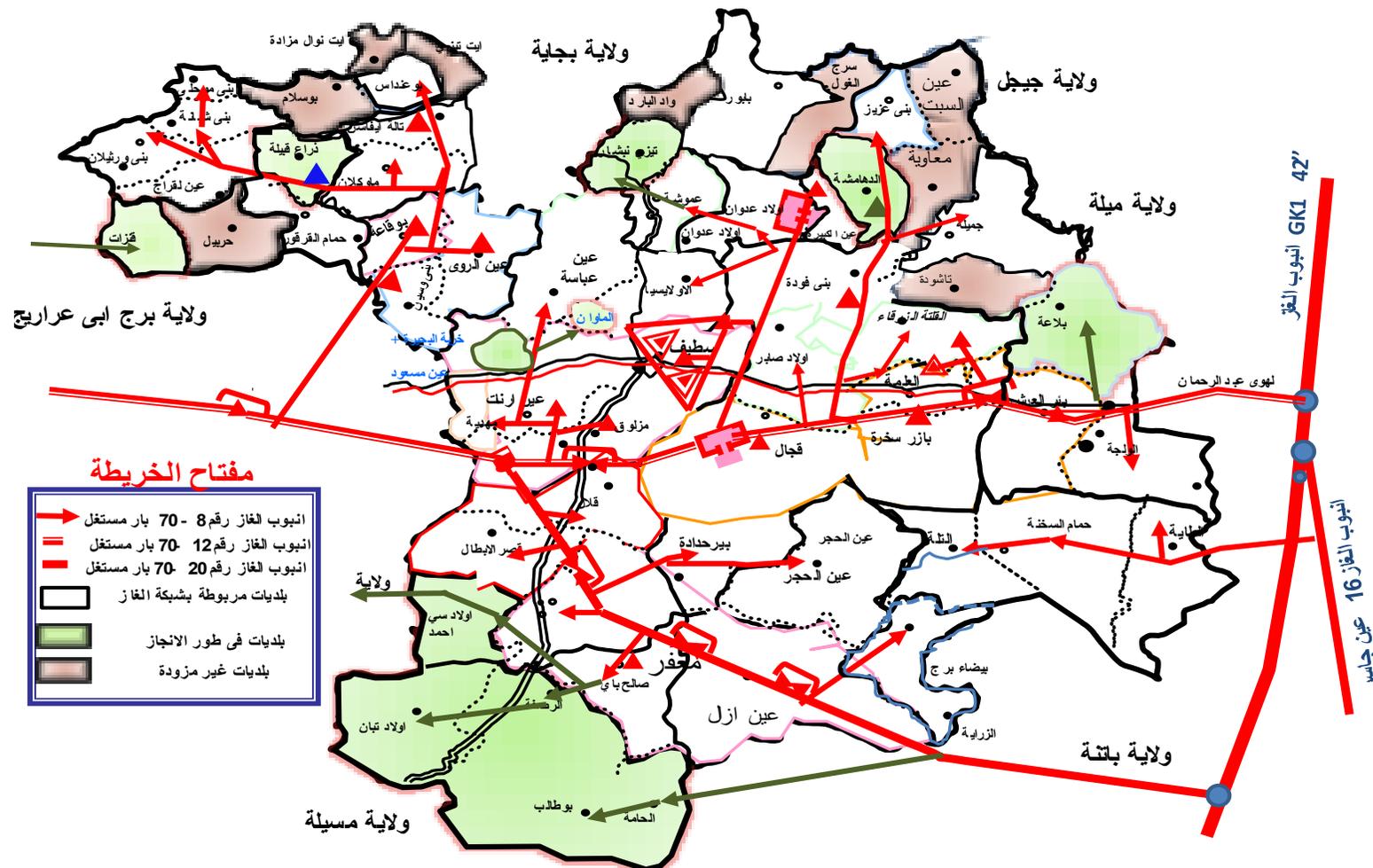
الغاز الطبيعي			الكهرباء						البلدية	
النسبة 2014	مساكن غير المزودة	مساكن- مزودة	كمية الطاقة المستهلكة (كيلو وات)			نسبة اقبال الكهرباء		المشتركين		
			حصّة الفرد من الكهرباء (كيلواط)	استعمالات صناعية	استعمالات منزلية	بالنسبة للولاية	بالبلدية	المساكن الريفية غير المزودة		عبر البلدية
84,00	470	2.468	1.882,36	1.531.504	7.277.215	95,91	165	3.866	بني ورثيلان	
78,89	420	1.570	1.553,70	783.017	6.685.549	97,97	89	4.303	عين لقراج	
73,14	400	1.089	1.958,40	490.093	6.188.542	97,83	70	3.160	بني شبانة	
81,00	320	1.364	1.512,03	239.476	2.960.545	96,07	80	1.958	بني موحلى	
<b>80,13</b>	<b>1.610</b>	<b>6.491</b>	<b>1.739,43</b>	<b>3.044.090</b>	<b>23.111.851</b>	<b>97,05</b>	<b>404</b>	<b>13.287</b>	<b>مجموع الدائرة</b>	
83,56	420	2.134	1.746,80	1.302.439	6.391.534	98,15	69	3.659	بوعنداس	
0,00	3.124	0	964,66	548.425	4.021.674	97,18	89	3.069	بوسلام	
0,00	2.024	0	1.126,88	122.093	1.529.169	93,72	91	1.357	ايت تيزى	
0,00	850	0	1.610,76	92.751	1.543.103	91,67	87	958	ايت نوال مزادة	
<b>24,95</b>	<b>6.418</b>	<b>2.134</b>	<b>5.058,77</b>	<b>5.839.367</b>	<b>45.746.418</b>	<b>96,42</b>	<b>336</b>	<b>9.043</b>	<b>مجموع الدائرة</b>	
97,66	156	6.505	2.664,03	3.088.610	20.009.504	99,29	54	7.511	بوقاعة	
90,60	210	2.024	2.692,10	816.872	6.802.928	96,67	87	2.527	عين الروى	
94,41	126	2.127	2.615,04	380.103	5.943.989	97,22	65	2.273	بنى وسين	
<b>95,59</b>	<b>492</b>	<b>10.656</b>	<b>2.660,74</b>	<b>4.285.585</b>	<b>32.756.421</b>	<b>98,35</b>	<b>206</b>	<b>12.311</b>	<b>مجموع الدائرة</b>	
90,36	310	2.905	2.083,50	981.796	7.425.588	98,40	58	3.564	حمام القرقور	
67,51	620	1.288	20.373,64	890.338	58.248.230	97,44	75	2.859	ذراع قبيلة	
<b>81,85</b>	<b>930</b>	<b>4.193</b>	<b>10.224,79</b>	<b>1.872.134</b>	<b>65.673.818</b>	<b>97,97</b>	<b>133</b>	<b>6.423</b>	<b>مجموع الدائرة</b>	
66,60	850	1.695	1.272,48	178.622	3.373.355	98,33	45	2.651	قنزات	
0,00	2.392	0	1.026,93	81.235	2.486.189	97,31	67	2.421	حربيل	
<b>34,33</b>	<b>3.242</b>	<b>1.695</b>	<b>1.155,27</b>	<b>259.857</b>	<b>5.859.544</b>	<b>97,84</b>	<b>112</b>	<b>5.072</b>	<b>مجموع الدائرة</b>	
80,35	450	1.840	2.170,84	505.849	6.697.026	96,56	110	3.085	ماوكلان	
76,82	600	1.988	2.382,91	1.133.737	7.644.382	96,39	120	3.208	تالة ايفاسن	

78,47	1.050	3.828	2.278,95	1.639.586	14.341.408		96,47	230	6.293	مجموع الدائرة
99,73	90	32.644	3.341,33	13.764.100	128 998 690		99,86	55	38.607	العلمة
80,27	420	1.709	3.109,78	989 057	8 782 030		97,01	87	2.824	القلعة الزرقاء
81,22	850	3.676	4.488,45	2 108 250	25 638 018		98,64	79	5.712	بازر صخرة
<b>96,55</b>	<b>1.360</b>	<b>38.029</b>	<b>3.466,45</b>	<b>16.861.407</b>	<b>163.418.738</b>		<b>99,53</b>	<b>221</b>	<b>47.143</b>	مجموع الدائرة
85,47	360	2.118	3.256,87	2 039 766	9 640 346		98,37	49	2.960	حمام السخنة
78,59	280	1.028	4.514,49	1 058 121	9 512 028		94,61	120	2.107	الطابية
73,77	340	956	2.855,65	503 790	4 277 763		93,16	110	1.498	التلة
<b>80,72</b>	<b>980</b>	<b>4.102</b>	<b>3.568,95</b>	<b>3.601.677</b>	<b>23.430.137</b>		<b>95,92</b>	<b>279</b>	<b>6.565</b>	مجموع الدائرة
91,49	340	3.657	3.838,09	1 582 670	18 415 173		98,22	87	4.798	بئر العرش
69,90	670	1.556	2.997,14	1 541 655	7 693 652		96,54	92	2.567	بلاعة
69,58	435	995	3.511,97	754 379	6 075 709		94,59	99	1.730	الولجة
72,95	270	728	2.217,57	1 180 064	3 055 816		96,16	55	1.378	تاشودة
<b>80,18</b>	<b>1.715</b>	<b>6.936</b>	<b>3.364,88</b>	<b>5.058.768</b>	<b>35.240.350</b>		<b>96,92</b>	<b>333</b>	<b>10.473</b>	مجموع الدائرة
84,27	426	2.283	2.197,44	1 848 826	8 706 275		98,31	68	3.962	جميلة
77,25	620	2.105	2.418,73	1 402 168	7 527 076		98,23	56	3.112	بنى فودة
<b>80,75</b>	<b>1.046</b>	<b>4.388</b>	<b>2.294,79</b>	<b>3.250.994</b>	<b>16.233.351</b>		<b>98,28</b>	<b>124</b>	<b>7.074</b>	مجموع الدائرة
	<b>29.71</b>	<b>249.71</b>			<b>1.112.197.4</b>					مجموع الولاية
89,37	2	3	3.329,22	134.277.682	03		98,41	5.402	334.072	

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم والطاقة 2015

خريطة الولاية لسنة 2014

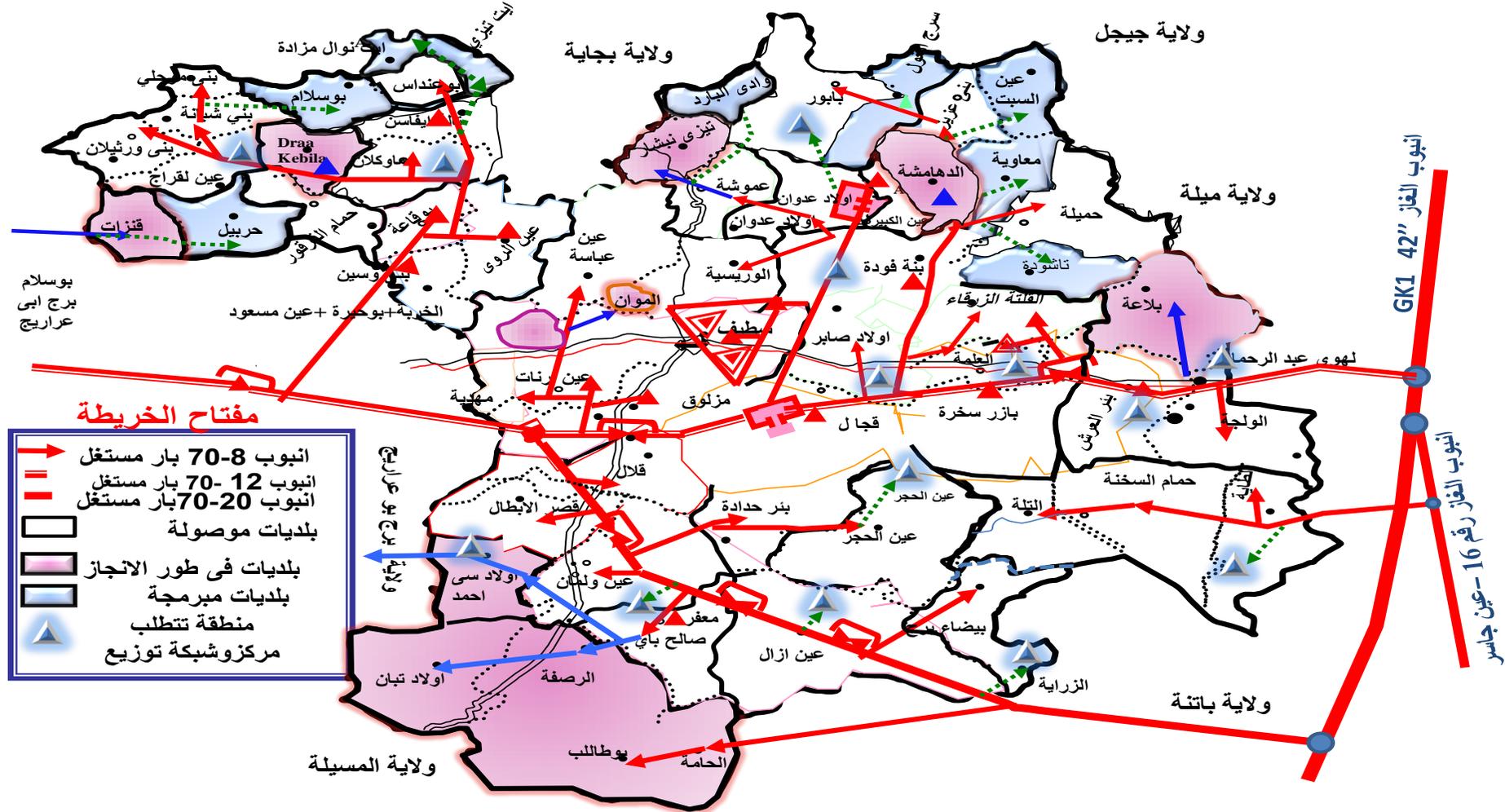
الشكل رقم: 02



المصدر: مديرية الصناعة والمناجم والطاقة

خريطة الولاية للغاز الطبيعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

الشكل رقم : 03



المصدر: مديرية الصناعة والمناجم والطاقة

جدول رقم 3: توزيع المحروقات ومشتقات البترول حالة موقوفة في 2014/12/31

سير غاز			المبيعات من المحروقات (هكتولتر)							عدد المحطات	البلدية	
المبيعات - لتر	طاقة التخزين م <sup>3</sup>	عدد المحطات	المجموع	الزيت	كيروزان	مازوت	بدون رصاص	ممتاز	عادي			طاقة التخزين
6084484	50	3	1706320			1149079	191480	65889	299872	1509	16	سطيف
2990979	80	3	921655		/	713498	96218	57292	54647	890	3	عين ارنات
972972	10	1	168370		/	136970			31400	10	1	عين عباسة
0	8270	1	204194		/	158214	4440	8270	33270	210	2	الاوريسيا
0		0	110		/	110				0	\	مزلوق
3963951	8360	5	1294329			1008792	100658	65562	119317	1110	6	مجموع الدائرة
0	0	0	62400		/	20520		10480	31400	120	1	عين الكبيرة
0		0	0		/					0	/	اولاد عدوان
0		0	0		/					0	/	الدهامشة
0		0	62400	0	0	20520	0	10480	31400	120	1	مجموع الدائرة
0	0	0	31050			30240			810	60	1	بابور
0		0	0							0	/	سرج الغول
0		0	31050	0	0	30240	0	0	810	60	1	مجموع الدائرة
0	0	0	122750			97480	8940		16330	110	1	عموشة
0	0	0	124840			104590	5790		14460	100	1	تيزي نبشار
0		0	0							0	/	واد البارد
0		0	247590	0	0	202070	14730	0	30790	210	2	مجموع الدائرة
606379	20	1	129820			90690		29710	9420	90	1	بني عزيز
0	/	0	0							0		عين السبت
0	/	0	0							0	/	معاوية
606379		1	129820	0	0	90690	0	29710	9420	90	1	مجموع الدائرة
1775555	20	1	397261			218780	19940	25500	133041	330	4	عين ولمان
0	/	0	29331				5670		23661	60	1	قلال
0		0	167860			135010			32850	90	2	قصر الابطال
0		0	0							0	/	اولاد سي احمد
1775555		1	594452	0	0	353790	25610	25500	189552	480	7	مجموع الدائرة
815907	10	1	0							490	4	قجال
235099	10	1	139195			55272	5108	30128	48687	220	2	اولاد صابر
1051006		2	139195	0	0	55272	5108	30128	48687	710	6	مجموع الدائرة
1179152	10	1	0							200	2	صالح باي

0		0	0						0	/	اولاد تبان	
1037484	10	1	140750			106250	9630	4420	20450	110	1	الرصفة
0	/	0	38670			26120			12550	150	1	الحامة
0	/	0	0							0	/	بوطالب
<b>2216636</b>		<b>2</b>	<b>179420</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>132370</b>	<b>9630</b>	<b>4420</b>	<b>33000</b>	<b>460</b>	<b>4</b>	مجموع الدائرة
2267235	30	2	111469			9000	51750	14800	35919	377	5	عين ازال
973579	20	3	141287			90330	5140	1550	44267	330	4	عين الحجر
1055405	/	1	10540					1820	8720	240	4	بير حدادة
1177634	10	1	45550			3000	8340		34210	120	1	بيضاء برج
<b>5473853</b>		<b>7</b>	<b>308846</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>102330</b>	<b>65230</b>	<b>18170</b>	<b>123116</b>	<b>1067</b>	<b>14</b>	المجموع
256008	10	1	70350			54890		10090	5370	150	1	بني ورثيلان
0	/	0	45960			36470	2450		7040	110	1	عين لقراج
0	/	0	0							0	1	بني شبانة
0	/	0	0							0	/	بني موحلى
<b>256008</b>		<b>1</b>	<b>116310</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>91360</b>	<b>2450</b>	<b>10090</b>	<b>12410</b>	<b>260</b>	<b>3</b>	مجموع الدائرة
0	/	1	131700			79120		1440	51140	270	2	بوعنداس
0	/	0	20820			18030	1140		1650	150	1	بوسلام
0	/	0	0							120	1	ايت تيزى
0	/	0	0							0	/	ايت نوال مزادة
<b>0</b>		<b>1</b>	<b>152520</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>97150</b>	<b>1140</b>	<b>1440</b>	<b>52790</b>	<b>540</b>	<b>4</b>	مجموع الدائرة
633324	/	1	85350			35160	19370	17810	13010	230	2	بوقاعة
0	/	0	92622			69892		7610	15120	60	1	عين الروى
0	/	0	0							70	1	بنى وسين
<b>633324</b>		<b>1</b>	<b>177972</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>105052</b>	<b>19370</b>	<b>25420</b>	<b>28130</b>	<b>360</b>	<b>4</b>	مجموع الدائرة
0	/	0	0							120	1	حمام القرقور
0	/	0	0							0	/	نزار قبيلة
<b>0</b>		<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>120</b>	<b>1</b>	مجموع الدائرة
0	/	0	13380			11080	1280		1020	80	1	قنرات
0	/	0	0							0	/	حربيل
<b>0</b>		<b>0</b>	<b>13380</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>11080</b>	<b>1280</b>	<b>0</b>	<b>1020</b>	<b>80</b>	<b>1</b>	مجموع الدائرة
0	/	0	28000				1620	9470	16910	110	2	ماوكلان
0	/	0	0							18,5	1	تالة ايفاسن
<b>0</b>		<b>0</b>	<b>28000</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>1620</b>	<b>9470</b>	<b>16910</b>	<b>128,5</b>	<b>3</b>	مجموع الدائرة
1738568	20	2	942587			657918	90676	17656	176337	608,5	5	العلمة
0	/	0	0							0	/	القلعة الزرقاء
521077	20	1	2280			2280				390	2	بازر صخرة
<b>2259645</b>		<b>3</b>	<b>944867</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>660198</b>	<b>90676</b>	<b>17656</b>	<b>176337</b>	<b>390</b>	<b>7</b>	مجموع الدائرة

0	/	0	93850			68980	7200		17670	150	1	حمام السخنة
0	/	0	29450				7670	4140	17640	240	2	الطاية
0	/	0	0							0	/	التلة
<b>0</b>		<b>0</b>	<b>123300</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>68980</b>	<b>14870</b>	<b>4140</b>	<b>35310</b>	<b>0</b>	<b>3</b>	مجموع الدائرة
0	/	0	215888			186608	6210	3670	19400	130	2	بئر العرش
0	/	0	0							0	/	بلاعة
0	/	0	840			840				120	1	الولجة
0	/	0	0							0	/	تاشودة
<b>0</b>		<b>0</b>	<b>216728</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>187448</b>	<b>6210</b>	<b>3670</b>	<b>19400</b>	<b>250</b>	<b>3</b>	مجموع الدائرة
0	/	0	0							0	/	جميلة
0	/	0	0							90	1	بنى فودة
<b>0</b>		<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>90</b>	<b>1</b>	مجموع الدائرة
<b>24320841</b>		<b>27</b>	<b>11226678</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>7583763</b>	<b>908644</b>	<b>577601</b>	<b>2156670</b>	<b>8034,5</b>	<b>88</b>	مجموع الولاية

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم والطاقة 2015

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>2</sup>

جدول رقم 04: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط 2014/12/31

القطاع	مؤسسة منشأة	مناصب العمل	
		مؤسسات	مناصب العمل
		مشطوبة	محدثة
الزراعة والصيد البحري	21	34	254
المياه والطاقة	0	16	0
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	0	0	0
المحروقات	0	0	0
المناجم والتنقيب	73	61	115
الصناعات المعدنية	72	114	215
مواد البناء سيراميك وزجاج	216	363	457
البناء والأشغال العمومية	782	1274	685
كيميائيات (مطاط وبلاستيك)	1	13	89
الصناعات الغذائية تبغ وكبريت	81	167	209
صناعة الألبسة والنسيج	15	11	87
صناعة الجلود والأحذية	1	0	5
الصناعة الخشبية، الطباعة والورق	188	160	684
صناعات مختلفة	43	93	109
النقل والمواصلات	266	283	341
التجارة	483	830	515
الفندقة، المطاعم، المقاهي	195	232	68
الخدمات المقدمة للمؤسسات	429	1800	187
الشؤون العقارية	12	12	100
المؤسسات المالية	16	27	110
مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد	212	212	538
مختلف الخدمات الغير تجارية المقدمة للجماعة	0	0	0

<sup>2</sup> - الديوان الوطني للإحصائيات - 2015.

3307	5762	4732	3167	المجموع
------	------	------	------	---------

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة + غرفة الصناعة التقليدية والحرفية بالولاية 2015.

جدول رقم 05: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الكبرى إلى غاية

2014/12/31

عدد العمال	عدد المؤسسات حسب التصنيف المعتمد				القطاعات الكبرى
	المجموع	م-متوسطة-50-	م-صغيرة-10-	م-مصغرة-1-	
		250	49	9	
10898	114	47	115	1388	المؤسسات الصناعية
18338	251	46	259	2914	مؤسسات الأشغال العمومية والبناء
18533	154	30	195	5860	مؤسسات ذات الطابع الخدماتي
47769	519	312	569	10162	المجموع

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة + غرفة الصناعة التقليدية والحرفية بالولاية.

جدول رقم 06: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مناصب العمل حسب قطاعات النشاط

إلى غاية 2014/12/31

القطاع	مؤسسات مصغرة	مؤسسات صغيرة	مؤسسات متوسطة	المجموع	مناصب العمل
الفلحة والصيد البحري	310	18	8	336	1125
المياه والطاقة	20	7	3	30	405
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	0	0	0	0	0
المحروقات	5	5	3	13	327
المناجم والتنقيب	47	39	3	89	1154
الصناعات المعدنية	90	12	0	102	409
مواد البناء سيراميك وزجاج	710	74	21	805	6125
البناء والأشغال العمومية	2819	215	38	3072	13854
كيميائيات (مطاط وبلاستيك)	46	7	6	59	665
الصناعات الغذائية، تبغ وكبريت	513	23	22	558	3954

397	131	0	6	125	صناعة الألبسة والنسيج
386	21	4	0	17	صناعة الجلود والأحذية
1598	721	4	16	701	الصناعة الخشبية، الطباعة والورق
2102	259	16	30	213	صناعات مختلفة
1394	1126	6	19	1101	النقل والمواصلات
7154	2975	13	87	2875	التجارة
1315	732	0	21	711	الفندقة، المطاعم، المقاهي
5245	1222	10	53	1159	الخدمات المقدمة للمؤسسات
711	68	5	7	56	الشؤون العقارية
1836	115	9	41	65	المؤسسات المالية
2103	1126	3	21	1102	مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد
17	4	0	0	4	مختلف الخدمات الغير تجارية المقدمة للجماعة
<b>52276</b>	<b>13564</b>	<b>174</b>	<b>701</b>	<b>12689</b>	<b>المجموع</b>

**المصدر:** مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة + غرفة الصناعة التقليدية والحرفية بالولاية.

**تعليق:** حسب الجدول رقم 04، نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو القطاع الذي يهيمن على مجموع نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد 782 مؤسسة ومناصب شغل تصل إلى 685 منصب عمل يليه قطاع النشاطات التجارية بـ 483 مؤسسة و 515 منصب عمل ثم قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسة بـ 429 مؤسسة و 187 منصب عمل.

بالنسبة للقطاعات التي تضم عدد كبير من العمال نذكر:

- قطاع الخدمات التجارية المقدمة للأفراد ويوفر 538 منصب عمل
- قطاع مواد البناء (سيراميك وزجاج) ويوفر 457 منصب عمل

في المجموع نحصي ما يقارب 3167 مؤسسة صغيرة ومتوسطة توفر حوالي 5762 منصب عمل.

وعلى العموم فإذا تم تقسيم هذه المؤسسات على القطاعات الكبرى للنشاط، فإننا نجد قطاع الخدمات

هو النشاط المسيطر على مستوى الولاية بعدد 6085 وعدد عمال يقدر بـ 18533 ثم قطاع الأشغال

العمومية والبناء بعدد 3219 وعدد عمال يقدر بـ 18338 ثم المؤسسات الصناعية بعدد 1550 وعدد العمال يقدر بـ 10898

بالنسبة لتوزيع النشاطات حسب حجم المؤسسات فإنما نلاحظ أن المؤسسات المصغرة تهيمن على أغلب القطاعات الأساسية نذكر:

- قطاع التجارة يستحوذ على 2875 مؤسسة مصغرة مقابل 87 مؤسسة صغيرة و13 مؤسسة متوسطة.
- قطاع البناء والأشغال العمومية يستحوذ على 2819 مؤسسة مصغرة مقابل 215 مؤسسة صغيرة و38 مؤسسة متوسطة.
- قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات يستحوذ على 1159 مؤسسة مصغرة مقابل 35 مؤسسة صغيرة و10 مؤسسة متوسطة.
- قطاع الخدمات التجارية المقدمة للأفراد تضم 1102 مؤسسة مصغرة مقابل 21 مؤسسة صغيرة و03 مؤسسات متوسطة.
- قطاع النقل والمواصلات يضم 1101 مؤسسة مصغرة مقابل 19 مؤسسة صغيرة و06 مؤسسات متوسطة.

المبحث الرابع: السكان<sup>1</sup>

## مقدمة

إن السكان هم جوهر التنمية الاقتصادية، حيث يستوجب معرفة عددهم لأنه شرط أساسي في دراسة وكشف مكوناتهم وتركيباتهم البيولوجية وتوجهاتهم الفكرية. فهو يعتبر عامل ضروري في تحديد النظرية الاجتماعية المنتهجة والتي يجب إتباعها وذلك من أجل تطوير أساليب التسيير والإصلاح مع تهذيب الطموحات الاجتماعية وتحديدها والتحكم في دواليب حياة أفراد المجموعة البشرية التي تتشكل منها الأمة، للحفاظ على مقوماتها المادية وضمان ديمومتها والتي يجب الاهتمام والعناية الكافية بالتنمية المحلية. إنه ليس من السهل التعامل مع عناصر هذا المركب الثنائي الهجين، إذ أن أفراد المجتمع تتحكم فيهم عوامل نفسية ذاتية المصدر تخضع للثقافة الفكرية البشرية والعقائدية السائدة في المجتمع وأخرى خارجية محيطة بهم وهي نتاج تصرفاتهم، حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال إبعادهم من أي دراسة أو عملية تنموية اجتماعية كانت أو اقتصادية، سياسية أو ثقافية التي لا تقوم إلا بواسطتهم ولأجلهم.

إن تحديد فعالية المجتمعات وتصنيفها يحتم علينا أن نتبع الطرق التالية:

المعرفة الدقيقة لقضايا السكان والتي تركز على البيانات الكمية والنوعية لمجموع الظواهر والعمليات الجارية للكشف عليها وتحليلها وذلك لتحديد الروابط والعلاقة الناشئة بين هذه الظواهر والعمليات وانعكاساتها على الواقع السكاني.

الدراسة الموضوعية للوقائع والمتغيرات الميدانية مع إتباع الطرق العلمية وتطبيقها وتوفير كل الوسائل الضرورية لكل عملية يراد من خلالها الاطلاع على جوهر التحولات والتغيرات التي يشهدها المجتمع في جميع الأصعدة للحياة البشرية.

<sup>1</sup> مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية - مرجع سابق.

من اجل استمرار الأمة وبقائها يجب التفكير مع العمل على جميع الأصعدة والمحاور الرئيسية الثلاثة المتعلقة بتشكيل المجتمع البشري وهي:

المحور الديموغرافي، التربية، الشغل وما ينتج عنها من حركة ديناميكية تنموية يؤسس عليها للمستقبل باعتباره محل انشغال وتخطيط وتخمين كل هيئة سياسية كانت أو اجتماعية وذلك لمراجعة الماضي من اجل إصلاح الحاضر مع الاهتمام والعناية بترقية الأفراد الطبيعيين والتي هي من أساسيات وأهداف التنمية والتطور، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الجماعية وتوازنات الخلية الأساسية في المجتمع والمتمثلة في الضروريات وذلك لتثبيت دعائم وإعداد وتهيئة الأرضية لما هو آت بتوفير الانفتاح والازدهار لجميع أفراد الأمة مع العمل على التقليل من الفوارق الاجتماعية، باستغلال جميع القدرات البشرية والرقعة الجغرافية التي يعيشون عليها وما تحويه من ثروات طبيعية. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالمعرفة الدقيقة لأحوال السكان ومشاكلهم وضبط المعدلات الديموغرافية التي تسمح للقارئ والدارس من الاطلاع عليها.

إن هذه المحاور يتم الاستناد عليها في عملية التخطيط ومن ثمة نستطيع أن نبرمج المشاريع التنموية وذلك بشقيها المادي والمعنوي مع العلم أن التخطيط مرتبط بالإحصاء ارتباطا وثيقا، حيث أن كل واحد منهما مكمل للآخر وان عملية الإحصاء العام للسكن والسكان يتم إجراؤها كل عشرة سنوات. إن السكان هم جزء من التنمية، لان بدونهم لن تكون هناك تنمية محلية ناجحة. وكما هو معلوم فان التخطيط يتطلب دراسة معمقة لأي مشروع تنموي مهما كان نوعه اقتصادي، اجتماعي، ثقافي. فالمستفيد من كل مشروع يتم إنشاؤه هم السكان بالدرجة الأولى، وبفضل هذه المشاريع يتم تشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة وفي نفس الوقت تقليص البطالة، ومن هنا نستطيع التحكم فيها أو القضاء عليها. هذا من جهة ومن جهة ثانية فالتشغيل يعتبر محور أساسي في كل تنمية كانت محلية أو وطنية.

إن المحاور الثلاثة المذكورة آنفا كلها أساسية ولا يمكن إهمال أي واحد منها. وهي محاور تكمل بعضها مهما كانت نتيجة التكامل ايجابية أو سلبية. إذ أن المحور الديموغرافي يتطلب الاعتناء والاهتمام به أكثر من غيره لأن السكان هم المحرك الأساسي ضمن الإستراتيجية التنموية لكل بلد يسير في طريق النمو.

### المطلب الأول: تقسيم السكان حسب المناطق السكنية

\* عدد سكان الولاية في 2014/12/31: حسب الأرقام والمعطيات المستقاة من مصالح الحالة المدنية لبلديات الولاية والهجرة الداخلية والخارجية والسكان الأجانب المقيمون داخل تراب الولاية فان عدد سكان هذه السنة بلغ: 1.740.022 نسمة تفصلها ونبينها كالتالي:

- 1.307 نسمة وافدون جدد للولاية وهو خلاصة صافي عملية هجرة السكان
- 2039 أجنب مقيمون بالولاية منهم 330 أنثى أغلبهن متزوجات بجزائريين كما يتوزعون
- 1.736.675 نسمة هم نتاج الزيادة الطبيعية من مواليد ووفيات، حيث بلغ عدد الإناث 855.884 نسمة أي 49.28% و 880791 ذكر أي نسبة 50.72% واللافت للانتباه هو تقارب عدد الإناث والذكور.

- يعيشون في أسر بلغ عددها 403033 أسرة حيث يقدر متوسط عدد أفرادها 4.32.

جدول رقم 01 : سكان الولاية و بلدياتها في 2014/12/31

الكثافة السكانية	م. الأفراد في الاسرة	عدد السكان مصحح			المقيمين الاجانب بالبلدية			الحركة الداخلية للمواطنين(الهجرة)										السكان 2013-12-31			عدد الاسر	المساحة	البلدية	
		المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	الفارق		من والى خارج الولاية				من و الى داخل الولاية				حسب الزيادة الطبيعية						
								اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور				
																								مشطب
2.730	3	347.510	173.233	174.277	1.449	201	1.248	642	121	268	253	497	380	543	552	956	546	345.298	172.390	172.908	108.421	127	سطيف	
259	5	52.433	25.435	26.998	108	12	96	370	198	79	120	104	105	146	97	491	310	51.757	25.053	26.704	11.146	203	عين ارينات	
120	5	19.450	9.546	9.904	1	1	0	-4	-5	18	11	28	22	67	36	53	20	19.458	9.549	9.909	3.917	163	عين عباسة	
185	5	21.856	10.473	11.383	89	3	86	131	118	22	10	23	17	51	44	181	155	21.518	10.339	11.179	4.551	118	الاوريسيا	
142	5	19.263	9.280	9.983	1	1	0	-30	14	27	19	16	24	80	46	61	55	19.278	9.309	9.969	4.077	136	مزلوق	
183	5	113.002	54.734	58.268	199	17	182	467	325	146	160	171	168	344	223	786	540	112.011	54.250	57.761	23.691	619	مجموع الدائرة	
677	5	43.358	21.334	22.024	41	8	33	30	37	0	0	0	29	70	62	100	70	43.250	21.296	21.954	8.967	64	عين الكبيرة	
389	5	10.736	5.255	5.481	8	1	7	-29	-9	15	7	6	6	62	31	42	23	10.766	5.283	5.483	2.297	28	اولاد عدوان	
96	5	10.012	4.914	5.098	0			-31	-25	23	16	14	4	72	29	50	16	10.068	4.945	5.123	2.217	104	الدهامشة	
327	5	64.105	31.502	32.603	49	9	40	-30	3	38	23	20	39	204	122	192	109	64.083	31.523	32.560	13.481	196	مجموع الدائرة	
118	5	16.740	8.233	8.507	0			-40	-73	28	43	4	13	34	69	18	26	16.853	8.273	8.580	3.717	142	بابور	
99	5	9.789	4.840	4.949	0			-34	-29	30	19	4	9	26	37	18	18	9.852	4.874	4.978	2.005	99	سرج الغول	
110	5	26.529	13.073	13.456	0	0	0	-74	-102	58	62	8	22	60	106	36	44	26.705	13.147	13.558	5.722	241	مجموع الدائرة	
318	5	27.315	13.340	13.974	2	1	1	-	-117	-25	51	8	11	4	137	53	60	32	27.455	13.456	13.998	5.554	86	عموشة

310	5	22.216	10.921	11.295	1	0	1	-65	-19	52	30	25	26	105	54	67	39	22.299	10.986	11.313	4.667	72	تيزي نبشار
53	4	2.637	1.243	1.394	0			-29	-26	8	17	10	9	50	45	19	27	2.692	1.272	1.420	695	50	واد الباراد
251	5	52.168	25.504	26.664	3	1	2	-	-70	111	55	46	39	292	152	146	98	52.446	25.714	26.732	10.916	208	مجموع الدائرة
387	5	21.845	10.851	10.994	2	0	2	22	-8	26	18	27	14	62	30	83	26	21.829	10.829	11.000	4.701	57	بني عزيز
223	5	16.295	8.180	8.115	7	0	7	-61	-44	33	29	15	10	77	34	34	9	16.393	8.241	8.152	3.308	73	عين السبت
89	4	7.450	3.705	3.745	0			-20	-21	18	23	7	12	30	22	21	12	7.491	3.725	3.766	1.715	84	معاوية
213	5	45.590	22.736	22.854	9	0	9	-59	-73	77	70	49	36	169	86	138	47	45.713	22.795	22.918	9.724	214	مجموع الدائرة
528	5	90.389	43.889	46.500	37	14	23	108	93	68	41	101	41	181	101	256	194	90.151	43.767	46.384	18.528	171	عين ولمان
206	5	25.861	12.549	13.313	1	1	0	36	6	17	18	28	25	71	45	96	44	25.818	12.512	13.307	5.322	126	قلال
227	5	26.909	13.252	13.656	1	1	0	16	9	32	22	26	40	59	50	81	41	26.883	13.235	13.647	5.752	118	قصر الابطال
110	4	11.290	5.468	5.822	0			-39	-28	9	6	2	0	44	33	12	11	11.357	5.507	5.850	2.643	103	اولاد سي احمد
298	5	154.449	75.158	79.291	39	16	23	121	80	126	87	157	106	355	229	445	290	154.209	75.021	79.188	32.245	518	مجموع الدائرة

الكثافة السكانية	م. الأفراد في الأسرة	عدد السكان مصحح			الاجانب المقيمين بالبلدية			الحركة الداخلية للمواطنين(الهجرة)										السكان 2013-12-31			عدد الاسر	المساحة	البلدية
		المجموع	انث	ذكور	المجموع	انث	ذكور	الفارق		من والى خارج الولاية				من والى داخل الولاية				حسب الزيادة الطبيعية					
								اناث	ذكور	مشطب		مشطب		مشطب		مشطب		المجموع	اناث	ذكور			
										اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور						
2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	
169	5	39.028	18.866	20.162	6	2	4	31	11	47	24	45	26	131	57	164	66	38.980	18.833	20.147	8.045	231	قجال
125	5	14.994	7.298	7.696	1	1	0	31	56	11	19	6	11	24	18	60	82	14.906	7.266	7.640	3.026	120	اولاد صابر
154	5	54.022	26.164	27.858	7	3	4	62	67	58	43	51	37	155	75	224	148	53.886	26.099	27.787	11.071	351	مجموع الدائرة
213	4	30.282	15.073	15.209	2	2	0	14	19	26	22	30	32	98	58	108	67	30.247	15.057	15.190	7.161	142	صالح باي
67	5	11.906	5.958	5.948	0			63	-6	8	23	34	22	22	24	59	19	11.849	5.895	5.954	2.641	178	اولاد تبان
96	5	17.690	8.852	8.838	12	0	12	-27	-30	17	16	8	9	40	34	22	11	17.735	8.879	8.856	3.857	185	الرصفة
158	5	15.616	7823	7.793	0			-76	-89	75	93	37	33	60	37	22	8	15.781	7.899	7.882	3.324	99	الحامة
71	4	9.971	5.009	4.961	0			-29	-43	26	60	24	34	46	26	19	9	10.043	5.038	5.004	2.371	140	بوطالب
115	4	85.465	34.892	42.750	14	2	12	-55	-149	152	214	133	130	266	179	230	114	85.655	42.768	42.887	19.354	744	مجموع الدائرة
241	5	56.862	28.206	28.656	10	8	2	34	18	0	0	0	0	13	5	47	23	56.800	28.164	28.636	12.589	236	عين ازال
185	5	41.642	20.436	21.205	3	2	1	24	27	18	15	14	16	52	35	80	61	41.587	20.410	21.177	8.638	225	عين الحجر
205	5	23.432	11.260	12.172	1	1	0	-82	-23	13	8	4	0	103	21	30	6	23.536	11.341	12.195	5.080	114	بير حدادة
275	5	40.120	20.138	19.982	1	1	0	-17	-60	56	56	39	30	60	44	60	10	40.196	20.154	20.042	8.508	146	بيضاء برج
225	5	162.055	80.040	82.014	15	12	3	-41	-38	87	79	57	46	228	105	217	100	162.118	80.069	82.049	34.815	721	مجموع الدائرة
168	4	12.174	5.928	6.245	1	1	0	-15	-32	29	66	16	34	17	10	15	10	12.220	5.942	6.277	2.725	72	بني ورثيلان
275	5	15.445	7.456	7.990	0	0	0	-124	-76	106	105	24	39	68	20	26	10	15.645	7.580	8.066	3.371	56	عين لفراج
184	5	13.558	6.609	6.949	1	1	0	-89	-64	104	101	23	43	31	17	23	11	13.710	6.697	7.013	2.988	74	بني شبانة

330	4	8.796	4.234	4.562	0			-23	2	38	36	13	33	6	2	8	7	8.817	4.257	4.560	1.987	27	بني موحلى
218	5	49.973	24.227	25.746	2	2	0	-	-	277	308	76	149	122	49	72	38	50.392	24.476	25.916	11.071	229	مجموع الدائرة
556	5	20.239	9.972	10.267	1	1	0	14	-4	14	31	17	19	19	15	30	23	20.228	9.957	10.271	3.802	36	بوعنداس
269	5	16.407	7.983	8.424	2	2	0	-67	-93	73	125	23	53	38	29	21	8	16.565	8.048	8.517	3.406	61	بوسلام
197	5	7.205	3.581	3.623	0			-13	-35	20	56	7	25	8	11	8	7	7.253	3.594	3.658	1.532	37	ايت تيزى
226	5	5.719	2.856	2.864	0			-52	-56	46	60	6	18	19	15	7	1	5.827	2.908	2.920	1.174	25	ايت نوال مزادة
311	5	49.570	24.392	25.178	3	3	0	-	-	153	272	53	115	84	70	66	39	49.873	24.507	25.366	9.914	159	مجموع الدائرة
617	5	37.097	18.265	18.832	5	3	2	22	-17	38	44	41	38	44	73	63	62	37.087	18.240	18.847	7.963	60	بوقاعة
119	5	13.635	6.739	6.896	2	1	1	-3	-10	16	9	15	7	44	25	42	17	13.646	6.741	6.905	2.808	115	عين الروى
223	4	12.613	6.067	6.546	1	1	0	17	1	12	16	6	11	6	8	29	14	12.594	6.049	6.545	2.888	57	بنى وسين
274	5	63.345	31.071	32.274	8	5	3	36	-26	66	69	62	56	94	106	134	93	63.327	31.030	32.297	13.659	231	مجموع الدائرة

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

تعليق: نستشف من أرقام هذا الجدول التطور المستمر للحركة السكانية إذ نسجل الملاحظات التالية:

**الكثافة السكانية:** أكبر كثافة سكانية نسجها ببلديتي سطيف والعملة إذ بلغت على التوالي 2730 نسمة و 2648 نسمة في الكلم<sup>2</sup> وهما يحتلان المرتبة الأولى والثانية من حيث عدد السكان بمجموع 543980، أي ما يقارب (1/3) ثلث مجموع سكان الولاية في مساحة لا تتجاوز 201 كلم<sup>2</sup> أما أصغر نسبة في بلدية حرييل بمعدل 48 نسمة في مساحة تقدر ب 85.70 كلم<sup>2</sup>. مما يوحي لنا عدم توازن في التوزيع الجغرافي للسكان لوجود فوارق في جذب السكان وتثبيتهم بين مختلف بلديات الولاية .

**-الهجرة:** أهم ما نلاحظه وما نستخلصه من الجدول هو ظاهرة النزوح أو الهجرة التي تتعرض لها ( 38 ) ثمانية وثلاثون بلدية وكلها من البلديات الجبلية الشمالية والجنوبية التي عاشت ظروف استثنائية أثناء العشرية السوداء، مع ضعف أو انعدام التنمية بها في المجالات الحيوية كالشغل والسكن اللائق والصحة... الخ ، مما دفع السكان للهجرة إلي بلديات وولايات أخرى وجدوا فيها ضالتهم. وللتوضيح أكثر فان سكان البلديات الشمالية كانت وجهتهم بلديات ولاية الجزائر العاصمة وما جاورها. أما الجنوبية فكان ترحالهم لبلديات الولاية.

- إن تفشي هذه الظاهرة واستفحالها يترتب عنها أعباء إضافية للولايات والبلديات المستقبلية ينجم عنها اضطراب وعدم توازن وتحكم في دواليب التنمية الاجتماعية.

- أن البلديات المتبقية والبالغ عددها (22) اثنان وعشرون، فمنها الحاضنة ومنها المستقرة.فالحاضنة العشرة الأولى هي الأكثر جذبا واستقرارا للسكان لما توفره من شروط موضوعية كالشغل والسكن وكل المرافق العمومية والباقي مستقرة أو قريبة للاستقرار .

- البلديات الأكثر استقطابا: هي بلدية سطيف والعملة والأسباب تكمن في إمكانية الاستفادة من السكن والحصول على منصب شغل

-على الهيآت العمومية الاهتمام بهذه الظاهرة وحصر أسبابها ومعرفتها ودراستها لإيجاد حلول مناسبة

## جدول رقم 02: توزيع السكان حسب التجمعات السكانية والبلديات

توزيع السكان حسب المناطق									البلدية
المجموع	% سكان - الريف	ريفي	نصف ريفي	% نصف حضري	نصف حضري	% الحضر	حضري	حضري ممتاز	
347.510	1,09	3.777	0	0,00	0	98,91	38.613	305.120	سطيف
52.433	4,60	2.410	0	36,42	19097	58,98	30.926	0	عين ارنات
19.450	45,92	8.931	0	54,08	10519	0,00	0	0	عين عباسة
21.856	33,51	7.325	0	66,49	14531	0,00	0	0	الاوريسيا
19.263	61,71	11.88	0	38,29	7376	0,00	0	0	مزلوق
113.002	27,04	30.55	0	45,59	51522	27,37	30.926	0	مجموع الدائرة
43.358	17,75	7.697	0	15,48	6710	66,77	28.951	0	عين الكبيرة
10.736	44,21	4.746	0	55,79	5990	0,00	0	0	اولاد عدوان
10.012	100,00	6.590	3.422	0,00	0	0,00	0	0	الدهامشة
64.105	35,03	19.03	3.422	19,81	12699	45,16	28.951	0	مجموع الدائرة
16.740	61,44	10.28	0	38,56	6455	0,00	0	0	بابور
9.789	100,00	9.789	0	0,00	0	0,00	0	0	سرج الغول
26.529	75,67	20.07	0	24,33	6455	0,00	0	0	مجموع الدائرة
27.315	40,59	11.08	0	59,41	16227	0,00	0	0	عموشة
22.216	100,00	15.38	6.828	0,00	0	0,00	0	0	تيزي نيشار
2.637	100,00	2.637	0	0,00	0	0,00	0	0	واد البارد
52.168	68,89	29.11	6828	31,11	16227	0,00	0	0	مجموع الدائرة
21.845	57,58	12.57	0	0,00	0	42,42	9.266	0	بني عزيز
16.295	100,00	16.29	0	0,00	0	0,00	0	0	عين السبت
7.450	100,00	7.450	0	0,00	0	0,00	0	0	معاوية
45.590	79,67	36.32	0	0,00	0	20,33	9.266	0	مجموع الدائرة
90.389	16,00	14.46	0	14,22	12856	69,78	63.070	0	عين ولمان
25.861	86,73	22.42	0	13,27	3432	0,00	0	0	قلال
26.909	100,00	26.90	0	0,00	0	0,00	0	0	قصر الابطال
11.290	100,00	11.29	0	0,00	0	0,00	0	0	اولاد سي احمد
154.449	48,62	75.09	0	10,55	16289	40,84	63.070	0	مجموع الدائرة
39.028	75,28	29.38	0	0,00	0	24,72	9.646	0	قجال
14.994	100,00	14.99	0	0,00	0	0,00	0	0	اولاد صابر

54.022	82,14	44.37	0	0,00	0	17,86	9.646	0	مجموع الدائرة
30.282	27,82	8.425	0	0,00	0	72,18	21.857	0	صالح باي
11.906	100,00	11.90	0	0,00	0	0,00	0	0	اولاد تبان
17.690	100,00	17.69	0	0,00	0	0,00	0	0	الرصفة
15.616	100,00	15.61	0	0,00	0	0,00	0	0	الحامة
9.971	100,00	9.971	0	0,00	0	0,00	0	0	بوظالب
85.465	74,43	63.60	0	0,00	0	25,57	21.857	0	مجموع الدائرة
56.862	21,35	12.13	0	0,00	0	78,65	44.722	0	عين ازال
41.642	74,59	31.05	0	0,00	0	25,41	10.583	0	عين الحجر
23.432	100,00	23.43	0	0,00	0	0,00	0	0	بير حدادة
40.120	73,84	29.62	0	0,00	0	26,16	10.496	0	بيضاء برج
162.055	59,40	96.25	0	0,00	0	40,60	65.801	0	مجموع الدائرة
154.814								0	مجموع الدائرة
12.174	55,07	6.70	0	44,93	5470	0,00	0	0	بني ورثيلان
15.445	100,00	15.4	0	0,00	0	0,00	0	0	عين لقراج
13.558	65,32	8.85	0	34,68	4702	0,00	0	0	بني شبانة
8.796	100,00	8.79	0	0,00	0	0,00	0	0	بني موحلى
49.973	79,64	39.8	0	20,36	10172	0,00	0	0	مجموع الدائرة
20.239	70,22	14.2	0	0,00	0	29,78	6.026	0	بوعنداس
16.407	71,16	11.6	0	28,84	4732	0,00	0	0	بوسلام
7.205	100,00	7.20	0	0,00	0	0,00	0	0	ايت تيزى
5.719	100,00	5.71	0	0,00	0	0,00	0	0	ايت نوال
49.570	78,30	38.8	0	9,55	4732	12,16	6.026	0	مجموع الدائرة
37.097	26,85	9.96	0	0,00	0	73,15	27.137	0	بوقاعة
13.635	42,27	5.76	0	57,73	7871	0,00	0	0	عين الروى
12.613	100,00	12.6	0	0,00	0	0,00	0	0	بنى وسين
63.345	44,73	28.3	0	12,43	7871	42,84	27.137	0	مجموع الدائرة
17.547	39,86	6.99	0	60,14	10552	0,00	0	0	حمام القرقور
16.045	100,00	16.0	0	0,00	0	0,00	0	0	ذراع قبيلة
33.593	68,59	23.0	0	31,41	10552	0,00	0	0	مجموع الدائرة
3.638	100,00	3.63	0	0,00	0	0,00	0	0	قنزات
4.136	100,00	4.13	0	0,00	0	0,00	0	0	حربيل
7.773	100,00	7.77	0	0,00	0	0,00	0	0	مجموع الدائرة

17.397	80,95	14.0	0	19,05	3315	0,00	0	0	0	ماوكلان
21.839	65,09	14.2	0	34,91	7624	0,00	0	0	0	تالة ايفاسن
39.236	72,12	28.2	0	27,88	10939	0,00	0	0	0	مجموع الدائرة
196.47	5,95	11.6	0	0,00	0	94,05	184.77	0	0	العلمة
17.215	68,69	11.8	0	31,31	5390	0,00	0	0	0	القلطة الزرقاء
31.485	76,42	24.0	0	23,58	7424	0,00	0	0	0	بازر صخرة
245.17	19,41	47.5	0	5,23	12813	75,37	184.77	0	0	مجموع الدائرة
16.522	51,32	8.47	0	0,00	0	48,68	8.043	0	0	حمام السخنة
11.312	100,00	11.3	0	0,00	0	0,00	0	0	0	الطاية
8.323	100,00	8.32	0	0,00	0	0,00	0	0	0	التلة
36.157	77,75	28.1	0	0,00	0	22,25	8.043	0	0	مجموع الدائرة
28.909	52,69	15.2	0	47,31	13676	0,00	0	0	0	بئر العرش
16.251	100,00	16.2	0	0,00	0	0,00	0	0	0	بلاعة
9.585	100,00	9.58	0	0,00	0	0,00	0	0	0	الولجة
9.051	100,00	9.05	0	0,00	0	0,00	0	0	0	تاشودة
63.796	78,56	50.1	0	21,44	13676	0,00	0	0	0	مجموع الدائرة
26.847	61,18	16.4	0	0,00	0	38,82	10.423	0	0	جميلة
19.665	56,22	11.0	0	43,78	8610	0,00	0	0	0	بني فودة
46.513	59,08	27.4	0	18,51	8610	22,41	10.423	0	0	مجموع الدائرة
1.740.0	42,98	737.	10.250	10,49	182558	46,53	504.53	305.120	0	مجموع

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

معايير التصنيف الحضري للسكان:

**تعريف التصنيف الحضري:** يعتمد التصنيف الحضري على مجموعة عوامل وضوابط علمية، عديدة

كالحدا الأدنى للسكان المقيمين، نوعية كالنشاط الاقتصادي ومواصفات حضرية، الترتيب الإداري

ونوجزها فيما يلي:

**- الحد الأدنى للسكان:** حسب النتائج النهائية لعملية الإحصائيات تم اعتماد عدد 5.000 نسمة كحد

أدنى للسكان في تصنيف وترتيب التجمعات السكانية.

- النشاط الاقتصادي: من مواصفات المدينة الأساسية يفترض أن لا يتعدى سكانها المشتغلون في القطاع الفلاحي 25 % على الأكثر.

- مواصفات حضرية: بعض الميزات التي يقدر أن تكون السمة الخالصة للمدن:

\* وجود مؤسسات خدماتية للصالح العام مثل: مستشفى، عيادة متعددة الاختصاصات، مؤسسات التعليم، محاكم، مراكز الترفيه (سينما، مسرح)

\* زيادة على الحد الأدنى للسكان ونسبة 75% من العاملين خارج القطاع الزراعي يشترط أن تلبى المدينة ثلاث مواصفات إلزامية وعلى الأقل ثلاثة مواصفات ثانوية وهم:

- مواصفات إلزامية: -الربط بالشبكات الثلاث ( إصال المياه، شبكة التطهير، شبكة الكهرباء )

- مواصفات ثانوية: تتوفر على ثلاثة شروط على الأقل من الخمسة التالية:

✓ توفر مستشفى أو عيادة متعددة الخدمات

✓ وجود ثانوية أو متوسطة للتعليم المتوسط

✓ وجود مؤسسات ثقافية واجتماعية ( دار الحضانة، دار الشباب، مراكز مختلفة)

✓ وجود مؤسسات رياضية وترفيهية ( ملعب، حظيرة تسلية، سينما، مسرح)

✓ معدل نمو سنوي متوسط

-الترتيب الإداري: إن هذا العامل لم يؤخذ في التصنيفات السابقة بالرغم لما له من أهمية في عملية

البرمجة ومشاريع التنمية على ضوء هذه الضوابط تصنف المناطق السكانية كالتالي:

➤ منطقة حضرية ممتازة: يشترط أن يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة وأن يتعدى سكانها المشتغلون

75% في القطاعات غير الفلاحية. تضم عدد كبير من الخدمات العالية ( التعليم العالي، مستشفيات

مختصة...الخ) هياكل قاعدية ذات كثافة وفعالية عالية (محطة نقل المسافرين، محطة السكك الحديدية،

مطار، ملعب رياضي كبير، ...الخ).

➤ منطقة حضرية: يجب أن لا يقل عدد سكانها عن 20.000 نسمة وعدد العاملين يفوق 2000 عامل، على أن تكون نسبة العاملين في غير قطاع الفلاحة يساوي أو أكثر من 75%، بها مؤسسات مهنية عالية محدودة.

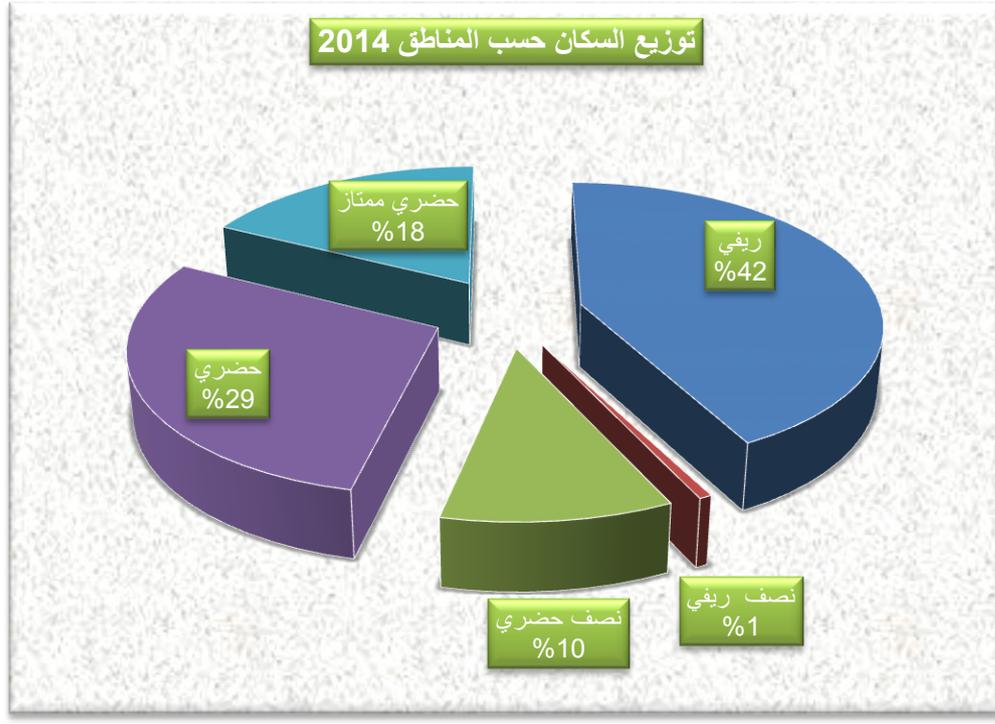
➤ منطقة قريبة للحضرية: تضم مناطق سكنية متجاورة (مقاربة) تمثل امتداد عمراني أو نشاطي للمناطق الحضرية.

➤ منطقة نصف حضرية: تخص المناطق التي بها عدد المشتغلين خارج قطاع الفلاحة يقدر ب 1000 وعدد سكانها لا ينقص عن 5000 نسمة، وتتوفر بها خدمات محدودة خاصة في مجال التعليم والصحة ليس لقاطنها فقط بل تتعداها للمناطق الريفية والنصف الريفية والمبعثرة.

- المناطق المتبقية ريفية ومبعثرة.

- على أساس هذا التصنيف تم تقسيم سكان الولاية كما هو مبين في الجدول أعلاه والشكل الموضح أسفله. وعليه فإن نسبة التحضر للولاية وصلت الى 46,31% و 10,51% نصف حضريون و 43,18% ريفيون.

## الشكل رقم 01: توزيع السكان حسب المناطق



المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

تعليق: نلاحظ أن بلدية سطيف بها أعلى نسبة للسكان الحضري وهي 91.98 % وأدنى نسبة لسكان الريف بـ 1.09 %. في حين نجد أن دائرة قنزات تبلغ نسبة السكان الحضري بها 0% ونسبة سكان الريف 100%. فالسكان الحضري يتركزون أكثر في التجمعات السكنية الكبرى في الولاية ( سطيف والعلمة ) لتوفر المعايير الحضرية التي ذكرناها سابقا.

أما في مجموع الولاية، فنلاحظ أن نسبة الحضري الممتاز والحضري يمثلان لوحدهما حوالي 47 % في حين نلاحظ أن نسبة سكان الريف متفاوتة بين البلديات و تمثل حوالي 42 % . يعني أن سكان ولاية سطيف في معدلها تتأرجح بين الريف والحضري بنسبة متقاربة.

على أساس هذا التصنيف، تم تقسيم الولاية كما هو مبين في الجدول رقم 01 والشكل رقم 01 إلى:

- نسبة التحضر في الولاية: 46.31% .

- نصف حضري: 10.51% .

- ريفي: 43.18 %.

#### المطلب الثاني: تقسيم السكان حسب التجمعات السكانية

على إثر إجراء عملية الإحصاء العام لسنة 2008 تم تقسيم تراب الولاية إلى 60 تجمع سكاني رئيسي. يسكنها 58 % من مجموع السكان و17% في تجمعات سكانية ثانوية البالغ عددها 157 تجمع. مما يرفع نسبة السكان المتجمعين إلى 75 %. إن هذا العامل هام في عملية التنمية وتوزيع الثروة وترشيد النفقات العمومية وتقدير احتياجات العامة للهياكل والمؤسسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على توفير الشروط الموضوعية لتأهيل التجمعات الثانوية الريفية والنصف حضرية ورفعها إلى مصاف تجمعات حضرية كبرى. إضافة إلى التفكير في تمدين القرى والمد اشر بتوفير جميع مستلزمات وشروط التحضر من أجل تثبيت سكانها وترغيب النازحين للعودة إليها وفق نظرة مستقبلية مدروسة لإعادة انتشار سكاني منظم ، يواكبه إحداث وتشكيل بؤر سكنية جديدة على نمط القرى الفلاحية بأسلوب جديد، يدمج فيه الاستفادة من البناء الريفي وقطعة ارض معدة للبناء بتجزئة ريفية مبرمج فيها جميع المرافق، مع امتيازات إضافية تسمح للمجموعة المحلية بالتحكم وتوجيه وتوزيع الكتلة السكانية وتثبيتها للحد من الهجرة الداخلية غير المنتظمة التي ولدت أعباء ومطالب إضافية ومشاكل اجتماعية واقتصادية جمة، أثرت سلبا على الحياة العامة.

فيما يلي نبين توزيع السكان حسب التجمعات السكنية والبلديات بالجدول رقم03 والشكل رقم02

مبرزين جميع التغيرات والتطورات المسجلة خلال سنة 2014.

## جدول رقم 03: توزيع السكان حسب المناطق والتجمعات السكنية

البلدية	تجمع رئيسي	تجمع ثانوي	مجموع السكان المتجمعين	سكان مبعثرين	المجموع الكلي	نسبة السكان المتجمعين	نسبة السكان المبعثرين
سطيف	305185	38386	343571	3.939	347.510	98,87	1,13
عين ارنات	30880	18956	49836	2.597	52.433	95,05	4,95
عين عباسة	10378	5244	15622	3.828	19.450	80,32	19,68
الاوريسيا	14554	3706	18260	3.596	21.856	83,55	16,45
مزلوق	7504	5678	13182	6.081	19.263	68,43	31,57
مجموع الدائرة	63316	33583	96899	16.102	113.002	85,75	14,25
عين الكبيرة	28889	6687	35576	7.782	43.358	82,05	17,95
اولاد عدوان	6027	4237	10264	471	10.736	95,61	4,39
الدهامشة	3479	2320	5799	4.213	10.012	57,92	42,08
مجموع الدائرة	38395	13245	51639	12.466	64.105	80,55	19,45
بابور	6523	1803	8326	8.414	16.740	49,74	50,26
سرج الغول	1190	0	1190	8.599	9.789	12,16	87,84
مجموع الدائرة	7713	1803	9516	17.013	26.529	35,87	64,13
عموشة	16011	4194	20205	7.110	27.315	73,97	26,03
تيزي نيشار	6891	1211	8102	14.114	22.216	36,47	63,53
واد الباراد	0	0	0	2.637	2.637	0,00	100,00
مجموع الدائرة	22902	5405	28307	23.861	52.168	54,26	45,74
بني عزيز	9364	6112	15475	6.370	21.845	70,84	29,16
عين السبت	7666	0	7666	8.629	16.295	47,05	52,95
معاوية	4277	0	4277	3.173	7.450	57,41	42,59
مجموع الدائرة	21307	6112	27419	18.171	45.590	60,14	39,86
عين ولمان	62932	12758	75690	14.698	90.389	83,74	16,26
قلال	3408	8680	12088	13.773	25.861	46,74	53,26
قصر الابطال	10241	2868	13109	13.799	26.909	48,72	51,28
اولاد سي احمد	2864	4459	7322	3.968	11.290	64,86	35,14
مجموع الدائرة	79444	28765	108210	46.239	154.449	70,06	29,94
قجال	9581	11306	20887	18.141	39.028	53,52	46,48
اولاد صابر	2980	6368	9348	5.646	14.994	62,34	37,66
مجموع الدائرة	12561	17674	30235	23.787	54.022	55,97	44,03

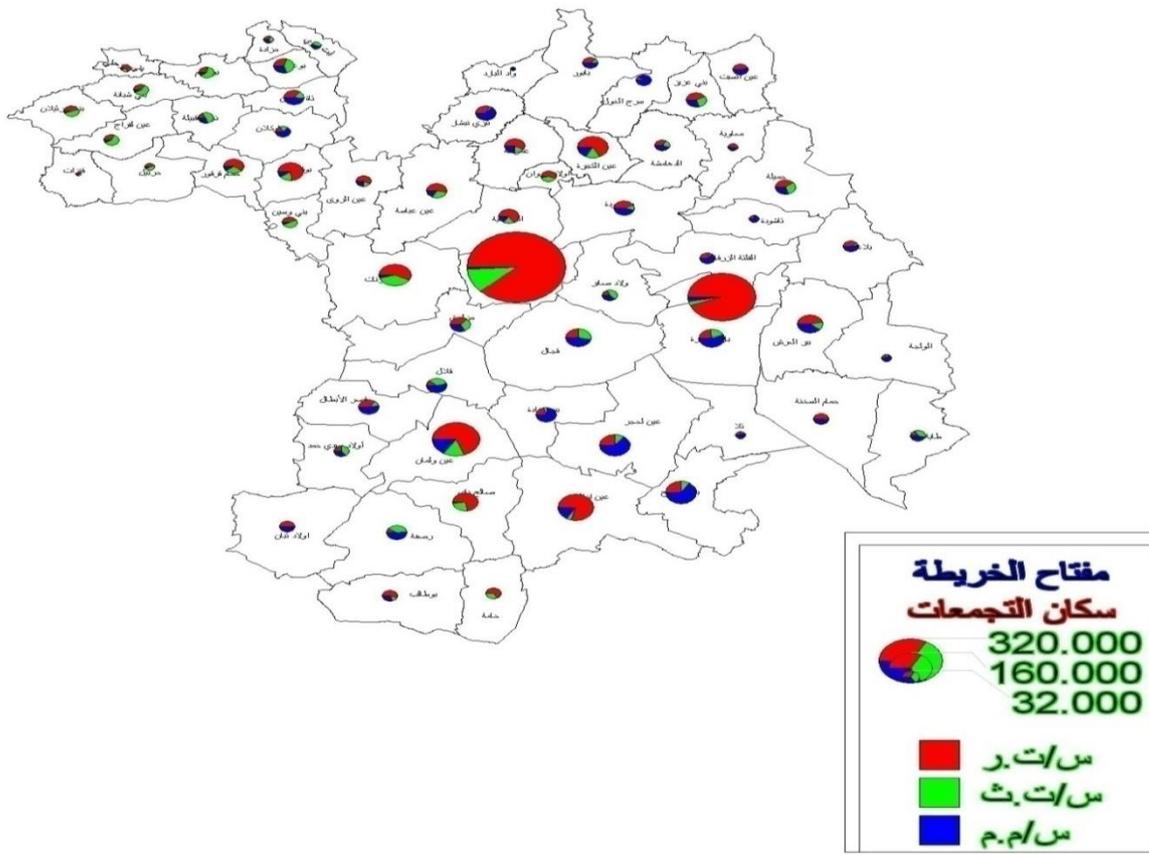
2,09	97,91	30.282	632	29650	7554	22096	صالح باي
47,99	52,01	11.906	5.713	6193	0	6193	اولاد تبان
51,52	48,48	17.690	9.114	8576	7043	1533	الرصفة
0,60	99,40	15.616	94	15522	5112	10411	الحامة
32,67	67,33	9.971	3.258	6713	1035	5679	بوطالب
22,01	77,99	85.465	18.810	66655	20744	45910	مجموع الدائرة
16,36	83,64	56.862	9.305	47556	2636	44920	عين ازال
64,46	35,54	41.642	26.841	14801	4301	10500	عين الحجر
72,77	27,23	23.432	17.053	6379	1250	5129	بير حدادة
65,42	34,58	40.120	26.247	13873	3344	10528	بيضاء برج
49,02	50,98	162.055	79.446	82610	11532	71078	مجموع الدائرة
4,32	95,68	12.174	526	11648	6140	5508	بني ورثيلان
8,43	91,57	15.445	1.302	14143	9068	5074	عين لقراج
9,23	90,77	13.558	1.251	12307	7564	4743	بني شبانة
6,14	93,86	8.796	540	8256	2156	6100	بني موحلى
7,24	92,76	49.973	3.619	46354	24928	21426	مجموع الدائرة
28,96	71,04	20.239	5.862	14378	8336	6042	بوعنداس
11,08	88,92	16.407	1.818	14589	9808	4781	بوسلام
45,25	54,75	7.205	3.260	3944	3224	720	ايت تيزى
31,79	68,21	5.719	1.818	3901	1907	1994	ايت نوال مزادة
25,74	74,26	49.570	12.758	36812	23276	13536	مجموع الدائرة
12,38	87,62	37.097	4.592	32505	5704	26802	بوقاعة
26,62	73,38	13.635	3.629	10006	2098	7908	عين الروى
8,64	91,36	12.613	1.090	11523	5922	5600	بني وسين
14,70	85,30	63.345	9.311	54034	13724	40310	مجموع الدائرة
12,30	87,70	17.547	2.159	15388	4762	10626	حمام الفرقور
28,81	71,19	16.045	4.623	11422	8611	2811	ذراع قبيلة
20,19	79,81	33.593	6.782	26810	13373	13437	مجموع الدائرة
18,57	81,43	3.638	676	2962	1044	1918	قنزات
12,10	87,90	4.136	500	3635	1782	1854	حربيل
15,13	84,87	7.773	1.176	6598	2825	3772	مجموع الدائرة
62,20	37,80	17.397	10.821	6576	3249	3327	ماوكلان
47,27	52,73	21.839	10.324	11515	3849	7665	تالة ايفاسن

53,89	46,11	39.236	21.145	18091	7099	10992	مجموع الدائرة
3,29	96,71	196.470	6.462	190008	5714	184294	العلمة
61,90	38,10	17.215	10.656	6559	1071	5489	القلطة الزرقاء
55,96	44,04	31.485	17.620	13865	6365	7500	بازر صخرة
14,17	85,83	245.170	34.738	210433	13151	197282	مجموع الدائرة
46,89	53,11	16.522	7.748	8775	710	8064	حمام السخنة
45,01	54,99	11.312	5.091	6221	4049	2172	الطاية
63,18	36,82	8.323	5.259	3064	734	2330	التلة
50,05	49,95	36.157	18.097	18060	5493	12566	مجموع الدائرة
38,84	61,16	28.909	11.229	17680	3995	13684	بئر العرش
52,79	47,21	16.251	8.578	7673	1130	6543	بلاعة
65,86	34,14	9.585	6.312	3272	1188	2084	الولجة
73,54	26,46	9.051	6.657	2395	0	2395	تاشودة
51,38	48,62	63.796	32.776	31020	6314	24706	مجموع الدائرة
29,81	70,19	26.847	8.002	18845	8373	10472	جميلة
44,82	55,18	19.665	8.814	10852	2219	8632	بنى فودة
36,15	63,85	46.513	16.816	29697	10593	19104	مجموع الدائرة
23,97	76,03	1.740.022	417053	1322969	298026	1024943	مجموع الولاية

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

الشكل رقم 02: توزيع السكان حسب التجمعات السكنية

## توزيع السكان حسب التجمعات السكنية



المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

تعليق: نلاحظ أن النسبة الكبرى في السكان المجتمعين تتركز في بلدية سطيف بـ 98.87%. في حين نجد أن النسبة الدنيا تتركز في دائرة بابور. هذا راجع إلى التضاريس الوعرة الموجودة في هذه المنطقة، مما سهل على انتشار مناطق سكنية ريفية مبعثرة لعدم سهولة المسالك بها.

بالنسبة للتجمعات الكبرى على مستوى الولاية، فنجد أن حجم مدينة سطيف هو الأكبر بعدد يفوق

300000 نسمة ثم مدينة العلمة بعدد يفوق 150 نسمة، ثم مدينة عين ولمان بعدد يفوق 800000

نسمة ثم بقية المدن الأخرى.

**جدول رقم 04:** توزيع السكان حسب التجمعات السكانية والبلديات بالترتيب

الرقم الترتيبى	البلدية	نسب السكان						عدد السكان		
		م		ت،ث		ت،ر		تجمع رئيسى	تجمع ثانوي	مبعثرين
		س/و	س/ب	س/و	س/ب	س/و	س/ب			
1	سطيف	0,23	1,13	2,21	11,05	17,54	87,82	3.939	38386	305185
2	العلمة	0,37	3,29	0,33	2,91	10,59	93,80	6.462	5714	184294
3	عين ولمان	0,84	16,26	0,73	14,12	3,62	69,62	14.698	12758	62932
4	عين ازال	0,53	16,36	0,15	4,64	2,58	79,00	9.305	2636	44920
5	عين ارنات	0,15	4,95	1,09	36,15	1,77	58,89	2.597	18956	30880
6	عين الكبيرة	0,45	17,95	0,38	15,42	1,66	66,63	7.782	6687	28889
7	عين الحجر	1,54	64,46	0,25	10,33	0,60	25,22	26.841	4301	10500
8	بيضاء برج	1,51	65,42	0,19	8,34	0,61	26,24	26.247	3344	10528
9	قجال	1,04	46,48	0,65	28,97	0,55	24,55	18.141	11306	9581
10	بوقاعة	0,26	12,38	0,33	15,38	1,54	72,25	4.592	5704	26802
11	بازر صخرة	1,01	55,96	0,37	20,22	0,43	23,82	17.620	6365	7500
12	صالح باي	0,04	2,09	0,43	24,95	1,27	72,97	632	7554	22096
13	بئر العرش	0,65	38,84	0,23	13,82	0,79	47,34	11.229	3995	13684
14	عموشة	0,41	26,03	0,24	15,35	0,92	58,62	7.110	4194	16011
15	قصر الابطال	0,79	51,28	0,16	10,66	0,59	38,06	13.799	2868	10241
16	جميلة	0,46	29,81	0,48	31,19	0,60	39,01	8.002	8373	10472
17	قلال	0,79	53,26	0,50	33,56	0,20	13,18	13.773	8680	3408
18	بئر حدادة	0,98	72,77	0,07	5,33	0,29	21,89	17.053	1250	5129
19	تيزي نيشار	0,81	63,53	0,07	5,45	0,40	31,02	14.114	1211	6891
20	الاوريسيا	0,21	16,45	0,21	16,96	0,84	66,59	3.596	3706	14554
21	بني عزيز	0,37	29,16	0,35	27,98	0,54	42,86	6.370	6112	9364
22	تالة ايفاسن	0,59	47,27	0,22	17,63	0,44	35,10	10.324	3849	7665
23	بوعنداس	0,34	28,96	0,48	41,19	0,35	29,85	5.862	8336	6042

19.665	0,51	44,82	0,13	11,29	0,50	43,89	8.814	2219	8632	بنى فودة	24
19.450	0,22	19,68	0,30	26,96	0,60	53,36	3.828	5244	10378	عين عباسة	25
19.263	0,35	31,57	0,33	29,47	0,43	38,96	6.081	5678	7504	مزلق	26
17.690	0,52	51,52	0,40	39,82	0,09	8,67	9.114	7043	1533	الرصفة	27
17.547	0,12	12,30	0,27	27,14	0,61	60,56	2.159	4762	10626	حمام الفرقور	28
17.397	0,62	62,20	0,19	18,68	0,19	19,12	10.821	3249	3327	ماوكلان	29
17.215	0,61	61,90	0,06	6,22	0,32	31,88	10.656	1071	5489	القلنة الزرقاء	30
16.740	0,48	50,26	0,10	10,77	0,37	38,97	8.414	1803	6523	بابور	31
16.522	0,45	46,89	0,04	4,30	0,46	48,81	7.748	710	8064	حمام السخنة	32
16.407	0,10	11,08	0,56	59,78	0,27	29,14	1.818	9808	4781	بوسلام	33
16.295	0,50	52,95	0,00	0,00	0,44	47,05	8.629	0	7666	عين السبت	34
16.251	0,49	52,79	0,06	6,96	0,38	40,26	8.578	1130	6543	بلاعة	35
16.045	0,27	28,81	0,49	53,67	0,16	17,52	4.623	8611	2811	ذراع قبيلة	36
15.616	0,01	0,60	0,29	32,73	0,60	66,67	94	5112	10411	الحامة	37
15.445	0,07	8,43	0,52	58,71	0,29	32,85	1.302	9068	5074	عين لقراج	38
14.994	0,32	37,66	0,37	42,47	0,17	19,87	5.646	6368	2980	اولاد صابر	39
13.635	0,21	26,62	0,12	15,39	0,45	58,00	3.629	2098	7908	عين الروى	40
13.558	0,07	9,23	0,43	55,79	0,27	34,98	1.251	7564	4743	بني شبانة	41
12.613	0,06	8,64	0,34	46,95	0,32	44,40	1.090	5922	5600	بنى وسين	42
12.174	0,03	4,32	0,35	50,43	0,32	45,25	526	6140	5508	بني ورتيلان	43
11.906	0,33	47,99	0,00	0,00	0,36	52,01	5.713	0	6193	اولاد تبان	44
11.312	0,29	45,01	0,23	35,79	0,12	19,20	5.091	4049	2172	الطاية	45
11.290	0,23	35,14	0,26	39,49	0,16	25,36	3.968	4459	2864	اولاد سي احمد	46
10.736	0,03	4,39	0,24	39,47	0,35	56,14	471	4237	6027	اولاد عدوان	47
10.012	0,24	42,08	0,13	23,18	0,20	34,74	4.213	2320	3479	الدهامشة	48
9.971	0,19	32,67	0,06	10,38	0,33	56,95	3.258	1035	5679	بوطالب	49
9.789	0,49	87,84	0,00	0,00	0,07	12,16	8.599	0	1190	سرج الغول	50
9.585	0,36	65,86	0,07	12,39	0,12	21,75	6.312	1188	2084	الولجة	51
9.051	0,38	73,54	0,00	0,00	0,14	26,46	6.657	0	2395	تاشودة	52
8.796	0,03	6,14	0,12	24,51	0,35	69,35	540	2156	6100	بني موحلى	53
8.323	0,30	63,18	0,04	8,82	0,13	28,00	5.259	734	2330	الثلة	54
7.450	0,18	42,59	0,00	0,00	0,25	57,41	3.173	0	4277	معاوية	55
7.205	0,19	45,25	0,19	44,75	0,04	9,99	3.260	3224	720	ايت تيزى	56
5.719	0,10	31,79	0,11	33,35	0,11	34,86	1.818	1907	1994	ايت نوال مزادة	57

4.136	0,03	12,10	0,10	43,08	0,11	44,82	500	1782	1854	حربيل	58
3.638	0,04	18,57	0,06	28,69	0,11	52,74	676	1044	1918	قنزات	59
2.637	0,15	100,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2.637	0	0	واد البارد	60

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

تعليق: إن هذا الجدول يوضح لنا ترتيب البلديات حسب عدد السكان إلى غاية 31 /12/ 2014. هناك

ثلاث مدن كبرى في الولاية وهي:

- مدينة سطيف بأكثر من 347000 نسمة.

- العلة أكثر من 196000 نسمة.

- عين ولمان أكثر من 90000 نسمة.

المبحث الخامس: الشغل<sup>1</sup>

## مقدمة:

هو أحد المؤشرات الدالة على حياة الامة وقدرتها على استثمار كتلتها البشرية باستغلال كل خصائصها الجسمانية والذهنية وتحريكها لابرار المهارات والقدرات المهنية والحرفية الكامنة فيها بتسخير واستغلال كل الوسائل المتوفرة بكل مرونة وفعالية لانتاج ثروة اقتصادية ومنافع اجتماعية وتحقيق أفضل و أحسن النتائج واقصى درجات النفع والرفاهية التي يترتب عنها انعكاسات ايجابية على العامة تحفظ للفرد كرامته وتقوى شخصيته وتتمى قدراته (المادية والمعنوية).

هو عامل لاستقرار يصعب التحكم فيه بدقة لعدم وجود مكاتب محلية قاعدية إحصائية متخصصة تعمل على تجميع متغيراته وتحيينها لمتابعة ومسايرة تطوره. وهو الجهد الذى تبذله الامة ومؤسساتها فى محاربة البطالة واحداث اكبر عدد ممكن من مناصب الشغل لاستقطاب العاملين وادماجهم فى الدورة الانتاجية بالمجتمع والتقليل من نسبة البطالة. وفى هذا تم اعتماد عدة برامج لتلبية الطالبات وتمثل فممنحة ادماج حاملى الشهادات، منحة النشاط الاجتماعى، برنامج النشاط من اجل الحاجيات الجماعية التى تشرف على تسييرها مديرية النشاط الاجتماعى، برنامج المساعدة على الادماج المهنى زائد القرض المصغر... الخ. كل ادماج او توظيف يمر عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل.

- إن عدد سكان الولاية الذين هم فى سن العمل بلغ: 1069941 أي نسبة 61.81% من مجموع سكان الولاية ، تم رصد 443154 نسمة كسكان ناشطين و هذا يمثل -41.42% كمعدل النشاط موزعين كالتالي:

-413081 نسمة عاملين أو مشتغلين أي 23.82% كمعدل الشغل ( TAUX D'OCCUP ). أما

معدل التشغيل فهو 38.61% (TAUX D'EMPLOI)

<sup>1</sup> - مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية - مرجع سابق.

- 30073 نسمة بطالين أي بمعدل 6.79%(T-Chomage)

المطلب الأول: معطيات إجمالية حول نشاط سكان الولاية

الجدول رقم 01: توزيع العاملين حسب القطاعات

النسبة %	عدد العمال	القطاع
28.53	113.881	الفلاحة
14.98	61.867	الصناعة
4.47	34.552	البناء والتعمير و أشغال عمومية
15.92	64.387	الإدارة
7.89	32.606	الخدمات
25.61	105.788	التجارة

المصدر: مديرية التشغيل بولاية سطيف 2015

**تعليق:** من خلال النسب المئوية حول توزيع العاملين حسب قطاعات النشاط، نجد أن الفلاحة أخذت النصيب الأكبر من مجموع قطاعات النشاط بنسبة 28.53 % ، ثم قطاع التجارة بنسبة 25.61% يعني أن الولاية هي ذات صبغة فلاحية بالدرجة الأولى وذات نشاط تجاري كثيف بالنظر إلى المساحات التجارية المتعدد سواء التي في مقر الولاية ( نقاط البيع بالجملة بمختلف السلع ) أو في دائرة العلمة ( شارع دبي التجاري).

لكن بالنسبة لقطاع الخدمات ، يبدو أنه يحتل المرتبة الأخيرة ، مما يعكس تدني هذا القطاع الذي يترجم قياس درجة تقدم ورفاهية المستوى المعيشي للأفراد والذي يبقى دون المستوى.

- في إطار تنويع مصادر التوظيف تم إحداث جملة من المؤسسات العمومية تعمل بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، مهمتها العمل على إيجاد مناصب الشغل بمختلف المؤسسات العمومية والخاصة (كالبنوك ووكالات التشغيل و المتعاملين العموميين والخواص) وخلاصة هذا بالجدول التالية:

## الجدول رقم 02: معطيات إجمالية حول نشاط السكان بولاية سطيف إلى غاية 2014/12/31

معدلات				عدد السكان				البلدية	
العمالة	التشغيل	النشاط	البطالة	البطالين	مساعدى اسر	المشتغلين	الناشطين		في سن العمل
46,26	28,00	48,69	5,34	5464	25849	97.315	210.347	210.347	سطيف
27,53	16,62	30,28	8,62	826	1847	8714	31.650	31.650	عين ارنات
29,78	18,42	32,56	8,18	321	369	3582	12.027	12.027	عين عباسة
34,33	20,75	36,92	6,98	341	834	4536	13.213	13.213	الاوريسيا
46,86	28,92	49,36	5,42	318	657	5571	11.889	11.889	مزلوق
32,58	19,83	35,26	7,45	1807	3707	22404	68.777	68.777	مجموع الدائرة
23,53	14,46	27,39	12,63	922	1528	6269	26.638	26.638	عين الكبيرة
30,90	19,26	34,75	10,22	238	253	2067	6.691	6.691	اولاد عدوان
45,17	28,35	48,81	7,33	225	223	2839	6.285	6.285	الدهامشة
28,20	17,43	32,02	10,91	1384	2004	11173	39.615	39.615	مجموع الدائرة
28,11	17,67	32,29	11,71	398	323	2958	10.521	10.521	بابور
30,21	19,26	34,15	10,60	226	133	1885	6.241	6.241	سرج الغول
28,89	18,25	32,98	11,28	624	455	4842	16.763	16.763	مجموع الدائرة
41,67	25,83	45,18	7,58	580	899	7055	16.933	16.933	عموشة
32,04	20,12	36,13	10,41	525	749	4469	13.950	13.950	تيزي نبتار
69,21	44,28	72,28	4,78	58	33	1168	1.687	1.687	واد البارد
38,97	24,33	42,71	8,37	1164	1681	12692	32.569	32.569	مجموع الدائرة
27,93	17,19	31,83	11,15	477	509	3756	13.446	13.446	بني عزيز
20,79	13,06	24,65	13,90	351	251	2127	10.234	10.234	عين السبت
39,16	24,71	42,90	8,40	169	143	1841	4.701	4.701	معاوية

27,21	16,94	31,07	11,31	997	902	7723	28.382	28.382	مجموع الدائرة
29,77	18,13	31,86	6,60	1158	3758	16389	55.045	55.045	عين ولمان
41,51	32,79	42,83	3,82	334	585	8479	20.425	20.425	قلال
34,53	21,27	36,70	6,06	369	700	5724	16.575	16.575	قصر الابطال
55,73	34,63	57,53	3,86	156	313	3910	7.016	7.016	اولاد سي احمد
36,50	22,34	38,52	5,54	2017	5356	34503	94.519	94.519	مجموع الدائرة
50,91	31,28	53,32	4,96	635	983	12207	23.975	23.975	قجال
74,42	45,54	76,35	3,38	237	275	6828	9.174	9.174	اولاد صابر
57,42	35,23	59,69	4,41	872	1257	19032	33.149	33.149	مجموع الدائرة
29,64	18,12	31,98	7,20	426	1056	5488	18.513	18.513	صالح باي
39,39	24,07	41,49	5,43	164	224	2866	7.276	7.276	اولاد تبيان
38,46	23,99	40,64	5,65	253	330	4245	11.036	11.036	الرصفة
35,94	22,67	39,98	9,44	372	389	3540	9.849	9.849	الحامة
41,20	25,59	45,41	8,77	247	181	2552	6.193	6.193	بوطالب
35,35	21,87	38,16	7,24	1461	2180	18690	52.871	52.871	مجموع الدائرة
35,36	21,77	39,43	9,63	1330	2049	12377	35.006	35.006	عين ازال
32,38	19,88	36,31	10,01	929	1016	8279	25.565	25.565	عين الحجر
38,24	23,52	40,33	5,50	320	534	5512	14.413	14.413	بير حدادة
31,01	19,08	34,00	8,40	705	548	7657	24.690	24.690	بيضاء برج
33,93	20,87	37,41	8,80	3283	4146	33824	99.676	99.676	مجموع الدائرة
30,88	19,18	63,45	17,6	26642	3971	29026	96045	96045	مجموع الدائرة
57,44	35,73	60,14	4,94	225	591	4350	4554	7.573	بني ورثيلان
35,22	22,41	38,21	7,61	286	250	3461	3755	9.827	عين لقراج

48,26	31,07	51,07	5,76	257	256	4213	4458	8.729	بني شبانة
41,94	26,68	44,95	6,73	169	250	2347	2515	5.596	بني موحلى
45,29	28,75	48,16	6,13	936	1346	14370	15280	31.726	مجموع الدائرة
38,86	23,94	41,74	6,88	358	816	4845	5205	12.468	بوعنداس
33,27	21,33	36,44	8,34	320	334	3500	3833	10.519	بوسلام
44,14	28,21	46,94	6,11	132	142	2032	2161	4.604	ايت تيزى
38,28	24,93	41,21	7,00	107	97	1426	1535	3.724	ايت نوال مزادة
37,69	23,81	40,66	7,20	917	1389	11802	12733	31.315	مجموع الدائرة
36,81	22,55	39,55	6,91	621	1481	8366	8990	22.727	بوقاعة
52,13	32,41	54,82	5,29	246	376	4419	4647	8.476	عين الروى
44,77	27,63	47,52	6,01	222	268	3485	3699	7.784	بنى وسين
41,73	25,68	44,46	6,27	1087	2125	16269	17334	38.987	مجموع الدائرة
32,48	20,29	35,52	8,19	319	444	3560	3893	10.960	حمام القرقور
33,29	21,07	36,17	7,73	284	350	3380	3673	10.155	نراع قبيلة
32,87	20,66	35,83	7,97	603	794	6940	7565	21.116	مجموع الدائرة
83,11	52,39	85,43	3,49	68	69	1906	1959	2.293	قنزات
46,99	29,81	49,68	5,73	75	64	1233	1304	2.624	حربيل
63,80	40,37	66,32	4,38	143	133	3138	3262	4.919	مجموع الدائرة
48,55	30,33	51,15	5,42	301	335	5276	5557	10.866	ماوكلان
33,92	21,22	36,73	7,48	375	766	4635	5019	13.664	تالة ايفاسن
40,39	25,25	43,11	6,40	677	1102	9908	10575	24.529	مجموع الدائرة
39,86	23,80	42,55	6,41	3201	12447	46762	49916	117.309	العلمة
43,40	26,85	46,47	6,64	329	316	4621	4948	10.649	القلطة الزرقاء
39,31	24,32	41,91	6,34	517	811	7657	8164	19.481	بازر صخرة

40,04	24,08	42,75	6,42	4046	13574	59038	63027	147.439	مجموع الدائرة
38,58	23,22	41,32	6,67	274	472	3836	4108	9.943	حمام السخنة
41,17	25,45	44,03	6,59	203	155	2879	3079	6.993	الطاية
41,81	25,91	44,67	6,52	150	81	2156	2304	5.158	التلة
40,14	24,53	42,96	6,60	627	708	8869	9492	22.094	مجموع الدائرة
25,43	15,50	28,51	10,04	504	694	4481	5024	17.620	بئر العرش
32,24	20,21	35,29	8,31	299	308	3285	3596	10.190	بلاعة
32,93	20,63	35,96	8,10	175	138	1977	2159	6.004	الولجة
39,63	24,35	42,36	6,49	153	137	2204	2356	5.562	تاشودة
30,34	18,73	33,36	8,60	1130	1277	11948	13136	39.376	مجموع الدائرة
29,08	18,08	32,29	9,33	503	627	4853	5389	16.688	جميلة
30,82	19,02	33,68	8,16	333	410	3739	4087	12.133	بني فودة
29,81	18,47	32,88	8,81	835	1037	8593	9476	28.821	مجموع الدائرة
38,61	23,74	41,42	6,79	30073	71021	413081	443154	1.069.941	مجموع الولاية

المصدر: مديرية التشغيل لولاية سطيف 2015

**تعليق:** نلاحظ ان نسبة البطالة بمعدل 6.79 % على مستوى الولاية هي مقبولة إلى حد ما مقارنة بالمعدل الوطني الذي يفوق 10%. لكن رغم هذا يستوجب على الدولة والسلطات المحلية خصوصا لعب الدور الأكبر بما يخص توفير الإمكانيات نحو خلق مناصب شغل كبيرة للشباب و تقليص على الأقل نسبة البطالة إلى مستوياتها الدنيا.

## الجدول رقم 03 : توزيع الناشطين حسب القطاع الاقتصادي لسنة 2014

المجموع	التجارة	الادارة	الخدمات	البناء والاشغال العمومية	الصناعة	الزراعة	البلدية
97.315	40477	9794	11988	7427	25744	1884	سطيف
8714	1918	1584	1041	289	1931	1950	عين ارنات
3583	348	732	196	238	363	1706	عين عباسة
4537	713	664	497	368	785	1510	الاوريسيا
5571	827	682	305	425	1320	2010	مزلوق
22405	3806	3662	2041	1320	4399	7177	مجموع الدائرة
6270	1762	1123	784	390	1360	850	عين الكبيرة
2066	145	527	165	108	387	735	اولاد عدوان
2838	173	630	135	237	274	1388	الدهامشة
11174	2079	2280	1083	736	2023	2973	مجموع الدائرة
2958	294	1135	202	119	269	939	بابور
1885	61	542	111	181	56	934	سرج الغول
4842	355	1677	313	300	325	1872	مجموع الدائرة
7055	916	1109	430	1129	1406	2065	عموشة
4469	609	874	377	661	1063	886	تيزي نبشار
1167	21	336	20	105	35	650	واد البارد
12692	1546	2319	827	1894	2505	3602	مجموع الدائرة
3756	568	1082	254	286	307	1259	بني عزيز
2126	222	654	146	120	168	817	عين السبت
1842	203	507	58	117	67	889	معاوية
7723	994	2243	457	522	542	2965	مجموع الدائرة
16391	6689	2286	1228	2318	1499	2372	عين ولمان
8478	692	736	313	208	414	6115	قلال
5724	1063	944	242	826	292	2356	قصر الابطال
3910	570	591	280	1008	35	1426	اولاد سي احمد
34503	9014	4556	2061	4361	2241	12269	مجموع الدائرة
12207	1095	1415	522	592	1221	7362	قجال
6828	256	723	163	560	524	4603	اولاد صابر
19032	1352	2138	683	1152	1744	11963	مجموع الدائرة
5490	1568	1202	409	375	564	1372	صالح باي
2865	261	772	125	301	69	1336	اولاد تبان
4245	377	840	155	416	108	2349	الرصفة
3540	508	794	164	395	182	1496	الحامة

2553	201	708	93	410	60	1081	بوطالب
18690	2915	4316	945	1898	983	7633	مجموع الدائرة
12377	3019	1493	849	2533	1421	3061	عين ازال
8279	1125	1284	552	529	986	3804	عين الحجر
5514	687	747	198	450	504	2927	بير حدادة
7657	699	1123	235	1940	352	3308	بيضاء برج
33824	5529	4646	1833	5453	3263	13099	مجموع الدائرة
4350	839	1318	224	374	405	1192	بني ورثلان
3462	300	1126	140	241	5	1649	عين لغراج
4213	256	1119	137	252	212	2237	بني شبانة
2347	341	568	110	129	70	1128	بني موحلى
<b>14371</b>	<b>1736</b>	<b>4131</b>	<b>609</b>	<b>996</b>	<b>693</b>	<b>6206</b>	مجموع الدائرة
4845	862	901	462	368	970	1283	بوعنداس
3500	315	726	168	164	350	1779	بوسلام
2032	102	570	114	124	189	932	ايت تيزى
1428	59	341	58	116	129	725	ايت نوال مزادة
<b>11802</b>	<b>1338</b>	<b>2537</b>	<b>801</b>	<b>770</b>	<b>1639</b>	<b>4717</b>	مجموع الدائرة
8366	1830	1485	789	674	934	2654	بوقاعة
4418	335	786	254	189	357	2496	عين الروى
3485	219	625	151	206	217	2065	بنى وسين
<b>16269</b>	<b>2385</b>	<b>2895</b>	<b>1195</b>	<b>1069</b>	<b>1508</b>	<b>7217</b>	مجموع الدائرة
3559	326	995	307	274	577	1080	حمام القرقور
3378	326	964	167	149	475	1297	ذراع قبيلة
<b>6939</b>	<b>653</b>	<b>1959</b>	<b>474</b>	<b>423</b>	<b>1052</b>	<b>2378</b>	مجموع الدائرة
1906	79	605	24	184	74	941	قنزات
1234	40	530	26	140	77	421	حربيل
<b>3139</b>	<b>119</b>	<b>1134</b>	<b>50</b>	<b>324</b>	<b>150</b>	<b>1362</b>	مجموع الدائرة
5276	246	1040	253	141	316	3280	موكلان
4636	678	598	495	99	890	1875	تالة ايغا سن
<b>9908</b>	<b>924</b>	<b>1638</b>	<b>747</b>	<b>240</b>	<b>1206</b>	<b>5152</b>	مجموع الدائرة
46761	25515	3852	4492	3058	8427	1416	العلمة
4621	371	768	140	357	251	2735	القلعة الزرقاء
7657	1075	1043	363	576	1318	3283	بازر صخرة
<b>59036</b>	<b>26961</b>	<b>5663</b>	<b>4995</b>	<b>3990</b>	<b>9994</b>	<b>7434</b>	مجموع الدائرة
3837	653	847	224	225	357	1531	حمام السخنة
2878	160	427	90	184	70	1946	الطاية
2155	84	493	37	181	56	1304	الثلة

8868	897	1766	351	589	483	4782	مجموع الدائرة
4481	940	901	306	158	419	1756	بئر العرش
3285	421	812	129	176	105	1642	بلاعة
1978	151	463	66	115	94	1089	الولجة
2205	95	620	99	168	49	1174	تاشودة
11948	1608	2795	601	617	666	5661	مجموع الدائرة
4852	692	1338	324	303	357	1839	جميلة
3738	409	893	229	167	350	1691	بنى فودة
8592	1101	2230	553	471	707	3530	مجموع الدائرة
413081	105788	64387	32606	34552	61867	113881	مجموع الولاية

المصدر: مديرية التشغيل لولاية سطيف 2015

**تعليق:** من خلال الجدول رقم 03 حول توزيع الناشطين حسب القطاع الاقتصادي، نلاحظ دوما هيمنة القطاع الزراعي على باقي القطاعات الأخرى، ثم يأتي بعد ذلك أهمية القطاع التجاري على مستوى المنطقة ككل.

كما أننا نلاحظ أيضا بأن المناصب الإدارية في بلادنا و على مستوى ولاية سطيف خاصة، بها نسبة مئوية معتبرة مقارنة بالصناعة التي تبقى دون المستوى.

**المطلب الثاني: نشاط الوكالة الولائية للتشغيل واليد العاملة**

في اطار تحديد المهام وتوضيح المفاهيم وتحديث وضبط اليات والميكانزمات القانونية لعملية التشغيل، فانه تم بموجب القانون 19-04 الفصل فى الاختصاص بتأميرالوكالة الوطنية للتشغيل وتفردتها بعملية التسجيل والاحصاء لطلبات العمل وعروض مناصب الشغل المتوفرة والاشراف التام على عملية الادماج التى تتم بمختلف الوحدات الاقتصادية والادارية بالولاية بالتنسيق مع مختلف الهيئات العامة والخاصة.

للاطلاع على نشاط الوكالة الوطنية للشغل بالولاية نوضح مايلى:

تتوفر الولاية على ستة (6) وكالات، كل وكالة تتكفل بمواطنى مجموعة من البلديات التابعة لاقليمها

الادارى وللوقوف على ما قامت به وانجزته خلال سنة 2014 تم تسجيل المعطيات التالية:

وكالة سطيف: سطيف، عين ارنات، عين عباس، الوريسية، مزلق، قجال، أولاد صابر، بني فودة.

وكالة العلمة: العلمة، جميلة، تاشودة، القلثة الزرقاء، البلاعة، بازر سخرة، بير العرش، الولجة، حمام

السخنة، طاية، التلة، بيضاء برج.

وكالة بوقاعة: بوقاعة، عين الروى، بني وسين، حمام القرقور، ماوكلان، تالةايفاسن، ايت تيزى،

بوعنداس، ايت نوال مزادة، بوسلام، بني موحلى، بني شبانة، بني ورثيلان، عين لقراج، حربيل، قنزات،

ذراع قبيلة.

وكالة عين الكبيرة: عين الكبيرة، بني عزيز، عين السبت، معاوية، الدهامشة، أولاد عدوان، سرح الغول،

بابور، عموشة، تيزي نبشار، وادى البار.

وكالة عين ولمان: عين ولمان، أولاد سى احمد، اولاد تبان، الرصفة، صالح باي، قلال، قصر الابطال.

وكالة عين ازال: عين ازال، بوطالب، الحامة، عين الحجر.

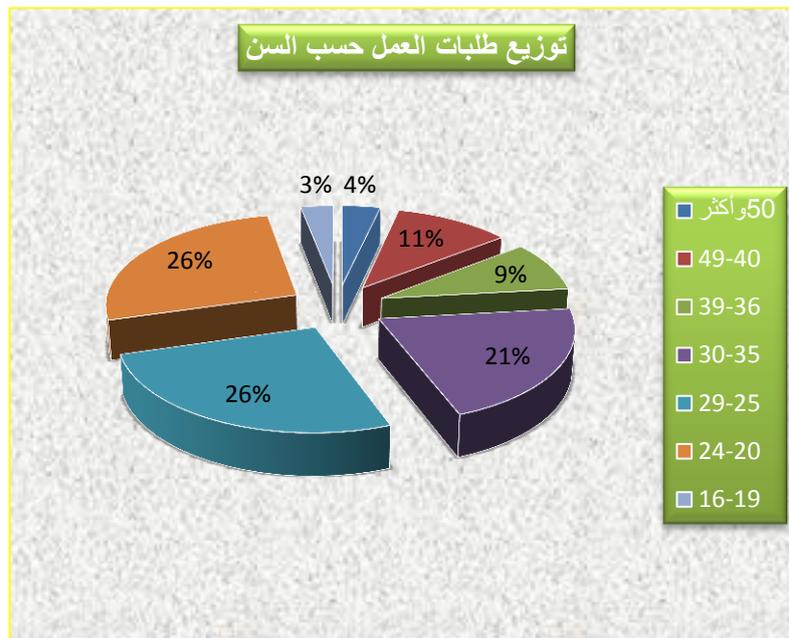
الجدول رقم: 04 توزيع طلبات العمل حسب السن والجنس - مسجلة خلال سنة -2014-

الوكالة	العدد حسب السن							المجموع	ذكور	اناث
	16-19	20-24	25-29	30-35	36-39	40-49	50 وأكثر			
سطيف	780	6637	6297	4775	1968	2458	721	18213	5423	23636
عين ازال	97	869	999	838	345	387	113	2722	926	3648
عين الكبيرة	270	2595	2597	2208	928	1199	473	8476	1794	10270
عين ولمان	135	1574	1724	1362	644	758	318	4994	1521	6515
بوقاعة	221	1965	2206	1603	684	765	257	6102	1599	7701
العلمة	420	3166	2907	2499	1022	1358	397	9262	2507	11769
المجموع	1923	16806	16730	13285	5591	6925	2279	49769	13770	63539
النسب	3,03	26,45	26,33	20,91	8,80	10,90	3,59	78,33	21,67	100,00

المصدر: مديرية التشغيل لولاية سطيف 2015

**تعليق:** من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الذكور قد بلغت 78.33 % بمعدل أكثر من ثلاثة أرباع المجموع الكلي لطلبات العمل. في حين أن نسبة الإناث هي 21.67% أي هي أقل من ربع طلبات العمل الكلي. وبالتالي تبقى نسبة الإناث قليلة مقارنة بالذكور .

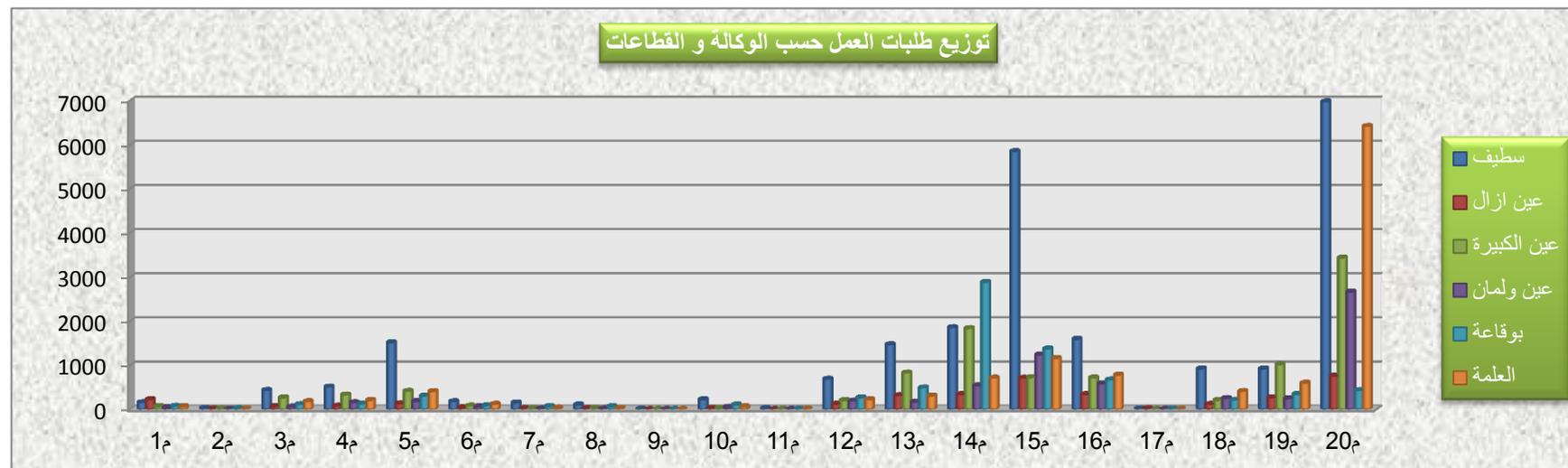
الشكل رقم 01 : توزيع طلبات العمل حسب السن



المصدر: مديرية التشغيل لولاية سطيف 2015

**تعليق:** نلاحظ أن النسبة الكبرى لطلبات العمل تتركز في الشريحة العمرية التي تمتد من 20 إلى 35 سنة وهي المرحلة التي يكون فيها الانسان له قدرة أكبر على العمل.

الشكل رقم : 02 توزيع طلبات العمل حسب الوكالة والقطاعات



المصدر: مديرية التشغيل لولاية سطيف 2015

**تعليق :** نلاحظ أن وكالة سطيف تضم أكبر نسبة من التشغيل، تليها وكالة العلمة ثم وكالة عين الكبيرة ثم بقية الوكالات الأخرى . أما بالنسبة للجنس ، فإن نسبة

الإناث تبقى ضعيفة مقارنة بالذكور عبر كل الوكالات المذكورة.

المبحث السادس: المنشآت القاعدية<sup>1</sup>

## المطلب الأول: وضعية الطرقات بالولاية

## الجدول رقم 01: الطرقات بالبلديات ولاية سطيف 2014

البلدية	طريق سيار	طريق وطني	طريق ولائي	الطرقات البلدية		مجموع الطرقات المعبدة	المجموع الكلي	نسبة الطرقات		
				معبدة	غير معبدة			كلم/ساكن	كلم/كلم <sup>2</sup>	المعبدة
سطيف	13,05	43,2	9,35	18,8	2,8	84,4	87,2	96,79	0,00	0,68
عين ارنات	19,3	22,3	24,5	15,7	8,5	81,8	90,3	90,59	0,00	0,45
عين عباسة	-	12,8	20	7	20,1	39,8	59,9	66,44	0,00	0,37
الاوريسيا	-	20,5	12	8	6,9	40,5	47,4	85,44	0,00	0,00
مزلق	-	7,5	25	14	13,4	46,5	59,9	77,63	0,00	0,44
مجموع الدائرة	19,3	63,1	81,5	44,7	48,9	208,6	257,5	81,01	0,00	0,42
عين الكبيرة	-	4	19	14	10	37	47	78,72	0,00	0,73
اولاد عدوان	-	6	6,1	5,5	2	17,6	19,6	89,80	0,00	0,71
الدهامشة	-	12,7	17,63	11,5	14	41,83	55,83	74,92	0,01	0,54
مجموع الدائرة	-	22,7	42,73	31	26	96,43	122,43	78,76	0,00	0,62
بابور	-	-	23,5	43,8	28	67,3	95,3	70,62	0,01	0,67
سرج الغول	-	-	8	27	29	35	64	54,69	0,01	0,65
مجموع الدائرة	-	-	31,5	70,8	57	102,3	159,3	64,22	0,01	0,66
عموشة	-	13	5	11,2	15	29,2	44,2	66,06	0,00	0,51
تيزي نيشار	-	11,1	18,45	25,5	17	55,05	72,05	76,41	0,00	1,01
واد البارد	-	-	7,55	18,3	8	25,85	33,85	76,37	0,01	0,68
مجموع الدائرة	-	24,1	31	55	40	110,1	150,1	73,35	0,00	0,72
بني عزيز	-	11	-	37,1	6,9	48,1	55	87,45	0,00	0,97
عين السبت	-	17,39	-	23,7	13,3	41,09	54,39	75,55	0,00	0,74
معاوية	-	-	-	31,9	10,1	31,9	42	75,95	0,01	0,50
مجموع الدائرة	-	28,39	-	92,7	30,3	121,09	151,39	79,99	0,00	0,71
عين ولمان	-	10,5	19,5	13,7	5,5	43,7	49,2	88,82	0,00	0,29
قلال	-	16	16	25,7	15,3	57,7	73	79,04	0,00	0,58

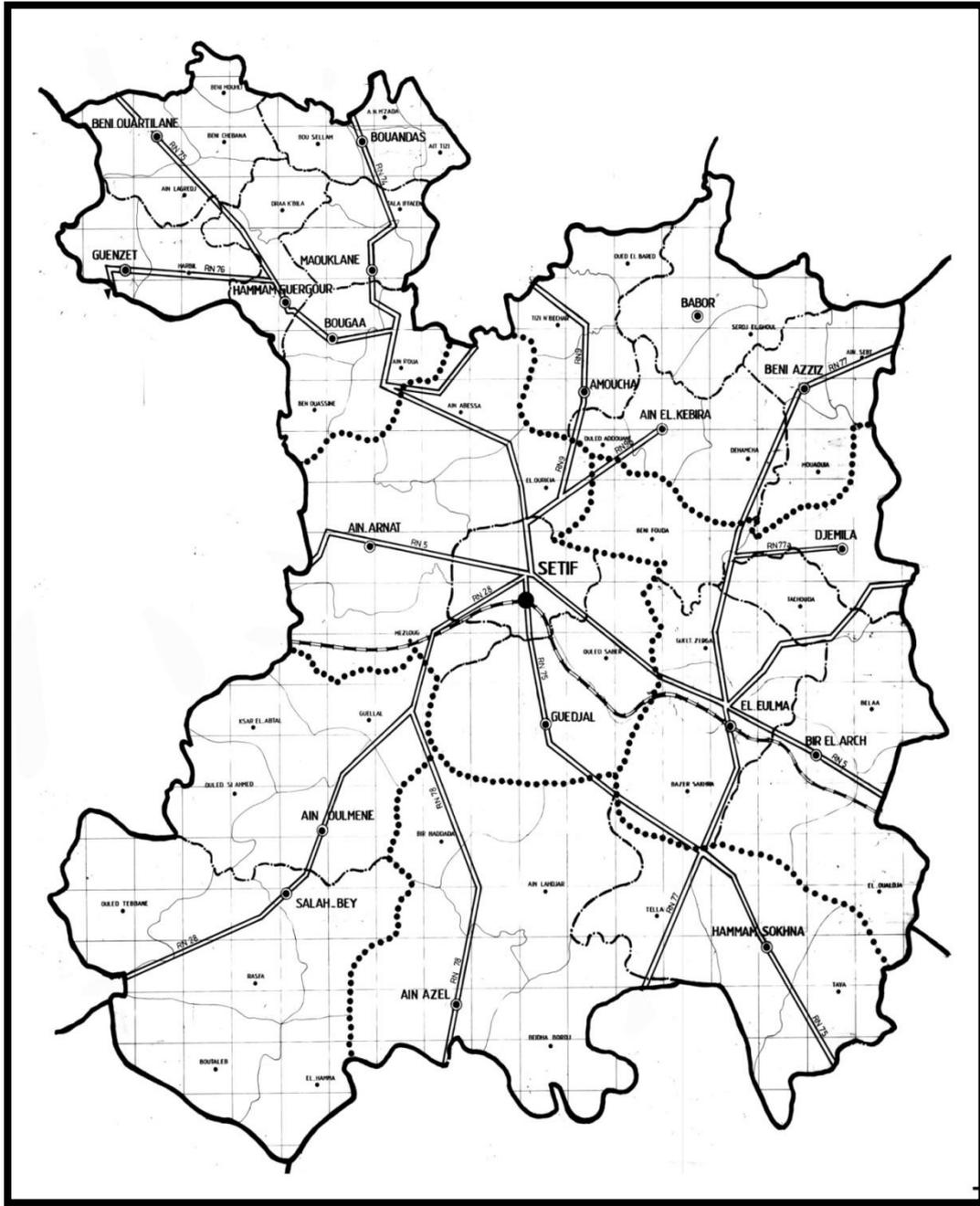
<sup>1</sup> مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية-مرجع سابق.

0,40	0,00	85,17	47,2	40,2	7	16	20,2	4	-	قصر الابطال
0,42	0,00	95,40	43,5	41,5	2	27	14,5	-	-	اولاد سي احمد
<b>0,41</b>	<b>0,00</b>	<b>86,00</b>	<b>212,9</b>	<b>183,1</b>	<b>29,8</b>	<b>82,4</b>	<b>70,2</b>	<b>30,5</b>	-	مجموع الدائرة
0,31	0,00	91,57	71,17	65,17	6	19,77	19	15,5	10,9	قجال
0,39	0,00	80,85	47	38	9	19,7	12,7	5,6	-	اولاد صابر
<b>0,34</b>	<b>0,00</b>	<b>87,31</b>	<b>118,17</b>	<b>103,17</b>	<b>15</b>	<b>39,47</b>	<b>31,7</b>	<b>21,1</b>	<b>10,9</b>	مجموع الدائرة
0,38	0,00	100,00	53,9	53,9	-	40,9	8,5	4,5	-	صالح باي
0,24	0,00	80,71	42	33,9	8,1	15,9	18	-	-	اولاد تبان
0,29	0,00	89,30	53,25	47,55	5,7	22,35	6	19,2	-	الرصفة
0,44	0,00	72,22	43,2	31,2	12	22,6	8,6	-	-	الحامة
0,41	0,01	71,48	56,8	40,6	16,2	18,9	21,7	-	-	بوظالب
<b>0,33</b>	<b>0,00</b>	<b>83,14</b>	<b>249,15</b>	<b>207,15</b>	<b>42</b>	<b>120,65</b>	<b>62,8</b>	<b>23,7</b>	-	مجموع الدائرة
0,48	0,00	78,33	113,5	88,9	24,6	43	30,9	15	-	عين ازال
0,43	0,00	94,17	96,1	90,5	5,6	50,7	29,1	10,7	-	عين الحجر
0,51	0,00	96,18	57,6	55,4	2,2	32,6	13,3	9,5	-	بير حدادة
0,49	0,00	99,02	71,4	70,7	0,7	44	25,7	1	-	بيضاء برج
<b>0,47</b>	<b>0,00</b>	<b>90,22</b>	<b>338,6</b>	<b>305,5</b>	<b>33,1</b>	<b>170,3</b>	<b>99</b>	<b>36,2</b>	-	مجموع الدائرة
0,76	0,00	76,64	54,8	42	12,8	23,4	10,3	8,3	-	بني ورثيلان
1,06	0,00	69,23	59,8	41,4	18,4	32,5	-	8,9	-	عين لقراج
0,92	0,00	72,19	67,6	48,8	18,8	33,7	7,3	7,8	-	بني شبانة
1,60	0,00	88,29	42,7	37,7	5	18,3	19,4	-	-	بني موحلي
<b>0,98</b>	<b>0,00</b>	<b>75,54</b>	<b>224,9</b>	<b>169,9</b>	<b>55</b>	<b>107,9</b>	<b>37</b>	<b>25</b>	-	مجموع الدائرة
1,54	0,00	76,16	56,2	42,8	13,4	21,9	10,6	10,3	-	بوعنداس
0,94	0,00	62,43	57,5	35,9	21,6	22,5	13,4	-	-	بوسلام
1,77	0,01	21,64	64,7	14	50,7	4,2	9,8	-	-	ايت تيزي
1,76	0,01	50,78	44,7	22,7	22	19,7	-	3	-	ايت نوال مزادة
<b>1,40</b>	<b>0,00</b>	<b>51,73</b>	<b>223,1</b>	<b>115,4</b>	<b>107,7</b>	<b>68,3</b>	<b>33,8</b>	<b>13,3</b>	-	مجموع الدائرة
0,79	0,00	82,56	47,48	39,2	8,28	12,4	-	26,8	-	بوقاعة
0,66	0,01	66,09	75,2	49,7	25,5	16,8	-	32,9	-	عين الروي
0,81	0,00	52,52	45,7	24	21,7	11,7	-	12,3	-	بني وسين
<b>0,73</b>	<b>0,00</b>	<b>67,05</b>	<b>168,38</b>	<b>112,9</b>	<b>55,48</b>	<b>40,9</b>	-	<b>72</b>	-	مجموع الدائرة
0,84	0,00	81,41	64	52,1	11,9	23,1	-	29	-	حمام القرقور
0,97	0,00	86,32	58,48	50,48	8	50,48	-	-	-	نزار قبيلة
<b>0,89</b>	<b>0,00</b>	<b>83,75</b>	<b>122,48</b>	<b>102,58</b>	<b>19,9</b>	<b>73,58</b>	-	<b>29</b>	-	مجموع الدائرة

0,87	0,01	85,96	53,4	45,9	7,5	35,4	-	10,5	-	قنزات
0,70	0,01	53,41	60,1	32,1	28	18,6	-	13,5	-	حربيل
<b>0,77</b>	<b>0,01</b>	<b>68,72</b>	<b>113,5</b>	<b>78</b>	<b>35,5</b>	54	-	<b>24</b>	-	مجموع الدائرة
0,69	0,00	79,37	60,6	48,1	12,5	26,3	-	21,8	-	ماوكلان
0,92	0,00	59,66	52,3	31,2	21,1	13,5	10,8	6,9	-	تالة ايفاسن
<b>0,78</b>	<b>0,00</b>	<b>70,24</b>	<b>112,9</b>	<b>79,3</b>	<b>33,6</b>	39,8	<b>10,8</b>	<b>28,7</b>	-	مجموع الدائرة
0,97	0,00	91,09	71,85	65,45	6,4	20,8	1,4	24,8	18,45	العلمة
0,57	0,00	78,37	76,5	59,95	16,55	28,05	9,8	22,1	-	القلته الزرقاء
0,40	0,00	79,72	63,11	50,31	12,8	24,9	11,7	13,71	-	بازر صخرة
<b>0,58</b>	<b>0,00</b>	<b>83,09</b>	<b>211,46</b>	<b>175,71</b>	<b>35,75</b>	73,75	<b>22,9</b>	<b>60,61</b>	<b>18,45</b>	مجموع الدائرة
0,28	0,00	75,39	51,2	38,6	12,6	22,6	-	16	-	حمام السخنة
0,32	0,00	67,17	46,3	31,1	15,2	9,3	13,7	8,1	-	الطاية
0,55	0,01	82,75	63,19	52,29	10,9	22	6,5	23,79	-	التلة
<b>0,37</b>	<b>0,00</b>	<b>75,92</b>	<b>160,69</b>	<b>121,99</b>	<b>38,7</b>	53,9	<b>20,2</b>	<b>47,89</b>	-	مجموع الدائرة
0,52	0,00	83,74	72,2	60,46	11,74	28,96	7,9	10,5	13,1	بئر العرش
0,79	0,00	69,98	61,3	42,9	18,4	32,1	10,8	-	-	بلاعة
0,28	0,00	72,04	42,2	30,4	11,8	11,1	17,3	2	-	الولجة
0,69	0,01	83,76	56,05	46,95	9,1	20,9	18,05	8	-	تاشودة
<b>0,52</b>	<b>0,00</b>	<b>77,98</b>	<b>231,75</b>	<b>180,71</b>	<b>51,04</b>	93,06	<b>54,05</b>	<b>20,5</b>	<b>13,1</b>	مجموع الدائرة
0,53	0,00	88,08	79,7	70,2	9,5	39,2	21	10	-	جميلة
0,41	0,00	79,71	65,05	51,85	13,2	11,7	29,65	10,5	-	بنى فودة
<b>0,47</b>	<b>0,00</b>	<b>84,32</b>	<b>144,75</b>	<b>122,05</b>	<b>22,7</b>	50,9	<b>50,65</b>	<b>20,5</b>	-	مجموع الدائرة
<b>0,54</b>	<b>0,00</b>	<b>78,09</b>	<b>3560,65</b>	<b>2780,38</b>	<b>780,27</b>	<b>1381,91</b>	<b>689,18</b>	<b>634,49</b>	<b>74,8</b>	مجموع الولاية

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف 2015

الشكل رقم: 01 شبكة الطرقات بولاية سطيف



المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف 2015

## جدول رقم: 02 حالة الطرقات بلديات ولاية سطيف 2014

سيئة				متوسطة				حسنة				البلدية
ط.بلدي	ط.ولائي	ط.وط	ط.سيار	ط.بلدي	ط.ولائي	ط.وط	ط.سيار	ط.بلدي	ط.ولائي	ط.وط	ط.سيار	
2,80	-	-	-	6,80	6,35	4,00	-	12,00	3,00	39,20	13,05	سطيف
8,50	4,50	-	-	3,50	4,50	4,00	-	12,20	15,50	18,30	19,30	عين ارنات
20,10	-	-	-	2,00	1,00	3,00	-	5,00	19,00	9,80	-	عين عباسة
6,90	-	10,00	-	2,50	2,50	-	-	5,50	9,50	10,50	-	الاوريسيا
13,40	-	-	-	5,00	2,00	-	-	9,00	23,00	7,50	-	مزلق
<b>48,90</b>	<b>4,50</b>	<b>10,00</b>	-	<b>13,00</b>	<b>10,00</b>	<b>7,00</b>	-	<b>31,70</b>	<b>67,00</b>	<b>46,10</b>	<b>19,30</b>	مجموع الدائرة
10,00	-	-	-	4,60	8,00	4,00	-	9,40	11,00	-	-	عين الكبيرة
2,00	-	-	-	1,00	-	-	-	4,50	6,10	6,00	-	اولاد عدوان
14,00	17,63	-	-	8,50	-	2,10	-	3,00	-	10,60	-	الدهامشة
<b>26,00</b>	<b>17,63</b>	-	-	<b>14,10</b>	<b>8,00</b>	<b>6,10</b>	-	<b>16,90</b>	<b>17,10</b>	<b>16,60</b>	-	مجموع الدائرة
28,00	13,00	-	-	13,00	8,00	-	-	30,80	2,50	-	-	بابور
29,00	-	-	-	12,00	8,00	-	-	15,00	-	-	-	سرج الغول
<b>57,00</b>	<b>13,00</b>	-	-	<b>25,00</b>	<b>16,00</b>	-	-	<b>45,80</b>	<b>2,50</b>	-	-	مجموع الدائرة
15,00	-	-	-	6,50	-	1,00	-	4,70	5,00	12,00	-	عموشة
17,00	4,00	-	-	15,40	5,45	-	-	10,10	9,00	11,10	-	تيزي نبشار
8,00	5,00	-	-	5,00	-	-	-	13,30	2,55	-	-	واد الباراد
<b>40,00</b>	<b>9,00</b>	-	-	<b>26,90</b>	<b>5,45</b>	<b>1,00</b>	-	<b>28,10</b>	<b>16,55</b>	<b>23,10</b>	-	مجموع الدائرة
6,90	-	-	-	11,00	-	0,90	-	26,10	-	10,10	-	بني عزيز
13,30	-	-	-	8,50	-	-	-	15,20	-	17,39	-	عين السبت
10,10	-	-	-	8,50	-	-	-	23,40	-	-	-	معاوية
<b>30,30</b>	-	-	-	<b>28,00</b>	-	<b>0,90</b>	-	<b>64,70</b>	-	<b>27,49</b>	-	مجموع الدائرة
5,50	1,00	-	-	-	5,70	-	-	13,70	12,80	10,50	-	عين ولمان
15,30	-	-	-	2,60	-	-	-	23,10	16,00	16,00	-	قلال
7,00	5,00	-	-	-	5,00	-	-	16,00	10,20	4,00	-	قصر الابطال
2,00	-	-	-	3,00	-	-	-	24,00	14,50	-	-	اولاد سي احمد
<b>29,80</b>	<b>6,00</b>	-	-	<b>5,60</b>	<b>10,70</b>	-	-	<b>76,80</b>	<b>53,50</b>	<b>30,50</b>	-	مجموع الدائرة
6,00	-	-	-	-	-	15,50	-	19,77	19,00	-	10,90	قجال
9,00	-	-	-	5,80	-	-	-	13,90	12,70	5,60	-	اولاد صابر
<b>15,00</b>	-	-	-	<b>5,80</b>	-	<b>15,50</b>	-	<b>33,67</b>	<b>31,70</b>	<b>5,60</b>	<b>10.900</b>	مجموع الدائرة
-	-	1,00	-	2,00	-	3,50	-	38,90	8,50	-	-	صالح باي
8,10	-	-	-	4,00	-	-	-	11,90	18,00	-	-	اولاد تبان
5,70	-	10,00	-	13,10	-	9,20	-	9,25	6,00	-	-	الرصفة

12,00	-	-	-	9,50	-	-	-	13,10	8,60	-	-	الحامة
16,20	-	-	-	4,90	-	-	-	14,00	21,70	-	-	بوطالب
<b>42,00</b>	-	<b>11,00</b>	-	<b>33,50</b>	-	<b>12,70</b>	-	<b>87,15</b>	<b>62,80</b>	-	-	مجموع الدائرة
24,60	-	-	-	6,70	-	1,00	-	36,30	30,90	14,00	-	عين ازال
5,60	3,00	-	-	9,20	-	-	-	41,50	26,10	10,70	-	عين الحجر
2,20	-	-	-	7,50	-	-	-	25,10	13,30	9,50	-	بير حدادة
0,70	-	-	-	5,70	-	-	-	38,30	25,70	1,00	-	بيضاء برج
<b>33,10</b>	<b>3,00</b>	-	-	<b>29,10</b>	-	<b>1,00</b>	-	<b>141,20</b>	<b>96,00</b>	<b>35,20</b>	-	مجموع الدائرة
12,80	-	-	-	9,50	-	-	-	13,90	10,30	8,30	-	بني ورثيلان
18,40	-	-	-	9,20	-	-	-	23,30	-	8,90	-	عين لقراج
18,80	-	-	-	11,60	-	-	-	22,10	7,30	7,80	-	بني شبانة
5,00	8,00	-	-	6,70	-	-	-	11,60	11,40	-	-	بني موحلى
<b>55,00</b>	<b>8,00</b>	-	-	<b>37,00</b>	-	-	-	<b>70,90</b>	<b>29,00</b>	<b>25,00</b>	-	مجموع الدائرة
13,40	-	-	-	1,20	6,00	-	-	20,70	4,60	10,30	-	بوعنداس
21,60	-	-	-	7,00	-	-	-	15,50	13,40	-	-	بوسلام
50,70	-	-	-	2,70	6,80	-	-	1,50	3,00	-	-	ايت تيزرى
22,00	-	-	-	7,00	-	-	-	12,70	-	3,00	-	ايت نوال مزادة
<b>107,70</b>	-	-	-	<b>17,90</b>	<b>12,80</b>	-	-	<b>50,40</b>	<b>21,00</b>	<b>13,30</b>	-	مجموع الدائرة
12,50	-	-	-	8,80	-	-	-	17,50	-	21,80	-	ماوكلان
21,10	-	-	-	4,00	-	-	-	9,50	10,80	6,90	-	تالة ايفاسن
<b>33,60</b>	-	-	-	<b>12,80</b>	-	-	-	<b>27,00</b>	<b>10,80</b>	<b>28,70</b>	-	مجموع الدائرة
8,28	-	-	-	-	-	14,50	-	12,40	-	12,30	-	بوقاعة
25,50	-	-	-	11,00	-	-	-	5,80	-	32,90	-	عين الروى
21,70	-	4,60	-	3,00	-	-	-	8,70	-	7,70	-	بنى وسين
<b>55,48</b>	-	<b>4,60</b>	-	<b>14,00</b>	-	<b>14,50</b>	-	<b>26,90</b>	-	<b>52,90</b>	-	مجموع الدائرة
11,90	-	-	-	7,60	-	-	-	15,50	-	29,00	-	حمام القرقور
8,00	-	-	-	9,40	-	-	-	41,08	-	-	-	ذراع قبيلة
<b>19,90</b>	-	-	-	<b>17,00</b>	-	-	-	<b>56,58</b>	-	<b>29,00</b>	-	مجموع الدائرة
7,50	-	-	-	19,80	-	7,00	-	15,60	-	3,50	-	قنزات
28,00	-	-	-	11,00	-	-	-	7,60	-	13,50	-	حربيل
<b>35,50</b>	-	-	-	<b>30,80</b>	-	<b>7,00</b>	-	<b>23,20</b>	-	<b>17,00</b>	-	مجموع

												الدائرة
6,40	-	-	-	-	-	1,00	-	20,80	1,40	23,80	18,45	العلمة
16,55	-	-	-	0,70	-	-	-	27,35	9,80	22,10	-	القلطة الزرقاء
12,80	-	-	-	1,70	3,10	-	-	23,20	8,60	13,71	-	بازر صخرة
<b>35,75</b>	-	-	-	<b>2,40</b>	<b>3,10</b>	<b>1,00</b>	-	<b>71,35</b>	<b>19,80</b>	<b>59,61</b>	<b>18,45</b>	مجموع الدائرة
12,60	-	-	-	-	-	-	-	22,60	-	16,00	-	حمام السخنة
15,20	-	-	-	4,10	-	-	-	5,20	13,70	8,10	-	الطاية
10,90	-	-	-	1,50	-	13,49	-	20,50	6,50	10,30	-	التلة
<b>38,70</b>	-	-	-	<b>5,60</b>	-	<b>13,49</b>	-	<b>48,30</b>	<b>20,20</b>	<b>34,40</b>	-	مجموع الدائرة
11,74	-	-	-	2,36	-	-	-	26,60	7,90	10,50	13,10	بئر العرش
18,40	-	-	-	13,00	-	-	-	19,10	10,80	-	-	بلاعة
11,80	-	-	-	5,10	-	-	-	6,00	17,30	2,00	-	الولجة
9,10	4,30	-	-	11,30	-	-	-	9,60	13,75	8,00	-	تاشودة
<b>51,04</b>	<b>4,30</b>	-	-	<b>31,76</b>	-	-	-	<b>61,30</b>	<b>49,75</b>	<b>20,50</b>	<b>13,10</b>	مجموع الدائرة
9,50	-	-	-	24,60	-	-	-	14,60	21,00	10,00	-	جميلة
13,20	-	-	-	-	6,85	-	-	11,70	22,80	10,50	-	بنى فودة
<b>22,70</b>	-	-	-	<b>24,60</b>	<b>6,85</b>	-	-	<b>26,30</b>	<b>43,80</b>	<b>20,50</b>	-	مجموع الدائرة
<b>780,27</b>	-	<b>25,60</b>	-	<b>381,66</b>	<b>79,25</b>	<b>84,19</b>	-	<b>1 000,25</b>	<b>544,50</b>	<b>524,70</b>	<b>74,80</b>	مجموع الولاية

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف 2015

تعليق: من خلال الجدول رقم 01 والجدول رقم 02 نلاحظ بأن الولاية تضم حوالي 75 كلم من الطريق  
السيار، 634 كلم من الطرق الوطنية وحوالي 700 كلم من الطرق البلدية ومجموع 2780 كلم من  
الطرق المعبدة. نستطيع القول بأن هذه الأرقام هي معتبرة مقارنة مع الولايات الشمالية للبلاد.

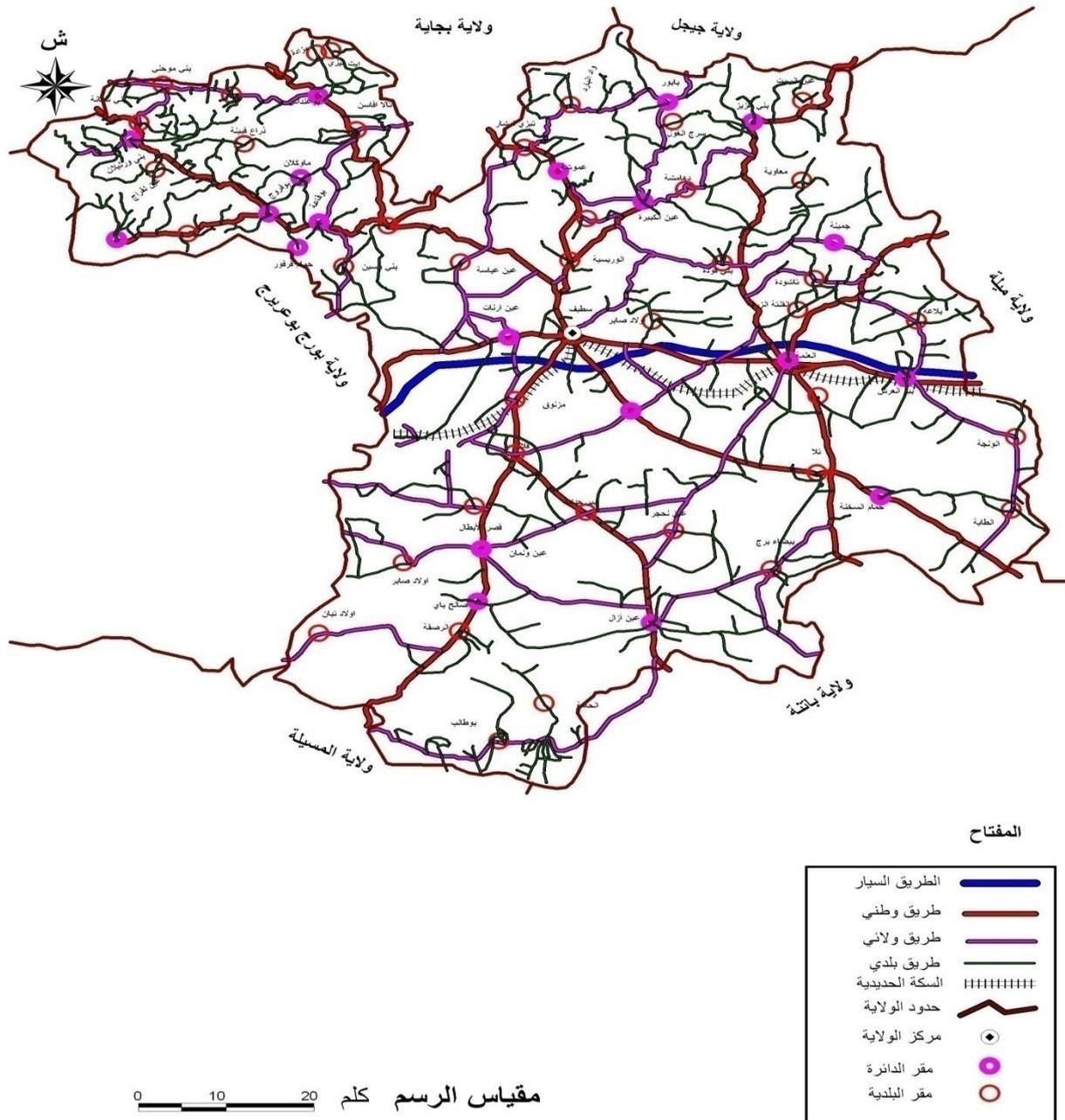
بالنسبة لنوعية هذه الطرقات، فإن وضعيتها حسنة. بالنسبة الطريق السيار الذي يبلغ طوله 74.8 كلم، يقطع الولاية من عين أرناط غربا إلى بئر العرش شرقا.

أما الطرق الوطنية، فإننا نحصي 524.7 كلم من النوعية الحسنة مقابل 84.79 كلم من النوعية المتوسطة و25.60 كلم من النوعية السيئة.

الطرق البلدية تشمل 1000.25 كلم من النوعية الحسنة مقابل 381.66 كلم من النوعية المتوسطة و780.27 كلم من النوعية السيئة.

رغم أن النسبة الكبيرة لشبكات الطرق تدخل ضمن النوعية الحسنة مقارنة بالنوعية المتوسطة والسيئة، إلا أن هناك مجهودات تنتظر السلطات المحلية للإسراع في تحسين طرقاتنا التي تبقى دون المعايير الدولية المطلوبة.

الشكل رقم 02: شبكة الطرق البرية في ولاية سطيف 2014



المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف 2015

## المطلب الثاني: وضعية الجسور والملاحة الجوية بالولاية

## الفرع الأول: الجسور

- بالطرق الوطنية.....167 جسر
- بالطرق الولائية.....70 جسر
- بالطرق البلدية.....60 جسر

تعليق: بالنسبة للجسور، فهي معتبرة سواء بالنسبة للطرق الوطنية (167 جسر) أو الطرق الولائية (70 جسر) أو الطرق البلدية (60 جسر)، لكن نلاحظ أن مشكل الصيانة لهذه المرافق تبقى دون المستوى (أخطار الزلازل، الفيضانات، الرياح... الخ)

## الفرع الثاني: الملاحة الجوية

بالنسبة لنشاط الملاحة الجوية فإن مطار 08 ماي 1945 بعين أرناط الذي أنشأ منذ بداية القرن الواحد والعشرين، هو في تحسن مستمر، إلا أنه يبقى دون الاستجابة الفعلية لمطالب سكان الولاية الذين ينتظرون إنشاء خطوط جوية دولية متعددة نحو المدن الفرنسية باعتبارها تضم أكبر جالية جزائرية هناك.

❖ المدرج الرئيسي.....45x2400

• مدرج رقم: .....32x15001

• مدرج رقم: .....23x13001

• مدرج رقم: .....23x10503

❖ حظيرة الطائرات.....105x338

أبراج المراقبة.....01

المبحث السابع: النقل<sup>1</sup>

## مقدمة:

إن المواطن لا يدرك أهمية قطاع النقل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويستشعر أثره الإيجابية على الحياة العامة بالبلدة أو المنطقة ويرتاح لتطوره وتحسين الخدمات به، لأنه يساهم في قضاء الحوائج اليومية للمواطن بمختلف شعب الحياة. وهو دليل التنظيم وقدرة التحكم والإبداع في ابتكار أساليب التسيير وتسخير الإمكانيات المتاحة المتوفرة واستغلالها إلى أقصى حد ممكن. فينبغي إجراء دراسات ومراجعات يومية تقييمية تصحيحية لكل جوانب هذا القطاع لمعرفة مواطن الاضطراب وتحديد عواملها ومعالجتها في وقتها بالاشتراك مع المتعاملين العاملين في قطاع النقل بشقيه، مع إعداد خريطة محلية ولأئية للنقل البرى لنقل المسافرين بالتنسيق مع الجماعات المحلية تراعى فيها الموضوعية والعقلانية وفتح باب المنافسة النزيهة أمام المستثمرين المستوفين الشروط القانونية دون احتكار، من أجل النهوض بالقطاع والعمل على تنقل المواطن بكل راحة واطمئنان وتسهيل الدورة الاقتصادية في نقل المنتجات وتوزيعها بربوع تراب الولاية.

ولمعرفة حالة هذا القطاع وما شهدته من تغيرات خلال سنة 2014 تم تسجيل كل المعطيات

الدالة على ذلك والمدونة بالجدول المبينة أسفله:

<sup>1</sup> مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية- مرجع سابق.

## الجدول رقم 01: معطيات عامة حول قطاع النقل 2014

الحمولة	وسائل النقل							الخطوط			شبكة النقل	
	المجموع	مركبة مهياة	باص صغيرة	شاحنة مهينة	مركبة مهياة	حافلة صغيرة	باص كبير	حافلة كبيرة	غير مستغلة	مستغلة		المجموع
46894	871	0	569	0	8	34	258	2	23	45	68	حضري
17928	433	0	2	0	9	158	0	264	139	80	219	وطني
29836	954	2	65	1	140	590	5	151	272	249	521	ولائي
21680	1006	22	29	8	549	385	3	10	346	447	793	ريفي
116338	3264	24	665	9	706	1167	266	427	780	821	1601	المجموع

المصدر: مديرية النقل + مديرية التنظيم والشؤون العامة

تعليق: الجدول يوضح لنا عدد الخطوط المستغلة والتي تقدر بـ 821 خط منها:

45 خط حضري: وضعية مقبولة ومطابقة لحجم المدينة

80 خط وطني: وضعية جيدة وقياسية مقارنة ببعض مدن الوطن باستثناء العاصمة

249 خط ولائي: وضعية مقبولة وقادرة على تغطية 20 دائرة بالولاية

447 خط ريفي: وضعية مقبولة وقادرة على تغطية 60 بلدية بالولاية

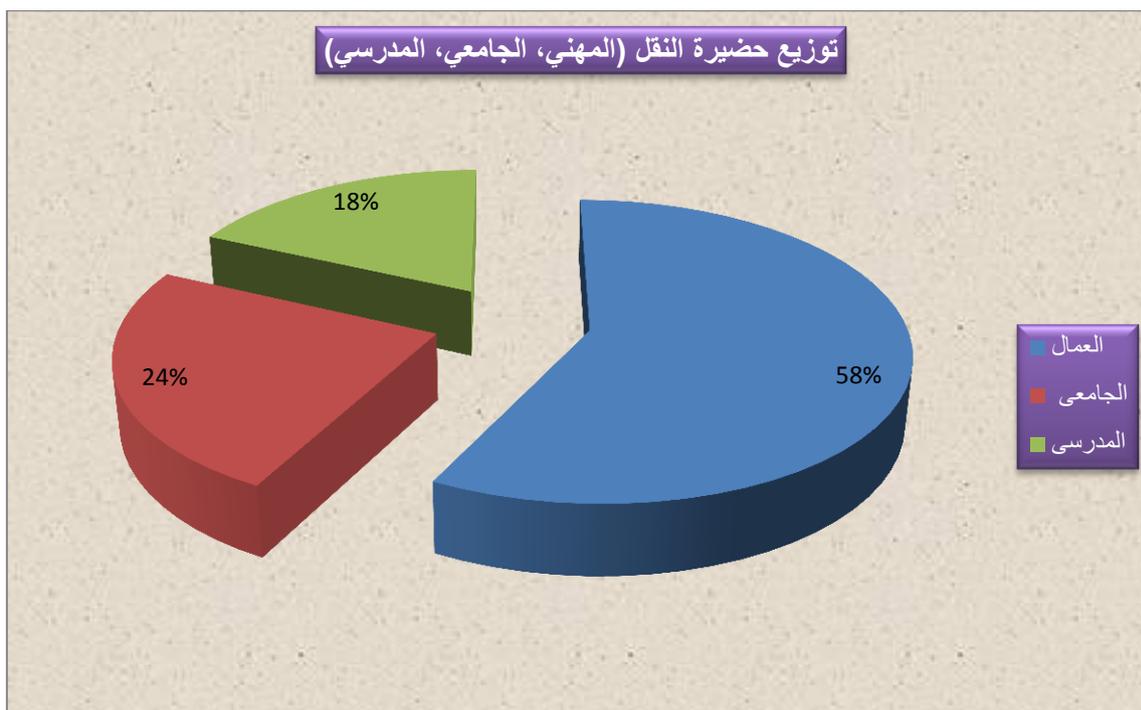
## الجدول رقم 02: النقل المدرسي بالولاية 2014

النمط	حافلة كبيرة	باص كبير	حافلة صغيرة	مركبة باص	شاحنة مهينة	باص صغير	مركبة مهياة	المجموع الحظيرة	الطاقة مقعد
العمال	53	35	144	108	57	9	12	423	15272
الجامعي	77	101	0	0	0	0	0	178	13950
المدرسي	3	3	92	26	1	1	2	133	3681
المجموع	133	139	236	134	58	10	14	734	32903

المصدر: مديرية النقل + مديرية التنظيم والشؤون العامة

تعليق: بالرغم من العدد الهائل لخطوط النقل البري للمسافرين المفتوحة للاستغلال والمنافسة والمعتمدة من طرف مديرية النقل للولاية والمقدرة بـ1601 خط جماعي موزعة بنسب مختلفة حسب الخطوط وأنماطها، يلاحظ عدم استغلال 780 خط منها أي نسبة 48.71%. يوحى لنا هذا بانكماش الحظيرة الولاية ونقص في وسائل النقل الجماعية (حافلات) بمختلف أحجامها وما يترتب عنها من ضغط على ما هو متوفر، خاصة بالنسبة للخطوط الرابطة بين مقر الولاية والبلديات وكذا الخطوط الريفية، مما يستوجب التفكير في مراجعة قائمة المستفيدين العاطلين و إعادة طرح الخطوط للاستغلال مع عملية إشهار واسعة ترغيبية تمكن من تدارك النقص وتحديث الحظيرة الولائية وإحداث مناصب شغل جديدة و تسهيل عملية التنقل بالولاية، مع استغلال النقل المدرسي الذي تعادل حظيرته نسبة 18.11% من حظيرة نقل المسافرين في الخطوط الريفية، وذلك بإحداث آلية مشتركة بين المجموعات المحلية تستثمر وتستغل فيها الوسائل المتوفرة وتساهم في تنظيم وحل مشاكل النقل. كما يتم توضيح وترجمة الأرقام المذكورة أعلاه بالرسوم البيانية التالية:

الشكل رقم 01: توزيع حضيرة النقل (المهني، الجامعي، المدرسي)



المصدر: مديرية النقل + مديرية التنظيم والشؤون العامة

الجدول رقم 03: معطيات حول نقل المسافرين بالولاية 2014

عدد الخطوط				عدد وسائل النقل									البلدية
رقم	وطني	وطني	مصري	الطاقة مقعد-	الجموع	مركبة مهيأة	باص صغيرة	شاحنة مهيأة	مركبة مهيأة(باص)	حافلة صغيرة	باص كبير	حافلة كبيرة	
0	35	43	24	48274	872	0	263	0	9	138	253	209	سطيف
5	9	0	0	2349	75	0	27	1	4	40	0	3	عين ارنات
3	5	0	0	958	33	0	8	0	4	18	1	2	عين عباسة
4	4	0	0	1119	30	0	0	0	8	6	0	16	الاوريسيا
1	5	0	0	588	20	1	3	0	1	14	0	1	مزلوق
13	23	0	0	5014	158	1	38	1	17	78	1	22	مجموع الدائرة
13	4	1	0	1753	69	0	0	0	31	31	2	5	عين الكبيرة
1	0	0	0	19	1	0	0	0	1	0	0	0	اولاد عدوان
5	1	0	0	387	21	1	0	0	17	3	0	0	الدهامشة
19	5	1	0	2159	91	1	0	0	49	34	2	5	مجموع الدائرة
15	2	0	0	992	47	1	0	0	29	17	0	0	بابور
7	1	0	0	508	25	0	0	0	20	5	0	0	سرج الغول
22	3	0	0	1500	72	1	0	0	49	22	0	0	مجموع الدائرة
13	1	0	0	1147	47	0	0	0	22	24	0	1	عموشة
12	2	0	0	817	39	1	0	0	24	14	0	0	تيزي نبشار
6	0	0	0	579	28	1	1	0	21	5	0	0	واد الباراد

31	3	0	0	2543	114	2	1	0	67	43	0	1	مجموع الدائرة
22	4	1	0	2026	79	2	1	1	29	44	0	2	بنى عزيز
4	2	1	0	632	26	0	0	0	11	15	0	0	عين السبت
5	6	0	0	644	24	0	0	0	6	17	0	1	معاوية
31	12	2	0	3302	129	2	1	1	46	76	0	3	مجموع الدائرة
12	9	0	5	3554	104	0	35	1	16	30	0	22	عين ولمان
1	3	0	0	232	9	0	1	0	3	5	0	0	قلال
7	1	0	0	379	14	0	0	0	0	14	0	0	قصر الابطال
2	2	0	0	179	6	0	0	0	1	4	0	1	اولاد سي احمد
22	15	0	5	4344	133	0	36	1	20	53	0	23	مجموع الدائرة
1	6	0	0	756	28	0	3	0	2	22	0	1	قجال
0	5	0	0	430	13	0	3	1	0	6	0	3	اولاد صابر
1	11	0	0	1186	41	0	6	1	2	28	0	4	مجموع الدائرة
11	5	0	0	1478	46	2	0	0	10	16	0	18	صالح باي
2	7	2	0	781	25	0	1	0	0	21	0	3	اولاد تبان
7	5	0	0	650	30	1	0	0	16	13	0	0	الرصفة
3	2	0	0	531	25	0	0	0	15	9	0	1	الحامة
4	3	0	0	577	26	0	1	0	15	9	0	1	بوظالب
27	22	2	0	4017	152	3	2	0	56	68	0	23	مجموع الدائرة
11	5	3	2	2725	92	2	4	1	25	40	1	19	عين ازال
5	3	0	0	877	27	0	1	0	7	9	0	10	عين الحجر

9	5	0	0	588	25	0	0	0	8	17	0	0	بير حدادة
9	6	0	0	1437	57	0	0	0	25	26	0	6	بيضاء برج
34	19	3	2	5627	201	2	5	1	65	92	1	35	مجموع الدائرة
25	2	3	0	1709	63	2	3	0	18	27	0	13	بني ورثيلان
8	2	1	0	339	16	1	0	0	9	6	0	0	عين لقراج
12	2	0	0	474	24	2	0	0	12	10	0	0	بني شبانة
9	1	2	0	565	24	1	0	0	8	15	0	0	بني موحلي
54	7	6	0	3087	127	6	3	0	47	58	0	13	مجموع الدائرة
26	3	4	0	2713	110	0	0	0	38	70	0	2	بوعنداس
10	0	1	0	590	25	1	0	0	11	13	0	0	بوسلام
4	0	0	0	232	10	0	0	3	3	4	0	0	ايت تيزي
5	1	0	0	347	17	0	0	1	12	4	0	0	ايت نوال مزادة
45	4	5	0	3882	162	1	0	4	64	91	0	2	مجموع الدائرة
9	4	1	1	2689	76	0	18	0	8	39	0	11	بوقاعة
4	2	0	0	523	20	0	0	0	3	17	0	0	عين الروى
4	1	1	0	496	20	0	0	0	8	12	0	0	بني وسين
17	7	2	1	3708	116	0	18	0	19	68	0	11	مجموع الدائرة
0	35	43	24	48274	872	0	263	0	9	138	253	209	سطيف
5	9	0	0	2349	75	0	27	1	4	40	0	3	عين ارنات
3	5	0	0	958	33	0	8	0	4	18	1	2	عين عباسة
4	4	0	0	1119	30	0	0	0	8	6	0	16	الاوريسيا

1	5	0	0	588	20	1	3	0	1	14	0	1	مزلق
13	23	0	0	5014	158	1	38	1	17	78	1	22	مجموع الدائرة
13	4	1	0	1753	69	0	0	0	31	31	2	5	عين الكبيرة
1	0	0	0	19	1	0	0	0	1	0	0	0	اولاد عدوان
5	1	0	0	387	21	1	0	0	17	3	0	0	الدهامشة
19	5	1	0	2159	91	1	0	0	49	34	2	5	مجموع الدائرة
15	2	0	0	992	47	1	0	0	29	17	0	0	بابور
7	1	0	0	508	25	0	0	0	20	5	0	0	سرج الغول
22	3	0	0	1500	72	1	0	0	49	22	0	0	مجموع الدائرة
13	1	0	0	1147	47	0	0	0	22	24	0	1	عموشة
12	2	0	0	817	39	1	0	0	24	14	0	0	تيزي نبشار
6	0	0	0	579	28	1	1	0	21	5	0	0	واد البارد
31	3	0	0	2543	114	2	1	0	67	43	0	1	مجموع الدائرة
22	4	1	0	2026	79	2	1	1	29	44	0	2	بنى عزيز
4	2	1	0	632	26	0	0	0	11	15	0	0	عين السبت
5	6	0	0	644	24	0	0	0	6	17	0	1	معاوية
31	12	2	0	3302	129	2	1	1	46	76	0	3	مجموع الدائرة
12	9	0	5	3554	104	0	35	1	16	30	0	22	عين ولمان
1	3	0	0	232	9	0	1	0	3	5	0	0	قلال
7	1	0	0	379	14	0	0	0	0	14	0	0	قصر الابطال

2	2	0	0	179	6	0	0	0	1	4	0	1	اولاد سي احمد
22	15	0	5	4344	133	0	36	1	20	53	0	23	مجموع الدائرة
1	6	0	0	756	28	0	3	0	2	22	0	1	قجال
0	5	0	0	430	13	0	3	1	0	6	0	3	اولاد صابر
1	11	0	0	1186	41	0	6	1	2	28	0	4	مجموع الدائرة
11	5	0	0	1478	46	2	0	0	10	16	0	18	صالح باي
2	7	2	0	781	25	0	1	0	0	21	0	3	اولاد تبان
7	5	0	0	650	30	1	0	0	16	13	0	0	الرصفة
3	2	0	0	531	25	0	0	0	15	9	0	1	الحامة
4	3	0	0	577	26	0	1	0	15	9	0	1	بوظالب
27	22	2	0	4017	152	3	2	0	56	68	0	23	مجموع الدائرة
11	5	3	2	2725	92	2	4	1	25	40	1	19	عين ازال
5	3	0	0	877	27	0	1	0	7	9	0	10	عين الحجر
9	5	0	0	588	25	0	0	0	8	17	0	0	بير حدادة
9	6	0	0	1437	57	0	0	0	25	26	0	6	بيضاء برج
34	19	3	2	5627	201	2	5	1	65	92	1	35	مجموع الدائرة
25	2	3	0	1709	63	2	3	0	18	27	0	13	بني ورثيلان
8	2	1	0	339	16	1	0	0	9	6	0	0	عين لقراج
12	2	0	0	474	24	2	0	0	12	10	0	0	بني شبانة
9	1	2	0	565	24	1	0	0	8	15	0	0	بني موحلى

54	7	6	0	3087	127	6	3	0	47	58	0	13	مجموع الدائرة
26	3	4	0	2713	110	0	0	0	38	70	0	2	بوعنداس
10	0	1	0	590	25	1	0	0	11	13	0	0	بوسلام
4	0	0	0	232	10	0	0	3	3	4	0	0	ايت تيزي
5	1	0	0	347	17	0	0	1	12	4	0	0	ايت نوال مزادة
45	4	5	0	3882	162	1	0	4	64	91	0	2	مجموع الدائرة
9	4	1	1	2689	76	0	18	0	8	39	0	11	بوقاعة
4	2	0	0	523	20	0	0	0	3	17	0	0	عين الروى
4	1	1	0	496	20	0	0	0	8	12	0	0	بني وسين
17	7	2	1	3708	116	0	18	0	19	68	0	11	مجموع الدائرة
16	1	2	0	1590	57	0	5	0	11	38	0	3	حمام القرقور
17	2	0	0	752	32	0	0	0	13	17	0	2	ذراع قبيلة
33	3	2	0	2342	89	0	5	0	24	55	0	5	مجموع الدائرة
4	1	2	0	612	21	0	1	0	3	14	0	3	قنزات
3	0	0	0	72	4	2	0	0	0	2	0	0	حربيل
7	1	2	0	684	25	2	1	0	3	16	0	3	مجموع الدائرة
9	2	0	0	660	30	1	0	0	14	14	0	1	ماوكلان
11	0	2	0	405	19	0	0	0	10	8	0	1	تالة ايفاسن
20	2	2	0	1065	49	1	0	0	24	22	0	2	مجموع الدائرة
20	2	8	13	17370	478	0	271	0	47	90	8	62	العلمة

3	2	0	0	625	20	1	9	0	4	4	1	1	القلعة الزرقاء
4	1	0	0	793	35	0	0	0	15	19	0	1	بازر سخرة
27	4	8	13	18788	533	1	280	0	66	113	9	64	مجموع الدائرة
3	5	0	0	428	17	0	0	0	1	16	0	0	حمام السخنة
1	1	1	0	247	11	0	0	0	6	5	0	0	الطاية
0	3	0	0	125	5	0	0	0	0	5	0	0	التلة
4	9	1	0	800	33	0	0	0	7	26	0	0	مجموع الدائرة
5	4	1	0	772	28	0	1	0	6	19	0	2	بئر العرش
5	4	0	0	353	14	0	2	0	7	5	0	0	البلاعة
0	1	0	0	18	1	0	0	0	1	0	0	0	الولجة
2	5	0	0	419	21	0	0	0	16	5	0	0	تاشودة
12	1	1	0	1562	64	0	3	0	30	29	0	2	مجموع الدائرة
17	6	0	0	1449	59	1	3	0	19	36	0	0	جميلة
7	8	0	0	930	40	0	0	0	19	21	0	0	بني فودة
24	1	0	0	2379	99	1	3	0	38	57	0	0	مجموع الدائرة
44	2	8	45	11626	326	24	665	9	702	1167	266	427	مجموع الولاية

المصدر: مديرية النقل + مديرية التنظيم والشؤون العامة 2015

تعليق: بلغت حظيرة الولاية الإجمالية لنقل المسافرين بمختلف أحجامها وأنماطها 3260 وحدة نقل وتوفر طاقة نظرية تقدر بـ 116263 مقعد.

#### جدول رقم 04: معطيات عامة حول نقل البضائع بالولاية 2014

البلدية	عمومي		ذاتي		المجموع	
	عدد الشاحنات	الحمولة	عدد الشاحنات	الحمولة	عدد الشاحنات	الحمولة
سطيف	3291	39982,5	6495	72465	9786	112447,5
عين ارنات	442	6744,5	435	4666	877	11410,5
عين عباسة	45	575,5	145	1514	190	2089,5
الاوريسيا	246	3820,5	128	906	374	4726,5
مزلوق	173	1792	353	3748,5	526	5540,5
مجموع الدائرة	906	12932,5	1061	10834,5	1967	23767
عين الكبيرة	337	6561	335	3088	672	9649
اولاد عدوان	182	3883	94	1034,5	276	4917,5
الدهامشة	90	1431	96	1002,5	186	2433,5
مجموع الدائرة	609	11875	525	5125	1134	17000
بابور	132	2148	97	698	229	2846
سرج الغول	107	1469,5	51	393,5	158	1863
مجموع الدائرة	239	3617,5	148	1091,5	387	4709
عموشة	277	4942	384	5833	661	10775
تيزي نيشار	133	2149	231	2515	364	4664

28	322,5	28	98	12	224,5	16	واد البارد
1053	15761,5	1053	8446	627	7315,5	426	مجموع الدائرة
185	2397,5	185		98	1420	87	بنى عزيز
185	2096,5	185	595	82	1501,5	103	عين السبت
60	479	60	247,5	38	231,5	22	معاوية
430	4973	430	1820	218	3153	212	مجموع الدائرة
3112	28010	3112	18098,5	2423	9911,5	689	عين ولمان
991	7232	991	4557,5	749	2674,5	242	قلال
1246	10706,5	1246	5965,5	922	4741	324	قصر الابطال
814	6630,5	814	4924,5	698	1706	116	اولاد سي احمد
6163	52579	6163	33546	4792	19033	1371	مجموع الدائرة
1599	12726,5	1599	8110,5	1196	4616	403	قجال
250	1837,5	250	1191	180	646,5	70	اولاد صابر
1849	14564	1849	9301,5	1376	5262,5	473	مجموع الدائرة
796	7496	796	4141	574	3355	222	صالح باي
125	1350,5	125	520	77	830,5	48	اولاد تبان
482	4270	482	1848	323	2422	159	الرصفة
220	2238	220	1059	132	1179	88	الحامة
211	2513	211	934	129	1579	82	بوظالب
1834	17867,5	1834	8502	1235	9365,5	599	مجموع الدائرة
1241	13623	1241	7916,5	862	5706,5	379	عين ازال
1220	14612,5	1220	5215,5	715	9397	505	عين الحجر

774	6151	774	3302,5	607	2848,5	167	بير حدادة
388	3332,5	388	2337,5	326	995	62	بيضاء برج
3623	37719	3623	18772	2510	18947	1113	مجموع الدائرة
272	2658	272	1406	182	1252	90	بني ورثيلان
208	1818,5	208	970,5	141	848	67	عين لقراج
231	2049	231	1316,5	170	732,5	61	بني شبانة
152	707	152	492,5	125	214,5	27	بني موحلى
863	7232,5	863	4185,5	618	3047	245	مجموع الدائرة
888	10720,5	888	6107,5	620	4613	268	بوعنداس
223	1903,5	223	951,5	145	952	78	بوسلام
174	2939,5	174	938	78	2001,5	96	ايت تيزى
39	197,5	39	93	21	104,5	18	ايت نوال مزادة
1324	15761	1324	8090	864	7671	460	مجموع الدائرة
647	6271,5	647	2313,5	315	3958	332	بوقاعة
172	2104	172	991	89	1113	83	عين الروى
182	2043,5	182	873,5	99	1170	83	بني وسين
1001	10419	1001	4178	503	6241	498	مجموع الدائرة
290	3519	290	1419,5	149	2099,5	141	حمام القرقور
267	2072	267	911	181	1161	86	ذراع قبيلة
557	5591	557	2330,5	330	3260,5	227	مجموع الدائرة
62	331,5	62	285	49	46,5	13	قنرات
76	754	76	310	40	444	36	حربيل

138	1085,5	138	595	89	490,5	49	مجموع الدائرة
351	5236,5	351	1820	182	3416,5	169	ماوكلان
788	9225,5	788	3673,5	459	5552	329	تالة ايفاسن
1139	14462	1139	5493,5	641	8968,5	498	مجموع الدائرة
3261	33540,5	3261	17257	1849	16283,5	1412	العلمة
206	1840	206	743,5	117	1096,5	89	القلطة الزرقاء
1071	8362,5	1071	5593,5	827	2769	244	بازر سخرة
4538	43743	4538	23594	2793	20149	1745	مجموع الدائرة
281	2121	281	1718	246	403	35	حمام السخنة
298	1974,5	298	1373,5	260	601	38	الطاية
136	963,5	136	608,5	112	355	24	التلة
715	5059	715	3700	618	1359	97	مجموع الدائرة
696	5475,5	696	3805	567	1670,5	129	ببر العرش
197	1271,5	197	860	149	411,5	48	البلاعة
203	1409,5	203	980,5	159	429	44	الولجة
128	1239	128	444	52	795	76	تاشودة
1224	9395,5	1224	6089,5	927	3306	297	مجموع الدائرة
316	2873	316	1101	144	1772	172	جميلة
268	3527	268	1039,5	117	2487,5	151	بني فودة
584	6400	584	2140,5	261	4259,5	323	مجموع الدائرة
<b>40309</b>	<b>420536</b>	<b>40309</b>	<b>230300</b>	<b>26631</b>	<b>190236</b>	<b>13678</b>	<b>مجموع الولاية</b>

المصدر: مديرية النقل + مديرية التنظيم والشؤون العامة

تعليق: يعتبر نقل البضائع المحور الرئيسي في دوران عجلة الإنتاج الاقتصادي بتزويد الوحدات بالمواد الأولية وتوصيل المتوج إلى مختلف نقاط التوزيع. فبالنسبة لحظيرة الولاية لنقل البضائع، تضم 13678 شاحنة تابعة للقطاع العام و26631 شاحنة تابعة للقطاع الخاص مع طاقة حمولة إجمالية تقدر ب 420536 طن.

• السكة الحديدية

ا/ نقل المسافرين

عدد الرحلات:

- نحو الجزائر العاصمة: 03 - نحو قسنطينة: 03

ب/ أهم محطات القطار

- عدد المسافرين سطيف: 9106 - عدد المسافرين العلمة: 13

- المجموع: 10470

ج / نقل البضائع 2014

جدول رقم 05: نقل البضائع بالسكة الحديدية

شحن (إيصال)		شحن (إرسال)		المحطة
الحمولة	عدد المقطورات	الحمولة	عدد المقطورات	
2147	52	/	/	سطيف
95579	2105	/	/	مزلوق
03363	2188	3753	82	قجال
438020	8108	380	14	العلمة
639108	12453	4133	96	المجموع

المصدر: مديرية النقل + مديرية التنظيم والشؤون العامة 2015

**تعليق:** بالنسبة لنقل المسافرين بالسكة الحديدية، نلاحظ عزوف المسافرين في السنوات الأخيرة باستعمال هذه الوسيلة للسفر بعد اكتمال أشغال الطريق السيار شرق / غرب بسبب المشاكل التقنية العديدة التي يعاني منها قطاع السكة الحديدية في بلادنا.

**جدول رقم 06: الملاحاة الجوية 2014**

عدد المسافرين	عدد الخطوط المفتوحة
18496	سطيف- الجزائر
	سطيف- ان اميناس
	سطيف - حاسي مسعود
200322	سطيف- ليون
	سطيف- باريس
	سطيف- مرسيليا
	سطيف- تولوز
218818	المجموع

**المصدر:** مديرية النقل + مديرية التنظيم والشؤون العامة 2015

**تعليق:** بالنسبة للخطوط الداخلية، فإنه يتطلب توسيعها لتشمل مدن وهران بالنسبة للغرب ويشار في الجنوب الغربي. أما في الخطوط الدولية فهي مفتوحة على دولة واحدة فقط وهي فرنسا، على أساس أنها تضم أكثر الجاليات الجزائرية فيها خاصة الجالية السطايفية الموجودة في منطقة ليون وغرونوبل.

المبحث الثامن: التربية<sup>1</sup>

## مقدمة:

يعد التعليم من أهم المعايير التي تساهم بشكل كبير في تحديد مدى تقدم بلد ما، إذ أنه القطاع الذي يساهم في تكوين وتأطير النخب التي تحمل على عاتقها مهمة النهوض بالبلد على مختلف الأصعدة والمستويات. ولا يؤدي هذا القطاع الحيوي نتائج ملموسة إلا إذا لقي الاهتمام اللازم من قبل جميع الأطراف المعنية دون استثناء، سواء هيكل وزارية، أو مؤسسات تعليمية، أو جامعات، أو جمعيات أولياء التلاميذ، وحتى التلاميذ والطلبة أنفسهم.

إن هذا المجال هو العنصر الأساسي لتنمية المجتمع من جذوره الأصلية أو بمعنى آخر هو القاعدة الأصلية التي يحدث على مستواها الغرس الفكري للجيل المستقبلي. فإذا نجحت معايير التربية المبدئية حصلنا على المطلوب. لذلك نجد أن علوم الإحصائيات يتطرق إلى هذا الموضوع بعناية تامة مجتهدا للحصول على أهم المعلومات الكافية و الوافية والتي تخدم المصالح المعنية لتطوير ما هو موجود و توفير ما هو ناقص.

علما أن هذه الإصلاحات تمس كل ما له علاقة بهذا المجال من حيث الطبيعة البشرية إلى المادية. فالمقصود هنا أن الإصلاح لا يقتصر فقط على العتاد من مؤسسات و أقسام و مطاعم وطاولات، بينما يمتد إلى التأطير النافذ والفعال والحصول على أساتذة مؤهلين يشاركون في بناء مستقبل الأجيال الصاعدة.

وفى هذا المجال بذلت الولاية جهودا كبيرة في بناء وتوفير مؤسسات التعليم و معاهد التكوين بجميع ربوع بلدياتها وفق خريطة مدروسة محكمة إذ بلغت الحظير التربوية بالأطوارالتعليمية الأرقام التالية:

<sup>1</sup> مديرية المبرمجة ومتابعة الميزانية- مرجع سابق

المطلب الأول: التعليم الابتدائي: بلغ عدد مؤسسات الطور الأول: 923 مؤسسة.

854 مؤسسة مستغلة و66 مؤسسة مغلقة ومؤسستين مستعملتين للتعليم الثانوي وواحدة للتعليم المتوسط، مكونة من 6307 حجرة تدريس عادية، منها 553 قسم مغلق و17 قسم مستغل من طرف مؤسسات التعليم المتوسط و6 اقسام للتعليم الثانوي، 448. قسم تحضيرى و107 قسم مستعمل كادارة بالمؤسسات التربوية التى لاتوجد فيها مقرات للادارة و 179 لأغراض أخرى.

ولضمان الاستغلال الامثل للمؤسسة يجب على المشرفين على القطاع:

✓ برمجة بناء ادارات

✓ استعمال جميع الاقسام المغلقة لخفض عدد التلاميذ بالقسم والاستغناء عن العمل بالدوام

✓ استغلال تام وكامل لكل المؤسسات الموجودة ( 100 % )

✓ التنازل على المؤسسات المغلقة التابعة لقطاع التربية لهيآت عمومية أخرى تستغلها فيما يخصها ويوافق نشاطها.

الفرع الأول: بطاقة تقنية للطور الأول 2015/2014: في هذا العنصر نوجز أهم الأرقام المتعلقة بالطور الأول.

✓ نسبة التغطية بالنسبة للمطاعم المدرسية بلغت70.62% أي 123830 مستفيد من الوجبة الغذائية

{ 236 }

المدرسية.

✓ عدد تلاميذ سنة 2015/2014. بلغ 175338. تلميذ مسجلين. نسبة نمو 4.60 مقارنة بالسنة

الماضية، منهم 842760 فتاة أي 48.06%. متوسط عدد التلاميذ 35.56 فى القسم و نسبة ت مدرس

اجمالية بلغت هذه السنة 90.27 % لفئة 6-15 سنة. يشرف على تعليمهم 7449 معلم واستاذ

ابتدائى، منهم 4466 معلمة ومعدل تأطير 24 تلميذ لكل معلم.

## الفرع الثاني: تقييم السنة الدراسية 2013/2014:

قدرت نسبة النجاح في نهاية الطور 92.12، أي المنتقلين الى الطور الثاني ( السنة الأولى متوسط)

ونسبة نجاح العام يقدر بـ 93.94 % أي الانتقال الى مستوى اعلى.

✓ نسبة تكرار في نهاية الطور مقدر بـ 6.54 % ونسبة عامة قدرت بـ 5.73 %

✓ نسبة تخلى اجمالية 0.32 % و 1.34 % في نهاية الطور الابتدائي.

فيما يلي الجدول رقم 01 و الجدول رقم 02 يوضحان ذلك:

جدول رقم 01 : التعليم الإبتدائي ( الهياكل التربوية) 2014

معدل الدوام	الافواج التربوية	نسبة استغلال المؤسسة	الطاقة النظرية للمؤسسة	عدد الاقسام								عدد المؤسسات				البلدية		
				مغلقة	مستعملة							المجموع	مغلقة	مستغلة لفائدة الثانوي	مستغلة لفائدة المتوسط		مستعملة	المجموع
					لؤسسة ثانية	لثانوي	للمتوسط	اغراض اخرى	ادارة	تحضيرى	للتدريس							
1,25	1017	93,30	40000	41	0	10	16	29	88	816	1000	3			85	88	سطيف	
1,49	207	94,34	6360	7	0	0	2	3	8	139	159				23	23	عين أرناط	
1,16	57	82,09	2680	9	0	0	3	1	5	49	67				7	7	عين عباسة	
1,21	76	90,67	3000	4	0	0	3	1	4	63	75				12	12	الوريسية	
1,38	76	92,06	2520	4	0	0	1	0	3	55	63				10	10	مزلوق	
1,36	416	90,93	14560	24	0	0	9	5	20	306	364	0	0	0	52	52	مجموع الدائرة	
1,22	122	96,69	4840	2	0	0	2	1	16	100	121	2			15	17	العين الكبيرة	
1,17	41	95,24	1680	0	0	0	2	0	5	35	42				6	6	أولاد عدوان	
1,06	37	65,08	2520	18	0	0	4	2	4	35	63	2			10	12	الدهامشة	
1,18	200	87,61	9040	20	0	0	8	3	25	170	226	4	0	0	31	35	مجموع الدائرة	
1,00	49	71,95	3280	19	0	0	4	2	8	49	82	6			13	19	بابور	
1,03	38	60,27	2920	25	0	0	4	2	5	37	73	3			11	14	سرج الغول	
1,01	87	66,45	6200	44	0	0	8	4	13	86	155	9	0	0	24	33	مجموع الدائرة	
1,46	86	93,24	2960	0	0	0	5	2	8	59	74	2			12	14	عموشة	
1,09	84	88,42	3800	9	0	0	2	1	6	77	95				16	16	تيزي نبتار	
1,08	13	68,42	760	5	0	0	1	0	1	12	19	4			4	8	الوادى الباراد	
1,24	183	88,30	7520	14	0	0	8	3	15	148	188	6	0	0	32	38	مجموع الدائرة	
1,10	69	77,00	4000	18	0	0	5	5	9	63	100				14	14	بني عزيز	
1,07	59	85,51	2760	7	0	0	3	0	4	55	69				10	10	عين السببت	

1,06	33	77,78	1800	10		0	0	0	1	3	31	45	5			6	11	معاوية
<b>1,08</b>	<b>161</b>	<b>79,91</b>	<b>8560</b>	<b>35</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>8</b>	<b>6</b>	<b>16</b>	<b>149</b>	<b>214</b>	<b>5</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>30</b>	<b>35</b>	مجموع الدائرة
1,43	311	92,43	10040	13		0	0	6	0	14	218	251	1			31	32	عين ولما ن
1,22	95	87,63	3880	12		0	0	0	1	6	78	97				15	15	قلال
1,29	103	93,48	3680	2		0	0	4	0	6	80	92				16	16	قصر الأبطال
1,17	56	82,54	2520	10		0	0	1	0	4	48	63				10	10	أولاد سى أحمد
<b>1,33</b>	<b>565</b>	<b>90,46</b>	<b>20120</b>	<b>37</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>11</b>	<b>1</b>	<b>30</b>	<b>424</b>	<b>503</b>	<b>1</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>72</b>	<b>73</b>	مجموع الدائرة
1,10	154	96,10	6160	5		0	0	1	0	8	140	154				24	24	قجال
1,23	70	92,54	2680	2		0	0	3	0	5	57	67				11	11	أولاد صابر
<b>1,14</b>	<b>224</b>	<b>95,02</b>	<b>8840</b>	<b>7</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>4</b>	<b>0</b>	<b>13</b>	<b>197</b>	<b>221</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>35</b>	<b>35</b>	مجموع الدائرة
1,18	113	91,34	5080	9		0	0	2	6	14	96	127	1			17	18	صالح باي
1,06	52	73,42	3160	19		0	0	2	3	6	49	79	2			12	14	اولاد تبان
1,08	71	80,85	3760	13		0	0	5	1	9	66	94	1			14	15	الرصفة
1,12	57	95,16	2480	1		0	0	2	3	5	51	62				9	9	الحامة
1,07	46	85,71	2240	8		0	0	0	1	4	43	56	2			10	12	بوظالب
<b>1,11</b>	<b>339</b>	<b>85,41</b>	<b>16720</b>	<b>50</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>11</b>	<b>14</b>	<b>38</b>	<b>305</b>	<b>418</b>	<b>6</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>62</b>	<b>68</b>	مجموع الدائرة
1,29	182	88,83	7040	18	12	0	0	3	3	11	141	188	2	1		24	27	عين أزال
1,22	146	98,59	5680	0		0	0	2	2	18	120	142				21	21	عين الحجر
1,43	100	98,73	3160	1		0	0	0	0	8	70	79				14	14	بئر حدادة
1,29	146	90,23	5320	6		5	0	2	0	7	113	133				22	22	بيضاء البرج
<b>1,29</b>	<b>574</b>	<b>93,17</b>	<b>21200</b>	<b>25</b>	<b>12</b>	<b>5</b>	<b>0</b>	<b>7</b>	<b>5</b>	<b>44</b>	<b>444</b>	<b>542</b>	<b>2</b>	<b>1</b>	<b>0</b>	<b>81</b>	<b>84</b>	مجموع الدائرة
1,02	48	87,10	2480	6		0	0	2	1	6	47	62	2			11	13	بني ورتيلان
1,05	58	74,39	3280	17		0	0	4	0	6	55	82				12	12	عين لقراج
1,05	58	83,78	2960	8		0	0	4	2	5	55	74	2			14	16	بني شبانة
1,16	37	71,15	2080	14		0	0	1	0	5	32	52	1			10	11	بني موحي
<b>1,06</b>	<b>201</b>	<b>79,26</b>	<b>10800</b>	<b>45</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>11</b>	<b>3</b>	<b>22</b>	<b>189</b>	<b>270</b>	<b>5</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>47</b>	<b>52</b>	مجموع الدائرة

1,05	65	87,80	3280	8		0	0	2	3	7	62	82	2			12	14	بوعنداس
1,06	53	72,50	3200	18		0	0	4	3	5	50	80	2			13	15	يوسلام
1,08	27	81,82	1320	4		0	0	2	0	2	25	33	2			6	8	أيت تيزي
1,06	18	64,29	1120	9		0	0	1	0	1	17	28	2			5	7	أيت نوال مزادة
<b>1,06</b>	<b>163</b>	<b>78,48</b>	<b>8920</b>	<b>39</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>9</b>	<b>6</b>	<b>15</b>	<b>154</b>	<b>223</b>	<b>8</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>36</b>	<b>44</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
1,18	113	86,86	5480	4		0	1	13	5	18	96	137				17	17	بوقاعة
1,04	51	77,46	2840	15		0	0	1	0	6	49	71	1			11	12	عين الروى
1,31	51	69,57	2760	19		0	0	2	1	8	39	69	1			9	10	بنى وسين
<b>1,17</b>	<b>215</b>	<b>80,14</b>	<b>11080</b>	<b>38</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>16</b>	<b>6</b>	<b>32</b>	<b>184</b>	<b>277</b>	<b>2</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>37</b>	<b>39</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
1,08	68	89,29	3360	4		0	0	5	3	9	63	84				13	13	حمام القرقور
1,19	64	94,03	2680	4		0	0	0	0	9	54	67	1			12	13	ذراع القبيلة
<b>1,13</b>	<b>132</b>	<b>91,39</b>	<b>6040</b>	<b>8</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>5</b>	<b>3</b>	<b>18</b>	<b>117</b>	<b>151</b>	<b>1</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>25</b>	<b>26</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
1,00	14	76,19	840	3		0	0	2	0	2	14	21	3			4	7	قنزات
1,00	16	76,00	1000	4		0	0	2	1	2	16	25	4			5	9	حربيل
<b>2</b>	<b>30</b>	<b>152,190476</b>	<b>1840</b>	<b>7</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>4</b>	<b>1</b>	<b>4</b>	<b>30</b>	<b>46</b>	<b>7</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>9</b>	<b>16</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
1,19	69	77,78	3240	17		0	0	1	0	5	58	81				15	15	ماوكلان
3,06	199	93,59	3120	5		0	0	0	1	7	65	78				14	14	تالةايفاسن
<b>4,2512</b>	<b>268</b>	<b>171,36752</b>	<b>6360</b>	<b>22</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>1</b>	<b>12</b>	<b>123</b>	<b>159</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>29</b>	<b>29</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
1,44	604	90,56	20040	29	18	1	4	15	5	27	420	519		1	1	45	47	العلمة
1,35	66	87,10	2480	6		0	0	2	1	4	49	62	1			11	12	القلطة الزرقاء
1,23	119	90,99	4440	9		0	0	1	0	4	97	111	0			17	17	بازر الصخرة
<b>1,39</b>	<b>789</b>	<b>90,32</b>	<b>26960</b>	<b>44</b>	<b>18</b>	<b>1</b>	<b>4</b>	<b>18</b>	<b>6</b>	<b>35</b>	<b>566</b>	<b>692</b>	<b>1</b>	<b>1</b>	<b>1</b>	<b>73</b>	<b>76</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
1,08	66	93,15	2920	1		0	0	4	0	7	61	73				10	10	حمام السخونة
1,04	52	85,07	2680	2		0	2	6	2	5	50	67	1			10	11	الطاية
1,00	32	83,33	1680	7		0	0	0	0	3	32	42				5	5	تلعة
<b>1,05</b>	<b>150</b>	<b>87,91</b>	<b>7280</b>	<b>10</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>2</b>	<b>10</b>	<b>2</b>	<b>15</b>	<b>143</b>	<b>182</b>	<b>1</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>25</b>	<b>26</b>	<b>مجموع الدائرة</b>

1,13	89	96,67	3600	3		0	0	0	5	3	79	90				10	10	بئر العرش
1,02	60	91,30	2760	4		0	0	2	0	4	59	69				11	11	بلعة
1,00	42	83,02	2120	5		0	0	4	0	2	42	53				8	8	الولجة
1,00	39	93,75	1920	3	0	0	0	0	1	5	39	48	2			7	9	تاشودة
<b>1,05</b>	<b>230</b>	<b>91,92</b>	<b>10400</b>	<b>15</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>6</b>	<b>6</b>	<b>14</b>	<b>219</b>	<b>260</b>	<b>2</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>36</b>	<b>38</b>	مجموع الدائرة
1,03	97	80,92	5240	17		0	0	8	2	10	94	131	2			19	21	جميلة
1,13	76	85,88	3400	11		0	0	1	1	5	67	85	1			14	15	بني فودة
<b>1,07</b>	<b>173</b>	<b>82,87</b>	<b>8640</b>	<b>28</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>9</b>	<b>3</b>	<b>15</b>	<b>161</b>	<b>216</b>	<b>3</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>33</b>	<b>36</b>	مجموع الدائرة
<b>1,24</b>	<b>6117</b>	<b>88,03</b>	<b>251080</b>	<b>553</b>	<b>30</b>	<b>6</b>	<b>17</b>	<b>179</b>	<b>107</b>	<b>484</b>	<b>4931</b>	<b>6307</b>	<b>66</b>	<b>2</b>	<b>1</b>	<b>854</b>	<b>923</b>	مجموع الولاية

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

جدول رقم 02: التعليم الإبتدائي ( التلاميذ ) 2014

عدد تلاميذ التحضيري	نسبة المستفيدين	المستفيدين من الوجبة الغذائية	التلاميذ										البلدية	
			نسبة التخلي		نسبة التكرار		نسبة النجاح		عدد التلاميذ في القسم	نسبة النمو %	%	اناث		المجموع
			في نهاية الطور	العام	نهاية الطور	العام	نهاية الطور	العامة						
	33,69	11487	1,39	0,19	1,10	3,07	97,51	96,74	41,79	0,65	48,63	16583	34099	سطيف
	71,67	4688	5,33	0,3	4,12	4,73	90,55	94,92	47,06	14,29	48,17	3151	6541	عين أرنات
	100,00	1847	7,86	0,5	7,19	6,29	84,95	93,19	37,69	6,23	50,03	924	1847	عين عباسة
	78,99	1963	9,90	0,1	4,42	2,94	85,68	96,89	39,44	5,55	48,13	1196	2485	الاوريسيا
	100,00	2286	1,36	0,0	6,99	7,50	91,64	92,50	41,56	4,94	46,41	1061	2286	مزلق
	81,95	10784		0,2		5,11		94,61	43,00	9,89	48,12	6332	13159	مجموع الدائرة

	88,36	3280	1,89	0,	4,21	4,34	93,90	95,49	37,12	5,60	47,84	1776	3712	عين الكبيرة
	99,42	1193	2,79	0,3	8,65	7,92	88,56	91,73	34,29	5,25	49,08	589	1200	أولاد عدوان
	99,31	865	6,12	0,6	7,98	4,00	85,91	95,38	24,89	8,15	47,07	410	871	الدهامشة
	92,31	5338		0,2		5,04		94,69	34,02	5,91	47,99	2775	5783	مجموع الدائرة
	100,00	1176	1,74	0,5	3,35	5,81	94,91	93,66	24,00	3,49	48,21	567	1176	بابور
	100,00	786	4,42	0,9	11,11	9,40	84,47	89,70	21,24	1,15	45,80	360	786	سرج الغول
	100,00	1962		0,6		7,27		92,05	22,81	2,55	47,25	927	1962	مجموع الدائرة
	100,00	2355	0,28	0,2	6,24	5,20	93,49	94,57	39,92	4,54	48,58	1144	2355	عموشة
	100,00	1986	6,67	0,1	5,93	4,90	87,40	95,00	25,79	2,32	49,70	987	1986	تيزي نبشار
	100,00	239	12,50	0,8	0,00	4,53	87,50	94,65	19,92	-1,67	46,03	110	239	واد الباراد
	100,00	4580		0,2		5,03		94,76	30,95	3,25	48,93	2241	4580	مجموع الدائرة
	100,00	1711	4,40	0,4	7,73	5,51	87,87	94,09	27,16	-1,81	49,15	841	1711	بني عزيز
	100,00	1422	12,03	1,5	13,43	7,65	74,54	90,77	25,85	1,69	48,52	690	1422	عين السبت
	98,51	660	10,62	0,6	16,77	7,84	72,60	91,55	21,61	1,04	45,82	307	670	معاوية
	99,74	3793		0,8		6,71		92,43	25,52	0,00	48,33	1838	3803	مجموع الدائرة
	69,29	6693	1,19	0,3	4,35	6,17	94,46	93,51	44,31	4,46	47,61	4599	9660	عين ولمان
	100,00	2733	2,58	0,4	3,54	6,65	93,88	92,92	35,04	6,95	47,42	1296	2733	قلال
	100,00	2970	0,80	0,3	7,62	8,90	91,58	90,74	37,13	6,20	48,86	1451	2970	قصر الأبطال
	100,00	1309	2,75	0,4	1,67	6,17	95,58	93,42	27,27	7,10	48,51	635	1309	أولاد سي احمد
	82,20	13705		0,3		6,73		92,92	39,32	5,39	47,87	7981	16672	مجموع الدائرة
	80,10	3618	3,37	0,6	8,67	6,66	87,96	92,68	32,26	4,98	46,91	2119	4517	قجال

	65,23	1375	4,49	0,7	4,64	8,17	90,88	91,04	36,98	22,20	47,68	1005	2108	أولاد صابر
	75,37	4993		0,6		7,08		92,23	33,63	10,46	47,15	3124	6625	مجموع الدائرة
	100,00	3287	1,47	0,1	6,30	5,93	92,23	93,93	34,24	7,21	47,64	1566	3287	صالح باي
	99,09	1193	2,69	0,0	4,57	6,30	92,75	93,70	24,57	5,07	45,93	553	1204	أولاد تبان
	100,00	1846	1,46	0,3	2,81	7,26	95,73	92,39	27,97	6,77	47,51	877	1846	الرصفة
	100,00	1487	1,53	0,5	3,60	9,75	94,87	89,68	29,16	5,51	47,88	712	1487	الحامة
	100,00	1268	0,65	0,0	1,67	7,92	97,69	92,08	29,49	7,41	50,63	642	1268	بوطالب
	99,88	9081		0,2		7,16		92,63	29,81	6,59	47,84	4350	9092	مجموع الدائرة
	88,65	4857	0,28	0,3	2,88	7,28	96,83	92,39	38,86	3,54	48,46	2655	5479	عين أزال
	100,00	4185	3,63	0,7	5,80	7,18	90,57	92,04	34,88	4,54	47,03	1968	4185	عين الحجر
	100,00	2720	0,70	0,5	0,46	6,04	98,85	93,37	38,86	5,11	47,87	1302	2720	بير حدادة
	93,73	3974	4,26	0,6	7,89	8,11	87,85	91,25	37,52	1,39	49,20	2086	4240	بيضاء برج
	94,66	15736		0,5		7,27		92,16	37,44	3,50	48,19	8011	16624	مجموع الدائرة
	100,00	1057	3,65	0,0	10,37	4,60	85,99	95,40	22,49	9,46	46,64	493	1057	بني ورثيلان
	100,00	1255	10,19	0,3	8,06	5,30	81,74	94,37	22,82	2,31	48,29	606	1255	عين لقراج
	91,76	969	7,85	0,9	15,26	8,98	76,89	90,11	19,20	-4,36	47,06	497	1056	بني شبانه
	100,00	703	5,76	1,2	11,51	9,86	82,73	88,86	21,97	0,43	47,80	336	703	بني موحلى
	97,86	3984		0,5		6,95		92,47	21,54	2,11	47,46	1932	4071	مجموع الدائرة
	77,81	1217	0,48	0,0	7,66	8,87	91,86	91,13	25,23	4,09	46,80	732	1564	بوعنداس
	100,00	1194	5,57	0,6	18,40	11,52	76,04	87,86	23,88	6,20	45,81	547	1194	بوسلام
	100,00	591	1,79	0,5	19,00	14,95	79,21	84,54	23,64	1,52	44,50	263	591	ايت تيزى

	100,00	418	4,36	0,2	7,87	6,37	87,78	93,41	24,59	-8,85	48,56	203	418	ايت نوال مزادة
	90,79	3420		0,3		10,34		89,36	24,46	2,92	46,32	1745	3767	مجموع الدائرة
	96,07	3009	0,72	0,0	0,70	2,96	98,57	96,98	32,63	2,81	48,82	1529	3132	بوقاعة
	100,00	1248	1,06	0,0	2,02	4,61	96,92	95,30	25,47	7,93	45,11	563	1248	عين الروى
	100,00	1286	2,00	0,4	4,44	4,65	93,56	94,88	32,97	-0,31	47,82	615	1286	بني وسين
	97,83	5543		0,1		3,70		96,13	30,79	3,23	47,78	2707	5666	مجموع الدائرة
	100,00	1668	2,06	0,2	8,45	5,38	89,49	94,37	26,48	4,20	47,18	787	1668	حمام القرقور
	96,27	1393	13,69	0,5	11,64	9,60	74,67	89,90	26,80	4,22	47,41	686	1447	زراع قبيلة
	98,27	3061		0,3		7,34		92,29	26,62	4,21	47,29	1473	3115	مجموع الدائرة
	100,00	318	2,63	0,6	12,00	5,84	85,37	93,47	22,71	8,49	47,48	151	318	قنزات
	100,00	338	0,41	1,0	8,16	6,69	91,43	92,31	21,13	11,54	48,52	164	338	حربيل
	100,00	656		0,8		6,27		92,88	21,87	10,06	48,02	315	656	مجموع الدائرة
	100,00	1675	1,66	0,1	5,15	6,43	93,19	93,39	28,88	2,45	46,69	782	1675	ماوكلان
	83,76	1558	2,84	0,1	7,02	7,34	90,14	92,50	28,62	1,08	47,42	882	1860	تالة ايغا سن
	91,46	3233		0,1		6,91		92,92	28,74	1,73	47,07	1664	3535	مجموع الدائرة
	19,86	4342	1,52	0,1	3,24	4,73	95,24	95,12	52,05	6,42	48,51	10604	21860	العلمة
	100,00	1802	2,15	0,3	14,70	8,09	83,15	91,55	36,78	8,77	50,55	911	1802	القلنة الزرقاء
	80,81	2926	4,51	0,3	8,55	8,38	86,95	91,30	37,33	7,01	47,94	1736	3621	بازر سخرة
	33,24	9070		0,1		5,43		94,38	48,20	6,65	48,57	13251	27283	مجموع الدائرة
	100,00	1705	1,82	0,1	1,44	6,71	96,74	93,11	27,95	4,69	48,86	833	1705	حمام السخنة
	97,06	1353	2,73	0,7	1,82	9,91	95,45	89,33	27,88	5,16	48,57	677	1394	الطاية

	100,00	879	1,55	0,3	2,21	5,01	96,24	94,63	27,47	6,83	47,44	417	879	التلة
	98,97	3937		0,4		7,46		92,11	27,82	5,33	48,44	1927	3978	مجموع الدائرة
	56,57	1615	2,76	0,2	8,97	6,29	88,27	93,50	36,14	3,61	46,76	1335	2855	بئر العرش
	100,00	1569	1,26	0,5	9,62	6,29	89,12	93,17	26,59	4,78	47,10	739	1569	البلاعة
	100,00	1167	16,33	0,2	11,00	8,56	72,67	91,16	27,79	8,91	45,59	532	1167	الولجة
	100,00	914	3,25	0,1	12,99	11,15	83,77	88,73	23,44	6,78	48,91	447	914	تاشودة
	80,94	5265		0,2		7,35		92,36	29,70	5,29	46,93	3053	6505	مجموع الدائرة
	93,42	2273	4,80	0,2	11,00	8,31	84,20	91,47	25,88	8,47	47,97	1167	2433	جميلة
	99,95	1929	4,99	0,7	11,00	7,40	84,01	91,82	28,81	0,57	45,60	880	1930	بني فودة
	96,31	4202		0,4		7,89		91,63	27,10	4,97	46,92	2047	4363	مجموع الدائرة
	70,62	123830	1,34	0,3	6,54	5,73	92,12	93,94	35,56	4,60	48,06	84276	175338	مجموع الولاية

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

## 2- التعليم المتوسط

تتوفر الولاية على 217 متوسطة موزعة على البلديات بطاقة نظرية اجمالية تقدر بـ 141440 منصب بيداغوجي مستغلة بنسبة 96.41%، منها 122 مؤسسة تتوفر على النظام النصف الداخلي و4 مؤسسات بها النظام الداخلي، بطاقة حقيقية تقدر بـ 40504 وجبة غداء و83 وجبة عشاء تلبية لحاجيات تلاميذ البلدية والمنطقة الموجودة بها المؤسسة.

بلغ عدد تلاميذ السنة الدراسية (15/14) 112781 تلميذ، من بينهم 53933 تلميذة أي 47.82% من المجموع، مسجلين ارتفاع طفيف. بلغت نسبة النمو 0.71% مقارنة بالسنة الماضية.

تحتوي هذه المؤسسات على 3536 قسم عادي للدراسة مفصلة كالتالي:

✓ 3235 قسم مستغل في الدراسة.

✓ 127 قسم مغلق.

✓ 124 قسم مستعمل كادارة.

✓ 17 قسم للتعليم الثانوي.

✓ 893 مخبر وورشة وقاعة اجهزة و مدرج.

نسب تقييمية للسنة الدراسية. 2014/2013

✓ نسبة نجاح عامة (الانتقال<sup>246</sup> الى مستوى اعلى) 71.56% و 79.92% بالنسبة لنهاية الطور

أي المنتقلين الى الطور الثالث ( السنة الاولى ثانوي).

✓ نسبة تكرار عامة مقدرة بـ 21.44% و 11.14% في نهاية الطور.

✓ نسبة الطرد العامة 7.00% و 6.47% في نهاية الطور.

فيما يلي الجدول رقم 3 و 4 يوضحان ذلك:

جدول رقم 03: التعليم المتوسط (الهيكل) 2014

البلدية	عدد المؤسسات	الاقسام العادية					المخابر و الورشات					الطاقة النظرية	طاقة الاستغلال	الافواج التربوية	معدل الدوام	نصف الداخلي	الداخلي
		مستعملة	ادارة	اغراض اخرى	لثانوي	مغلقة	المجموع	مدرج	ورشة	مخبر	ق-اجهزة						
<b>سطيف</b>	<b>33</b>	<b>565</b>	<b>33</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>624</b>	<b>4</b>	<b>58</b>	<b>72</b>	<b>134</b>	<b>24960</b>	<b>95,83</b>	<b>683</b>	<b>1,21</b>	<b>2</b>	<b>1</b>
عين أرنات	7	111	3	0	0	0	128	2	17	15	34	5120	89,06	114	1,03	5	0
عين عباسة	3	42	2	0	0	5	49	1	4	6	11	1960	100,00	41	0,98	3	0
الوريسية	3	44	0	1	0	0	45	0	5	5	10	1800	100,00	48	1,09	1	0
مزلق	3	34	0	0	0	0	34	0	4	5	9	1360	100,00	39	1,15	1	0
<b>مجموع الدائرة</b>	<b>16</b>	<b>231</b>	<b>5</b>	<b>1</b>	<b>5</b>	<b>5</b>	<b>256</b>	<b>3</b>	<b>30</b>	<b>31</b>	<b>64</b>	<b>10240</b>	<b>94,53</b>	<b>242</b>	<b>1,05</b>	<b>10</b>	<b>0</b>
العين الكبيرة	4	68	0	0	0	0	70	1	8	8	17	2800	97,14	75	1,10	1	0
أولاد عدوان	2	30	1	0	0	0	31	0	4	4	8	1240	100,00	29	0,97	2	0
الدهامشة	1	14	0	0	0	0	14	0	2	2	4	560	100,00	14	1,00	1	0
<b>مجموع الدائرة</b>	<b>7</b>	<b>112</b>	<b>1</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>115</b>	<b>1</b>	<b>14</b>	<b>14</b>	<b>29</b>	<b>4600</b>	<b>98,26</b>	<b>118</b>	<b>1,05</b>	<b>4</b>	<b>0</b>
بابور	3	49	0	0	0	0	60	1	6	7	14	2400	81,67	42	0,86	3	0
سرح الغول	1	12	4	0	0	0	20	0	2	2	4	800	80,00	12	1,00	1	0
<b>مجموع الدائرة</b>	<b>4</b>	<b>61</b>	<b>4</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>80</b>	<b>1</b>	<b>8</b>	<b>9</b>	<b>18</b>	<b>3200</b>	<b>81,25</b>	<b>54</b>	<b>0,89</b>	<b>4</b>	<b>0</b>
عموشة	4	57	3	0	0	0	70	1	7	7	15	2800	85,71	56	0,98	2	0
تيزي نبشار	3	44	2	0	0	8	54	0	5	6	11	2160	100,00	45	1,02	3	0
الوادي البارد	1	8	0	0	0	0	8	0	0	2	2	320	100,00	9	1,13	1	0
<b>مجموع الدائرة</b>	<b>8</b>	<b>109</b>	<b>5</b>	<b>0</b>	<b>8</b>	<b>8</b>	<b>132</b>	<b>1</b>	<b>12</b>	<b>15</b>	<b>28</b>	<b>5280</b>	<b>92,42</b>	<b>110</b>	<b>1,01</b>	<b>6</b>	<b>0</b>
بني عزيز	3	61	1	0	0	0	62	0	2	7	9	2480	100,00	54	0,89	2	0
عين السبت	2	38	0	0	0	0	38	0	4	4	8	1520	100,00	33	0,87	1	0

0	1	1,07	16	100,00	600	4		2	2	0	15	0	0	0	0	15	1	معاوية
<b>0</b>	<b>4</b>	<b>0,90</b>	<b>103</b>	<b>100,00</b>	<b>4600</b>	<b>21</b>	<b>0</b>	<b>13</b>	<b>8</b>	<b>0</b>	<b>115</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>114</b>	<b>6</b>	مجموع الدائرة
0	4	1,09	177	99,40	6640	39		21	17	1	166	1	0	1	1	163	10	عين ولما ن
0	3	1,05	45	78,18	2200	13		8	5	0	55	12	0	0	0	43	4	قلال
0	3	1,08	57	90,00	2400	18		9	8	1	60	6	0	0	1	53	4	قصر الأبطال
0	1	1,19	19	100,00	640	4		2	2	0	16	0	0	0	0	16	1	أولاد سي أحمد
<b>0</b>	<b>11</b>	<b>1,08</b>	<b>298</b>	<b>93,60</b>	<b>11880</b>	<b>74</b>	<b>0</b>	<b>40</b>	<b>32</b>	<b>2</b>	<b>297</b>	<b>19</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>2</b>	<b>275</b>	<b>19</b>	مجموع الدائرة
0	4	1,09	81	100,00	3080	19		9	9	1	77	0	0	0	3	74	5	قجال
0	2	0,97	29	100,00	1280	5		4	1	0	32	0	0	1	1	30	2	أولاد صابر
<b>0</b>	<b>6</b>	<b>1,06</b>	<b>110</b>	<b>100,00</b>	<b>4360</b>	<b>24</b>	<b>0</b>	<b>13</b>	<b>10</b>	<b>1</b>	<b>109</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>4</b>	<b>104</b>	<b>7</b>	مجموع الدائرة
0	3	1,07	60	100,00	2280	15		7	7	1	57	0	0	0	1	56	4	صالح باي
0	1	1,00	27	100,00	1080	8		4	4	0	27	0	0	0	0	27	2	اولاد تبان
0	3	0,86	37	100,00	1720	11		6	5	0	43	0	0	0	0	43	3	الرصفة
0	3	0,89	32	95,45	1760	9		4	4	1	44	2	0	5	1	36	3	الحامة
0	1	1,05	23	100,00	880	4		2	2	0	22	0	0	0	0	22	1	بوطالب
<b>0</b>	<b>11</b>	<b>0,97</b>	<b>179</b>	<b>98,96</b>	<b>7720</b>	<b>47</b>	<b>0</b>	<b>23</b>	<b>22</b>	<b>2</b>	<b>193</b>	<b>2</b>	<b>0</b>	<b>5</b>	<b>2</b>	<b>184</b>	<b>13</b>	مجموع الدائرة
0	3	1,06	105	100,00	3960	19		10	9	0	99	0	0	0	0	99	5	عين أزال
0	2	0,91	73	90,32	3720	17		9	7	1	93	9	4	0	0	80	5	عين الحجر
0	1	1,10	43	100,00	1600	8		4	4	0	40	0	0	0	1	39	2	بئر حدادة
0	4	1,18	90	100,00	3040	21		11	9	1	76	0	0	0	0	76	5	بيضاء البرج
<b>0</b>	<b>10</b>	<b>1,06</b>	<b>311</b>	<b>97,08</b>	<b>12320</b>	<b>65</b>	<b>0</b>	<b>34</b>	<b>29</b>	<b>2</b>	<b>308</b>	<b>9</b>	<b>4</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>294</b>	<b>17</b>	مجموع الدائرة
0	2	0,75	24	100,00	1280	7		4	3	0	32	0	0	0	0	32	2	بني ورتيلان
0	4	1,00	36	100,00	1720	11		6	5	0	43	0	0	3	4	36	4	عين لقراج
0	3	1,00	30	93,94	1320	10		5	5	0	33	2	0	1	0	30	3	بني شبانة
0	1	1,13	18	100,00	680	2		1	1	0	17	0	0	0	1	16	1	بني موحلي

0	10	0,95	108	98,40	5000	30	0	16	14	0	125	2	0	4	5	114	10	مجموع الدائرة
0	2	0,98	44	100,00	2000	6		5	1	0	50	0	0	2	3	45	3	بوعنداس
0	3	0,97	35	100,00	1680	7		4	3	0	42	0	0	6	0	36	3	بوسلام
0	2	0,89	17	100,00	840	3		2	1	0	21	0	0	0	2	19	2	أيت تيزي
0	2	0,88	15	100,00	680	3		2	1	0	17	0	0	0	0	17	2	أيت نوال مزادة
0	9	0,95	111	100,00	5200	19	0	13	6	0	130	0	0	8	5	117	10	مجموع الدائرة
1	1	1,07	78	97,37	3040	16		8	7	1	76	2	0	0	1	73	6	بوقاعة
0	1	1,00	30	100,00	1200	9		4	4	1	30	0	0	0	0	30	2	عين الروى
0	2	1,00	27	100,00	1080	7		4	3	0	27	0	0	0	0	27	2	بنى وسين
1	4	1,04	135	98,50	5320	32	0	16	14	2	133	2	0	0	1	130	10	مجموع الدائرة
0	2	1,15	31	100,00	1120	6		3	3	0	28	0	0	1	0	27	2	حمام الفرقور
	2	0,89	31	100,00	1480	8		4	4	0	37	0	0	0	2	35	2	ذراع القبيلة
0	4	1,00	62	100,00	2600	14	0	7	7	0	65	0	0	1	2	62	4	مجموع الدائرة
0	1	1,00	8	76,92	520	2		2	0	0	13	3	0	0	2	8	1	قنزات
0	1	1,00	7	53,33	600	4		2	2	0	15	7	0	0	1	7	1	حربيل
0	2	1,00	15	64,29	1120	6	0	4	2	0	28	10	0	0	3	15	2	مجموع الدائرة
0	2	1,00	41	92,16	2040	12		6	5	1	51	4	0	1	5	41	3	ماوكلان
0	2	1,00	56	90,48	2520	19		11	8	0	63	6	0	0	1	56	5	تالةايفاسن
0	4	1,00	97	91,23	4560	31	0	17	13	1	114	10	0	1	6	97	8	مجموع الدائرة
1	3	1,17	365	100,00	12960	63		32	29	2	324	0	0	3	8	313	20	العلمة
0	1	1,11	31	100,00	1240	6		3	3	0	31	0	0	1	2	28	2	القلعة الزرقاء
0	2	1,62	55	95,31	2560	9		5	4	0	64	3	0	0	27	34	3	بازر الصخرة
1	6	1,20	451	99,28	16760	78	0	40	36	2	419	3	0	4	37	375	25	مجموع الدائرة
0	2	0,97	33	100,00	1400	12		6	6	0	35	0	0	0	1	34	3	حمام السخونة
0	2	1,08	26	100,00	1040	6		3	3	0	26	0	0	0	2	24	2	الطاية

0	1	1,00	15	100,00	680	4		2	2	0	17	0	0	2	0	15	1	تلة
<b>0</b>	<b>5</b>	<b>1,01</b>	<b>74</b>	<b>100,00</b>	<b>3120</b>	<b>22</b>	<b>0</b>	<b>11</b>	<b>11</b>	<b>0</b>	<b>78</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>2</b>	<b>3</b>	<b>73</b>	<b>6</b>	مجموع الدائرة
0	2	1,10	56	100,00	2080	15		7	7	1	52	0	0	0	1	51	3	بئر العرش
0	2	1,00	37	95,00	1600	11		7	4	0	40	2	0	1	0	37	2	بلعة
0	1	1,00	16	100,00	720	3		2	1	0	18	0	0	1	1	16	1	الولجة
0	1	1,00	16	100,00	720	4		2	2	0	18	0	0	1	1	16	1	تاشودة
<b>0</b>	<b>6</b>	<b>1,04</b>	<b>125</b>	<b>98,44</b>	<b>5120</b>	<b>33</b>	<b>0</b>	<b>18</b>	<b>14</b>	<b>1</b>	<b>128</b>	<b>2</b>	<b>0</b>	<b>3</b>	<b>3</b>	<b>120</b>	<b>7</b>	مجموع الدائرة
1	2	0,98	51	98,21	2240	16		8	7	1	56	1	0	2	1	52	3	جميلة
0	2	1,16	36	100,00	1240	8		4	3	1	31	0	0	0	0	31	2	بني فودة
<b>1</b>	<b>4</b>	<b>1,05</b>	<b>87</b>	<b>98,85</b>	<b>3480</b>	<b>24</b>	<b>0</b>	<b>12</b>	<b>10</b>	<b>2</b>	<b>87</b>	<b>1</b>	<b>0</b>	<b>2</b>	<b>1</b>	<b>83</b>	<b>5</b>	مجموع الدائرة
<b>4</b>	<b>122</b>	<b>1,07</b>	<b>3473</b>	<b>96,41</b>	<b>141440</b>	<b>793</b>	<b>0</b>	<b>418</b>	<b>350</b>	<b>25</b>	<b>3536</b>	<b>127</b>	<b>17</b>	<b>33</b>	<b>124</b>	<b>3235</b>	<b>217</b>	مجموع الولاية

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

جدول رقم 02 : التعليم المتوسط (التلاميذ) 2014

نسبة التغطية	عدد			معدل الطرد		نسبة التكرار		نسبة النجاح		الناجحين للسنة الأولى ثانوي	معدل		عدد		البلدية	
	المجموع	داخلي	نصف داخلي	عام	نهاية الطور	نهاية الطور	عام	نهاية الطور	عام		نهاية الطور	النمو السنوي	تلميذ/الفوج التربوي	%		اناث
4,19	1010	30	980	4,45	4,12	10,85	18,49	81,66	77,06	4003	0,01	42,63	49,06	11816	24086	سطيف
22,66	904	0	904	5,00	7,05	20,24	23,02	86,66	71,98	578	0,10	35,95	47,99	1915	3990	عين أرنات
64,90	760	0	760	9,67	19,52	12,86	22,23	83,81	68,10	176	0,03	27,88	47,65	558	1171	عين عباسة
15,36	247	0	247	2,59	7,43	7,43	17,47	85,87	79,94	231	0,02	36,55	47,26	760	1608	الاوريسيا
23,54	326	0	326	9,01	9,84	9,84	19,94	75,98	71,05	193	0,02	40,74	47,87	663	1385	مزلوق
27,43	2237	0	2237	5,90			21,22		72,88	1178	0,06	35,30	47,78	3896	8154	مجموع الدائرة
16,94	412	0	412	22,55	8,46	12,95	19,44	65,63	58,01	380	-0,01	35,76	48,73	1185	2432	عين الكبيرة
56,77	457	0	457	6,39	14,38	18,30	21,87	70,59	71,74	108	-0,01	26,83	48,70	392	805	أولاد عدوان
73,85	288	0	288	9,46	0,00	9,20	34,04	85,06	56,50	74	-0,08	27,86	43,85	171	390	الدهامشة
31,90	1157	0	1157	17,48			21,66		60,87	562	-0,02	32,38	48,19	1748	3627	مجموع الدائرة
84,17	1026	0	1026	9,86	9,49	11,53	18,95	74,24	71,19	219	-0,06	24,88	48,15	587	1219	بابور
100,00	301	0	301	6,71	0,00	18,42	18,08	59,21	75,22	45	-0,14	25,08	49,50	149	301	سرج الغول
87,30	1327	0	1327	9,20			18,77		72,03	264	-0,08	24,92	48,42	736	1520	مجموع الدائرة
45,27	747	0	747	8,49	11,01	6,25	21,60	80,06	69,91	269	-0,06	28,95	48,61	802	1650	عموشة
69,28	954	0	954	8,17	6,81	12,90	25,09	79,93	66,74	223	-0,01	31,30	47,64	656	1377	تيزي نيشار
100,00	251	0	251	12,08	15,87	17,46	26,79	65,08	61,13	41	-0,06	31,38	45,82	115	251	واد البارد
59,55	1952	0	1952	8,64			23,43		67,94	533	-0,04	30,07	47,99	1573	3278	مجموع الدائرة
38,92	650	0	650	6,06	5,79	12,20	23,82	79,88	70,12	262	0,01	27,38	45,51	760	1670	بني عزيز
31,96	325	0	325	6,03	10,55	8,54	25,51	78,39	68,46	156	-0,06	26,76	49,95	508	1017	عين السبت

40,08	192	0	192	1,26	2,00	8,45	32,56	78,87	66,18	56	0,01	31,93	50,31	241	479	معاوية
<b>36,86</b>	<b>1167</b>	<b>0</b>	<b>1167</b>	<b>5,34</b>			<b>25,69</b>		<b>68,98</b>	<b>474</b>	<b>-0,01</b>	<b>27,77</b>	<b>47,66</b>	<b>1509</b>	<b>3166</b>	مجموع الدائرة
23,93	1421	0	1421	7,28	5,23	6,91	18,76	91,31	73,97	925	0,06	36,43	48,96	2907	5938	عين ولمان
79,87	1242	0	1242	10,29	12,09	6,04	21,39	79,67	68,32	145	0,06	36,16	48,68	757	1555	قلال
68,24	1218	0	1218	8,14	12,54	15,84	23,83	75,25	68,03	228	0,03	33,68	43,64	779	1785	قصر الأبطال
67,75	437	0	437	11,49	2,67	6,67	26,65	89,33	61,87	67	-0,01	40,31	42,95	277	645	أولاد سي احمد
<b>43,52</b>	<b>4318</b>	<b>0</b>	<b>4318</b>	<b>8,19</b>			<b>20,64</b>		<b>71,17</b>	<b>1365</b>	<b>0,05</b>	<b>36,08</b>	<b>47,57</b>	<b>4720</b>	<b>9923</b>	مجموع الدائرة
49,17	1329	0	1329	6,00	5,76	9,31	25,80	79,38	68,21	358	0,00	36,53	47,17	1275	2703	قجال
45,54	460	0	460	6,29	7,30	11,68	25,91	66,42	67,80	91	0,21	33,67	49,70	502	1010	أولاد صابر
<b>48,18</b>	<b>1789</b>	<b>0</b>	<b>1789</b>	<b>6,06</b>			<b>25,82</b>		<b>68,12</b>	<b>449</b>	<b>0,06</b>	<b>35,70</b>	<b>47,86</b>	<b>1777</b>	<b>3713</b>	مجموع الدائرة
47,81	940	0	940	5,49	2,34	10,19	19,83	79,62	74,68	375	-0,03	35,11	46,64	917	1966	صالح باي
47,25	361	0	361	2,93	1,28	6,41	19,24	81,41	77,83	127	-0,03	28,30	48,82	373	764	أولاد تبيان
93,05	978	0	978	9,01	9,63	11,47	18,60	76,61	72,39	167	0,00	24,44	50,05	526	1051	الرصفة
95,06	904	0	904	8,53	5,91	11,83	22,61	81,72	68,86	152	-0,02	26,42	49,42	470	951	الحامة
66,67	478	0	478	7,54	2,86	6,67	22,50	88,57	69,96	93	-0,02	32,59	48,54	348	717	بوطالب
<b>67,19</b>	<b>3661</b>	<b>0</b>	<b>3661</b>	<b>6,60</b>			<b>20,35</b>		<b>73,05</b>	<b>914</b>	<b>-0,02</b>	<b>29,61</b>	<b>48,34</b>	<b>2634</b>	<b>5449</b>	مجموع الدائرة
33,29	1182	0	1182	7,57	4,83	11,19	19,51	95,30	72,92	690	0,01	35,87	47,96	1703	3551	عين أزال
44,65	1002	0	1002	8,57	8,06	10,89	18,03	71,24	73,40	327	0,01	28,05	45,28	1016	2244	عين الحجر
55,17	832	0	832	9,81	9,49	14,60	24,45	72,99	65,75	200	0,04	38,67	44,63	673	1508	بيير حدادة
81,93	2317	0	2317	5,91	5,00	14,05	26,20	87,14	67,89	366	0,04	37,21	48,94	1384	2828	بيضاء برج
<b>52,64</b>	<b>5333</b>	<b>0</b>	<b>5333</b>	<b>7,66</b>			<b>21,74</b>		<b>70,60</b>	<b>1583</b>	<b>0,02</b>	<b>34,46</b>	<b>47,14</b>	<b>4776</b>	<b>10131</b>	مجموع الدائرة
91,24	594	0	594	9,04	15,91	21,59	22,30	65,34	68,66	115	-0,05	20,34	49,00	319	651	بني ورثيلان
100,00	970	0	970	9,95	17,17	18,88	22,97	80,69	67,08	188	-0,08	26,94	48,04	466	970	عين لقراج
77,93	625	0	625	7,87	10,20	24,49	29,63	66,33	62,50	130	-0,08	26,73	47,76	383	802	بني شبانه
83,80	450	0	450	7,03	9,09	14,77	25,77	76,14	67,21	67	-0,03	33,56	50,47	271	537	بني موحلي

89,16	2639	0	2639	8,67			25,14		66,19	500	-0,06	25,96	48,61	1439	2960	مجموع الدائرة
58,07	741	0	741	4,90	5,48	6,45	19,74	77,42	75,37	240	-0,07	28,36	44,91	573	1276	بوعنداس
99,89	875	0	875	5,50	3,69	15,67	26,68	64,98	67,82	141	-0,12	24,33	46,69	409	876	بوسلام
100,00	341	0	341	11,16		2,04	26,51	95,92	62,33	94	-0,26	17,95	46,33	158	341	ايت تيزي
100,00	388	0	388	6,42	0,00	6,54	16,51	81,31	77,06	87	-0,12	22,82	42,27	164	388	ايت نوال مزادة
<b>81,40</b>	<b>2345</b>	<b>0</b>	<b>2345</b>	<b>6,13</b>			<b>22,33</b>		<b>71,55</b>	<b>562</b>	<b>-0,12</b>	<b>24,62</b>	<b>45,26</b>	<b>1304</b>	<b>2881</b>	مجموع الدائرة
21,79	555	16	539	5,39	4,52	11,59	17,52	81,93	77,09	417	0,02	34,89	48,17	1227	2547	بوقاعة
45,39	399	0	399	3,06	4,19	17,21	20,50	72,09	76,44	155	0,00	29,30	47,90	421	879	عين الروى
57,57	479	0	479	6,67	1,78	5,92	19,16	84,02	74,17	142	0,03	30,81	46,39	386	832	بني وسين
<b>33,65</b>	<b>1433</b>	<b>16</b>	<b>1417</b>	<b>5,15</b>			<b>18,47</b>		<b>76,39</b>	<b>714</b>	<b>0,01</b>	<b>32,75</b>	<b>47,77</b>	<b>2034</b>	<b>4258</b>	مجموع الدائرة
67,04	659	0	659	7,31	6,06	0,00	23,78	82,83	68,91	164	-0,04	36,41	48,42	476	983	حمام القرقور
100,00	994	0	994	7,06	9,43	16,60	22,79	64,53	70,15	171	-0,07	28,40	46,18	459	994	نزار قبيلة
<b>83,61</b>	<b>1653</b>	<b>0</b>	<b>1653</b>	<b>7,18</b>			<b>23,28</b>		<b>69,54</b>	<b>335</b>	<b>-0,06</b>	<b>31,89</b>	<b>47,29</b>	<b>935</b>	<b>1977</b>	مجموع الدائرة
100,00	203	0	203	0,47	0,00	19,61	9,39	76,47	90,14	39	-0,05	25,38	54,19	110	203	قنزات
100,00	158	0	158	7,03	16,67	16,67	11,35	65,00	81,62	39	-0,17	22,57	46,20	73	158	حربيل
<b>100,00</b>	<b>361</b>	<b>0</b>	<b>361</b>	<b>3,52</b>			<b>10,30</b>		<b>86,18</b>	<b>78</b>	<b>-0,10</b>	<b>24,07</b>	<b>50,69</b>	<b>183</b>	<b>361</b>	مجموع الدائرة
84,79	1026	0	1026	6,78	12,89	12,11	13,07	69,53	80,15	178	-0,01	29,51	49,09	594	1210	ماوكلان
27,80	429	0	429	7,74	6,21	9,32	27,59	80,43	64,67	259	-0,07	27,55	46,40	716	1543	تالة ايفا سن
<b>52,85</b>	<b>1455</b>	<b>0</b>	<b>1455</b>	<b>7,33</b>			<b>21,41</b>		<b>71,25</b>	<b>437</b>	<b>-0,05</b>	<b>28,38</b>	<b>47,58</b>	<b>1310</b>	<b>2753</b>	مجموع الدائرة
6,93	916	13	903	7,34	6,74	11,39	22,72	76,90	69,94	1951	0,02	42,20	47,25	6241	13209	العلمة
42,37	383	0	383	10,11	6,25	5,47	29,89	87,50	60,00	112	-0,01	32,29	49,23	445	904	القلنة الزرقاء
35,76	628	0	628	11,31	11,21	8,19	29,02	72,41	59,67	168	0,02	51,65	46,75	821	1756	بازر سخرة
<b>12,14</b>	<b>1927</b>	<b>13</b>	<b>1914</b>	<b>7,93</b>			<b>23,83</b>		<b>68,23</b>	<b>2231</b>	<b>0,02</b>	<b>42,32</b>	<b>47,31</b>	<b>7507</b>	<b>15869</b>	مجموع الدائرة
41,29	391	0	391	6,97	5,56	8,02	21,35	85,19	71,68	138	0,03	27,85	43,40	411	947	حمام السخنة
69,56	601	0	601	9,19	5,45	8,18	25,39	80,91	65,42	89	0,04	36,00	42,94	371	864	الطاية

63,46	290	0	290	8,60	4,48	0,00	22,37	97,01	69,03	65	-0,02	30,47	45,73	209	457	التلة
<b>56,53</b>	<b>1282</b>	<b>0</b>	<b>1282</b>	<b>8,14</b>			<b>23,08</b>		<b>68,78</b>	<b>292</b>	<b>0,03</b>	<b>31,07</b>	<b>43,69</b>	<b>991</b>	<b>2268</b>	مجموع الدائرة
40,30	729	0	729	5,65	1,98	6,35	22,56	86,51	71,79	218	0,06	35,47	46,77	846	1809	ببر العرش
56,56	612	0	612	10,09	7,57	5,95	22,73	90,27	67,18	167	-0,02	29,24	46,30	501	1082	البلاعة
66,81	302	0	302	8,46	12,33	8,22	25,37	80,82	66,17	59	-0,05	28,25	42,04	190	452	الولجة
49,67	228	0	228	3,64		3,17	23,41	77,78	72,95	49	0,04	28,69	50,33	231	459	تاشودة
<b>49,21</b>	<b>1871</b>	<b>0</b>	<b>1871</b>	<b>7,09</b>			<b>23,07</b>		<b>69,85</b>	<b>493</b>	<b>0,02</b>	<b>31,68</b>	<b>46,50</b>	<b>1768</b>	<b>3802</b>	مجموع الدائرة
71,32	1012	24	988	7,76	6,41	8,97	20,38	78,21	71,86	183	-0,03	27,29	48,06	682	1419	جميلة
55,48	658	0	658	8,36	11,61	9,68	24,57	77,42	67,07	120	0,02	38,26	50,17	595	1186	بني فودة
<b>64,11</b>	<b>1670</b>	<b>24</b>	<b>1646</b>	<b>8,02</b>			<b>22,24</b>		<b>69,74</b>	<b>303</b>	<b>0,00</b>	<b>31,39</b>	<b>49,02</b>	<b>1277</b>	<b>2605</b>	مجموع الدائرة
<b>35,99</b>	<b>40587</b>	<b>83</b>	<b>40504</b>	<b>7,00</b>	<b>6,47</b>	<b>11,14</b>	<b>21,44</b>	<b>79,92</b>	<b>71,56</b>	<b>17270</b>	<b>0,01</b>	<b>34,86</b>	<b>47,82</b>	<b>53933</b>	<b>112781</b>	مجموع الولاية

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

## المطلب الثالث: التعليم الثانوي

على غرار الطورين السابقين من التعليم الابتدائي والمتوسط التي محصت وغربلت فيهما فئة (6- سنة 15)، أنجزت الولاية 88 ثانوية لاستيعاب التلاميذ من الفئة (16-19) المتفوقة والقادرة على استيعاب وتحصيل العلوم وتهيئتهم لما هو أوسع وأدق

الفرع الأول: بطاقة تقنية للمؤسسات التابعة لهذا الطور 2015/2014: تحتوي هذه المؤسسات على 1754 قسم منها:

✓ 1613 قسم مستغل للدراسة.

✓ 8 قسم مستغلة لأغراض إدارية و 122 قسم مغلق.

كما تحتوي هذه المؤسسات على 402 مخبر و 47 ورشة. أما عدد المدرجات فبلغ 60 مدرج.

بالنسبة للنظام النصف الداخلي توجد 71 مؤسسة مزودة بالمطاعم ,حيث تقدم يوميا 27178 وجبة.

أما بالنسبة للنظام الداخلي فهناك 5 مؤسسات مزودة به وتستوعب 182 تلميذ.

الطاقة النظرية لمجموع المؤسسات 70160 مقعد بداعوجي مستغلة بنسبة 93.04%.

✓ يشرف على التعليم في هذا الطور 3927 استاذ تعليم ثانوي، منهم 2107 استاذة بمعدل تاطير 16 تلميذ لكل معلم.

الفرع الثاني: نسب تقييمية لسنة الدراسية المنصرمة 2013-2014

معدل النجاح العام 74.89 % أي (المنتقلين الى مستوى اعلى، 54.53% فى نهاية الطور

أي المتحصلين على شهادة البكالوريا)

✓ معدل التكرار العام بلغ 15.55 % و 26.01 % فى نهاية الطور.

✓ معدل الطرد العام 9.56 % و 19.45 % فى نهاية الطور.

فيما يلي الجدول رقم 5 و 6 يوضحان ذلك:

جدول رقم 5 : التعليم الثانوي(الهيكل) 2014

البلدية	عدد المؤسسات	الاقسام العادية لـ					المخابر و الورشات					الطاقة النظرية	طاقة الاستغلال	الافواج التربوية	معدل الدوام	نصف الداخلي	الداخلي
		للتعليم الثانوي	ادارة	للتعليم المتوسط	مغلقة	المجموع	مدرج	ورشة	مخبر	ق- اجهزة	المجموع						
<b>سطيف</b>	<b>17</b>	<b>368</b>	<b>1</b>	<b>11</b>	<b>15</b>	<b>395</b>	<b>9</b>	<b>8</b>	<b>91</b>		<b>108</b>	<b>15800</b>	<b>96,20</b>	<b>431</b>	<b>1,17</b>	<b>10</b>	<b>1</b>
عين أرناات	3	51	0	0	5	56	3	0	14		17	2240	91,07	64	1,25	3	0
عين عباسة	1	15	0	0	0	15	0	0	2		2	600	100,00	22	1,47	1	0
الوريسية	1	14	0	0	0	14	1	0	4		5	560	100,00	38	2,71	1	0
مزلق	1	13	0	0	0	13	1	0	4		5	520	100,00	16	1,23	1	0
<b>مجموع الدائرة</b>	<b>6</b>	<b>93</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>5</b>	<b>98</b>	<b>5</b>	<b>0</b>	<b>24</b>	<b>0</b>	<b>29</b>	<b>3920</b>	<b>94,90</b>	<b>140</b>	<b>1,51</b>	<b>6</b>	<b>0</b>
العين الكبيرة	2	42	0	0	8	50	2	3	12		17	2000	84,00	57	1,36	2	0
أولاد عدوان	1	13	0	0	7	20	1	0	4		5	800	65,00	13	1,00	1	0
الدهامشة	1	9	0	0	5	14	1	0	4		5	560	64,29	9	1,00	1	0
<b>مجموع الدائرة</b>	<b>4</b>	<b>64</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>20</b>	<b>84</b>	<b>4</b>	<b>3</b>	<b>20</b>	<b>0</b>	<b>27</b>	<b>3360</b>	<b>76,19</b>	<b>79</b>	<b>1,23</b>	<b>4</b>	<b>0</b>
بابور	1	21	0	0	0	21	1	0	3		4	840	100,00	26	1,24	1	0
سرج الغول	0	0	0	0	0	0	0	0	0		0	0		0		0	0
<b>مجموع الدائرة</b>	<b>1</b>	<b>21</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>21</b>	<b>0</b>	<b>3</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>4</b>	<b>840</b>	<b>100,00</b>	<b>26</b>	<b>1,24</b>	<b>1</b>	<b>0</b>
عموشة	2	35	0	0	0	35	0	0	7		7	1400	100,00	26	0,74	1	0
تيزي نبشار	1	12	0	0	0	12	0	0	4		4	480	100,00	27	2,25	1	0
الوادي البارد	0	0	0	0	0	0	0	0	0		0	0		0		0	0
<b>مجموع الدائرة</b>	<b>3</b>	<b>47</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>47</b>	<b>0</b>	<b>11</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>11</b>	<b>1880</b>	<b>100,00</b>	<b>53</b>	<b>1,13</b>	<b>2</b>	<b>0</b>
بني عزيز	1	22	0	0	0	22	0	0	3		5	880	100,00	27	1,23	1	0
عين السبت	1	16	0	0	0	16	1	0	4		5	640	100,00	17	1,06	1	0

0	1	1,00	9	64,29	560	7		4	2	1	14	5	0	0	9	1	معاوية
<b>0</b>	<b>3</b>	<b>1,13</b>	<b>53</b>	<b>90,38</b>	<b>2080</b>	<b>17</b>	<b>0</b>	<b>11</b>	<b>4</b>	<b>2</b>	<b>52</b>	<b>5</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>47</b>	<b>3</b>	مجموع الدائرة
0	3	1,07	96	94,74	3800	27		17	7	3	95	5	0	0	90	4	عين ولما ن
0	1	1,14	16	100,00	560	5		4	0	1	14	0	0	0	14	1	قلال
0	1	1,25	25	100,00	880	7		6	0	1	22	0	0	2	20	1	قصر الأبطال
0	0		0		0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	أولاد سي أحمد
<b>0</b>	<b>5</b>	<b>1,10</b>	<b>137</b>	<b>96,18</b>	<b>5240</b>	<b>39</b>	<b>0</b>	<b>27</b>	<b>7</b>	<b>5</b>	<b>131</b>	<b>5</b>	<b>0</b>	<b>2</b>	<b>124</b>	<b>6</b>	مجموع الدائرة
<b>1</b>	<b>10</b>	<b>1,17</b>	<b>431</b>	<b>96,20</b>	<b>15800</b>	<b>108</b>		<b>91</b>	<b>8</b>	<b>9</b>	<b>395</b>	<b>15</b>	<b>11</b>	<b>1</b>	<b>368</b>	<b>17</b>	سطيف
0	3	1,25	64	91,07	2240	17		14	0	3	56	5	0	0	51	3	عين أرناث
0	1	1,47	22	100,00	600	2		2	0	0	15	0	0	0	15	1	عين عباسة
0	1	2,71	38	100,00	560	5		4	0	1	14	0	0	0	14	1	الوريسية
0	1	1,23	16	100,00	520	5		4	0	1	13	0	0	0	13	1	مزلوق
<b>0</b>	<b>6</b>	<b>1,51</b>	<b>140</b>	<b>94,90</b>	<b>3920</b>	<b>29</b>	<b>0</b>	<b>24</b>	<b>0</b>	<b>5</b>	<b>98</b>	<b>5</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>93</b>	<b>6</b>	مجموع الدائرة
0	2	1,36	57	84,00	2000	17		12	3	2	50	8	0	0	42	2	العين الكبيرة
0	1	1,00	13	65,00	800	5		4	0	1	20	7	0	0	13	1	أولاد عدوان
0	1	1,00	9	64,29	560	5		4	0	1	14	5	0	0	9	1	الدهامشة
<b>0</b>	<b>4</b>	<b>1,23</b>	<b>79</b>	<b>76,19</b>	<b>3360</b>	<b>27</b>	<b>0</b>	<b>20</b>	<b>3</b>	<b>4</b>	<b>84</b>	<b>20</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>64</b>	<b>4</b>	مجموع الدائرة
0	1	1,24	26	100,00	840	4		3	0	1	21	0	0	0	21	1	بابور
0	0		0		0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	سرح الغول
<b>0</b>	<b>1</b>	<b>1,24</b>	<b>26</b>	<b>100,00</b>	<b>840</b>	<b>4</b>	<b>0</b>	<b>3</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>21</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>21</b>	<b>1</b>	مجموع الدائرة
0	1	0,74	26	100,00	1400	7		7	0	0	35	0	0	0	35	2	عموشة
0	1	2,25	27	100,00	480	4		4	0	0	12	0	0	0	12	1	تيزي نيبشار
0	0		0		0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	الوادي البارد
<b>0</b>	<b>2</b>	<b>1,13</b>	<b>53</b>	<b>100,00</b>	<b>1880</b>	<b>11</b>	<b>0</b>	<b>11</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>47</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>47</b>	<b>3</b>	مجموع الدائرة

0	1	1,23	27	100,00	880	5		3	2	0	22	0	0	0	22	1	بني عزيز
0	1	1,06	17	100,00	640	5		4	0	1	16	0	0	0	16	1	عين السبت
0	1	1,00	9	64,29	560	7		4	2	1	14	5	0	0	9	1	معاوية
<b>0</b>	<b>3</b>	<b>1,13</b>	<b>53</b>	<b>90,38</b>	<b>2080</b>	<b>17</b>	<b>0</b>	<b>11</b>	<b>4</b>	<b>2</b>	<b>52</b>	<b>5</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>47</b>	<b>3</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
0	3	1,07	96	94,74	3800	27		17	7	3	95	5	0	0	90	4	عين ولما ن
0	1	1,14	16	100,00	560	5		4	0	1	14	0	0	0	14	1	قلال
0	1	1,25	25	100,00	880	7		6	0	1	22	0	0	2	20	1	قصر الأبطال
0	0		0		0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	أولاد سي أحمد
<b>0</b>	<b>5</b>	<b>1,10</b>	<b>137</b>	<b>96,18</b>	<b>5240</b>	<b>39</b>	<b>0</b>	<b>27</b>	<b>7</b>	<b>5</b>	<b>131</b>	<b>5</b>	<b>0</b>	<b>2</b>	<b>124</b>	<b>6</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
0	2	1,00	36	100,00	1440	9		8	0	1	36	0	0	0	36	2	قجال
0	0		0		0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	أولاد صابر
<b>0</b>	<b>2</b>	<b>1,00</b>	<b>36</b>	<b>100,00</b>	<b>1440</b>	<b>9</b>	<b>0</b>	<b>8</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>36</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>36</b>	<b>2</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
0	2	1,05	44	100,00	1680	14		10	2	2	42	0	0	0	42	2	صالح باي
0	1	1,00	13	92,86	560	5		4	0	1	14	1	0	0	13	1	اولاد تبان
0	1	1,00	18	100,00	720	9		6	2	1	18	0	0	0	18	1	الرصفة
0	1	1,00	18	100,00	760	4		4	0	0	19	0	0	1	18	1	الحامة
0	1	1,00	12	85,71	560	5		4	0	1	14	2	0	0	12	1	بوطالب
<b>0</b>	<b>6</b>	<b>1,02</b>	<b>105</b>	<b>97,20</b>	<b>4280</b>	<b>37</b>	<b>0</b>	<b>28</b>	<b>4</b>	<b>5</b>	<b>107</b>	<b>3</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>103</b>	<b>6</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
0	2	1,28	59	100,00	1840	12		9	1	2	46	0	0	0	46	2	عين أزال
0	2	1,23	38	100,00	1240	9		6	2	1	31	0	0	0	31	2	عين الحجر
0	1	1,00	22	91,67	960	10		6	3	1	24	2	0	0	22	1	بئر حدادة
0	2	1,28	41	100,00	1280	9		8	0	1	32	0	0	0	32	2	بيضاء البرج
<b>0</b>	<b>7</b>	<b>1,22</b>	<b>160</b>	<b>98,50</b>	<b>5320</b>	<b>40</b>	<b>0</b>	<b>29</b>	<b>6</b>	<b>5</b>	<b>133</b>	<b>2</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>131</b>	<b>7</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
0	1	1,00	17	100,00	720	4		4	0	0	18	0	0	1	17	1	بني ورتيلان
0	1	1,06	19	100,00	720	4		4	0	0	18	0	0	0	18	1	عين لقراج

1	0	1,00	17	56,67	1200	4		2	1	1	30	13	0	0	17	1	بني شبانة
0	1	0,64	9	100,00	560	7		4	2	1	14	0	0	0	14	1	بني موحي
<b>1</b>	<b>3</b>	<b>0,94</b>	<b>62</b>	<b>83,75</b>	<b>3200</b>	<b>19</b>	<b>0</b>	<b>14</b>	<b>3</b>	<b>2</b>	<b>80</b>	<b>13</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>66</b>	<b>4</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
0	1	1,24	36	100,00	1160	7		6	0	1	29	0	0	0	29	1	بوعنداس
0	1	1,43	20	100,00	560	4		4	0	0	14	0	0	0	14	1	بوسلام
0	0		0		0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	أيت تيزي
0	0		0		0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	أيت نوال مزادة
<b>0</b>	<b>2</b>	<b>1,30</b>	<b>56</b>	<b>100,00</b>	<b>1720</b>	<b>11</b>	<b>0</b>	<b>10</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>43</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>43</b>	<b>2</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
1	3	1,03	67	69,15	3760	32		26	2	4	94	29	0	0	65	4	بوقاعة
0	1	1,50	18	100,00	480	4		3	0	1	12	0	0	0	12	1	عين الروى
0	1	1,00	14	83,33	720	4		4	0	0	18	3	0	1	14	1	بني وسين
<b>1</b>	<b>5</b>	<b>1,09</b>	<b>99</b>	<b>74,19</b>	<b>4960</b>	<b>40</b>	<b>0</b>	<b>33</b>	<b>2</b>	<b>5</b>	<b>124</b>	<b>32</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>91</b>	<b>6</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
0	1	1,42	17	100,00	480	5		4	0	1	12	0	0	0	12	1	حمام القرقور
0	1	1,13	17	100,00	600	5		4	0	1	15	0	0	0	15	1	ذراع القبيلة
<b>0</b>	<b>2</b>	<b>1,26</b>	<b>34</b>	<b>100,00</b>	<b>1080</b>	<b>10</b>	<b>0</b>	<b>8</b>	<b>0</b>	<b>2</b>	<b>27</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>27</b>	<b>2</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
0	0		0		0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	قنزات
0	1	1,00	9	84,62	520	2		1	0	1	13	2	0	2	9	1	حربيل
<b>0</b>	<b>1</b>	<b>1,00</b>	<b>9</b>	<b>84,62</b>	<b>520</b>	<b>2</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>13</b>	<b>2</b>	<b>0</b>	<b>2</b>	<b>9</b>	<b>1</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
0	1	1,38	22	100,00	640	5		5	0	0	16	0	0	0	16	1	ماوكلان
0	1	1,19	19	100,00	640	5		4	0	1	16	0	0	0	16	1	تالةايفاسن
<b>0</b>	<b>2</b>	<b>1,28</b>	<b>41</b>	<b>100,00</b>	<b>1280</b>	<b>10</b>	<b>0</b>	<b>9</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>32</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>32</b>	<b>2</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
1	4	1,15	200	100,00	6960	45		35	4	6	174	0	0	0	174	8	العلمة
0	1	1,00	12	100,00	480	5		4	0	1	12	0	0	0	12	1	القلته الزرقاء
0	1	1,11	20	100,00	720	7		6	0	1	18	0	0	0	18	1	بازر الصخرة
<b>1</b>	<b>6</b>	<b>1,14</b>	<b>232</b>	<b>100,00</b>	<b>8160</b>	<b>57</b>	<b>0</b>	<b>45</b>	<b>4</b>	<b>8</b>	<b>204</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>204</b>	<b>10</b>	<b>مجموع الدائرة</b>

0	1	1,00	30	88,24	1360	10		6	3	1	34	4	0	0	30	1	حمام السخونة
0	0		0		0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	الطاية
0	0		0		0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	تلعة
<b>0</b>	<b>1</b>	<b>1,00</b>	<b>30</b>	<b>88,24</b>	<b>1360</b>	<b>10</b>	<b>0</b>	<b>6</b>	<b>3</b>	<b>1</b>	<b>34</b>	<b>4</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>30</b>	<b>1</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
1	0	1,17	27	100,00	920	4		3	1	0	23	0	0	0	23	1	بئر العرش
0	1	1,00	16	100,00	640	5		4	0	1	16	0	0	0	16	1	بلعة
0	0		0		0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	الولجة
0	0		0	0,00	640	6		6	0	0	16	16	0	0	0	1	تاشودة
<b>1</b>	<b>1</b>	<b>1,10</b>	<b>43</b>	<b>70,91</b>	<b>2200</b>	<b>15</b>	<b>0</b>	<b>13</b>	<b>1</b>	<b>1</b>	<b>55</b>	<b>16</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>39</b>	<b>3</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
0	1	1,28	23	100,00	720	5		5	0	0	18	0	0	0	18	1	جميلة
0	1	0,95	19	100,00	800	9		6	2	1	20	0	0	0	20	1	بني فودة
<b>0</b>	<b>2</b>	<b>1,11</b>	<b>42</b>	<b>100,00</b>	<b>1520</b>	<b>14</b>	<b>0</b>	<b>11</b>	<b>2</b>	<b>1</b>	<b>38</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>38</b>	<b>2</b>	<b>مجموع الدائرة</b>
<b>5</b>	<b>71</b>	<b>1,16</b>	<b>1868</b>	<b>93,04</b>	<b>70160</b>	<b>509</b>	<b>0</b>	<b>402</b>	<b>47</b>	<b>60</b>	<b>1754</b>	<b>122</b>	<b>11</b>	<b>8</b>	<b>1613</b>	<b>88</b>	<b>مجموع الولاية</b>

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

جدول رقم 6 : التعليم الثانوي(التلاميذ) 2014

البلدية	عدد التلاميذ			نسبة التخلي		نسبة التكرار		نسبة النجاح		المعيدين ليكالوريا /13 14	المرشحون ليكالوريا 14 /13	معدل		عدد التلاميذ 13-14		
	المجموع	داخلي	نصف داخلي	العام	نهاية الطور	العام	نهاية الطور	العام	نهاية الطور			النمو السنوي	عدد التلاميذ في القسم	%	اناث	المجموع
سطيف	2609	15	2594	9,12	15,22	14,96	23,96	75,92	60,82	962	4015	3,26	41,67	57,54	8823	15333
عين أرنات	658	0	658	7,43	23,49	14,02	27,11	78,55	49,40	180	664	1,25	42,22	59,87	1289	2153
عين عباسة	285	0	285	7,21	12,11	11,70	25,56	81,09	62,33	57	223	-7,46	45,60	60,53	414	684
الأوريس يا	168	0	168	11,92	21,57	17,73	36,76	70,35	41,67	75	204	2,96	50,64	58,25	413	709
مزلق	326	0	326	0,00	14,10	17,71	26,92	82,29	58,97	42	156	8,68	39,00	62,52	317	507
مجموع الدائرة	1437	0	1437	7,30	19,97	14,66	28,39	78,04	51,64	354	1247	1,01	43,58	60,03	2433	4053
عين الكبيرة	748	0	748	10,03	29,45	12,55	21,74	77,42	48,81	155	713	-9,67	43,07	56,77	1027	1809
أولاد عدوان	420	0	420	0,00	41,94	17,39	23,23	82,61	34,84	36	155	-9,52	32,31	65,48	275	420
الدهامشة	232	0	232	13,77	37,89	15,58	30,53	70,65	31,58	29	95	1,43	31,11	60,00	168	280
مجموع الدائرة	1400	0	1400	8,71	32,29	13,68	22,85	77,61	44,86	220	963	- 8,41	39,20	58,59	1470	2509
بابور	428	0	428	13,82	22,84	16,55	27,58	69,63	49,58	99	359	-6,10	44,48	61,24	572	934

	0	0	0	100,00						0	0			0	0	سرج الفول	
<b>45,82</b>	<b>428</b>	<b>0</b>	<b>428</b>	<b>13,82</b>	<b>22,84</b>	<b>16,55</b>	<b>27,58</b>	<b>69,63</b>	<b>49,58</b>	<b>99</b>	<b>359</b>	- <b>6,10</b>	<b>44,48</b>	<b>61,24</b>	<b>572</b>	<b>934</b>	مجموع الدائرة
39,60	400	0	400	9,51	25,19	11,41	24,68	79,09	50,13	95	385	-4,16	28,86	59,31	599	1010	عموشة
72,38	697	0	697	0,39	25,74	17,29	27,81	82,32	46,45	94	338	-6,33	80,25	59,61	574	963	تيزي نبنشار
	0	0	0	100,00	100,00					0	0				0	0	واد البارد
<b>55,60</b>	<b>1097</b>	<b>0</b>	<b>1097</b>	<b>5,01</b>	<b>25,45</b>	<b>14,31</b>	<b>26,14</b>	<b>80,68</b>	<b>48,41</b>	<b>189</b>	<b>723</b>	- <b>5,22</b>	<b>41,98</b>	<b>59,45</b>	<b>1173</b>	<b>1973</b>	مجموع الدائرة
55,81	552	0	552	17,54	24,28	9,22	24,92	73,25	50,80	78	313	-0,91	44,95	62,29	616	989	بني عزيز
57,79	330	0	330	2,26	0,00	15,13	28,57	82,61	71,43	44	154	-0,70	35,69	64,62	369	571	عين السبت
97,76	262	0	262	10,61	7,81	20,45	42,19	68,94	50,00	27	64	1,49	29,78	62,31	167	268	معاوية
<b>62,58</b>	<b>1144</b>	<b>0</b>	<b>1144</b>	<b>11,76</b>	<b>15,25</b>	<b>12,68</b>	<b>28,06</b>	<b>75,56</b>	<b>56,69</b>	<b>149</b>	<b>531</b>	- <b>0,49</b>	<b>38,89</b>	<b>63,02</b>	<b>1152</b>	<b>1828</b>	مجموع الدائرة
10,71	340	0	340	13,76	19,51	14,94	22,90	71,30	57,60	223	974	0,69	35,28	61,26	1945	3175	عين ولمان
71,34	351	0	351	0,00	20,49	14,14	28,69	85,86	50,82	35	122	3,66	35,14	64,02	315	492	قلال
55,02	466	0	466	1,44	29,18	15,19	28,11	83,37	42,70	79	281	1,30	42,35	53,96	457	847	قصر الأبطال
	0	0	0							0	0				0	0	أولاد سي احمد

25,63	1157	0	1157	9,99	21,57	14,90	24,47	75,11	53,96	337	1377	1,13	36,40	60,19	2717	4514	مجموع الدائرة
45,82	531	0	531	10,45	18,89	13,68	21,67	75,87	59,44	70	323	0,95	32,19	62,90	729	1159	قجال
	0	0	0							0	0				0	0	أولاد صابر
45,82	531	0	531	10,45	18,89	13,68	21,67	75,87	59,44	70	323	0,95	32,19	62,90	729	1159	مجموع الدائرة
56,79	736	0	736	5,77	21,01	14,68	28,26	79,55	50,72	117	414	3,78	30,86	56,25	729	1296	صالح باي
92,03	381	0	381	14,75	14,41	22,00	27,97	63,25	57,63	33	118	3,38	31,85	65,46	271	414	أولاد تبيان
100,00	521	0	521	9,75	10,74	23,14	24,83	67,11	64,43	37	149	-0,38	28,94	63,92	333	521	الرصيفة
91,49	516	0	516	27,09	20,11	19,25	22,83	53,66	57,07	42	184	-4,08	31,33	61,88	349	564	الحامة
100,00	365	0	365	5,91	16,10	15,94	31,36	78,15	52,54	37	118	-6,58	30,42	58,08	212	365	بوظالب
79,72	2519	0	2519	11,57	17,90	18,02	27,06	70,41	55,04	266	983	0,44	30,68	59,94	1894	3160	مجموع الدائرة
48,26	1011	0	1011	2,66	0,60	24,17	48,19	73,17	51,21	319	662	-0,53	45,54	48,21	1010	2095	عين أزال
56,98	686	0	686	19,87	35,71	17,91	28,08	62,22	36,21	114	406	-5,73	38,84	54,57	657	1204	عين الحجر
183,95	1100	0	1100	6,36	16,83	15,55	34,65	78,09	48,51	70	202	5,35	27,18	56,52	338	598	بيير حدادة
73,80	1073	0	1073	7,85	8,35	18,28	39,43	73,87	52,22	222	563	-1,58	45,44	57,50	836	1454	بيضاء برج
72,32	3870	0	3870	8,50	12,55	20,20	39,55	71,30	47,90	725	1833	-1,33	40,85	53,09	2841	5351	مجموع الدائرة
95,54	514	0	514	4,91	3,81	19,85	28,33	75,24	67,86	56	168	1,67	31,65	54,83	295	538	بني ورثيلان
147,42	771	0	771	6,02	12,65	19,12	23,49	74,87	63,86	39	166	-8,03	29,06	62,14	325	523	عين لقراج
7,08	31	31	0	41,13	32,83	19,50	19,19	39,36	47,98	38	198	- 28,77	25,76	60,50	265	438	بني شبانه
95,04	249	0	249	9,69	22,32	21,45	27,68	68,86	50,00	31	112	-	18,71	53,44	140	262	بني موحلى

88,87	1565	31	1534	16,44	16,93	19,77	25,47	63,79	57,61	164	644	- 10,56	26,68	58,21	1025	1761	مجموع الدائرة
71,96	883	0	883	4,72	37,47	11,59	22,01	83,69	40,52	94	427	1,55	42,31	56,15	689	1227	بوعنداس
100,00	579	0	579	14,86	33,60	25,54	33,20	59,60	33,20	83	250	- 11,57	41,36	54,58	316	579	بوسلام
	0	0	0							0	0				0	0	ايت تيزي
	700	0	700							0	0				0	0	ايت نوال مزادة
119,71	2162	0	2162	8,25	36,04	16,45	26,14	75,30	37,81	177	677	-2,66	42,00	55,65	1005	1806	مجموع الدائرة
28,86	552	63	489	7,98	19,64	17,38	25,00	74,63	55,36	168	672	-3,45	29,43	57,24	1095	1913	بوقاعة
42,07	236	0	236	0,00	13,37	21,14	33,69	78,86	52,94	63	187	-0,36	46,75	56,51	317	561	عين الروى
83,78	315	0	315	4,02	18,64	14,21	8,47	81,77	72,88	10	118	0,80	26,86	57,71	217	376	بني وسين
38,70	1103	63	1040	5,93	18,32	17,70	24,67	76,36	57,01	241	977	-2,28	31,32	57,16	1629	2850	مجموع الدائرة
74,51	339	0	339	6,24	8,94	16,57	33,52	77,19	57,54	60	179	- 12,75	37,92	58,46	266	455	حمام القرقور
100,00	563	0	563	11,19	29,44	13,94	27,22	74,87	43,33	49	180	-3,20	37,53	57,55	324	563	زراع قبيلة
<b>88,61</b>	<b>902</b>	<b>0</b>	<b>902</b>	<b>8,87</b>	<b>19,22</b>	<b>15,17</b>	<b>30,36</b>	<b>75,96</b>	<b>50,42</b>	<b>109</b>	<b>359</b>	<b>-7,47</b>	<b>37,70</b>	<b>57,96</b>	<b>590</b>	<b>1018</b>	مجموع الدائرة
	0	0	0							0	0				0	0	قنزات
100,00	288	0	288	10,98	25,78	17,80	22,66	71,22	51,56	29	128	- 17,01	32,00	57,64	166	288	حربيل
<b>100,00</b>	<b>288</b>	<b>0</b>	<b>288</b>	<b>10,98</b>	<b>25,78</b>	<b>17,80</b>	<b>22,66</b>	<b>71,22</b>	<b>51,56</b>	<b>29</b>	<b>128</b>	<b>- 17,01</b>	<b>32,00</b>	<b>57,64</b>	<b>166</b>	<b>288</b>	مجموع الدائرة
100,00	701	0	701	5,02	18,47	22,85	25,30	72,13	56,22	63	249	-7,99	43,81	57,63	404	701	ماوكلان
91,15	690	0	690	0,00	20,39	16,51	31,76	83,49	47,84	81	255	-0,79	47,31	55,35	419	757	تالة ايغا سن

95,40	1391	0	1391	2,50	19,44	19,67	28,57	77,83	51,98	144	504	-4,25	45,56	56,45	823	1458	مجموع الدائرة
10,99	809	7	802	10,78	21,29	14,24	23,01	74,98	55,70	509	2212	1,33	42,30	59,58	4385	7360	العلمة
222,81	840	0	840	14,43	26,77	12,44	25,20	73,13	48,03	32	127	-6,63	31,42	71,09	268	377	القلعة الزرقاء
82,02	511	0	511	10,85	15,45	13,90	30,91	75,25	53,64	34	110	5,30	34,61	63,08	393	623	بازر سخرة
25,84	2160	7	2153	10,96	21,31	14,13	23,48	74,91	55,21	575	2449	1,27	40,98	60,36	5046	8360	مجموع الدائرة
60,73	600	0	600	7,35	7,49	11,22	15,73	81,43	76,78	42	267	0,81	32,93	59,31	586	988	حمام السخنة
	0	0	0							0	0				0	0	الطابية
	0	0	0							0	0				0	0	التلة
60,73	600	0	600	7,35	7,49	11,22	15,73	81,43	76,78	42	267	0,81	32,93	59,31	586	988	مجموع الدائرة
7,40	66	66	0	31,14	35,71	9,05	15,65	59,81	48,64	46	294	-4,04	38,78	61,55	549	892	ببر العرش
54,51	248	0	248	4,27	10,16	13,03	17,97	82,70	71,88	23	128	7,25	28,44	61,10	278	455	البلاعة
	0	0	0							0	0				0	0	الولجة
	0	0									0						تاشودة
23,31	314	66	248	22,74	27,96	10,30	16,35	66,96	55,69	69	422	-0,22	34,54	61,40	827	1347	مجموع الدائرة
56,65	392	0	392	8,13	14,55	12,47	19,72	79,40	65,73	42	213	-6,65	38,44	61,71	427	692	جميلة
51,05	291	0	291	9,86	14,43	13,81	14,43	76,33	71,13	28	194	- 15,61	28,50	64,91	370	570	بني فودة
54,12	683	0	683	8,95	14,50	13,10	17,20	77,95	68,30	70	407	- 10,70	33,21	63,15	797	1262	مجموع الدائرة

44,16	27360	182	27178	9,56	19,45	15,55	26,01	74,89	54,53	4991	19188	- 0,56	38,41	58,59	36298	61952	مجموع الولاية
-------	-------	-----	-------	------	-------	-------	-------	-------	-------	------	-------	-----------	-------	-------	-------	-------	------------------

المصدر : مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

المبحث التاسع: التعليم العالي<sup>1</sup>

## مقدمة:

أنشأت جامعة سطيف ( مركز جامعي سابقا ) سنة 1978 بعدد طلبة يقدر انذاك بـ 242 طالب ومعهدين هما: الفيزياء والبيولوجيا في حين تم ترقية المركز الجامعي إلى مستوى الجامعة عام 1989.

---

<sup>1</sup> مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية - مرجع سابق.



			1	2288				278	390	233			1042							تجارة	
88	5	7	134	4643											5	7	3422	4643	818	كلية الطب	
			9	879													645	879	216	جراحة الاسنان	
			111	2982													2185	2982	462	طب	
			14	782													592	782	140	صيدلة	
88	5	7	180	29015	5	7	0	2525	3706	2211	5	7	11491	20552	9950	5	7	3454	4757	818	المجموع

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

تعليق: من خلال الجدول نلاحظ هيمنة كلية العلوم الإقتصادية على باقي الكليات الأخرى في جامعة سطيف 01 فيما يخص عدد الطلبة. كما نلاحظ أيضا أن نسبة التحصيل العلمي مقبولة وتقدر بـ 80 % على مستوى مجموع الكليات.

جدول رقم 2: المناصب البيداغوجية 2014/2015 ( جامعة سطيف 01 )

مجموع المناصب	عدد						مدرج	الموقع
	قاعة للرسم	قاعة الأجهزة	ورشة	مخبر	قاعة للدراسة	قاعة التطبيقات		
9059	2	6	0	38	12	130	17	الحرم الجامعي المركزي
1320	0	1	0	4	11	8	2	ح.ج.ل(م،ع) سابقا
25390	0	7	20	96	13	190	36	ح.ج.للبناز
35769								مجموع المناصب البيداغوجية
593	2	14	20	138	36	328	55	مجموع الهياكل

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

تعليق: نلاحظ أن المناصب لبيداغوجية تتركز في مجملها في القطب الجامعي البناز وتتناقص في المراكز الأخرى.

جدول رقم 03 توزيع أساتذة التعليم العالي 2014/2015 ( جامعة سطيف 01 )

مشارك	دائم	فيهم اجانب	منهم اناث	المجموع	اساتذ التعليم الثانوي	معيد	استاذ مساعد "ب"	استاذ مساعد "أ"	استاذ محاضر "ب"	استاذ محاضر "أ"	استاذ (بروفيسور)	الاختصاص الرتبة
	62		24	62			6	37	12	4	3	الإعلام الالى
	52		9	52			7	16	3	13	13	إلكترونيك
	68		12	68		1	0	23	8	17	19	مكانيك

	78		36	<b>78</b>	1	1	3	21	9	13	30	هندسة الطرائق
	58		12	<b>58</b>			1	26	9	10	12	الكروتينقنى
	37		9	<b>37</b>		2	8	23	3	0	1	الهندسة المدنية
	58		11	<b>58</b>			16	30	4	5	3	الهندسة المعمارية
	102		42	<b>102</b>	1		5	60	19	9	8	الجدع المشترك
	32		18	<b>32</b>			1	17	6	4	4	كيمياء
	78		15	<b>78</b>			6	20	17	8	27	فيزياء
	97		37	<b>97</b>	1		11	32	12	17	24	رياضيات
	25		4	<b>25</b>			8	9	4	4	0	علوم الأرض
	179		96	<b>179</b>			21	100	12	12	34	بيولوجيا
	160		78	<b>160</b>			1	112	4	21	22	الطب
	23		18	<b>23</b>			3	16	2	2	0	الصيدلة
	12		7	<b>12</b>			0	12	0	0	0	جراحة الأسنان
15	300		122	<b>300</b>		2	94	166	13	12	13	الاقتصاد
<b>15</b>	<b>1421</b>		<b>550</b>	<b>1421</b>	<b>3</b>	<b>6</b>	<b>191</b>	<b>720</b>	<b>137</b>	<b>151</b>	<b>213</b>	المجموع

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

**تعليق:** ما نلاحظه في الجدول رقم 03 أن أساتذة التعليم العالي برتبة أستاذ مساعد ( أ ) يشكلون

الأغلبية أي 720 أستاذ من مجموع 1421. أما نسبة الإناث تمثل 38 % ، فهي تقترب تدريجيا من

نسبة الرجال

جدول رقم 04: مناصب ما بعد التدرج 2014/ 2015 ( جامعة سطيف 01 )

الدكتوراة			ماجستير			المعهد و الاختصاص
منهم اناث	متخرج	مسجل	متخرج	منهم اناث	مسجل	
4	16	494	4	16	12	كلية التكنولوجيا
0	3	113	2	7	0	الالكترونيك
0	3	144	2	9	0	الكترو تقنى
0	0	0	0	0	0	هندسة مدنية
4	10	237	0	0	12	هندسة الطرائق
0	3	139	0	0	0	معهد البصريات و ميكانيك الدقة
0	2	4	2	3	8	معهد الهندسة المعمارية و علوم الأرض
1	2	4	1	2	3	الهندسة المعمارية
0	0	0	1	1	5	علوم الأرض
9	17	280	1	5	0	كلية العلوم
4	7	85	0	0	0	الفيزيا
4	8	104	1	4	0	الرياضيات
0	0	70	0	1	0	الإعلام الآلي
1	2	21	0	0	0	كيمياة
9	19	223	15	18	8	كلية علوم الطبيعة و الحياة
7	38	391	22	45	20	كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
7	38	300	1	9	0	اقتصاد
0	0	28	18	30	10	تسيير
0	0	63	3	6	10	تجارة
0	0	0	19	59	448	كلية الطب
0	0	0	19	59	448	الطب (D,E,M,S)
0	0	0	0	0	0	طب (D,S,M)
29	95	1531	63	146	496	المجموع

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

تعليق: الجدول رقم 04 يعطي لنا عدد الطلبة المسجلين في الماجستير وهو 496 طالب، 63 منهم

متخرجون. أما عدد المسجلين في الدكتوراه يقدر بـ 1531 منهم 95 متخرجون.

جدول رقم 05 : توزيع الطلبة حسب الاختصاص 2014 - 2015 ( جامعة سطيف 02 )

المجموع				تكوين ( LMD ) / ماستر				تكوين ( LMD ) / ليسانس				تكوين طويل المدى				الكلية والمعهد			
نسبة التحصيل العلمي	معدل التخلي العام	معدل التكرار العام	اجانب	المجموع	معدل التخلي	اناث	المجموع	السنة الاولى	معدل التخلي	معدل التكرار	اناث	المجموع	السنة الاولى	معدل التخلي	معدل التكرار		اناث	المجموع	السنة الاولى
88.46	0.42	11.12	8	7060	0.71	2.98	1041	1275	831	0.36	12.91	4294	5785	2161	0	0	0	0	كلية علوم الإنسانية و الإجتماعية
85.85	0.38	13.77	0	3458	0.00	3.88	698	876	559	0.50	17.12	2061	2582	782					علوم انسانية
90.19	0.53	9.28	8	3232	2.26	0.46	343	399	272	0.28	10.44	2210	2833	1104					علوم اجتماعية
97.57	0.00	2.43	0	370	0.00	0	0	0	0	0.00	2.43	23	370	275					علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية
82.2	0.33	17.47	25	7201	0.43	9.58	1171	1409	871	0.31	19.41	4709	5786	2057	0	33	3	6	كلية الآداب و اللغات
84.42	0.22	15.51	1	3500	0	13.66	498	556	371	0.27	15.82	2432	2938	1091					لغة عربية
80.3	0.46	19.69	1	1919	0.72	8.21	299	414	272	0.39	22.85	1206	1505	585					لغة فرنسية
81	0.4	18.99	23	1727	0.78	3.64	334	384	217	0.29	23.38	1071	1343	381			3	6	لغة انجليزية
80	0	20	0	55	0	20	40	55	11	0	0	0	0	0					ترجمة
70.52	5.72	23.76	10	3918	0	1.24	338	483	336	6.52	26.93	1734	3435	1507	0	0	0	0	كلية الحقوق
69.15	6.33	24.51	9	3537	0	1.24	338	483	336	7.33	28.19	1511	3054	1241					حقوق
86.88	4.46	8.66	1	381	0	0	0	0	0	4.46	8.66	223	381	266					علوم سياسية
82.21	1.45	16.34	43	18179	0.19	5.53	2550	3167	2038	1.72	18.63	10737	15006	5725	0	0	3	6	المجموع الكلي

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

**تعليق:** الجدول رقم 05 يبين لنا عدد الطلبة في جامعة سطيف 02 الذي قدر عدده الإجمالي في السنة الجامعية 2014/2015 بـ 18179 موزعين بين مختلف كليات العلوم الإنسانية. نلاحظ أن كلية الحقوق تمثل نسبة معتبرة من العدد الإجمالي. أما نسبة التحصيل العلمي فهي مقبولة و تقدر بـ 82.21 %

## جدول رقم 06: توزيع أساتذة التعليم العالي 2014 - 2015 ( جامعة سطيف 02 )

الاختصاص	الرتبة	استاذ (بروفيسور)	استاذ محاضر "أ"	استاذ محاضر "ب"	استاذ مساعد "أ"	استاذ مساعد "ب"	مساعد	استاذ مهندس	المجموع	منهم اناك	فيهم اجانب	دائم	مشارك
العلوم الاجتماعية		0	6	20	19	120	55	0	220	96	0	220	0
الاعلام والاتصال		0	0	2	2	12	15	0	31	14	0	31	0
تقنيات النشاطات البدنية والرياضية		0	0	1	0	3	5	0	9	0	0	9	0
أدب عربي		0	7	15	12	44	10	0	88	34	0	88	0
اللغات الاجنبية		0	1	4	7	43	73	2	130	88	0	130	0
الحقوق		0	3	17	51	45	0	0	116	56	0	116	0
العلوم السياسية		0	0	3	2	16	0	0	21	8	0	21	0
المجموع		0	17	62	93	283	158	02	615	298	0	615	0

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

**تعليق:** الجدول رقم 06 يبين توزيع أساتذة العلوم الانسانية حسب رتبهم العلمية بمجموع 615 أستاذ.

الذي يمكن ملاحظته في هذا الجدول هو أن الأساتذة من رتبة أستاذ مساعد ( ب ) يشكلون الأغلبية

وعددهم يقدر بـ 283 أستاذ مقارنة بجامعة سطيف 01، أين لاحظنا هيمنة الأساتذة المساعدين قسم

(أ)، مما يوحي لنا أن أساتذة العلوم الإنسانية بشكل عام حديثي التوظيف.

## جدول رقم 07: مناصب ما بعد التدرج 2014-2015

الدكتوراه			ماجستير			المعهد و الاختصاص
منهم اناث	متخرج	مسجل	منهم اناث	متخرج	مسجل	
110	8	199	11	33	20	كلية علوم الاجتماع
64	6	99	0	24	0	علم الاجتماع
45	2	96	11	9	20	علم النفس
1	0	4	0	0	0	فلسفة
111	6	167	22	20	29	كلية الآداب و اللغات
86	1	133	16	15	18	الادب العربي
1	2	1	5	0	9	اللغة الفرنسية
24	3	33	1	5	2	اللغة الإنجليزية
1	22	33	16	16	30	كلية الحقوق
1	22	33	16	16	30	حقوق
0	0	0	0	0	0	علوم سياسية
222	36	399	49	69	79	المجموع الكلي

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

**تعليق:** الجدول رقم 07 يبين لنا مجموع المسجلين في الماجستير وعددهم يقدر بـ 79 طالب، منهم 69

متخرج. أما بالنسبة للدكتوراه، فعددهم يقدر بـ 399، منهم 36 متخرج. فالوضعية مقبولة بالنسبة

للماجستير و ضعيفة بالنسبة للحاصلين على الدكتوراه مقارنة بالعدد الإجمالي.

المبحث العاشر: الصحة العمومية<sup>1</sup>

## مقدمة

إن اتساع مفهوم الصحة أوسع من مفهوم أبعاد التنمية الصحية. إذ انتقل من البعد الخاص بالمستوى الصحي إلى مجموع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة بحياة السكان. وبالتالي فإن عملية النهوض بالتنمية الصحية واستدامتها تتطلب أولاً تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر بشكل كبير على حياة الأفراد.

ما يلاحظ على واقع التنمية الصحية الوطنية ورغم التطور الذي شهدتها في السنوات الأخيرة إلا أنها لا تزال بعيدة عن المستوى المأمول، نظراً للعديد من العوامل التي أثرت سلباً على تطورها. لعل من أهمها، ضعف مخصصات تمويل مؤسسات العناية الصحية مقارنة بالدول المتقدمة والعديد من الدول العربية. كما أن النظام الصحي الوطني غير قادر على الاستجابة لحاجات الأفراد الصحية سواء من حيث الكم أو النوع بسبب قلة الهياكل الصحية وسوء توزيعها. إضافة إلى ذلك، نجد أن هناك العديد من العوامل البيئية السلبية التي أثرت على المستوى الصحي للجزائريين كالتلوث، نقص المياه وزحف الاسمنت في المناطق العمرانية وغيرها.

حيث عرفت السنوات الأخيرة من حياة المجتمع الجزائري نمواً وانجازات في ميادين عديدة بما في ذلك تحسين صحة الناس. فقد شهدنا انجازات هامة في مجال تخفيض معدلات الوفيات، كما شهدنا أيضاً انجازات كبيرة في الهياكل الصحية والوسائل التابعة لها. من جانب آخر طرأت تغيرات جذرية كمية ونوعية على المشهد الصحي من حيث عدد الهياكل والإمكانات وكذا المعنيين العاملين في المجال الصحي على مدى العقد الماضي، خاصة مع ولوج القطاع الخاص مجال الصحة وأصبح سنداً داعماً لجهود الدولة لترقية المستوى الصحي في الجزائر.

<sup>1</sup> - مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية - مرجع سابق

إن مسألة التنمية الصحية المستدامة تتطلب مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة في عملية تخطيط وبناء نظام صحي ووضع البرامج الكفيلة بالنهوض بالمستوى الصحي للجزائريين، وتعزيز الشراكات والابتكارات في جميع القطاعات ذات الصلة بالصحة.

في إطار هذه الفكرة، هيكلت المنظومة الصحية للولاية وجزئت إلى تسع قطاعات صحية مترابطة، متكاملة ومتدرجة في المستوى. كل حيز يضم عدة بلديات ويحتوي على مؤسسة استشفائية ومؤسسات صحية جواريه من قاعات العلاج وهذا طبقا للمرسوم الوزاري رقم 07/140 المؤرخ في 2007/5/19.

المتعلق بتنظيم وتسيير قطاع الصحة الذي تم بموجبه شطب مصطلح مركز صحي من مدونة الصحة ورفع المركز إلى مصاف عيادة متعددة الاختصاصات، حيث بلغ عددها هذه السنة 69 عيادة متعددة الاختصاصات تسمى مؤسسات عمومية صحية جواريه تشرف على 228 قاعة علاج وأعيد تسمية المستشفيات البالغ عددها عشرة (11) بمؤسسات استشفائية تتسع ل 2730 سرير، يؤطر هذا القطاع 1171 طبيب منهم 328 طبيب مختص يسانداهم 378 صيدلي و 461 جراح أسنان.

يعمل تحت إمرتهم 1542 عون شبه طبي موزعين علي الهياكل المبعثرة بجغرافيا الولاية.

فيما يلي الجدول رقم 1 ورقم 2 يوضحان هذه المعطيات بالتفصيل:

#### جدول رقم 01: القطاعات والهياكل الصحية 2014

القطاع	البلديات المنطوية تحت القطاع	مؤسسة
القطاع الصحي		استشفائية
سطيف	سطيف، قجال، أولاد صابر	CHU1-سطيف ب 849 سرير
		1-قجال ب 140 سرير (EHS)
عين عباسة	عين عباسة، عين أرانات، مزلوق، اوريسيا	1-عين عباسة ب 240 سرير (EHS)
عين ولمان	عين ولمان، قصر الإبطال، صالح باي، أولاد تبان، الرصفة، قلال، أولاد سي احمد	1-عين ولمان ب 252 سرير (EH)
عين أزال	عين أزال، عين الحجر، بئر حدادة، الحامة، بوطالب	1-عين أزال ب 120 سرير (EH)

العلمة	العلمة، بازر سخرة، القلعة الزرقاء، جميلة، بني فودة، تاشودة، بئر العرش، البلاعة	1-العلمة ب 180 سرير (EH) 1 -العلمة الأم والطفل 144 سرير
حمام السخنة	حمام السخنة، بيضاء برج، الطاية، الولجة، التلة	0
بوقاعة	بوقاعة، بني وسين، عين الروى، حمام القرقور ، ذراع قبيلة، موكلان، تالة ايفا سن، بوعداس، ايت ن-مزادة، ايت تيزي، بوسلام	1-بوقاعة ب 288 سرير (EH)
بني ورثيلان	بني ورثيلان، حربيل، بني شبانه، قنرات، بني موحلي، عين لقراج	1-بني ورثيلان ب 86 سرير (EH)
عين الكبيرة	عين الكبيرة، الدهامشة، أولاد عدوان بابور، سرج الغول، بني عزيز، عين السبت، معاوية، عموشة، تيزي نبشار، واد البارد	1-عين الكبيرة ب 150 سرير (EH)
9 قطاعات	60 بلدية	10 مستشفيات ب 2449س

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

جدول رقم 02: توزيع مؤسسات الصحة العمومية بالبلديات-2014

عدد الهياكل العمومية وتأطيرها																									البلدية	
المستشفيات										عيادة متعددة الاختصاصات							قاعات العلاج					دور الولادة والامومة				
العدد	الأسرة	طبيب مخ	طبيب ع	صيني	اش.طبي	موجودة	مستغلة	مغلقة	ع/الاسرة	طبيب خ	طبيب ع	ج- اسنان	اش.طبي	موجودة	مستغلة	مغلقة	مهلة	طبيب ع	اش.طبي	حضرية	ريفية	ع الاسرة	طبيب مخ	طبيب ع		اش.طبي
1	850	10	73	13	962	11	11	0	16	27	77	30	151	4	4	0	0	3	16	0	0	0	0	0	0	سطيف
						1	1	0	5	6	10	3	53	9	9	0	0	9	19	1	0	8	0	0	0	عين أرناط
1	240	10	13	2	124	1	1	0	3	0	6	2	37	5	5	0	0	1	5	0	1	6	0	0	0	عين عباسة
						1	1	0	0	0	5	2	10	3	3	0	0	0	8							الأوريسيا
						2	2	0	0	0	6	2	10	3	3	0	0	0	3							مزلق
1	240	10	13	2	124	5	5	0	8	6	27	9	110	20	20	0	0	13	35	1	1	14	0	0	0	مجموع الدائرة
1	150	21	24	1	225	1	1						44	4	4			3	12							عين الكبيرة
														3	3				12							أولاد عدوان
														3	3				9							الدهامشة
1	150	21	24	1	225	1	1	0	0	1	2	5	44	10	10	0	0	8	33	0	0	0	0	0	0	مجموع الدائرة
						1	1		6	0	6	2	25	2	2				4			1				بابور
														3	3				4							سرج الغول
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	25	5	5	0	0	3	8	0	1	10	0	1	6	مجموع الدائرة
														4	4				4			1				عموشة
														3	3				3							تيزي نبشار
														2	2				3							واد الباراد
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	55	9	9	0	0	4	10	0	1	10	0	1	8	مجموع الدائرة

12	1		6	1		4	2		1	4	5	42	2	7		4		1	1							بني عزيز	
						1	1			2	2	7	2	4				1	1								عين السبت
						5	2			3	3																معاوية
12	1	0	6	1	0	10	5	0	1	9	10	49	4	11	0	4	0	2	2	0	0	0	0	0	0	مجموع الدائرة	
						8	4	0	0	7	7	50	6	13	3			4	4	228	3	29	30	240	1	عين ولمان	
						10	3			6	6															قلال	
						7	2			5	5	8	1	2				1	1							قصر الأبطال	
						4	1	0	1	3	4	7	1	1				1	1							أولاد سي احمد	
0	0	0	0	0	0	29	10	0	1	21	22	65	8	16	3	0	0	6	6	228	3	29	30	240	1	مجموع الدائرة	
11	1	0	6	1	0	43	1	0	1	9	9	6	1	8	0	2	0	1	1	96	1	9	12	140	1	قجال	
0	0	0	0	0	0	12	2	0	0	5	5	12	1	3	0	0	0	0	0							أولاد صابر	
11	1	0	6	1	0	55	3	0	1	14	14	18	2	11	0	2	0	1	1	96	1	9	12	140	1	مجموع الدائرة	
8	1		12	1		5	3	0	1	7	8	23	2	7	0	5	0	1	1							صالح باي	
2	0	0	10	1	0	2	1	0	0	4	4	3	1	2	0	2	0	1	1							أولاد تبيان	
8	0	0	6	1	0	1	1	0	0	2	2	3	2	1	0	0	0	1	1							الرصفة	
11	1		10		1	4	1			4	4	25	2	5		4		1	1							الحامة	
						4	1			5	5	5	1	2				1	1							بوطالب	
29	2	0	38	3	1	16	7	0	1	22	23	59	8	17	0	11	0	5	5	0	0	0	0	0	0	مجموع الدائرة	
						6	5		1	7	7	38	5	23	1			2	2	175	3	17	21	120	1	عين أزال	
7	1		12		1	5	2			5	6	35	4	10		2		2	2							عين الحجر	
11	1		5		1	4	3			4	4	31	2	9	1			1	1							ببر حدادة	
9	1		10	1		7	5			1	1	18	5	8		4		2	2							بيضاء برج	
27	3	0	27	1	2	22	15	0	1	17	18	122	16	50	2	6	0	7	7	175	3	17	21	120	1	مجموع الدائرة	

						4	0	0	0	4	4	16	1	4	0	0	0	1	1	51	1	13	3	86	1	بني ورثيلان
3	0	0	6	1	0	5	1	0	1	5	5	4	1	2	0	6	0	1	1							عين لقراج
2	0	0	6	1	0	3	1	0	0	4	4	7	2	2	0	6	0	1	1							بني شبانه
						1	1	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0							بني موحلى
5	0	0	12	2	0	13	3	0	1	14	14	27	4	8	0	12	0	3	3	51	1	13	3	86	1	مجموع الدائرة
10	0	0	8	1	0	2		0	0	2	2	16	1	8	0	6	0	1	1							بوعنداس
0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	2	2	4	1	1	0	0	0	1	1							بوسلام
0	0	0	0	0	0	2	1	0	0	2	2	0	0	0	0	0	0	0	0							ايت تيزى
0	0	0	0	0	0	2	1	1	1	2	2	0	0	0	0	0	0	0	0							ايت نوال مزادة
10	0	0	8	1	0	7	3	2	1	8	8	20	2	9	0	6	0	2	2	0	0	0	0	0	0	مجموع الدائرة
0	0	0	0	0	0	14	1	0	0	9	9	48	4	10	3	4	0	1	1	241	3	28	20	240	1	بوقاعة
8	0	0	8	1	0	5	1	0	1	4	4	15	2	3	0	2	0	1	1							عين الروى
0	0	0	0	0	0	3	1	0	0	2	2	6	1	1	0	0	0	1	1							بني وسين
8	0	0	8	1	0	22	3	0	1	15	15	69	7	14	3	6	0	3	3	241	3	28	20	240	1	مجموع الدائرة
9	0	0	8	1	0	10	4	0	0	5	5	7	1	2	0	0	0	1	1							حمام القرقور
0	0	0	0	0	0	6	0	0	0	5	5	8	2	1	0	2	0	1	1							نزار قبيلة
9	0	0	8	1	0	16	4	0	0	10	10	15	3	3	0	2	0	2	2	0	0	0	0	0	0	مجموع الدائرة
					0	1	0	0	0	2	2	5	1	2	0	0	0	1	1							قنرات
4	0	0	6	1	0	4	2	0	0	3	3	7	1	3	0	0	0	1	1							حربيل
4	0	0	6	1	0	5	2	0	0	5	5	12	2	5	0	0	0	2	2					0	0	مجموع الدائرة
0	0	0	0	0	0	4	1	0	1	4	4	5	1	1	0	0	0	1	1							ماوكلان
0	0	0	0	0	0	7	1	0	0	3	3	0	0	0	0	0	0	0	0							تالة ايفا سن
0	0	0	0	0	0	11	2	0	1	7	7	5	1	1	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	مجموع الدائرة

						25	10	0	0	7	7	97	16	28	4	2	0	3	3	237	2	21	53	180	1	العلمة
						4	0	0	0	3	3	7	2	2	0	0	0	1	1							القلعة الزرقاء
4	0	0	6	0	1	5	0	0	0	5	5	6	3	5	0	6	0	2	2							بازر سخرة
4	0	0	6	0	1	34	10	0	0	15	15	110	21	35	4	8	0	6	6	237	2	21	53	180	1	مجموع الدائرة
7	1		8	1		3	3			3	3	24	3	9		4		1	1							حمام السفينة
			6	1		2	2			2	2	16	1	6	1			1	1							الطاية
						4	3			1	1		1													التلة
7	1	0	14	2	0	9	8	0	0	6	6	40	5	15	1	4	0	2	2	0	0	0	0	0	0	مجموع الدائرة
5	0	0	6	1		2	0	0	1	2	2	22	2	7	0	4	0	1	1							بئر العرش
						4	0	0	0	4	4	4	2	5	0	0	0	1	1							البلاعة
1						3	3			2	2	6	3	6				1	1							الولجة
5	0	0	6	0	1	4	0	0	0	4	4	5	1	3	0	0	0	1	1							تاشودة
11	0	0	12	1	1	13	3	0	1	12	12	37	8	21	0	4	0	4	4	0	0	0	0	0	0	مجموع الدائرة
6	0	0	8	0	1	3	0	0	0	3	3	24	2	6	0	4	0	1	1							جميلة
4	0	0	6	0	1	2	0	0	0	2	2	6	2	4	0	6	0	1	1							بني فودة
10	0	0	14	0	2	5	0	0	0	5	5	30	4	10	0	10	0	2	2	0	0	0	0	0	0	مجموع الدائرة
186	10	0	199	18	8	369	109	2	10	228	232	106	144	361	48	109	0	68	68	233	29	227	27	224	9	مجموع الولاية

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

بالنسبة للمؤسسات الصحية التابعة للقطاع الخاص المسجلة إلى غاية 31 ديسمبر 2014، فإننا

نحصى ما يلي:

- مصحات متعددة الاختصاصات: 8 بسطيف، 1 بالعلمة 1 عين ولمان.

- مركز لتقويم الأعضاء: 1 بسطيف.

وحدات النقل الصحي: 4 بسطيف، 1 بعين الروى، 1 بالعلمة و 1 بعين ولمان.

مركز تصفية الدم - الكلى-: 03 بسطيف 01 بالعلمة.

مصحات لطب العيون: 03 بسطيف، 01 بالعلمة.

- مدارس الشبه الطبى: 2 بسطيف.

أما بالنسبة للمؤسسات الصحية العمومية المغلقة فيمكن تحصيلها في الجدول الموالي:

**جدول رقم 03: المؤسسات الصحية العمومية المغلقة**

ملاحظات	تاريخ الانجاز	البلدية	تعيين المنشأة الصحية
هجرة السكان ولا يمكن اعادة فتحها	1991-6-4	اولاد سي احمد	قاعة العلاج العايب
هجرة السكان ولا يمكن اعادة فتحها	1990-1-1	صالح باي	قاعة العلاج بلاليط
جميع خدماتها وانشطتها حولت للقاعة المتعددة الخدمات	1995-1-2	الرصفة	قاعة العلاج الراسيسلى
هجرة السكان ولا يمكن اعادة فتحها	1991-1-2	عين ازال	قاعة العلاج حرقاوت
هجرة السكان ولا يمكن اعادة فتحها	1988-1-2	بوطالب	قاعة العلاج دار البيضاء
هجرة السكان ولا يمكن اعادة فتحها	1991-10-1	عين الحجر	قاعة العلاج لحداية
غير مستغلة لعدم وجود القابلات	2002-11-1	عين السبت	قاعة الولادة بالعيادة. م.خ
هجرة السكان	1979	وادي البارد	قاعة العلاج بنى دراسن
تعرضها للنهب والتخريب	1980		قاعة العلاج بنى مسالى
لا يمكن اعادة فتحها	1981		قاعة العلاج اولاد عياد
	1983		قاعة العلاج اولاد ميرة
هجرة السكان	1978	بابور	قاعة العلاج واد عفرة

	1978		قاعة العلاج مجرقي
هجرة السكان، يمكن اعادة فتحها	1978	سرج الغول	قاعة العلاج اولاد حليلة
هجرة السكان	1976	بني عزيز	قاعة العلاج اولاد الحاج
هجرة السكان، يمكن اعادة فتحها	1986	بوقاعة	قاعة العلاج الحمامة
تعرضها للنهب والتخريب، يمكن اعادة فتحها، نفس المستخدمين	1988	بوسلام	قاعة العلاج العوانة
يمكن اعادة فتحها، نفس المستخدمين	1987	ايت نوال مزادة	قاعة العلاج ايت نوال
مستغلة من طرف المنكوبين، يمكن فتحها	1962	عين لقراج	قاعة العلاج الشرفة
هجرة السكان	1986	حربيل	قاعة العلاج مغربة

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

**تعليق:** حسب المعطيات المدونة لهذا الجدول، فالذي يمكن أن نستنتجه هو أن أغلب هذه المؤسسات إما

أغلقت بسبب النزوح الريفي الذي شهدته الجزائر في سنوات ما بعد الاستقلال أو بسبب العشرية السوداء

التي شهدتها مرحلة التسعينيات من القرن العشرين. نتج عن هذا الغلق خسارة اقتصادية أثرت على خزينة

الدولة عموما والولاية بصفة خاصة.

جدول رقم 04: العاملون بالقطاع الطبي 2014

البلدية	أطباء عامون			أطباء مختصون			مجموع الأطباء	صيدلي			جراح الأسنان			الشبه الطبي		
	عمومي	خواص	المجموع	عمومي	خواص	المجموع		عمومي	خواص	المجموع	عمومي	خواص	المجموع	عمومي	خواص	المجموع
سطيف	76	80	156	27	191	218	374	2	110	112	33	115	148	52	327	
عين أرناط	22	15	37	5		5	42	0	14	14	3	6	9	72		
عين عباسة	7	4	11			0	11	1	4	3	2	2	4	42		
الاوريسيا	6	5	11		2	2	13		4	4	3	4	7	18		
مزلوق	8	5	13			0	13		5	5	2	1	3	13		
مجموع الدائرة	43	29	72	5	2	7	79	1	26	27	10	13	23	0	145	
عين الكبيرة	20	10	30	2	5	7	37	1	10	11	5	7	12	56		
أولاد عدوان	3	2	5			0	5		2	2	1		1	12		
الدهامشة	2		2			0	2		2	2	1		1	9		
مجموع الدائرة	25	12	37	2	5	7	44	1	14	15	7	7	14	0	77	
بابور	9	1	10			0	10		3	3	2	2	4	36		
سرج الغول	1		1			0	1		2	2			0	3		
مجموع الدائرة	10	1	11	0	0	0	11	0	5	5	2	2	4	0	39	
عموشة	8	4	12		2	2	14		5	5	2	4	6	55		
تيزي نيشار	4	5	9			0	9		2	2	1	4	5	12		
واد الباراد	1		1			0	1		0				0	3		
مجموع الدائرة	13	9	22	0	2	2	24	0	7	7	3	8	11	0	70	
بني عزيز	10	3	13			0	13		3	3	2	2	4	46		
عين السبت	5	2	7			0	7		2	2	1	3	4	7		

5		5	2	1	1	1	1		4	0			4	2	2	معاوية
58	0	58	10	6	4	6	6	0	24	0	0	0	24	7	17	مجموع الدائرة
56	2	54	30	23	7	19	18	1	79	35	32	3	44	21	23	عين ولمان
12		12	5	4	1	5	5		8	0			8	3	5	قلال
15		15	4	2	2	5	5		12	0			12	6	6	قصر الأبطال
12		12	1		1	1	1		4	0			4		4	أولاد سي احمد
95	2	93	40	29	11	30	29	1	103	35	32	3	68	30	38	مجموع الدائرة
48	0	48	10	6	4	8	8	0	16	0	0	0	16	6	10	قجال
12	0	12	1	0	1	3	3	0	5	0	0	0	5	2	3	أولاد صابر
60	0	60	11	6	5	11	11	0	21	0	0	0	21	8	13	مجموع الدائرة
33	1	32	12	9	3	5	5		22	0			22	10	12	صالح باي
8		8	2	1	1	2	1	1	7	0			7	2	5	أولاد تبان
24		24	2		2	3	3		6	0			6	1	5	الرصفة
25		25	5	3	2	2	2		11	0			11	6	5	الحامة
5		5	2	1	1	1	1		4	0			4	2	2	بوظالب
95	1	94	23	14	9	13	12	1	50	0	0	0	50	21	29	مجموع الدائرة
41	3	38	16	11	5	12	11	1	47	10	9	1	37	14	23	عين أزال
35		35	8	4	4	12	6	6	23	0			23	13	10	عين الحجر
31		31	6	4	2	3	3		16	1		1	15	6	9	بير حدادة
34		34	11	6	5	9	8	1	20	0			20	6	14	بيضاء برج
141	3	138	41	25	16	36	28	8	106	11	9	2	95	39	56	مجموع الدائرة
19	0	19	5	2	3	3	3	0	17	0			17	6	11	بني ورثيلان

9	0	9	1	0	1	3	2	1	3	0			3	0	3	عين لقراج
7	0	7	4	1	3	1	1	0	7	0			7	1	6	بني شبانه
1	0	1	0	0	0	1	1	0	2	0			2	1	1	بني موحلى
36	0	36	10	3	7	8	7	1	29	0	0	0	29	8	21	مجموع الدائرة
27	0	27	5	2	3	3	3	0	10	0	0	0	10	2	8	بوعنداس
4	0	4	1	0	1	2	2	0	2	0	0	0	2	0	2	بوسلام
2	0	2	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	1	ايت تيزى
2	0	2	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	1	ايت نوال مزادة
35	0	35	6	2	4	5	5	0	14	0	0	0	14	2	12	مجموع الدائرة
68	0	68	17	12	5	10	9	1	39	16	13	3	23	9	14	بوقاعة
27	0	27	4	2	2	3	3	0	9	0	0	0	9	2	7	عين الروى
8	0	8	1	0	1	2	2	0	4	0	0	0	4	1	3	بني وسين
103	0	103	22	14	8	15	14	1	52	16	13	3	36	12	24	مجموع الدائرة
23	0	23	3	1	2	4	4	0	7	0	0	0	7	2	5	حمام القرقور
8	0	8	2	1	1	1	1	0	3	0	0	0	3	0	3	ذراع قبيلة
31	0	31	5	2	3	5	5	0	10	0	0	0	10	2	8	مجموع الدائرة
3	0	3	1	0	1	1	1	0	2	0	0	0	2	1	1	قنزات
16	0	16	2	0	2	1	1	0	8	0	0	0	8		8	حربيل
19	0	19	3	0	3	2	2	0	10	0	0	0	10	1	9	مجموع الدائرة
9	0	9	1	0	1	3	3	0	2	0	0	0	2	0	2	ماوكلان
5	0	5	4	3	1	5	5	0	5	0	0	0	5	3	2	تالة ايفا سن
14	0	14	5	3	2	8	8	0	7	0	0	0	7	3	4	مجموع الدائرة
122		122	63	47	16	57	56	1	164	75	71	4	89	51	38	العلمة

11		11	2		2	2	2		3	0			3	1	2	القلعة الزرقاء
15		15	5	2	3	5	5		8	0			8	3	5	بازر سخرة
148	0	148	70	49	21	64	63	1	175	75	71	4	100	55	45	مجموع الدائرة
36		36	5	2	3	5	4	1	16	0			16	3	13	حمام السخنة
18		18	1		1	4	2	2	8	0			8	0	8	الطاية
4		4	1		1	2	1	1	4	0			4	1	3	التلة
58	0	58	7	2	5	11	7	4	28	0	0	0	28	4	24	مجموع الدائرة
28		28	4	2	2	4	4		13	0			13	6	7	ببر العرش
8		8	4	2	2	3	3		8	0			8	3	5	البلاعة
9		9	3		3	2	2		10	0			10	1	9	الولجة
13		13	1		1	1	1		4	0			4	1	3	تاشودة
58	0	58	12	4	8	10	10	0	35	0	0	0	35	11	24	مجموع الدائرة
31		31	6	4	2	4	4		10	0			10	4	6	جميلة
12		12	4	2	2	4	4		9	0			9	5	4	بني فودة
43	0	43	10	6	4	8	8	0	19	0	0	0	19	9	10	مجموع الدائرة
1652	58	1594	475	310	165	398	377	21	1215	371	325	46	844	343	501	مجموع الولاية

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

## تعليق:

- إن مجموع الأطباء في الولاية ( عامون ومختصون ) بلغ 1215 طبيب، منهم 844 أطباء عامون و 371 أطباء خواص.
  - عدد الصيادلة بلغ 398 صيدلي.
  - عدد أطباء أسنان بلغ 475.
  - عدد شبه الطبيين بلغ 1652.
- وبالتطابق مع عدد سكان الولاية الذي بلغ حسب تقديرات 2015 حوالي 1800000 نسمة ، فإننا نجد:
- طبيب عام لكل 2133 ساكن.
  - طبيب خاص لكل 4852 ساكن.
  - صيدلي لكل 4523 ساكن.
  - طبيب أسنان لكل 3789 ساكن.
  - شبه طبي لكل 1010 ساكن.
- و بالنسبة للأطباء المختصين، فإنه لوحظ أنهم شبه منعدمين في إختصاص أمراض النساء والتوليد بالقطاع العام للولاية. وهذا ما أثر سلبا على سير دور الولادة بعرض الأمهات والنساء إلى مخاطر صحية كبيرة.

المبحث الحادي عشر: السياحة<sup>1</sup>

## المناطق السياحية (نبذة تاريخية لكل المنطقة)

## المناطق السياحية بولاية سطيف:

سطيف هي من أجمل مدن الهضاب العليا الشرقية بالجزائر، تتميز بمناظر طبيعية وشواهد أثرية رائعة. كما تتوفر أيضا على منابع حموية وحمامات معدنية تعدت سيرتها حدود الوطن. كل هذه المؤهلات وأخرى تجعل من سطيف وجهة سياحية جذابة ومتميزة.

## الموقع والمساحة:

تقع ولاية سطيف في منطقة الهضاب العليا الشرقية وهي تبعد عن العاصمة بمسافة 300 كم. يحدها من الشمال ولايتي بجاية وجيجل، من الجنوب ولايتي مسيلة وباتنة، من الشرق ولاية ميله ومن الغرب ولاية برج بوعرييج. تتربع على مساحة تقدر بـ 6549.64 كم<sup>2</sup>.

المناخ: يسود سطيف مناخ قاري شبه جاف، يتميز بشتاء بارد وجاف وصيف حار.

## لمحة تاريخية:

تعتز ولاية سطيف بعمق تاريخها الذي يعود إلى عصور غابرة. أول من سكن هذه المنطقة هم البربر الذين أسموها أزديف بمعنى التربة السوداء. في عام 97م تحولت المدينة إلى معسكر لقدماء الجنود الرومان لتعرف تحت إسم سيتيفيس المشتقة من التسمية البربرية الوندال. البيزنطيون هم الآخرون سجلوا وجودهم بهذه المدينة العريقة. وفي منتصف القرن السابع ميلادي فتح المسلمون سطيف ثم توالت عليها العديد من الخلافات الإسلامية مثل العباسية، الأموية والفاطمية... في الفترة العثمانية كانت تابعة لبيك قسنطينة إلى غاية الإحتلال الفرنسي الذي قاومه أبناؤها لغاية الإستقلال.

<sup>1</sup> - مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية - مرجع سابق.

## المواقع والمعالم الأثرية:

تتمثل في متحف وأثار جميلة المصنفة ضمن التراث العالمي المحفوظ، عين الفوارة، القلعة البيزنطية، المقبرة الرومانية، الخزانات والحمامات الرومانية، ضريح سيبون الأفريقي، المتحف الوطني للآثار، موقع عين لحنش، الموقع الأثري للفاطميين وموقع مونس الروماني...إلخ

## موقع جميلة:

يتمثل في مدينة كويكول الأثرية التي أسست في 96م من طرف الإمبراطور نارفا في نفس الوقت مع مدينة سطيف. يتربع هذا الموقع على مساحة تقدر بـ 42 هكتار وتنقسم إلى قسمين: هما الجهة الوثنية والجهة المسيحية. يعد هذا الموقع من روائع الحضارة الرومانية في الجزائر وبذلك صنف ضمن التراث العالمي المحفوظ منذ 1982م.

## عين الفوارة:

يرجع تاريخها إلى 3 فيفري 1898م، التاريخ الذي طلب فيه حاكم المدينة انذاك من مدير الفنون الجميلة نحت عين تذكارية. وبذلك وعد مدير الفنون الجميلة بباريس تحقيق رغبة الحاكم وتم ذلك، بعد أن أنجز هذا النحت الفنان فرنسيس دوسانت فيدال. أرسلت هذه التحفة المعمارية إلى ميناء سكيكدة ثم نقلت إلى مدينة سطيف فوق عربة تجرها خيول. ولقد دشنت هذه العين التذكارية في نهاية 1898م بحضور فرنسيس دوسانت فيدال الذي نحتها إلى جانب المعالم الدينية والثقافية: ومنها المسجد العتيق، الزوايا العلمية كزاوية سيدي حسن والمدارس القرآنية ومنها مدرسة البصائر ومدرسة البشير الإبراهيمي.

## مناظر طبيعية فاتنة:

حضت طبيعة سطيف بمواقع فاتنة ومناظر ساحرة، ترسم كلوحة فنية متناغمة الألوان ومنفردة الجمال، بأجواء هادئة وروعة لامحدودة في أحضان غابات الحاضرة الطبيعية بابور، الأودية والمنايع المائية بواد

الكبير ووادي بوسلام، المواقع الجبلية والقرى البربرية بكل من بني ورثيلان ومنطقة حمام قرقور. هذا بالإضافة إلى الحدائق الغناء والمساحات الخضراء مثل حديقة الأمير عبد القادر وحديقة رفاوي.

**مؤهلات وهياكل السياحة الحموية:** تتوفر مدينة سطيف على مؤهلات وهياكل معتبرة فيما يخص السياحة الحموية، منها 06 محطات معدنية مستغلة بطريقة عصرية بالإضافة إلى 03 حمامات معدنية مستغلة بطريقة تقليدية توفر للزائر كل ظروف الراحة وأهمها:

#### حمام قرقور:

يعتبر أهم محطة معدنية بسطيف. يقع على بعد 50 كم شمال الولاية ويتضمن الحمام القديم والمركب السياحي. يعود إكتشاف المنبع المعدني لهذا الحمام إلى القرن الأول ميلادي أي في الفترة الرومانية وكان إسمه آنذاك "عصاف" نسبة إلى واد بوسلام. كان يتكون من أحواض متصلة ببعضها البعض بواسطة قنوات. ثم أخذ في القرن الثاني عشر إسم حمام "سيدي الجودي" نسبة إلى الشيخ سيدي الجودي بن محمد القادم من الساقية الحمراء، وهو من حيث نوع وجودة تركيبة مياهه المعدنية الثالث عالميا. بقي حمام قرقور في هيئة أحواض تقليدية إلى غاية 1987م تاريخ بداية إستغلاله بطريقة عصرية.

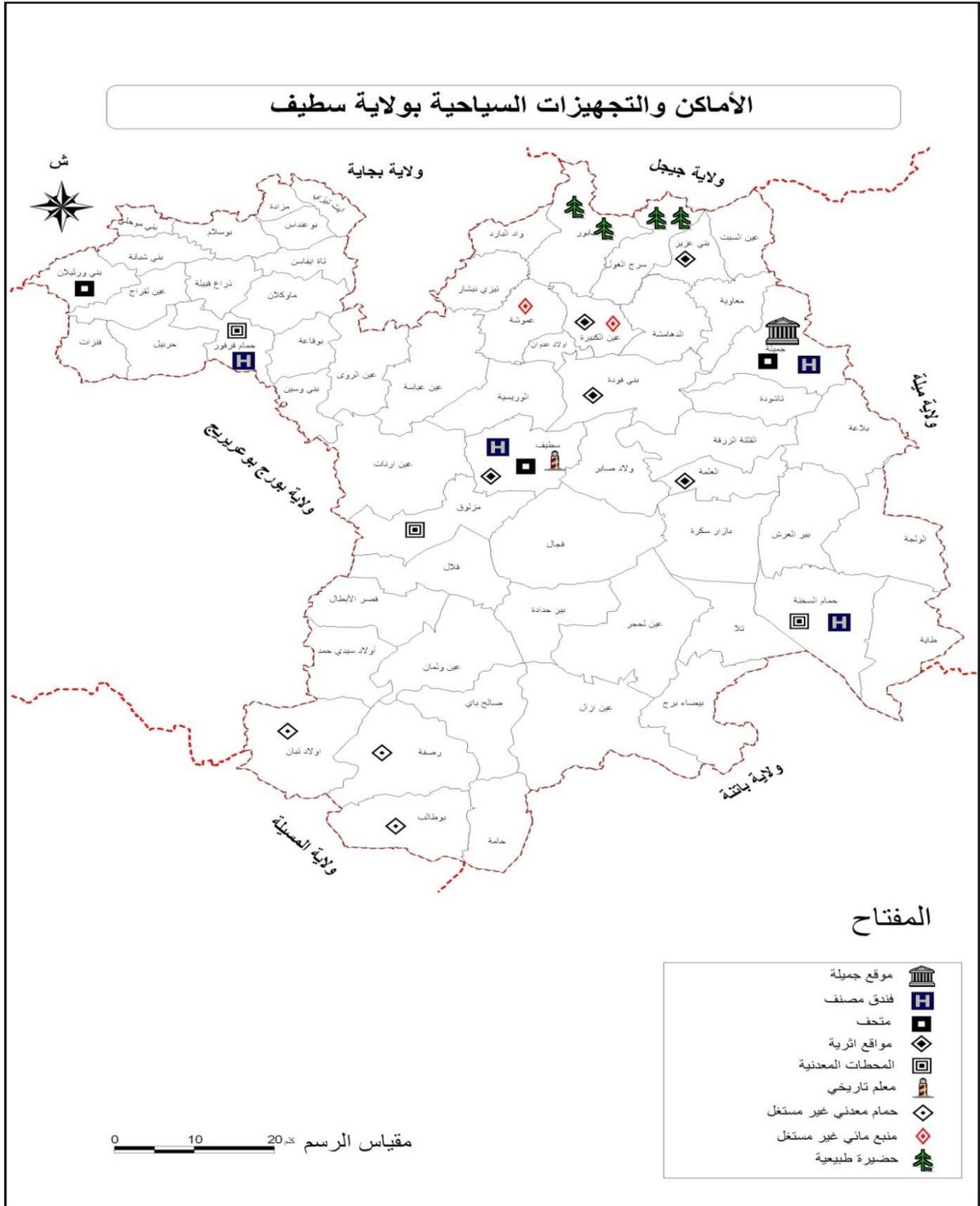
#### الوكالات السياحية:

تتوفر ولاية سطيف على 50 وكالة سياحية موزعة على تراب الولاية كما يلي: دائرة سطيف 29 وكالة، دائرة العلمة 12 وكالة، دائرة بوقاعة 02 وكالة، دائرة عين ولمان 02 وكالة، دائرة عين أزال 02 وكالة، دائرة بني ورثيلان 01 وكالة، دائرة عين الكبيرة 02 وكالة.

#### الفنادق:

يوجد بسطيف 49 فندق بـ 1454 غرفة تحتوي على 2729 سرير. أما المشاريع الفندقية في طور الإنجاز فيقدر عددها بـ 23 فندق بقدرة إستيعاب 3144 سرير والتي ستوفر حوالي 1041 منصب شغل.

الشكل رقم 01: الأماكن والتجهيزات السياحية



المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

جدول رقم 01: الفنادق عبر بلديات ولاية سطيف (مصنفة وغير مصنفة) 2014

البلدية	مصنفة			غير مصنفة			مجموع					
	عدد الفنادق	عدد الفيلات	عدد الدور	عدد الغرف	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الاسرة	الفنادق	الغرف	الاسرة	العاملين بها
سطيف	11	0	0	448	777	22	524	935	33	972	1712	375
بابور	0	0	0	0	0	1	10	18	1	10	18	2
بوقاعة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	-
حمام القرقور	1	4	38	94	310	1	12	24	2	106	334	117
بنى ورثيلان	0	0	0	0	0	1	24	30	1	24	30	3
العلمة	4	0	0	123	218	3	142	249	7	265	467	59
حمام السخنة	2	0	0	52	109	2	44	92	4	96	201	32
جميلة	0	0	0	0	0	1	14	28	1	14	28	3
عموشة	0	0	0	0	0	1	10	15	1	10	15	6
قجال	0	0	0	0	0	1	19	37	1	19	37	2
عين أزال	1	0	0	14	28	0	0	0	1	14	28	10
عين أولمان	0	0	0	0	0	1	34	81	1	34	81	10
المجموع	19	4	38	731	1442	34	833	1509	53	1564	2951	619

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

## جدول رقم 02: توزيع الفنادق حسب الدرجات 2014

الدرجة	العدد	عدد العاملين بها
عادي	44	312
1	5	57
2	1	40
3	2	170
4	1	40
المجموع	53	619

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

تعليق: يبلغ عدد الفنادق المصنفة 19 فندق و 1442 سرير. أما عدد الفنادق الغير مصنفة هو 34 فندق و 2951 سرير. هذه المعطيات الرقمية توحى لنا أنها غير كافية لتلبية احتياجات السياح من كل جهات الوطن نحو عاصمة الهضاب العليا.

بالنسبة للفنادق ذات الطراز العالي (3 / 4 نجوم)، فعددها 03 وهو رقم غير كافي لتغطية طلبات فئة رجال الأعمال وكبار المستثمرين الذين يطلبون هذه الدرجات.

## جدول رقم 03: السياحة الصحية: المحطات المعدنية

البلدية	اسم المحطة	ملاحظات	عدد الزوار	عدد العاملين بالوحدة
مزلق	حمام اولاد يلس	المحطة متوقفة	/	/
حمام القرقور	حمام القرقور	استغلال عصري	73098	24
اولاد تبان	حمام سيدي منصور	/	/	/
الحامة	حمام بوطالب	استغلال تقليدي	/	/
الرصفة	حمام النخلة	"	/	/
حمام السخنة	لخضر بلميهور	استغلال عصري	134918	22

11	65344	"	أعراب تارم	حمام السخنة
8	35723	"	مخلوف بلعزام	حمام السخنة
12	139122	"	حمام السخنة	حمام السخنة
/	/	غير مستغل	حمام الدهامشة	الدهامشة

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

**تعليق:** بالنسبة للحمامات المعدنية، فإن الولاية تتوفر على 6 محطات مستغلة بطريقة عصرية ومحطتين

بطريقة تقليدية. في حين نلاحظ أن محطة حمام أولاد ليس متوقفة وحمام الدهامشة غير مستغلة.

جدول رقم 04: الوكالات السياحية بالولاية 2014

المشتغلين بها	العدد	البلدية
130	34	سطيف
44	15	العلمة
2	1	بنى ورثيلان
7	3	عين ولمان
12	3	بوقاعة
10	3	عين ازال
2	1	عين الكبيرة
<b>207</b>	<b>60</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

**تعليق:** ما نلاحظه أن كل من سطيف والعلمة تضمان لوحدهما على 49 وكالة سياحية من مجموع 60.

فهذا دليل على أهمية الحجم العمراني والاقتصادي للمدينتين على مستوى الولاية والمنطقة ككل.

## مقدمة:

تحصلت بلدية سطيف خلال سنوات 1990 على مخطط التهيئة والعمران (PDAU)<sup>1</sup> تم من خلاله تقسيم الإقليم إلى مناطق حسب طبيعة وميزة كل منها. حيث نجد المناطق المعمرة ثم المناطق المبرمجة للتعمير ثم مناطق التعمير المستقبلية وأخيرا المناطق غير القابلة للتعمير.

وفي كل منطقة من إقليم الولاية ثم تقسيمها إلى وحدات تهيئة لإجراء كل عمليات التدخل الميداني للوصول إلى الأهداف المسطرة ضمن مخططات التهيئة العمرانية والاستجابة الفعلية للمطالب الاجتماعية، حسب الإمكانيات المتوفرة من العقار واحترام القوانين المعمارية للبناء في إطار شغل الأراضي (POS).<sup>2</sup>

إن المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران لمدينة سطيف عمد إلى تحديد كل أهداف التهيئة العمرانية خلال فترة مستقبلية لـ 25 سنة. لكن بعد تنفيذ هذا المخطط مع نهاية 1990 برزت متطلبات عمرانية واقتصادية جديدة على مستوى بلدية سطيف مقر الولاية بفعل استقطابها لأهم البرامج والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتدفعات السكان من المناطق الريفية في الولاية وحتى من الولايات المجاورة ومن مناطق مختلفة من الوطن، حيث أدت هذه العوامل مجتمعة إلى التأثير على المضاربة العقارية - تطور التجارة - تحرير وتوسيع الاستثمار في مختلف المجالات.

الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع هي صعوبة الانسجام بين المشاريع والبرامج الهيكلية المسطرة من قبل السلطات العمومية بفعل تحرير التجارة وارتفاع عدد السكان، مع ندرة الأراضي المخصصة للعمران واستحالة الحفاظ على الأراضي الزراعية المتزايد في الآونة الأخيرة.

<sup>1</sup> Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme.

<sup>2</sup> Plan d'occupation du sol.

## المبحث الأول: الإشكالية الحالية لبلدية سطيف

## المطلب الأول: لماذا تهيئة المجال؟

إن هدف تهيئة المجال هي دراسة الروابط والعلاقات الديناميكية بين مختلف المجتمعات في مجال معين. فهذه العلاقات ترتبط بنظام إقليمي يكون منظم مهيكلاً ومهياً حسب مستويات التكنولوجيا للمجتمعات وكذلك حسب أنماطهم الاجتماعية، الثقافية، طرق الإنتاج والتبادل والاستهلاك.

كما أن مفهوم التهيئة الإقليمية يتداخل مع مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإبراز الجوانب الاقتصادية التقنية - الاجتماعية - البشرية - الجغرافية والتاريخية التي تساهم في تكوين وتنظيم وتطوير مجال معين حسب مستوى التكنولوجيا المحقق (درجة التحكم في قوانين الطبيعة) وبعبارة أخرى هو الطابع الجدلي للعلاقات بين الأفراد والمجال الذي يعيشون فيه. فالمطلوب من كل مجتمع (في كل مرحلة تطور تقني وحضاري) تنظيم آفاق ديناميكية الاجتماعية في المجال الذي يناسبه.

## المطلب الثاني: الإشكالية

إن إشكالية مدينة سطيف ناتجة من الاحتقان العقاري الذي تولدت عنه الاعتبارات التالية:

1- باعتبارها مدينة جهوية كبرى واحتلالها موقع استراتيجي هام مفتوحة على كل الأفق، تتميز مدينة سطيف باحتياجاتها العمرانية المختلفة بالقياس مع مستواها الإداري المتعدد الجوانب (سكن - تجهيزات - نشاطات - وظائف عمرانية - إدارية - ثقافية - اقتصادية - صحية - تجارية - جامعية - ترفيهية) أي تستهلك مجالا أكبر، لكن الواقع يقول أن مدينة سطيف تعاني من مظاهر الاحتقان والانفجار العمراني، مما أدى إلى مسؤولي سلطات الولاية إلى نقل رقعة التوسع الاقتصادي والاجتماعي للمدينة نحو ضواحيها وبالأخص بلدية عين أرناط الواقعة عند المخرج الغربي لسطيف ذات المسلك السهل وعلى الطريق الوطني رقم 05، ثم بقية الضواحي الأخرى التي تقع على قطر لا يتعدى 15 كلم وهي:

• مزلق - قجال (الجنوب).

- أوريسيا- عين عباسة (الشمال).
- أولاد صابر (شرق).

2- تعتبر مدينة سطيف منذ العهد الغابرة أهم مركز للأراضي الخصبة في منطقة الهضاب العليا فيما يخص الحبوب (العهد الروماني).

لكن مع بداية ثمانينات القرن العشرين ظهرت أولى علامات الانفجار العمراني في المدينة بفعل عدة عوامل منها الزيادة السكانية - الهجرة الريفية - توسع المنطقة الصناعية - كثافة النشاط التجاري. فكانت هذه العوامل على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة.

بناء على مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران (P.D.A.U) وتنفيذا للتوجيهات الصادرة من بلدية سطيف فيما يخص احتياجات السكن - المرافق - توطين النشاطات الصناعية والمستودعات وللتعليمات الصادرة من وزارة السكن فإنه تم الاتفاق على ما يلي:

- التوسع نحو الشرق في وعاء عقاري قدره 500 هكتار الممتد قرب المنطقة العمرانية (Z.H.U.N) التي شيدت في سنوات 1980 خصيصا للسكن والمرافق الاجتماعية.<sup>1</sup>
- التوسع الثاني يشمل المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات الواقعة جنوبا.
- إعادة هيكلة المراكز المحيطة بالمدينة والسيطرة عليها وهي: فرماتو، سوق لكداد، عبيد علي، سفية عين طريق، الحاسي.

### المطلب الثالث: تحديد أهداف مخطط تهيئة الولاية (P.A.T.W)<sup>2</sup>

هناك علاقة متداخلة بين مفهوم التخطيط الاقتصادي والتهيئة الإقليمية. فالتهيئة بمفهومها المطلق تعني البعد الإقليمي للتنمية الاقتصادية. إن تهيئة مجال جغرافي أو اقتصادي معين يقصد به تحضير

<sup>1</sup> Zone d'habitation urbaine nouvelle.

<sup>2</sup> Plan d'aménagement du territoire de la wilaya.

الشروط والإمكانيات والقدرة على التنمية الذاتية بناء على الموارد والطاقات والصبغة التي تميزه وعلاقاته مع الأقاليم الأخرى ودوره المحلي والجهوي والوطني.

بالنسبة لمخطط تهيئة الولاية (PATW) يحاول ربط أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع التهيئة الإقليمية مع افتراض رسم حقيقي للمجال قصد التحكم فيه عن طريق مقارنة مجالية زمنية شاملة للتنمية القطاعية. وبعبارة أخرى وضع نموذج للتنظيم وهيكله وتكامل لمجموع مجالات الولاية.

إن مخطط تهيئة الولاية بهدف إلى ترجمة للمدى القصير والمتوسط توجيهات التنمية وضمان تحديد بدقة كل خيارات وأعمال التهيئة الإقليمية على مستوى الولاية وما بين الولايات.

فولاية سطيف بحكم تنوعها الجغرافي من الشمال نحو الجنوب فإنها تتميز بثلاث وحدات طبيعية:

- المناطق الجبلية في الشمال.
  - منطقة الهضاب العليا في الوسط.
  - جبال الحضنة في الجنوب.
- وبموقعها الاستراتيجي كمنطقة عبور، فهي تزخر بطاقات معتبرة أثرية ذات نوعية - مياه معدنية - قاعدة اقتصادية - مرافق جهوية مثل: الجامعة، المستشفى الجامعي، دار الثقافة، محطة المسافرين البرية والسكك الحديدية، مطار....) مع وجود عوائق (تساقطات مطرية متذبذبة وموارد مائية ضعيفة) مما يؤثر على العملية الإنتاجية.

فالإشكالية التي يمكن تشخيصها على مستوى الولاية هو عدم التوازن الإقليمي من حيث التركيز الاقتصادي والاجتماعي لصالح منطقة الهضاب العليا وبالتحديد على مستوى الطريق الوطني رقم 05 (سطيف / العلمة)، على حساب المناطق النائية والمنعزلة سواء في الشمال أو الجنوب.

إن بلدية سطيف تنتمي إلى المنطقة رقم 01 من مجموع ست مناطق التي تم تقسيمها حسب مخطط الولاية للتهيئة الإقليمية. فمدينة سطيف يمثل سكانها حوالي 55 % من مجموع سكان المنطقة رقم 01 (تصنيف صادر من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)<sup>1</sup>. فهي تتميز بطاقات متعددة نذكر منها:

- منطقة ذات مستوى صناعي وعمراني معتبر.
- وجود بنية تحتية رئيسية (طريق وطني رقم 05 - سكة حديدية - طريق سيار - مطار - مرافق اجتماعية مهمة (جامعة - مستشفى جامعي).
- قدرات وطاقات فلاحية هامة (سقي).

من بين الخيارات التي تم اقتراحها في إطار مخطط التهيئة نذكر منها:

✓ إعادة الاعتبار للخيار الفلاحي من خلال:

- القضاء على الأراضي البور وتدعيم سقي الأراضي مما يعطي مكانة لتوازن اجتماعي واقتصادي جديد (الاكتفاء الذاتي للتغذية).
- تجنيد الموارد المائية لصالح إقليم الولاية (خاصة المياه التي تجري خارج تراب الولاية) بإنشاء سد فرمات والسقي في محيط مزلق (حوالي 10600 هكتار) إضافة إلى تربية الأبقار الحلوب.
- تشييد هيكل عمراني وريفي قصد نشر أوسع لمجهودات التنمية متبوعة بديناميكية وترتيب وتكامل بين مختلف المراكز السكانية.

#### المطلب الرابع: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري ويحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية، حيث أنه يتناول التجمع الحضري داخل إطاره الطبيعي وينظم العلاقات بينه وبين المراكز الحضرية الأخرى

<sup>1</sup> Office national des statistiques.

الموجودة على المستوى المحلي فيما يخص الانسجام والتناسق بينهم. كما أنه يضبط الصيغ المرجعية لشغل الأراضي وبالأخص الوقاية من ظاهرة البناء الفوضوي والتصدي لها.

كما يلعب دورا مهما نحو تحفيز وتوجيه تهيئة المجال في إطار إستراتيجية التنمية الاقتصادية بالتكيف

مع الظروف الطارئة. وبالتالي فهدفه هو خلق شروط عقلانية لتهيئة المجال من خلال<sup>1</sup>:

- 1- توسيع رقعة الأراضي الفلاحية مع تكييف وتنويع النشاطات الزراعية.
- 2- تقدير ومعاينة ممرات الهياكل الواجب إنشائها (توصيل قنوات صرف المياه، خطوط الكهرباء، خطوط ربط الغاز، طرقات).
- 3- الحفاظ على المحيط الطبيعي من خلال مبادرات التشجير ومكافحة التلوث، اغتصاب البيئة، الحرائق، انجراف التربة.
- 4- المحافظة على الأوعية العقارية المخصصة للوظائف الاقتصادية، السكن، المرافق، الخدمات..
- 5- تحديد ومعرفة القطاعات التي تتطلب إعادة الاعتبار بهدف تقييمها وتفعيلها.
- 6- تحديد والحفاظ على الأراضي المخصصة للتعمير مستقبلا أو القابلة للتوسع وخلق مراكز عمرانية جديدة بهدف وضع هيكلية حضرية جديدة.

فخلاصة القول، هو أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يترجم الخطوط العريضة والتوجيهات

العامّة المسطرة في إطار تهيئة مجالية للبلدية يدخل ضمن مخطط شامل لتهيئة الولاية.

#### المطلب الخامس: تقديم وعرض محيط بلدية سطيف

تقع بلدية سطيف وسط الولاية على مساحة 21700 هكتار أي 217 كلم<sup>2</sup> يحدها<sup>2</sup>:

- من الشمال: بلدية أوريسيا.

- من الشرق: بلدية أولاد صابر.

<sup>1</sup> P.D.A.U de Sétif, 2010, p 6

<sup>2</sup> Problématique et possibilités de développement de la commune de Sétif, P.D.A.U, p 62

- من الغرب: بلدية عين أرناط.

- من الجنوب: بلدية مزلق و قجال.

وبالنسبة للتضاريس فهي تنتمي إلى منطقة الهضاب العليا. تتميز بأرضية منبسطة نسبيا مع بعض المرتفعات (15 %)، تغطي 6 % من مساحة البلدية تشمل تلال ومنحدرات الجزء الشمالي.

تمتاز البلدية بمرور العديد من الطرق الوطنية:

- الطريق الوطني رقم 05 (وهو موازي مع الطريق السيار) ويربط العاصمة بقسنطينة.
- الطريق الوطني رقم 75 يربط سطيف بباتنة.
- الطريق الوطني رقم 09 يربط سطيف ببجاية.
- الطريق الوطني رقم 28 يربط سطيف ببسكرة.

بالإضافة إلى السكة الحديدية التي تعتبر مكملة لشبكة الطرقات.

بالنسبة لشبكة الاتصال، فالبلدية تعتبر مركز عبور وتبادل مع محيطها الخارجي يشمل مراكز حضرية صغيرة متصلة بها (عين الطريق، فرماتو، الحاسي، عين سفيهة وشوف لكداد). وعلى المستوى شبه الحضري تحيط بها عدة بلديات (أورييسيا، عين عباسة، عين أرناط، مزلق، قجال، أولاد صابر).

أما تأثيرها على مستوى الولاية فهي تتصل بعدة أقطاب حضرية: العلما، عين الكبيرة، بوقاعة، عين ولمان، عين آزال. تتربع مدينة سطيف كقطب رئيسي مهيكّل لكل هذه المراكز.

وأما على المستوى الجهوي فهي تؤثر على الولايات المجاورة: برج بوعرييج، مسيلة، بجاية وبصورة جزئية بالنسبة لباتنة وميلة.

بالنسبة لسكان البلدية بلغ 290150 سنة 2004، منها 98.57% في مقر البلدية و1.43% في محيط المدينة. وفي سنة 2015 بلغ سكان البلدية 345000، منها 98.92% في مقر البلدية و1.08% في محيط المدينة.

بالنسبة لحظيرة السكن، أحصت البلدية سنة 2015 حوالي 68750 سكن.

فيما يخص الوضعية الاقتصادية، فهي مرتبطة بالاستغلال الأمثل لطاقتها الطبيعية نذكر منها:

- أراضي خصبة جدية بالاهتمام والعناية.
- منطقة صناعية مهمة.
- منطقة النشاطات.
- صناعة مواد البناء والأشغال العمومية التي تتميز بها منطقة سطيف.
- مختلف الوظائف والخدمات الاجتماعية الموجودة في البلدية كمقر للولاية ومركز جهوي هام في منطقة الهضاب العليا.
- التوسع الكبير للنشاط التجاري في مختلف المجالات باعتبار سطيف منطقة ربط واتصال لكل الولايات المحيطة بها.

**المبحث الثاني: حالة الموقع الطبيعي والوضعية الاجتماعية والاقتصادية**

**المطلب الأول: تحليل الموقع الطبيعي**

**الفرع الأول: تضاريس البلدية**

تقع بلدية سطيف في منطقة الهضاب العليا الشرقية (القسنطينية) وتتمثل في شكل حوض سهلي مغلق نحو الجنوب ومتصل نحو الشمال بالمنطقة التلية (طريق بجاية جيجل). تتميز مساحة البلدية بانبساطها نسبيا باستثناء بعض المنحدرات البسيطة لا تزيد عن 270 متر (وتتمثل 15% من مساحة

البلدية)، وتغطي حوالي 775 هكتار أي بنسبة 5.94 % من المساحة الكلية للبلدية الواقعة في تلال ومنحدرات المنطقة الشمالية للبلدية موضع الدراسة.

وباختصار فإن تضاريس البلدية تتميز بانبساطها نسبيا مع بعض التموجات في الجزء الشمالي (منطقة تلال).

### الفرع الثاني: المميزات الجيولوجية

يتميز المحيط الجغرافي للبلدية بتكوين جيولوجي متعدد ومتنوع من الناحية التاريخية وينتمي إلى وحدات هيكلية مختلفة:

- تكوينات ترجع إلى العصر الحجري وتشغل مساحات واسعة خاصة في جنوب البلدية وحول حوض فرماتوفي الشمال.

- مخلفات الوديان الحالية والقديمة وتمثل مساحات قليلة (منها بوسلام، الحاسي، فرماتو).

- ترسبات قديمة مختلفة (رمل، حصي، اسمنت، طين، كلس...)، تقع خاصة في مناطق الشمال الشرقي والجنوب الغربي للبلدية.

- التشكيلات التلية وتتمثل في غطاء جميلة التي يمتد نحو الشمال والشمال الشرقي لمحيط البلدية محل الدراسة.

بالنسبة للنشاطات الزلزالية فإن بلدية سطيف تقع ضمن منطقة ذات نشاط زلزالي متوسط عموما.

### الفرع الثالث: المميزات المناخية

- مناخ البلدية هو متوسطي قاري شبه جاف مع شتاء بارد.

- يبلغ متوسط التساقطات المطرية 469 ملم في السنة وبصفة غير منتظمة.

- متوسط درجة الحرارة السنوية يبلغ 13.50 درجة مئوية.

- اتجاه الرياح المعتادة على المنطقة هي شمالية غربية وشمالية شرقية.

## الفرع الرابع: تصنيف الأراضي الزراعية

تصنف الأراضي الزراعية لبلدية سطيف إلى 4 أقسام حسب معايير مدروسة من القانون العقاري رقم

90 - 25، ومنه فإن ترتيب المساحات الزراعية حسب درجة النوعية مبنية في الجدول رقم 01.

## جدول رقم 01: ترتيب المساحات الزراعية

الرقم	درجة النوعية	مساحة (هكتار)
01	نوعية ممتازة	1375
02	نوعية جيدة	3000
03	نوعية متوسطة	1385
04	نوعية رديئة	3338

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2010

## 1- الأراضي ذات النوعية الممتازة:

وتقدر بـ 1375 هكتار حيث تقع في سهول قرب الأودية وهي عرضة للفيضانات الموسمية كما توجد

في مناطق السقي جنوب البلدية.

## 2- الأراضي ذات النوعية الجيدة:

مساحتها تقدر بـ 3000 هكتار وتقع في سهول وحوض فرماتو (Fermatou).

## 3- الأراضي ذات النوعية المتوسطة:

وتغطي مساحة 1385 هكتار، حيث تقع قرب المناطق المعرضة للفيضانات وقرب مصادر المياه

الواقعة جنوب البلدية وبعض مناطق شرق البلدية.

## 4- الأراضي ذات النوعية الرديئة:

هذه النوعية من الأراضي تقع في الجزء الشمالي للبلدية قرب التلال وبعض المناطق المنحدرة

في الجنوب وهي ذات تضاريس وعرة غير منبسطة وبتركيبة كلسية تبلغ مساحتها 3338 هكتار

## المطلب الثاني: الجانب الديمغرافي، الاجتماعي والاقتصادي

- إن عملية التحليل والتحري في الجوانب الديمغرافية والاقتصادية تعتبر أساسية لمعرفة تطور العرض والطلب في ظل المطالب الاجتماعية للسكان ومتطلبات التعمير التي يحتاجها التوسع الاقتصادي عموماً.
- تعتبر الشريحة السكانية القاعدة الأساسية التي من خلالها يتم تطبيق كل طموحات التنمية الاقتصادية ومبادرات التهيئة المجالية.
- وترتبط مختلف المجتمعات بمحيطها الطبيعي الذي تنتمي إليه عن طريق العنصر البشري الذي يحاول تغيير محيطه لصالحه إلى موارد متمثلة في سلع ومنتجات
- نافعة مع خلق مجال اجتماعي واقتصادي يسير نحو الازدهار. لكن يعتبر السكان في نفس الوقت كعائق للتنمية الاقتصادية في إطاره الديمغرافي ومورد بشري في جانبه الاجتماعي
- إن الكثافة السكانية في منطقة معينة مرتبطة مباشرة بالمحيط الإقليمي والقرارات الإدارية والتقنية نذكر منها:
- القيمة الزراعية للأراضي.
- وفرة الموارد المائية.
- تطور الظروف التاريخية والجغرافية.
- وفرة شبكة الطرقات.
- المعطيات الجديدة للتوسع الاقتصادي الحالي من خلال خلق قطاع خاص ونشاط تجاري مزدهر.
- الخيارات والمبادرات المطابقة مع التهيئة الإقليمية والتوطين الاقتصادي (عقار صناعي) ومختلف طرق التعمير العصرية.

## الفرع الأول: حجم السكان وتطوره

إن حجم السكان في بلدية سطيف يسير نحو الارتفاع خاصة على مستوى المركز والتجمعات المحيطة به. هؤلاء السكان من مختلف الطبقات الاجتماعية جاءوا من كل حدب وصوب وموزعين على إقليم البلدية وبتركيز أكبر في محيط المدينة. بلغ عدد السكان حسب إحصاء (RGPH 1998) 224316 نسمة في مقر البلدية (Chef lieu) بنسبة 95 %<sup>1</sup>.

## جدول رقم 02: ملخص حول إحصاء بلدية سطيف

توزيع السكان	1994	1998	2010	2015
مقر البلدية	212256	224316	336000	390000
مجموع سكان البلدية	228565	236122	354000	410000

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2010

## تعليق:

إن الزيادة السكانية في مركز البلدية بين 1994 و 1998 ناتج عن الظروف الأمنية التي مست السكان في شمال الولاية والظروف الاقتصادية الصعبة التي تسود جنوب الولاية المتمثلة في نقص المرافق والمشاريع التي من شأنها تثبيت السكان في مناطقهم. كما أن عوامل الجاذبية التي تحفز المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين التوجه نحو مركز البلدية لاستعمال كل إمكانياتهم وطاقاتهم المتاحة في ظل حرية المبادرة واقتصاد السوق.

## الفرع الثاني: تطور السكان في بلدية سطيف

إن بلدية سطيف سوف تتحمل مزيدا من التدفقات السكانية في الأجل القريب، باعتبار موقعها كعاصمة للهضاب العليا وتنوع وظائفها الإدارية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ومشاريعها الهيكلية في محيطها الإقليمي. وعليه فإن السلطات المحلية يجب أن تعمل على خلق الشروط الملائمة لكبح

<sup>1</sup> Bilan de l'état de fait, P.D.A.U, p 16

الزيادة السكانية المستمرة في مركز البلدية والتحكيم في احتقان النسيج العمراني للمدينة وانتقال الفائض نحو المراكز العمرانية الثانوية المنتشرة في محيط المدينة في ظل وجود هيكلية تحتية متماسكة (طريق سيار شرق غرب، طرق ربط، مشاريع مهيكلة).<sup>1</sup>

### جدول رقم 03: تطور السكان في بلدية سطيف

2024	2014	2010	2004	1998	توزيع السكان
435877	390381	336750	280000	224316	مقر البلدية
500879	410892	354439	294708	236122	مجموع سكان البلدية

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف 2015)

### تعليق:

إن الزيادة السكانية المبينة في الجدول أعلاه من سنة 1998 والمرتبقة إلى غاية سنة 2024 مبنية على أساس تخطيط منهجي يصبو إلى زيادة سكانية طبيعية على مستوى النسيج العمراني لبلدية سطيف، تزامنا مع تجسيد المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للمدينة خاصة مع توافد السكان من كل جهة نحو وسط المدينة، الذي يتطلب بناء مرافق وهياكل جديدة لاستقبال مشاريع تدخل في إطار النموذج الاقتصادي والاجتماعي المسطر من طرف الدولة.

بالنسبة للمستقبل القريب فإنه يرتقب اختناق هياكل الاستقبال على مستوى المرافق وندرة في الأراضي القابلة للتعمير. وبالتالي فالتوسع الاقتصادي والعمراني سوف يتحول نحو البلديات المجاورة لمدينة سطيف.

أما بالنسبة للمستقبل البعيد (آفاق 2024)، تصبح الأراضي التابعة لبلدية سطيف معمرة بصفة كلية مما يؤثر على أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والذي يجب أن تتحول نحو محيطها الإقليمي المجاور.

<sup>1</sup> Aspects démographiques et socioéconomiques, P.D.A.U, p 20

## الفرع الثالث: التوزيع الإقليمي لسكان البلدية

تتربع بلدية سطيف على مساحة 21700 هكتار ويقدر عدد سكانها سنة 2015 نحو 400000 نسمة أي بنسبة 18 نسمة للهكتار.

بعد إعمار مقر البلدية بصورة نهائية، فإن التوسع العمراني بدأ منذ مدة بتحول نحو المراكز الثانوية للمدينة ونقصد بذلك أحياء: الحاسي، فرماتو، شوف لكداد، عين طريق، عبيد علي، الحشيشية.

## جدول رقم 04: توزيع السكان حسب مؤشر التجمع أو التشتت

مؤشر التجمع	عدد السكان	تجمع أو تشتت
95.01	390.381	مدينة سطيف الكبرى
4.99	20511	خارج مقر البلدية

المصدر: المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير 2010

## تعليق:

يتميز سكان بلدية سطيف بحجم كبير فيما يخص التجمع على مستوى المدينة الكبرى ( la grande agglomération) وهذا راجع إلى الموقع الإستراتيجي الذي يتمتع به المدينة على كل المستويات. أما فيما يخص بقية السكان المنتشنتين فإنهم مجتمعين في مراكز ثانوية وفي بعض التجمعات العائلية الريفية الواقعة في شرق وجنوب غرب تراب البلدية.

## الفرع الرابع: التشغيل

إن وضعية التشغيل في بلدية سطيف تتميز بفئة سكانية نشطة تصل إلى حوالي 60%. هذه النسبة تترجم الاستقطاب الذي يلعبه مقر البلدية فيما يخص طالبي العمل الذين يأتون من مختلف مناطق الولاية وحتى من الولايات المجاورة.

بالنسبة للإحصائيات فإن حجم العمل حسب إحصاء 1998<sup>1</sup> (RGPH) وصل إلى 43235 وظيفة في كل القطاعات.

وفي سنة 2015 فإن عملية التحيين لوضعية الشغل على مستوى تراب البلدية أعطت رقم 97315 في كل القطاعات. كما نؤكد أن في السنوات الأخيرة تم خلق وظائف شغل جديدة كانت من نصيب القطاع الخاص بنسبة معتبرة

جدول رقم 05: نسبة السكان النشطين + معدل التشغيل ومعدل البطالة

السنة	عدد السكان	حجم العمل	نسبة السكان النشطين	معدل التشغيل	معدل البطالة	عدد الأشخاص تحت الكفالة
2014	347510	84728	% 61.25	% 29.16	% 6.04	4.23

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015 ، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2010.

#### الفرع الخامس: السكن

منذ ظهور الأزمة الاقتصادية في سنوات التسعينات من القرن العشرين، بدأت الدولة في إشراك القطاع الخاص لبناء المشاريع السكنية في مختلف الصيغ (تساهمي، تطوري، ترقوي...) موجهة خاصة نحو الفئة السكانية متوسطة الدخل. رغم هذه الجهود التي بذلت من طرف الدولة يبقى مشكل السكن مطروح إلى حد الساعة بأسباب عديدة نذكر منها مشكل العقار، عدم احترام مواعيد إنجاز السكنات والأسعار و البيروقراطية.

في سنة 1987 كانت الحظيرة السكنية للبلدية تقدر بـ 27767 سكن بمعدل 6.72 شاغر للمسكن الواحد.

وفي سنة 2015 انتقل الرقم إلى 66518 بمعدل 5.10 شاغر للسكن.

<sup>1</sup> Recensement général de la population et de l'habitat.

إن تحليل وضعية الحظيرة السكنية لبلدية سطيف يؤكد العجز المسجل لمشكل السكن في البلدية ويعتبر معدل أقل من المعدل الوطني.

**جدول رقم 06: تطور الحظيرة السكنية ومعدل شغل المساكن في بلدية سطيف**

2015		1998		1987		البلدية
معدل شغل السكن	الحظيرة السكنية	معدل شغل السكن	الحظيرة السكنية	معدل شغل السكن	الحظيرة السكنية	سطيف
5.10	66518	6.79	43402	6.72	27767	

**المصدر:** مديرية السكن والمنشآت العمومية + مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لسنة 2015.

### المبحث الثالث: الهياكل القاعدية

إن وجود شبكة الطرقات متكيفة مع متطلبات النقل تعتبر من العوامل الرئيسية للتنمية الاقتصادية لبلدية ما، مما يحتم على السلطات تحسين هذه الشبكة قصد ضمان تنقل الأشخاص والسلع بالتزامن مع التطور العصري لوسائل النقل والاتصال الذي ميز العالم اليوم<sup>1</sup>. فعلى الدولة أن تهتم بصيانة وتحسين شبكات الطرقات،

لأنها الشريان الرئيسي الذي يجب الحفاظ عليه من خلال توسيع الطرقات الضيقة أو جعلها مزدوجة وخلق محولات الطرق لمدخل المدن والتجمعات السكانية الكبيرة.

### المطلب الأول: الطرق الوطنية

#### الفرع الأول: الطريق الوطني رقم 05

إن الطريق الوطني رقم 05 الذي يقطع مدينة سطيف يعتبر مسلك رئيسي سواء على المستوى الوطني والدولي أو على الصعيد الجهوي والمحلي.

<sup>1</sup> Les éléments structurants, P.D.A.U, p 27

بالنسبة للمستوى الوطني، فإن هذا الطريق يربط مدن الشرق بالغرب والوسط ويخلق علاقات تبادلية جهوية مهمة ببعدها الاقتصادي والاجتماعي. أما على الصعيد الدولي فالطريق يعتبر حلقة ربط بين تونس والمغرب في إطار التبادل المغاربي وحتى الشرق أوسطي نحو ليبيا ومصر.

أما على المستوى المحلي فإن هذا الطريق يربط مدينة العلما التي تعتبر أكبر دائرة في الولاية وفي الجزائر من حيث عدد سكانها والمستوى الاقتصادي والتجاري الذي تلعبه على الصعيد الوطني.

إن مقطع الطريق الوطني رقم 05 يقطع مدينة سطيف من النقطة الكيلومترية 292 + 600 إلى غاية

النقطة الكيلومترية 307 + 600. هذا المقطع يضم:

• في المدخل الغربي:

- طريق معبد عرضه 14 متر.

- 02 حافة الطريق بعرض متر ونصف.

• في المدخل الشرقي:

- طريقتين معبدتين بعرض  $2 \times 2$  في الجهتين.

- 02 حافة الطريق بعرض متر ونصف، ويمر على هذا الطريق أكثر من 40000 مركبة يوميا منها

30 % من الوزن الثقيل.

**الفرع الثاني: الطريق الوطني رقم 75**

يربط هذا الطريق مدينة سطيف بمدينة باتنة وبعض ولايات الجنوب الشرقي. يمتد هذا الطريق

من النقطة الكيلومترية 127 + 00 إلى غاية النقطة الكيلومترية 13700 + 00.

يشمل هذا المقطع طريق معبد بعرض 7 متر وحافة الطريق بعرض متر ونصف في الجهتين بخنادق

لتسهيل مرور مياه الأمطار. يمر على هذا الطريق أكثر 9000 مركبة يوميا منها 25 % من الوزن

الثقيل.

## الفرع الثالث: الطريق الوطني رقم 09

إن الطريق الوطني رقم 09 الذي يربط بين مدينتي سطيف وبجاية له أهمية كبيرة على المستوى الجهوي نتيجة للاعتبارات الآتية:

1- مركز عبور لنقل البضائع بين بجاية ومدن الجنوب وكذلك بين الجنوب الشرقي ومدينة جيجل وبعض المدن المجاورة لمدينة سطيف.

2- نقل الأشخاص القاطنين بحواف هذا الطريق.

يشمل هذا المقطع طريق معبد بعرض 9 أمتار وحافة الطريق بعرض متر ونصف في الجهتين وخنادق لمرور مياه الأمطار.

يمتد هذا الطريق من النقطة الكيلومترية 105 + 00 إلى غاية النقطة الكيلومترية 111 + 00 ويمر عليه أكثر من 15000 مركبة يوميا منها 20 % من الوزن الثقيل.

## الفرع الرابع: الطريق الوطني رقم 28

إن الطريق الوطني رقم 28 يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الطريق الوطني رقم 05 خاصة في الجانب الاقتصادي وهو يربط بين مدينتي سطيف ومسيلة وبعض من مدن الجنوب (بسكرة، الجلفة)، ولهذا الطريق صبغة سياحية خاصة أنها تؤدي نحو الجنوب والصحراء بصفة عامة.

ويمتد هذا الطريق من النقطة الكيلومترية 0 + 00 إلى غاية النقطة الكيلومترية 5 + 500 يتمثل في طريق معبد بعرض 7 أمتار وحافة الطريق بعرض متر ونصف في الإتجاهين وخنادق لمرور مياه الأمطار.

كما يربط هذا الطريق مدينة سطيف بمدينة عين ولمان ثالث أكبر المدن في الولاية.

## المطلب الثاني: الطرق الولائية

## الفرع الأول: الطريق الولائي رقم 117

هو الطريق الولائي الوحيد على مستوى الولاية ويربط مقر الولاية ببلدية بني فودة، ويمر عليه أكثر من 2000 مركبة يوميا منها 15 % من الوزن الثقيل. كما يحتوي أيضا على مفرغة عمومية تابعة لمدينة سطيف، يمر عليه أكثر من 150 شاحنة يوميا.

يشمل هذا المقطع على طريق معبد بعرض 5 أمتار وحافة الطريق بعرض متر ونصف في الجهتين ويعمل على خدمة السكان في تنقلهم على طول هذا الطريق.

## المطلب الثالث: تحليل طرق الولاية

إن مقر ولاية سطيف يمر عليها أربعة طرق وطنية ذات أهمية اقتصادية واجتماعية تحتوي عليه سطيف من وظائف إدارية هامة على مستوى الولايات المجاورة.

فإذا أخذنا الطريق الوطني رقم 05 فإنه يمر عليه في شطره الغربي أكثر من 25000 مركبة يوميا. كما يتلقى هذا الطريق بعض المشاكل منها وجود بعض المستثمرات الفلاحية على حافته مما يجعل خروج الآليات وقطيع الأغنام.

إن وضعية الطريق الوطني رقم 05 عموما جيدة باستثناء بعض المقاطع المحدبة الموجودة في محولات الطريق.

أما الطريق الوطني رقم 09 الذي يربط مدينة بجاية ويمر على حي الشيخ العيفة فهو في حالة جيدة باستثناء التضاريس الصعبة الموجودة في هذا الطريق مما يخلق حوادث مميتة خاصة في فصل الصيف أين يكثر تنقل المصطافين نحو بجاية.

بالنسبة للطريق الوطني رقم 28 الذي يربط مقر الولاية بالجنوب فهو حالة متدهورة نوعا ما بسبب العدد الهائل من الوزن الثقيل الذي يمر عليه.

وخلاصة القول، هو أن بلدية سطيف تمر عليها شبكة طرق وطنية في وضعية جيدة نسبيا لكن إمكانياتها تبقى غير كافية بالنظر إلى حركة المرور التي تزداد يوميا على الطريق رقم 05 والطريق السيار شرق غرب الواقع جنوب البلدية والذي يربط غرب ووسط البلاد بشرقها.

#### المطلب الرابع: الطرق العمرانية

تقع مدينة سطيف على موقع مستوي نسبيا وتشهد في السنوات الأخيرة توسعا عمرانيا كبيرا في شطرها الشرقي والشمال الشرقي. هذا التوسع يتطلب بالضرورة مرافق وتجهيزات لضمان ربط مختلف هذه الأحياء الجديدة مع وسط المدينة<sup>1</sup>.

بالنسبة للنسيج العمراني الموروث من العهد الاستعماري، فيقطعه نهج 08 ماي 1945 ذو الحركة الكبيرة ويعتبر الشريان الرئيسي للمدينة. فهو مجهز على أرصفته بأضواء ليلية لتسهيل حركة المركبات ورؤية الإشارة على الطريق.

كما نجد كذلك نهج جيش التحرير الذي يعتبر امتداد للطريق الوطني رقم 09 وطريق مزدوج (2 × 2) (2). ثم إن تفرع الطريق الوطني رقم 09 على مستوى مقر البلدية يعتبر مسلك استراتيجي باعتباره نقطة عبور نحو مرافق هامة مثل: المستشفى، البلدية... الخ. كما أنه يربط كذلك بالنهج الرئيسي لـ 08 ماي 1945.

أما على الطريق المماس للنسيج العمراني القديم فهو متكون من شارع العيفة شنيطي ويساعد على تخفيف حركة المرور في وسط المدينة ويعتبر ممر نحو الأحياء الراقية مثل: بونشادة، المعدومين الخمسة... الخ، وهو طريق مزدوج (2 × 2) بأرصفة عرضها متر ونصف.

<sup>1</sup> P.D.A.U, P 24

إن الطريق العمراني المتكون من نهج عربي وثقاي فهو ممر نحو أحياء بونشادة والمعدومين الخمسة ويربط محطة المسافرين نحو وسط المدينة كما أنه يؤدي كذلك نحو مرافق مهمة مثل المركب الرياضي 08 ماي 1945- متقنة - المركز الجامعي السابق (C.F.A)<sup>1</sup>.

بالنسبة لجنوب المدينة فنجد نهج دروش، عباسان شنتي وعماروش وتمثل حزام لمدينة سطيف لأنها الطريق المحول من وسط المدينة نحو أحياء مثل: 20 أوت 1955، حي بن قفاق، 400 مسكن، حي سونطراك، حي عمار دقو، حي بيزار، حي تليجان و294 مسكن.

وكل هذه الأحياء تؤدي نحو الخط الرئيسي لنهج 8 ماي 1945 ونجد المقر الجديد لسونلغاز.

أما على الجهة الجنوبية الغربية فهي تشمل نهج عباشة ذو الحركة الواسعة والذي يربط الطريق الوطني رقم 28 بأحياء ذات كثافة سكانية عالية مثل: بيزار، عمار دقو. وفي الجهة الشمالية نجد حي 24 فيفري ونهج زعباط ويلعب دور الحزام لشرق المدينة وشمالها.

في المنطقة الشمالية دائما نجد أحياء جديدة مثل: سوامي، علام، حمادي التي تربط بالحي الراقي حشمي وحي أول نوفمبر ومقاطع أوب، ويؤدي هذا الطريق نحو أحياء: 1014 مسكن، 200 مسكن، 300 مسكن...الخ.

كما يمتد الجزء الشمالي الشرقي للمدينة نحو حي المرسى الذي يحتوي على قطب جامعي (جامعة سطيف 02) ويؤدي نحو مدينة بجاية. نشير بأن كل هذه الاتجاهات مجهزة في أرفقتها بإشارات ومرافق وخدمات للسائقين.

### الفرع الأول: تحليل الطرق العمرانية

نحاول في هذه الفقرة أن نبين بعض العراقيل التي تواجه المواطن السطايفي الذي يأتي إلى وسط المدينة بشكل يومي أو شبه يومي. الذي يمكن قوله هو أن وسط المدينة يرجع إلى الحقبة الاستعمارية

<sup>1</sup> Centre de formation à distance.

وبالتالي فهو ضيق نوعا ما لعدم قدرته على استيعاب حركة المرور الكثيفة والمركبات التي تأتي من كل أطراف المدينة وحتى من خارجها والمدن المجاورة لأن وسط المدينة بقي يستحوذ على كل المرافق والخدمات الإدارية والمساحات التجارية الهامة. فالمشكل موجود خاصة لعدم قدرة المركبات إيجاد أماكن للتوقف. وهذا راجع كما أشرنا لضيق وسط المدينة الراجع إلى الحقبة الاستعمارية. فالمواطن لا يجد مكانا أو حظيرة للتوقف والتاجر كذلك لتفريغ أو شحن بضاعته.

بالنسبة للمشاكل الأخرى، نذكر وجود بعض الأشجار على حافة الطريق التي تحجب الرؤية على السائقين، كما نلاحظ الضجيج التي تسببه المركبات الصغيرة (الدراجات النارية) للسكان. وفي خلاصة القول، نعيد الإشارة إلى أن تركيز المرافق الإدارية والنشاطات التجارية في مكان واحد (وسط المدينة الاستعمارية) يشكل عائقا لحركة المرور. وعليه يجب إعادة النظر في تجهيز الأحياء الموجودة في أطراف المدينة بكل المرافق الضرورية قصد خلق حركة مرورية متكافئة ومتجانسة على كل مساحة المدينة. بإنشاء وسط المدينة فإن وضعية الطرق في الأحياء الأخرى جيدة ما عدا بعض المقاطع التي تتطلب تهيئتها وصيانتها.

### الفرع الثاني: النقل

إن موقع محطة المسافرين في الحدود الغربية للمدينة عمل على تسهيل حركة المرور للنقل الحضري وشبه الحضري من وإلى وسط المدينة. فهو في تطور مستمر مع التوسع العمراني الكبير الذي تشهده مدينة في الآونة الأخيرة.

هذا النقل مدعم خاصة بالقطاع الخاص (حافلات، سيارة أجرة...).

بالنسبة لمحطة المسافرين للسكة الحديدية التي تقع في وسط المدينة، فهي تلعب دورا كبيرا في نقل المسافرين نحو العاصمة خاصة.

ونشير هنا إلى إن مشروع ازدواجية الطريق بين قسنطينة والعاصمة هو في قيد الإنجاز مع استكماله في شطره الرابط بين سطيف و برج بوعرييج.

**المطلب الخامس: الطاقة الكهربائية، شبكة الغاز والهاتف**

**الفرع الأول: الطاقة الكهربائية**

إن مدينة سطيف تتزود بالطاقة الكهربائية من خلال خطين بمعدل 60 كيلوواط للواحد مصدرهما هو مركز التحويل والتوزيع في الحاسي، الذي يقع على بعد 04 كلم شرق المدينة على الطريق الوطني رقم 05 باتجاه قسنطينة. أما مركز التحويل الذي يقع في حي بوعروة فهو كذلك مزود من هذين الخطين ويعمل على تزويد المدينة بالطاقة الكهربائية.

بالنسبة للمنطقة الصناعية الواقعة جنوب المدينة، فهي تتزود بطاقة كهربائية من خلال خطين آخرين بمعدل 60 كيلوواط، تعمل على خدمة الوحدات التابعة لسونطراك وكذلك الوحدات الواقعة في المنطقة الصناعية.

بالنسبة للمراكز الثانوية، فهي تتزود بطاقة كهربائية متوسطة الضغط. كما يجب الإشارة إليه أن مركز التحويل والتوزيع للحاسي يعمل على تزويد مدن أخرى في الولاية مثل العلمة وعين الكبيرة وحتى ولايات أخرى.

**الفرع الثاني: شبكة الغاز**

إن مدينة سطيف تتزود بغاز طبيعي من خلال خط الأنابيب الذي يربط التلاغمة ببني منصور. هذا الخط يمر على وسط عين الطريق وعلى الطريق الوطني رقم 75 ويصل إلى مركز الاسترخاء الواقع بمحاذات الطريق.

كذا يوجد خط آخر يزود مدينة عين الكبيرة ومركز الاسترخاء يقع على جانب الطريق الولائي رقم 117 الذي يربط سطيف بجميلة.

الذي يمكن قوله هو أن مدينة سطيف مغطاة بشبكة غاز طبيعي بنسبة مقبولة، إلا أن بعض المراكز الثانوية الموجودة في أطراف المدينة تتطلب العناية بها أكثر خاصة وأن هذه المادة ضرورية لمعيشة السكان.

### الفرع الثالث: شبكة الهاتف

إن المدينة مجهزة بمراكز هاتفية تتراوح طاقاتها بين 20000 و70000 خط. ومن أجل الاستجابة المتواصلة لطلبات المواطنين، تعمل مديرية بريد الجزائر على توسيع شبكتها الهاتفية في المستقبل القريب.

### المطلب السابع: شغل الأراضي

#### الفرع الأول: المنشآت الاجتماعية

وتتمثل في العناصر المهيكلية للمجال البلدي مثل محاور الطرق، خطوط الأنابيب، الأقطاب<sup>1</sup>

#### أ. المحاور:

وتتمثل في المحاور الكبرى المهيكلية لمجال البلدية ومن هذه الهياكل نذكر ما يلي:

#### 1- الطرق:

إن الإقليم البلدي لسطيف يمثل نقطة عبور لأربعة طرق وطنية وهي:

- الطريق الوطني رقم 05 والذي يربط شرق البلاد بغربها.
- الطريق الوطني رقم 75 يربط بين بجاية وباتنة، ذو أهمية اقتصادية.
- الطريق الوطني رقم 28 ويربط بين مدينة سطيف في الشمال نحو مدينة عين توتة ولاية باتنة في الجنوب.
- الطريق الوطني رقم 09 يربط سطيف ببجاية من ناحية الشمال.

<sup>1</sup> Les infrastructures routières, P.D.A.U, p 39

هذه الطرق الوطنية تشكل حركة مرور كبيرة على المستوى الجهوي والوطني. أما على المستوى المحلي فنجد ثلاث طرق وهي:

- الطريق البلدي رقم 533 الذي يأخذ مصدره من الطريق الوطني رقم 05 على مستوى بير النسا ويربط بين الطريق الوطني رقم 05 بالطريق الولائي رقم 113 مرور بمدينة رأس الماء.
- الطريق البلدي رقم 621 والذي يمتد من الطريق الوطني رقم 05 على مستوى محطة المسافرين البرية نحو المطار ويربط بين الطريق الوطني رقم 05 والطريق الولائي رقم 140.
- الطريق الولائي رقم 117، يبدأ من حي زعباط رمضان نحو مدينة بني فودة.

## 2- السكة الحديدية:

تعتبر السكة الحديدية ذات أهمية اقتصادية واجتماعية تضمن تنقل الأشخاص والبضائع بين الشرق والغرب وهي عامل من عوامل التنمية خاصة بعد نهاية أشغال الطريق المزدوج بين سطيف و برج بوعريج.

## 3- الطريق السيار شرق / غرب:

إن الطريق السيار شرق / غرب يقطع إقليم البلدية في شطرها الجنوبي. فهو يعتبر كمكمل ومنتفس للطريق الوطني رقم 05 وله أهمية بالغة فيما يخص تنقل الأشخاص والبضائع للوزن الثقيل سواء على المستوى الجهوي أو الوطني.

## 4- خطوط نقل الطاقة:

نشير هنا إلى وجود نوعين من الخطوط هما:

- الخط الأول أرضي ممثل في خط أنابيب.
- الخط الثاني جوي ويشمل خطوط كهرباء من الضغط العالي والمتوسط.

## 5- الأنايب:

وتتمثل في التزود بالماء الشروب (سد عين زادة وواد البارد) والتي تجمع المياه القذرة. نشير هنا إلى أن هذه الخطوط تمثل عائق أمام تهيئة مجال البلدية لأنها تعمل على تقليص المساحات القابلة للتعمير.

## II. الأقطاب:

تعتبر الأقطاب كنقاط جاذبية للمجال البلدي وتتعدد من خلال مستوى ما تحتوي عليه من تجهيزات ومرافق وتعد إطار مرجعي أساسي لتحليل المجال.

إن الرسم المجالي لبلدية سطيف يتمحور حول وسط المدينة ويحتل موقع يتوسط إقليم البلدية. هذا الموقع الاستراتيجي يجعل من وسط المدينة:

- قطبا جذابا من خلال ما يحتويه من مرافق ضرورية للسكان.
  - نقطة تلاقي لعدة طرق واتجاهات وخط للسكة الحديدية يضمن تنقل الأشخاص والبضائع.
- بالإضافة إلى وسط المدينة، هناك تجمعات ثانوية تقع على أطراف المدينة في الاتجاهات الرئيسية وعلى مسافات متساوية تقريبا.

✓ عين الطريق على الطريق الوطني رقم 75 في الجهة الجنوبية الشرقية.

✓ الحاسي على الطريق الوطني رقم 05 في الجهة الشرقية.

✓ فرماتو على الطريق الوطني رقم 09 في الجهة الشمالية.

✓ شوف لكداد والباذ على الطريق الوطني رقم 05 في الجهة الغربية.

✓ عين السفية على الطريق الوطني رقم 28 في الجهة الجنوبية.

هذه التجمعات تمثل ملجأ للوافدين الجدد في المنطقة وامتصاص للكثافة السكانية الموجودة في وسط المدينة.

وبالنسبة للمرافق الاجتماعية، نشير الا أن مدينة سطيف يوجد بها سوق أسبوعي للأغنام (الاثنين والثلاثاء) وللمركبات وقطع الغيار (الخميس) وأحياء متخصصة في تجارة المواد الغذائية والألبسة.

إن مدينة سطيف تحتوي على مرافق ذات أهمية على المستوى الجهوي نذكر منها:

- المستشفى الجامعي سعادنة عبد النور.
- جامعة فرحات عباس بقطبيها الأول في الباز والثاني في عين موس.

### III. منطقة النشاطات والمستودعات:

إن بلدية سطيف تحتوي على منطقة النشاطات والمستودعات تقع في الجنوب الشرقي للمدينة بوعاء عقاري يقدر بـ 130 هكتار. أما طبيعة النشاطات فغالبيتها متخصص في قطاع البناء والأشغال العمومية وكذلك في المنتوجات الغذائية. بالنسبة لتواجد هذه النشاطات فهي منتظمة لأنها قريبة من الأحياء السكنية، في حين نجد بعض النشاطات تقع خارج المنطقة نذكر منها:

- مصنع الأجرور
- مطحنة الرياض (شوف لكداد)
- مطحنة الرياض عبيد علي (بوسلام)
- مطحنة أولاد كرمي (عين سفيهة)
- تربية الدواجن (بيرنسا)
- المسلخ البلدي
- نافتال (NAFTAL) (الحاسي)
- المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط (E.N.P.C).

كما يوجد محلات للتجارة تقع أسفل العمارات، تم إنشاؤها قبل خلق منطقة النشاطات وفي بعض الأحيان بسبب نقص في الوعاء العقاري أو تابعة لملكية أصحابها.

## IV. المنطقة الصناعية:

تتربع المنطقة الصناعية لبلدية سطيف على مساحة تقدر بـ 282 هكتار وتقع في جنوب المدينة على مقاطع الطرق الرئيسية (نحو باتنة، قسنطينة والعاصمة). تعمل هذه المنطقة على تسهيل نقل البضائع والمواد الأولية من مصادر الإنتاج.

أهم المنتجات في المنطقة الصناعية والتي تتربع على مساحة هامة نذكر: ENPC و ENPEC

## الفرع الثاني: القطاع الفلاحي

## جدول رقم 07: التوزيع العام للأراضي

مساحة (هكتار)	توزيع الأراضي
4385.75	مساحة الأراضي الفلاحية
3866.47	الصالحة للزراعة
8252.22	زراعات عشبية
12.98	أراضي للاستراحة
162.80	المجموع الجزئي
8428	زراعة الأشجار المثمرة
258	مروج طبيعية
412	المجموع الجزئي للأراضي الصالحة للزراعة
9098	مرعى وممرات
872	أراضي غير منتجة
2730	المجموع الجزئي
12700	مساحات غابية
	مساحات أخرى
	المجموع الكلي

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

إن تحليل الجدول رقم 07 يبين لنا ما يلي:

- هيمنة المساحات الزراعية على مستوى تراب البلدية بمساحة تقدر بـ 8252 هكتار، تتمثل خاصة في زراعة الحبوب.

- بالنسبة للزراعات الواسعة فهي تقع في حوض فرماتو أين نسبة الانحدارات تتراوح بين 0 و 7 %  
 - حسب حجم المساحات، نلاحظ قلة زراعة الأشجار المثمرة ; فهي تتربع على مساحة لا تزيد عن 12.5 هكتار وتقع على حافة المزارع الخاصة. أما الممرات، فتتميز بوجود نباتات عشبية طبيعية من أجناس مختلفة. بالنسبة للمراعي فتقع في منطقة واحدة وبالضبط في الجهة الشمالية الغربية للبلدية في أسفل التلال والمنحدرات.

- أما المساحات الغابية فتقدر مساحتها بـ 320 هكتار تقع في الجزء الشمالي للبلدية بأجزاء متقطعة وصغيرة الحجم خاصة قرب جبل زنادية وفي ممرات واد بوسلام والحاسي.

وفي الأخير نشير إلى أن هناك منشآت أخرى موجودة على تراب البلدية نذكر منها:

- الثكنة العسكرية قرب منطقة بيرنسا
- مدرسة الشرطة
- محطة الأرصاد الجوية
- معهد الفلاحة (عبيد علي)
- محطة التنقية (عين سفيهة).

## المبحث الرابع: آفاق ديمغرافية، اجتماعية واقتصادية

## المطلب الأول: آفاق ديمغرافية

الفرع الأول: تطور السكان حسب التشتت<sup>1</sup>

## جدول رقم 08: تطور السكان حسب التشتت

تشتت	1988 (إحصاء)	2004 (تحيين)	2009 (تحيين)	2015 (تحيين)	2025 (تقدير)
مقر الولاية	211859	280000	336750	390385	473877
تجمعات ثانوية (فرماتو، علي الطريق، عبيد علي)	20131	14708	17689	20507	24998
مناطق متفرقة	3992				
البلدية	236122	294708	354435	410892	500875

## المصدر: بلدية سطيف بالأرقام + مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

من خلال الجدول الذي يبين لنا مدى تطور نسبة السكان من سنة إلى أخرى، نستنتج حتمية تدخل السلطات المحلية فيما يخص التحكم في التوسع العمراني بمقر الولاية (وسط المدينة) بسبب جاذبيتها على مستوى تراب البلدية. ثم نلاحظ أن تجمعات ثانوية مثل: عين الطريق، فرماتو وعبيد علي لا يمكن أن تشكل امتدادا عمرانيا لمدينة سطيف خلافا لتجمعات أخرى مثل عين سفيهة، شوف لكداد والحاسي التي أصبحت امتدادا طبيعيا للنسيج العمراني لسطيف.

فعلى الدولة أن تبدأ بتطبيق سياسة عمرانية محكمة قصد التحكم في التنمية العمرانية للمدينة التي أصبحت عاصمة جهوية. كما يجب عليها تقوية وتدعيم المراكز الثانوية الواقعة على أطراف المدينة وجعلها بمثابة التحول العمراني نحوها.

الذي يجب أن نشير إليه هو أن الامتداد العمراني لمدينة سطيف سوف يكون على المدى القريب

نحو هضبة شوف لكداد والباز في الناحية الغربية ونحو منطقة عين موس في الجهة الشرقية.

<sup>1</sup> Perspectives démographiques et socioéconomiques, P.D.A.U, P 51

## الفرع الثاني: السكن

إن بلدية سطيف عرفت في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا في حظيرتها السكنية من خلال تعدد الصيغ والبرامج السكنية عبر عدة أحياء في المدينة منها الأحياء التي يجب إعادة هيكلتها مثل: بيلار - كعبوب أو التي تم هيكلتها مثل: أندريولي أو التجمعات الثانوية: عين سفيهة، الحاسي وعين الطريق التي بدأت تشكل وحدة عمرانية متلاصقة مع مدينة سطيف.

## جدول رقم 09: التطور الديمغرافي واحتياجات السكن بمختلف الآفاق

تشنت	تطور	ديمغرافي	احتياجات	تطور	احتياجات	تطور	احتياجات
	على	المدى	السكن	ديمغرافي	السكن	ديمغرافي	السكن
	القصير	المدى	المتوسط	المدى	المتوسط	المدى	المتوسط
مقر الولاية	56750	12722	53635	8939	85492	14248	14248
تجمعات ثانوية	2981	497	2818	469	4491	748	748
البلدية	59731	13219	56453	9409	89983	14996	14996

## المصدر: بلدية سطيف بالأرقام + مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

من الجدول أعلاه نلاحظ العلاقة الطردية التي تربط بين احتياجات السكن في الآفاق المستقبلية مع التطور الديمغرافي والتوسع الاقتصادي المطابق له، باعتبار سطيف مدينة كبرى في الجهة الشمالية للبلاد. وبالتالي الذي يمكن فعله في الوقت الحالي هو تجديد الحظيرة السكنية باستمرار، من خلال إزالة السكن الهش في الأحياء القديمة، إعادة الاعتبار للمساكن غير اللاتقة والاستجابة الدائمة لمتطلبات السكن خاصة للفئات المحتاجة.

إن النسيج العمراني لمدينة سطيف سوف يتطور بتوافد فئات سكانية ميسورة (مقاولين، متعاملين اقتصاديين) أو وافدين جدد من الذين يبحثون على مناصب شغل متوفرة في المدن الكبرى. ولهذا فعلى المسؤولين (سلطات ومختصين في التهيئة العمرانية) العمل للتصدي ضد كل المساكن غير الشرعية،

أي المبنية في الأماكن غير المرخصة (من طرف الفئات الغنية) أوفي الأحياء الفوضوية (من طرف الوافدين المعوزين والفقراء).

من الإجراءات التي يجب أخذها نذكر:

- بذل كل الجهود التي من شأنها العمل على توسيع مشاريع السكن بكل صيغها مع التجهيزات والمرافق المرتبطة بها، حتى يمكن تثمين السكان في أماكن تواجههم والاستغناء عن اللجوء نحو وسط المدينة.
- إعادة تجديد الحظيرة السكنية خاصة الموجودة في النسيج العمراني القديم مع إزالة كل السكنات غير اللائقة أو التي هي آيلة للسقوط الواقعة في وسط المدينة. نذكر على سبيل المثال: حي ديار النخلة الذي بني أثناء مخطط قسنطينة 1958 أوحى بونشادة الذي بناه الجيش الاستعماري.
- الإسراع في إنجاز كل المشاريع المرتبطة بالمرافق والتجهيزات الضرورية للأحياء السكنية قصد خلق إطار معيشي لائق للمواطنين.
- إعادة الاعتبار للتجمعات السكنية الثانوية (عين الطريق، عبيد علي، فرماتو) مع بناء مشاريع سكنية عصرية خلفا للسكنات القديمة التي تشوه منظر هذه الأحياء وخلف امتداد يتماشى مع النسيج العمراني لمدينة سطيف.

### الفرع الثالث: المرافق والتجهيزات

إن مدينة سطيف تضم عدة أحياء قديمة مثل حي تليجان، 20 أوت، بيلار، كعبوب، أو حتى أحياء جديدة مثل حي حشمي، برارمة، الهضاب، التي تعاني من نقص في المرافق والتجهيزات الضرورية على عدة جوانب (صحة، تربية، ثقافة...). لا بد إذن الإسراع في التكفل بهذه الأحياء فيما يخص المرافق وإزالة الاختناق عن وسط المدينة باللجوء إلى الآليات الخاصة بالتهيئة العمرانية، ونقصد بذلك مخطط شغل الأراضي الذي يهتم بطبيعة الأوعية العقارية ومتطلباتها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Op.Cit, p 53

**I. المرافق التربوية:**

إن الجهود المبذولة في قطاع التربية تتطلب الإسراع في تحسين وتدعيم هذا القطاع، خاصة النقص المسجل في المؤسسات التعليمية للمراحل الابتدائية والمتوسطة وحتى بالنسبة لمراكز التكوين المهني لإزالة الاختناق عن الأقسام المكتظة، وهذا يكون على المدى القصير.

**II. المرافق الصحية:**

إن خدمات القطاع الصحي تم توزيعها بطريقة مقبولة على مستوى تراب بلدية سطيف. وفي هذا الإطار سوف يتم بناء مستشفى بـ 240 سرير يعمل على خدمة الناحية الشرقية للنسيج العمراني للمدينة.

**III. المرافق الإدارية:**

تخص المرافق الإدارية كل متطلبات المواطنين اليومية في أماكن تواجدهم مثل: البنوك، التأمينات، البريد... الخ.

**IV. المرافق التجارية:**

إن المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران لبلدية سطيف عمل على وضع مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تعمل على تسهيل حركة البضائع والسلع في إطار خلق مساحات تجارية عصرية تتماشى مع متطلبات السكان اليومية وحتى مع التجمعات السكنية الواقعة على حدود البلدية.

جدول رقم 10: برامج المرافق الضرورية على المدى القصير والمتوسط: برامج مخطط شغل الأراضي

للمراكز الثانوية

قطاع	مقر الولاية	مجموع المراكز الثانوية الثلاثة) عين طريق، فرماتو، عبيد علي)
تربية	303 قسم ابتدائي 155 قسم متوسط 97 قسم ثانوي مركز للتكوين المهني	02 مؤسسات ابتدائية: فرماتو، عبيد علي
صحة	04 مراكز صحية 02 عيادة متعددة الخدمات مستشفى جديد 240 سرير	01 مركز صحي فرماتو 01 قاعة علاج: عين الطريق
شباب ورياضة	أماكن للتسلية ملعب للرياضة 02 ملعب لكرة القدم مركب جوارى بيت الشباب	ملعب للرياضة: فرماتو مركب رياضي: عبيد علي قاعة رياضية: عين الطريق مكان للتسلية: فرماتو، عين الطريق 02 قاعة متعددة الخدمات: فرماتو، عبيد علي
مساحات خضراء وحدائق	حديقة عمومية مساحات خضراء مساحات تجارية للاسترخاء رصيف للأشجار	حدائق عمومية: فرماتو، عين الطريق مخزون للمعدات
عبادة وثقافة	4 مساجد مركز ثقافي اجتماعي (مسجد، مكتبة، مركز إسلامي) متحف	02 دار الشباب: فرماتو، عبيد علي 01 مركز ثقافي: عين الطريق مكتبة: عين الطريق مسجد + مدرسة قرآنية: فرماتو
إدارة	02 مراكز الشرطة 01 قبضة رئيسية للبريد 01 حماية مدنية	مركز إداري: فرماتو فرع إداري + وكالة بريدية: عبيد علي، عين الطريق

	01 فرع لدار البلدية	
تجارة	01 سوق مغطى 02 مساحات تجارية كبرى 02 مناطق مختلفة (تجارة وخدمات	02 مراكز تجارية: فرماتو، عين الطريق
خدمات	بنوك وتأمينات محطة بنزين حظيرة فندق، مطعم على الطريق	فندق، مطعم على الطريق (عين الطريق) محطة البنزين (عين الطريق)

المصدر: بلدية سطيف بالأرقام + مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

**المطلب الثاني: توجيهات حول التنمية الاقتصادية المستقبلية وكيفية الحفاظ على المواقع العمرانية للمدى الطويل**

في إطار الرؤية المستقبلية لمدينة سطيف ومحيطها، فإن خلق شروط التنمية لهذه الأخيرة ينبغي أن تتماشى مع التقديرات الديمغرافية للمنطقة والتوجهات الاقتصادية الجديدة والإمكانيات العمرانية الموجودة مع تحديد الدور الجهوي الذي يلعبه مقر الولاية على المستويات: الاجتماعية الاقتصادية والثقافية<sup>1</sup>.

**الفرع الأول: طاقات ومميزات المجال الاقتصادي السطايفي**

إن آفاق التنمية في إطارها العام ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار المحيط العمراني للمدينة أي كل التجمعات السكانية التي تشكل دوائر صغيرة تقع على أطراف المدينة في شكل حقل مغناطيسي.

هذا المجال يضم البلديات الواقعة على حدود بلدية سطيف وهي: أوريسيا، عين عباس، عين أرانات، مزلق، قجال، أولاد صابر، والتي سوف تعمل على تدعيم القطب الاقتصادي والعمراني لسطيف من خلال استغلال كل الموارد والطاقات المتاحة وتدعيم الهياكل والمرافق الضرورية والمناطق العمرانية

<sup>1</sup> Analyse urbaine , P.D.A.U , P 55

المستقبلية للبلديات المجاورة وربطها مباشرة مع القطب الرئيسي الموجود في وسط مدينة سطيف، نظرا لضيق النسيج العمراني الاستعماري والذي يتطلب إذن توسيعه نحو الضواحي.

### الفرع الثاني: المشاريع الهيكلية المسطرة للتوسع الاقتصادي والتجاري

1- سوق السيارات

2- سوق الماشية

3- سوق الخضر والفواكه

4- سوق الجملة للمواد الغذائية

5- سوق مواد البناء

6- سوق معدات السقي الفلاحية

7- سوق وطني للتأثيث والمعدات المكتبية.

هذه الأسواق يمكنها أن تغطي المنطقة ككل وحتى على المستوى الوطني.

### الفرع الثالث: التجهيزات الهيكلية الداخلة في عصرنة الهياكل القاعدية والتنمية الفلاحية

1- توسيع مطار 08 ماي 1945 وإعطائه صبغة دولية

2- إكمال هياكل قطب الباز مع إضافة مشروع المستشفى الجامعي

3- محطة للفرز في مزلق مع إزدواجية السكة الحديدية

4- محطة فرز أخرى على مستوى قجال

5- محول للطريق الوطني رقم 05 يربط بلدية أولاد صابر والطريق الوطني رقم 09 شمال سطيف

6- إمكانية تحقيق مشروع سد فرماتو

7- العمل على تحقيق مشروع محيط للسقي في منطقة عين سفيهة (1000 هكتار) في اتجاه بلدية

سطيف ومزلق

- 8- مشروع آخر للسقي بمحيط يقدر بـ 10000 هكتار في منطقة مزلق
- 9- استغلال أوعية عقارية (500 هكتار) في منطقة أولاد صابر لبناء مدينة جديدة ومنطقة صناعية
- 10- تدعيم النشاطات الصناعية
- 11- إمكانية دمج المنطقة السكنية الفوضوية في شوف لكداد مع النسيج العمراني لمدينة سطيف.
- هذه المشاريع باعتبارها عناصر دعم وتقوية مجال البلدية للإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية للمنطقة يمكن إدماجها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسطيف (PDAU) مع إمكانية تعديله، حتى يصل إلى تحقيق تنظيم إقليمي أمثل يتركز على إزالة الاختناق لوسط المدينة وتحويل المشاريع الهيكلية نحو المراكز الثانوية الموجودة على أطراف البلدية، باستغلال عقلاني لكل الأوعية العقارية التي تقع في هذه التجمعات وربطها بالمركز الأم (وسط المدينة).
- الفرع الرابع: كيفية توزيع وتوطين مختلف الأنشطة داخل المجال الجديد لمحيط مدينة سطيف**
- 1- تطوير الصناعات ذات التكنولوجيا العالية التي لها علاقة مباشرة مع الجامعة (إلكترونيك، بصريات) وإمكانية إنشاء مركز للأعمال والخدمات من مستوى عالي في مدينة سطيف.
- 2- ترقية مناطق طبيعية مهمشة على مستوى عين عباس و أوريسا شمال سطيف وإمكانية استغلال المصادر الطبيعية (مناجم، حقول) قصد تمويل أسواق مواد البناء.
- 3- تهيئة محطة للفرز على مستوى السكة الحديدية في مزلق التي تلعب دور التخزين والتوزيع للمنتجات والسلع نحو المنطقة وباتجاه الجنوب (مسيلة - بسكرة).
- 4- محطة فرز أخرى على مستوى قجال تختص في نقل المنتجات الغذائية والفلاحية والتي تقع في محيط للسقي باتجاه مزلق والعلمة.

5- كما يمكن لعين أرناط (المدخل الغربي) وأولاد صابر (المدخل الشرقي) لمدينة سطيف أن تحتضن مشاريع عمرانية في إطار توسيع النسيج العمراني لوسط المدينة نحو هذه التجمعات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

#### الفرع الخامس: مناطق جديدة للتوسيع العمراني على المدى الطويل

إن مخطط شغل الأراضي لبلدية سطيف ينطوي على إعادة هيكلة المراكز شبه الحضرية للبلدية (فرماتو- عين الطريق - عبيد علي) ودراسات تخص التوسع الشرقي للمدينة، من خلال بناء السكنات التساهمية. أما على المدى الطويل فإن التوسع العمراني لسطيف ينبغي أن يراهن على التوجهات التالية:

- إعادة هيكلة هضبة الباز في إطار إكمال المشاريع المرتبطة بالقطب الجامعي.
- استغلال المناطق القابلة للتعمير المسطرة من طرف المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير للبلديات الست الواقعة على حدود بلدية سطيف وهذا من أجل:

- تحويل مدينة سطيف نحو الضواحي

- إعادة التوازن لتوزيع المشاريع

- نشر التوزيع الأمثل للسكان على مستوى النظام المجالي الجديد.

فلاحظ إذن أن التهيئة العمرانية لمدينة سطيف مرتبطة بمحيطها المجالي خارج حدود البلدية ونقصد بذلك البلديات الست الواقعة على أطرافها بهدف إعطاء مدينة سطيف صفة المدينة الكبرى في محيطها الجهوي بما يتماشى مع توجيهات مخطط تهيئة الولاية (PATW).

## المبحث الخامس: التحليل العمراني وتهيئة مدينة سطيف

## المطلب الأول: التحليل العمراني

إن مدينة سطيف تعاقبت عليها عدة حضارات منها: البربرية، البيزنطية، الرومانية، العربية، التركية، الفرنسية، كل منها ساهمت في إرساء الهيكل الاجتماعي والعمراني للمدينة.

بعد الحرب العالمية الثانية عرف النسيج العمراني لمدينة سطيف تطورا ملحوظا في شكل دوائر مركزه مثل أحياء: معيزة، المعدومين الخمسة، تليجان، يحياوي.

هذا التصميم تطور عبر ثلاث دوائر وهي<sup>1</sup>:

✓ الدائرة الأولى: تتكون من أحياء راقية

حي معيزة، حي المحطة، تليجان، بيلار، المجاهدين

✓ الدائرة الثانية: وتتكون من أحياء نشأت تلقائيا

حي يحياوي، بونشادة، حي المستقبل

✓ الدائرة الثالثة: وتضم مناطق واسعة

المنطقة الصناعية، منطقة النشاطات

## الفرع الأول: ديناميكية المدينة

إن مدينة سطيف تتربع على أهم طريق وطني وهو رقم 05 ومحطة للسكة الحديدية تربط بين العاصمة وعنابة وعلى مقربة من البحر المتوسط ب 4 موانئ قريبة نسبيا وهي بجاية، سكيكدة، عنابة، العاصمة) وتضم مطار في طور التوسيع إضافة إلى مطارات أخرى قريبة وهي قسنطينة، باتنة، بجاية. كما تحتوي مدينة سطيف على مرفقين هامين وهما قطبين جامعيين بسعة 60000 طالب ومستشفى جامعي يعمل على تغطية عدة ولايات مجاورة.

<sup>1</sup> L'aménagement urbain, P.D.A.U, p 61

إن هذه الهياكل والمرافق الإستراتيجية ساهمت في زيادة الهجرة الريفية نحو وسط المدينة، مما تضاعف عدد سكان سطيف من 88000 نسمة سنة 1966 إلى قرابة 400000 نسمة سنة 2015. أدت كل هذه العوامل إلى الإسراع في إيجاد حلول على المدى المتوسط والقريب تعمل على إزالة الاختناق العمراني للمدينة نحو توسيع جديدة تضمن التوازن الاجتماعي والمجالي لمحيط المدينة.

### الفرع الثاني: طرق التنمية

إن طرق التنمية لمدينة سطيف تعاقبت عليها عدة إستراتيجيات من خلال التوسعة المجالية لمحيط المدينة خاصة فيما يخص متطلبات السكن. فالإستراتيجية الأولى كانت في سنة 1987 أدرجت ضمن دراسات المخطط التوجيهي للعمران، ثم خلاله تخصيص 1500 هكتار في شمال شرق المدينة. بعد ذلك تم تخصيص محيط عمراني ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مساحته تقدر بـ 300 هكتار في موقع يسمى قاوة.

لكن الملاحظ أن هذه المجهودات السابقة لم تستطع أن تلبى الحاجيات والمتطلبات المستمرة للسكان، مما أدى إلى إعادة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران للبلدية قصد إيجاد الحلول الناجعة لتوسعت عمرانية عقلانية ومثلى في إطار رسم مجال إقليمي عصري بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية.

### الفرع الثالث: العراقيل الموجودة

- إن التوسع الذي تم تحقيقه على أرض الواقع لم يكن في الغالب الامتداد للنسيج العمراني القديم للمدينة.
- إن الإحياء التي بنيت على أطراف المدينة لم تكن بالاستراتيجية المسطرة في إطار الدور الذي يجب أن تلعبه كأحياء متكاملة للنسيج العمراني القديم.
- فالأحياء التي تم إنجازها خارج وسط المدينة لم تكن مجهزة بالمرافق الضرورية للسكان وإنما هي مناطق سكنية لا غير.

- نوعية النسيج في هذه الأحياء سيئة سواء على المستوى المعماري أو على مستوى تهيئة الفضاء الخارجي) مساحات خضراء، حضائر..)

- النسيج العمراني الجديد خلق نوع من التذبذب على مستوى النقل والمرور نتيجة لغياب سياسية محكمة في الإطار واستهلاك غير عقلاني للأراضي.

- إن تكثيف البناء في الفجوات الموجودة في النسيج العمراني للمدينة وفي غياب تصميم شامل وعقلاني من طرف المختصين في التهيئة العمرانية (سلطات، مقاولين، مهندسين...) أدى للعوامل السلبية التالية:

• غياب دراسة اندماجية شاملة للأحياء أدى اختناق البعض منها كما هو الحال لحي 20 أوت 1955 خاصة على المستوى المعماري والحضري

• عدم احترام الإجراءات والقوانين المرتبطة بالمخططات العمرانية

• عجز فيما يخص المرافق والهياكل القاعدية لهذه الأحياء والتي تم شغلها من طرف السكنات فقط

• التكتيف العمراني العشوائي كان له الأثر على المرافق الموجودة خاصة على مستوى الصرف الصحي.

#### الفرع الرابع: الهيكل العام للمدينة

إن الهيكل العام للمدينة يتمحور حول النواة المركزية التي من خلالها نشأت عدة اتجاهات، منها الطريق

الوطني رقم 05 الذي يقطع المدينة من الغرب نحو الشرق والطريق الوطني رقم 28 ورقم 09 في اتجاه

شمال جنوب والطرق الأخرى الحضرية التي تتلاقى فيما بينها وتشكل الوسط الرئيسي للمدينة.

إن القطب الرئيسي الوحيد يبقى مركزا في وسط المدينة الحالي، وبالتالي فهو المكان المفضل

الذي تلتقي فيه كل الفئات السكانية باعتباره المركز الجهوي الوحيد الذي يضم كل المرافق الضرورية، لكن

هذا الدور الذي يلعبه وسط المدينة محدود بتقادم البناء الذي يرجع للعهد الاستعماري، خاصة باتجاه

جنوب المدينة (باب بسكرة، حي لندريولي). كما نلاحظ أن بعض الأحياء في شمال المدينة غير متكاملة

في هيكلتها مع وسط المدينة.

## الفرع الخامس: الوضعية العامة للنسيج العمراني

إن الدراسة الحالية للنسيج العمراني لمدينة سطيف يسمح لنا بتمييز ما يلي:

- نسيج عمراني منظم وغير منظم في بعض أطرافه يتمثل في المدينة الاستعمارية وبعض الأحياء المحاطة بها مثل: يحياوي، كعبوب، بونشادة، بيزار، عين نبينت.
- المناطق السكنية الكبرى.

بالنسبة لدراسة وضعية النسيج العمراني، فهي تتركز على المعايير التالية:

- درجة هيكلية المجال
- درجة ومستوى وظائف المجال
- النوعية المعمارية ووضعية البناء
- وضعية الطرقات.

ومن هنا نستنتج ثلاث أنواع من النسيج العمراني:

## 1- نسيج متدهور:

ويمثل وسط المدينة الحالي، يشار إليه حسب مخطط التقسيم إلى وحدات بالوحدة رقم 01، يرجع إنشائه سنة 1947 وهو محاط بشوارع.

هذا النسيج يمثل موروث عقاري ذو أهمية معمارية وعمرانية تاريخية لكنه في تدهور مستمر أين نلاحظ أن أكثر بناءاته في تآكل متقدم.

## 2- نسيج أيل للسقوط:

ويمثله الحي القديم بيزار بالوحدة رقم 07، حيث أنه نشأ تلقائيا في سنوات 1950. هو عبارة عن نسيج مكثف ونوعية معمارية غير جيدة وغير صحي، بناءاته متكونة من أسقف القرميد والزنك، يعطي صورة عمرانية غير لائقة.

**3- نسيج مكثف:**

ويتمثل في حي يحيوي (وحدة رقم 03) وهو عبارة عن نسيج جد مكثف وبناءاته فوضوية غير منتظمة وقديمة.

أما شبكة الطرقات التي يشكلها الحي فهي ضيقة ولا تستجيب لمتطلبات حركة المرور، سواء بالنسبة للمركبات أو المشاة، كذلك غياب أماكن عمومية ومساحات خضراء للترفيه.

**4- نسيج مفكك:**

يضم هذا النسيج أحياء تقع على أطراف المدينة وهي: فرماتو، شوف لكداد، عين سفيهة، عين طريق، الحاسي.

وهو عبارة عن نسيج تلقائي وبهندسة معمارية غير مدروسة، أما شبكة الطرقات فهي غير منتظمة. نشير إلا أن منطقة النشاطات والمستودعات لمدينة سطيف تتميز بنسيج مماثل أي أنشئت بطريقة فوضوية وغياب التهيئة بها سواء بالنسبة للنشاطات أو للسكنات.

**5- نسيج حديث مفكك:**

ويضم كل من حي 20 أوت 1955، حي سوناطراك، حي بن بقاق، وتتكون هذه الأحياء من مساكن فردية وجماعية في مواقع واسعة ومفككة. أما باقي الفراغات الموجودة في هذه الأحياء فهي تتكون أيضا من مساكن فردية وجماعية في إطار السكن الترقوي موجه خاصة نحو الطبقات الاجتماعية الميسورة قصد القضاء على السكنات القديمة والهشة.

**6- نسيج في طور الإنجاز:**

ويشمل المنطقة الشرقية للمدينة (حي حشمي والهضاب) وبعض المواقع منطقة (ZHUN) وكذلك في حي (SNTR) والشطر الجنوبي للمدينة (قاوة).

## 7- نسيج غير مجهز:

وهو امتداد لحي 1014 مسكن وحي حشمي والهضاب ويمثل الوحدات رقم (15، 16، 17) وهي بمثابة أحياء مرآد نتيجة لكثافة النسيج في هذه المنطقة وغياب مساحات عمومية والمرافق الضرورية لمتطلبات السكان.

## المطلب الثاني: تهيئة مدينة سطيف

إن الآفاق المرتقبة لمدينة سطيف تتجه نحو تطور اقتصادي عمراني واجتماعي في إطار تنمية عقلانية ومستدامة.

إن المدينة ذات صبغة فلاحية وبالتالي فإن التوسع العمراني كان على حساب الأراضي الزراعية خاصة في جنوب المدينة الذي زحف عليه الاسمنت بشكل ملحوظ.

فالامتداد العمراني لوسط المدينة اصطدم بعائتين طبيعيين وهما:<sup>1</sup>

• العائق الأول يتمثل في تضاريس شمال البلدية ويتمثل في منحدرات وتلال تقف عائقا أمام الزحف العمراني.

• العائق الثاني يقع جنوب البلدية التي هي عبارة عن أراضي زراعية يجب الحفاظ عليها.

كما أن هناك أيضا عوائق مادية وتتمثل في:

- الطريق السيار شرق / غرب الذي يقع جنوب الطريق الوطني رقم 05.

- المنطقة الصناعية التي تقع جنوب البلدية

- الطريق المحول في الشمال

ومنه فإن التنمية العمرانية للمدينة يجب أن يكون في إطار تكاملي مع البلديات المحيطة بها وهذا على

المدى الطويل، حتى يمكن تحويل تدريجي للسكان إلى المناطق القابلة للتعمير مستقبلا وهي:

<sup>1</sup> Op.Cit, p 65

- أوريسيا وعين عباسة في الشمال.
- أولاد صابر في الشرق.
- قجال في الجنوب.
- عين أرناث في الغرب.

### الفرع الأول: توجيهات حول طريقة التهيئة

سطيف عاصمة الهضاب العليا ومدينة فلاحية بالدرجة الأولى ومركز إستراتيجي لعبور عدة طرق

وطنية واتجاهات رئيسية نذكر منها:

- طريق السكة الحديدية: العاصمة – عنابة.
- الطرق الوطنية: رقم 05، رقم 09، رقم 28، رقم 75.
- الطريق السيار شرق / غرب.
- مطار 08 ماي 1945.

إن أهداف للتنظيم المستقبلي حول التوسع العمراني لمدينة سطيف يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحفاظ

على كل الطاقات التي تزر بها البلدية، قصد تحقيق تنمية شاملة وعقلانية تتحكم فيها المكاسب الاجتماعية والاقتصادية.

إن التسيير العمراني لمدينة سطيف يجب أن يندرج ضمن مستويين للتدخل العاجل وهما كيفية معالجة

النسيج العمراني الموجود ثم بعدها مباشرة التنمية العمرانية بمفهومها الواسع

### 1- معالجة النسيج العمراني الموجود أصلا:

إن طريقة علاج النسيج العمراني الموجود لابد أن يكون مندرج ضمن التوجيهات المسطرة من طرف

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (P.D.A.U) نذكر منها: إعادة التأهيل الأحياء، تجديدها، احتواءها،

تزيينها، تكثيفها، وهدمها باستثناء الأحياء ذات أهمية مثل حي بونشادة، حي ديار النخلة، الحي القصديري سونطراك، الحي القديم لبيلاز.

## 2- التنمية العمرانية:

إن التوسعات التي اختيرت في إطار التنمية العمرانية لمدينة سطيف تتجه نحو التوطنين في ثلاث مواقع وهي:

- الموقع الأول: يمتد نحو المحيط العمراني لشرق المدينة ذات طبيعة جغرافية ملائمة.
  - الموقع الثاني: يقع غرب المدينة على امتداد حي شوف لكداد والقطب الجامعي الباز على أرض غير زراعية.
  - الموقع الثالث: وهو على امتداد جنوب المنطقة الصناعية ذات أهمية فلاحية ضعيفة.
- هذه المواقع يمكنها أن تضم مشاريع سكنية ومرافق ضرورية لمتطلبات السكان وأخرى ذات صبغة اقتصادية.

## الفرع الثاني: مبادئ التهيئة

إن الانفجار العمراني الذي شهدته مدينة سطيف منذ سنوات 1980 ومع كل عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي واكبتها كان من الضروري التفكير في توسيع عمراني يعمل على إزالة العجز خصوصا في قطاع السكن.

إن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (P.D.A.U) أدى إلى التوسيع نحو:

- شمال المدينة ذات طبيعة جغرافية ملائمة (غير زراعية) لمختلف المشاريع العمرانية.
- شمال غرب المدينة في منطقة شوف لكداد وهو موقع يتميز بانحدارات نسبية قابل لاحتضان مشاريع عمرانية متعددة خاصة وأنه يقع قرب هضبة الباز التي تحتضن القطب الجامعي للمدينة.

هذه المواقع متصلة بمحول الطريق الذي ينشأ من الطريق الوطني رقم 05 ويتجه نحو المدخل الغربي للمدينة.

### الفرع الثالث: متغيرات التهيئة

إن فرضيات التوسيع في إطار ديناميكية عمرانية جديدة لمدينة سطيف يتجه نحو سيناريوهين يستجيبان لفرضية التنمية على المدى القصير، المتوسط والطويل<sup>1</sup>.

كما يمكن دراسة هذه السيناريوهات من طرف الهيئات المختصة في البلدية، مع اعتماد سيناريو واحد شامل يتجه نحو تنمية عمرانية مستقبلية للمدينة.

### جدول رقم 11: فرضية تنمية مدينة سطيف على المدى القصير، المتوسط والطويل

المدى الطويل		المدى المتوسط			المدى القصير				
احتياجات العقار بالهكتار	احتياجات السكن								
356.2	40	142.48	223.47	40	8939	318	40	12722	مقر البلدية
37.4	20	748	23.45	20	4469	24.85	20	497	التجمعات الثانوية
394		14996	247		9409	343		13219	مجموع البلدية

المصدر: بلدية سطيف بالأرقام + مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

حسب الدراسة التي قامت هيئة المخطط التوجيهي للتهيئة العمران (P.D.A.U)، فإن مقر الولاية في بلدية سطيف يتطلب إلى أوعية عقارية تصل إلى 897.67 هكتار، وبالنسبة للتجمعات الثانوية، عين طريق، فرماتو، عبيد علي، حوالي 85.7 هكتار. وبالتالي فمجموع المساحة المطلوبة في تراب البلدية هو 9983.37 هكتار وهذا على المدى القصير، المتوسط والطويل.

<sup>1</sup> Op.Cit, p 70

أما بالنسبة لمتطلبات العقار فيما يخص النشاطات، فنحسب نسبة 20 متر مربع للمسكن الواحد، فإذا اعتبرنا زيادة سكانية على المدى الطويل تصل إلى 264753 نسمة فإن المساحة المطلوبة لممارسة النشاطات تقدر بـ 529.5 هكتار.

### 1. المتغير 01:

إن المتغير رقم 01 للتوسع العمراني يتمثل في أراضي غير مؤهلة للزراعة (خصوبة ضعيفة) هذه الأراضي تم اعتمادها بالاتفاق مع مديرية الفلاحة في البلدية. في هذه الفرضية يمكن استنتاج نوعين من التطور: الأول بمستوى عمراني والثاني له مستوى اقتصادي.

#### 1- التوسع العمراني:

أ- مقر البلدية: 906.83 هكتار

المنطقة الشرقية: 340 هكتار

المنطقة الغربية: 366 هكتار

الباز: 68.5 هكتار

عين سفيهة: 92.33 هكتار

الشمال: 44.33 هكتار

الجنوب: 48 هكتار

الحاسي: 40 هكتار.

ب- التجمعات الثانوية: 81.75 هكتار

عين طريق: 40.25 هكتار

فرماتو: 41.5 هكتار.

## 2- التوسع الاقتصادي:

- أ- توسيع المنطقة الصناعية: 123.71 هكتار  
 ب- منطقة الجنوب الشرقي: 327.67 هكتار  
 ت- منطقة الجنوب الغربي: 111.49 هكتار.

## II. المتغير رقم 02:

فإذا أخذنا بعين الاعتبار كل الطاقات التي تزخر بها بلدية سطيف وبتقييم الدراسات المعدة في هذا الشأن خاصة فيما يخص الهياكل التي تخص الطرقات (الطريق المحول شرق والطريق السيار جنوب) وباعتبار اتجاه التنمية يكون في شكل دائري للمدينة، فإن توسع هذه الأخيرة يعتمد على اتجاه الطريقين المذكورين أعلاه مع تكثيف النسيج العمراني بصورة أكثر نحو الشمال باعتباره المنطقة غير زراعية.

## 1- التوسع العمراني:

- أ- مقر البلدية: 898.56 هكتار  
 المنطقة الشرقية: 560 هكتار  
 المنطقة الغربية: 195.43 هكتار  
 الباز: 10.69 هكتار  
 الحاسي: 40 هكتار  
 عين سفيهة: 92.33 هكتار  
 الشمال: 44.33 هكتار  
 الجنوب: 48 هكتار.  
 ب- التجمعات الثانوية: 887.39 هكتار

عين طريق: 40.25 هكتار

فرماتو: 41 هكتار

عبيد علي: 5.64 هكتار.

2- التوسع الاقتصادي:

أ- توسيع المنطقة الصناعية: 123.71 هكتار

ب- منطقة الجنوب الغربي: 117.49 هكتار.

ومنه فإن التوسع الاقتصادي يتطلب حوالي 242 هكتار، أما بقية الاحتياجات فقدرت بـ 288 هكتار

يرتقب تحويلها نحو أوعية عقارية خارج البلدية وبالضبط نحو منطقة أولاد صابر (غير زراعية).

خلاصة الفصل الخامس:

إن التهيئة المجالية لبلدية سطيف ضمن الهضاب العليا الشرقية داخلية في إطار إستراتيجية للتخطيط الشامل، نحو تنمية اقتصادية لمنطقة الهضاب العليا وتتجه نحو التوزيع العقلاني للقوى الإنتاجية والنشاطات الاقتصادية والاستغلال المجالي الأمثل للسكان، من خلال استغلال كل الطاقات والموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة وبرسم بنية عمرانية تتماشى والمتطلبات العصرية للسكان الاجتماعية والاقتصادية، خاصة وأن المدينة تحتل موقعا إستراتيجيا يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب ولها علاقة مباشرة مع محيطها الخارجي. إن هدف المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران (P.D.A.U) هو وضع لدى السلطات العمومية وسيلة للتهيئة المجالية والتسيير العمراني يعمل على تنمية مدينة سطيف، بالاتصال مع محيطها الخارجي المتمثل في التجمعات والمراكز الثانوية التي تحد البلدية في إطار إجراءات وقوانين جديدة تخص العقار والتهيئة والعمران.

إن السلطات العمومية يجب أن تتحرك نحو:

- تجسيد رسم منسجم للتنمية يغطي كل أحياء ومواقع المدينة.

- التحكم في التجمعات السكانية المتناثرة عبر تراب البلدية وجعلها مراكز عمومية منتظمة ومتصلة بالمركز الأم (وسط المدينة).
- إعادة الاعتبار لوجهات الأراضي (POS) على مستوى تراب البلدية من خلال:
  - 1- تمديد المنشآت الاجتماعية (سواء خلق وحدات عمرانية جديدة في المدينة أو تدعيم المراكز الثانوية أو ترقية المجمعات الريفية في المناطق الفلاحية).
  - 2- العمل على توطين كل الخدمات والنشاطات المرتبطة بالحياة اليومية للسكان.
  - 3- توفير المرافق والتجهيزات التي لها تأثير على المنطقة ككل.
  - 4- رسم الهياكل القاعدية التي لها اتصال مع محيط المنطقة.
  - 5- الحفاظ على المحيط الطبيعي أو إعادة انشاءه عن طريق عملية التشجير.
  - 6- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المحلية، من خلال تجنيد كل الإمكانيات المالية المتوفرة لدى السلطات المحلية.
  - 7- العمل على توسيع الأراضي الفلاحية من خلال إصلاحها وتحسين طريقة السقي وتنويع المنتوجات الزراعية التي لها علاقة مع تضاريس ومناخ المنطقة.
  - 8- إعادة الاعتبار لكل ما تزخر به المنطقة من مؤهلات وكفاءات (Aptitudes et vocations) من خلال الاهتمام بقطاع السياحة، الصناعات الحرفية والتبادل بين المناطق.

مقدمة:

إنّ تباطؤ الاستثمار الصناعي في ولاية سطيف بعد التطور الذي شهدته عشرينات السبعينات والثمانينات للقرن العشرين تبعه توقف شبه تام لسيرورة الصناعة في الولاية، هذه الوضعية ميّزها الضعف النسبي للصناعة المحلية التي من المفروض يجب أن تواكب عملية التنمية الصناعية في المنطقة. على المستوى المجالي، فإنّ المبادرات التي أدرجت ضمن عملية التصنيع تركزت على خط سطيف - العلمة، أي أدت إلى اختلال في توازن التنمية على حساب المناطق النائية سواء في شمال الولاية أو جنوبها، حيث يجب إعادة النظر في عملية التوازن الإقليمي والفعالية الاقتصادية للتنمية المستقبلية للولاية.

إنّ المقاربة الجديدة لعملية التنمية في الولاية تتجه نحو التوزيع المتوازن للتنمية والسكان على حدّ سواء. فهذه العملية يمكنها أن تتجسد من خلال خلق صناعات صغيرة ومتوسطة تنشأ في المناطق الاقتصادية للنشاطات (Z.E.A) أو ما يسمى بمناطق النشاطات والمستودعات والتي يجب أن تكون في المناطق النائية للولاية.

إنّ الصناعات الصغيرة والمتوسطة لها أفضلية فيما يخص الجانب التقني لعمليات الانتاج والمناولة، كما تسمح بخلق عدد من مناصب الشغل للمواطنين واستغلال عقلائي للموارد المحلية والبشرية التي لها علاقة بميزة الولاية.

فالبلدان المتقدمة ترى بأنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل إطار متكامل للمؤسسات الكبيرة وهي مصدر لخلق مناصب شغل للسكان. كما أن البلدان المتخلفة ترى بأنها وسيلة فعالة للتنمية الصناعية تتطابق مع إمكانياتها المادية.

إنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في عمليات الاستثمار وخلق مناصب شغل تلعب دوراً مهماً في مسار التنمية الاقتصادية للمنطقة أو للدولة ككل. فهي تشكل أكثر من 90% من مجموع المؤسسات في العالم وتساهم بأكثر من 55% من الناتج المحلي الخام (P.I.B) و65% في الدول المتقدمة.<sup>1</sup>

### المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنافسية في الجزائر

إنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتميز بتعريف موحد لأنّها غير متجانسة في حجمها. فهناك مؤسسات صغيرة ومتوسطة جداً من حيث عدد العمال والحرفيين. التعريف يختلف من بلد إلى آخر، فهو عموماً يأخذ بعين الاعتبار رقم عمال المؤسسات أو عدد العمّال المستخدمين.

عدد كبير من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يأخذون بعين الاعتبار معيار عدد العمال ويحدّدون الرقم من 200 إلى 250 شخص، باستثناء اليابان 300 عامل والولايات المتحدة 500.

على المستوى السياسي، نلاحظ في دول العالم بأن هناك برامج عديدة ومتنوعة ساهمت في تدعيم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالنسبة للجزائر لم تشذ عن هذه القاعدة، حيث أنّ هناك عدّة برامج وهيكل أنشئت لها الغرض نذكر منها:

- قانون التوجيه حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية.
- الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME).
- صناديق الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGARI).
- صندوق الضمان لقروض الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI).

<sup>1</sup> منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

- المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- برامج التأهيل

رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة فيما يخص خلق هذه الهيئات، إلا أنّ هناك صعوبات وعراقيل تصادف هذه المؤسسات تقف ضدّ استمراريتها وتعجز عن تحقيق التنافسية والصورة المطلوبة لبقية المؤسسات الأخرى.

إنّ المهتمين بهذا القطاع أرجعوا هذه الوضعية إلى عدم معرفة العوامل التي تحدّد تنافسية المؤسسات، مما يجعل الإجراءات والقوانين الموجهة لهذه المؤسسات غير مجدية.

إنّ عوامل التنافسية يمكن تصنيفها إلى نوعين:

• العوامل الاقتصادية الجزئية المتعلقة بداخل المؤسسة (تسيير وتنظيم، معرفة، معدات صناعية، تسويق، شراكة).

• العوامل الاقتصادية الكلية المتعلقة بمحيط المؤسسة (هيئات التدعيم، مناخ الأعمال، مرافق، إطار مؤسساتي، سياسة المنافسة).

#### المطلب الأول: الخصائص العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- إنّه من الصعب إيجاد تعريف موحد لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمفهومها يختلف من دولة إلى أخرى.

- بالنسبة للمشرع الجزائري فإنّه اعتمد في تعريفه لهذه المؤسسات على ميثاق Boulogne الصادر عن الاتحاد الأوروبي سنة 2000<sup>(1)</sup>، بحيث يركز على ثلاثة معايير وهي عدد العمال، رقم الأعمال والاستقلالية في تسيير المشروع.

<sup>1</sup> تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002، ص14.

- لقد جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لهذه المؤسسات على مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات بحيث أن المؤسسة المتوسطة تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون وملياري دينار جزائري. أما المؤسسة الصغيرة فهي التي يتراوح عدد عمالها بين 10 و49 عامل ورقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دينار وحصيلتها السنوية لا تتجاوز 100 مليون دينار. أما المؤسسة المصغرة فهي المؤسسة التي تشغل من 1 إلى 9 عمال ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دينار وحصيلتها السنوية لا تتعدى 10 مليون دينار. الجدول الآتي يوضح لنا تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعتها القانونية.

**جدول رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للقانون الجزائري.**

المعايير طبيعة المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (دينار)	الحصيلة السنوية (دينار)	(مليون)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	أقل من 20	أقل من 10	
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100	
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500	

**المصدر:** قانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات

الصغيرة المتوسطة في الجزائر

- ابتداءً من سنة 2000 بدأ حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوسع على مستوى النسيج الوطني، حيث أن الإحصائيات تشير بأن عدد هذه المؤسسات تضاعف أربع مرات خلال عشرية (2001-2010) بعد المصادقة على القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 ووصل إلى حوالي 450000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من مجموع 520000 مؤسسة أي أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 80% من المجموع الكلي للمؤسسات.

## الفصل السادس محاولة إيجاد عناصر وعوامل لتدعيم التنمية في مدينة سطيف انطلاقاً من الموارد والطاقات المتوفرة في المنطقة

- والملاحظ هنا أنّ معدل الشغل في مؤسساتنا هو ثلاثة عمال، مما يشير إلى هيمنة المؤسسات المصغرة على مستوى المجموع الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلادنا، وبالمقارنة مع الدول الأوروبية نجد أنّ هذا العدد يصل إلى 02 في اليونان، 04 في إيطاليا ومن 11 إلى 12 في بريطانيا وهولندا.

- أمّا في أوروبا الشرقية فالمعدل يصل إلى 7 عمال<sup>1</sup>.

- إنّ نسبة المؤسسات المصغرة في بلادنا حسب معطيات وزارة المؤسسات ص و م والصناعات الحرفية لسنة 2010، تشير أنّها تمثل حوالي 97% (أقل من 10 عمال في سنة 2010) بعدما كانت تمثل حوالي 90% بين سنوات 1995 و 2000<sup>2</sup>، كما تشير أيضاً أنّ هذه المؤسسات المصغرة لا تساهم فعلياً في الاستراتيجية التنموية للاقتصاد الوطني.

- وبالمقارنة مع الدول الأوروبية فإنّ المؤسسات المصغرة تمثل 92% من مجموع المؤسسات ص و م سنة 2008 ومن 70% إلى 90% في مجموع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

- فيما يخص كثافة هذه المؤسسات فإننا نسجل ما نسبته 10 مؤسسات لكل ألف ساكن، هذه النسبة بعيدة عن المعايير الدولية التي تعطي نسبة 50 مؤسسة لكل ألف ساكن.

**جدول رقم 02: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين 2001 و 2010.**

2004		2003		2002		2001		السنة
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
72,05	225449	72,05	207949	72,38	189552	73,32	179893	المؤسسات ص و م الخاصة
0,27	778	0,27	778	0,29	778	0,31	778	المؤسسات ص و م العمومية
27,71	86732	27,68	79850	27,31	71523	26,36	64677	حرفيين

<sup>1</sup> منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

<sup>2</sup> الديوان الوطني للإحصائيات

الفصل السادس محاولة إيجاد عناصر وعوامل لتدعيم التنمية في مدينة سطيف انطلاقاً من الموارد والطاقات المتوفرة في المنطقة

100,00	312959	100,00	288577	100,00	261853	100,00	245,348	المجموع
2008		2007		2006		2005		السنة
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
75,45	392013	71,53	293946	71,61	269806	71,71	24584 2	المؤسسات ص.و.م الخاصة
0,12	629	0,16	666	0,19	739	0,25	874	المؤسسات ص.و.م العمومية
24,42	126887	28,31	346'116	28,19	106,228	28,02	96072	حرفيين
100,00	519526	100,00	410959	100,00	376767	100,00	34278 8	المجموع
2010				2009				السنة
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
77,88	524355	77,14	462852					المؤسسات ص.و.م الخاصة
0,08	526	0,1	581					المؤسسات ص.و.م العمومية
22,03	147332	22,76	136551					حرفيين
100,00	673213	100,00	599984					المجموع

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية

جدول رقم 03 والشكل رقم 02: تطور هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين 1995 و

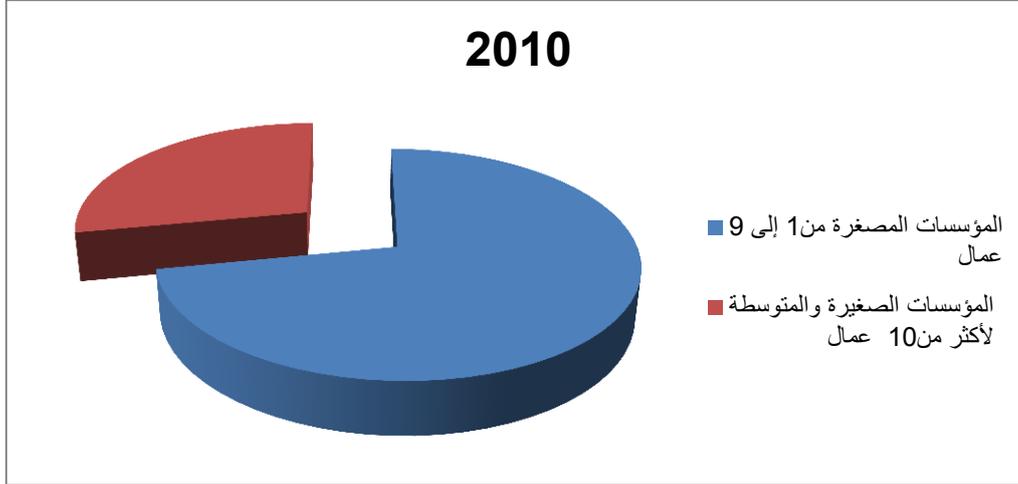
و2010.

2010	2008	2007	2000	1999	1995	السنة
97,45	96,15	95,53	90,00	93,24	91,00	المؤسسات المصغرة من 1 إلى 9
2,55	3,85	4,67	10,00	6,76	9000	المؤسسات ص.و.م العمومية لأكثر من 10 عمال
100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	المجموع

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية

الشكل رقم 01: هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 2010:

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات + تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي + وزارة

الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية.

**المطلب الثاني: التطور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين 2001 و2009**

إنّ الإصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ ثمانينات القرن العشرين أدى إلى تغيير السياسة الاقتصادية تدريجياً والتي أصبحت تتركز على قوى السوق. من هنا ظهر دور المؤسسات الخاصة في لعب الدور المحوري فيما يخص التنمية المحلية والوطنية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات للقرن العشرين. هذه العوامل مجتمعة ساعدت على تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بدأت تلعب دور المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في بلادنا.

في هذا الإطار نحاول تحليل دور المؤسسات ص و م في الاقتصاد الوطني من خلال ثلاثة معايير

وهي: الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة والشغل.

الفصل السادس محاولة إيجاد عناصر وعوامل لتدعيم التنمية في مدينة سطيف انطلاقاً من الموارد والطاقات المتوفرة في المنطقة

إنّ المؤسسات الخاصة تساهم بأكثر من 79% من الناتج الداخلي الخام في الفترة محل الدراسة والتي يتبين على أنّها في تطور مستمر للسنوات القادمة، علماً وأنها كانت منافسة للمؤسسات الأخرى بنسبة 53,6% لسنة 1998<sup>1</sup>. وبالمقارنة مع الدول المتقدمة نجد أن مساهمة المؤسسات ص و م في الناتج الداخلي الخام يصل إلى 57% في اليابان و 64,3% في اسبانيا و 56% في فرنسا و 44% في النمسا و 43% في كندا و 33% في استراليا<sup>2</sup>.

فيما يخص القيمة المضافة، بعدما كانت تساهم بنسبة 40% في سنوات التسعينات للقرن العشرين قفزت إلى نسبة 84,68 سنة 2002 و 87,64% سنة 2007. وبالمقارنة مع الإتحاد الأوروبي فإنّ نسبة القيمة المضافة للمؤسسات ص و م كانت تمثل ما نسبته 57,6% في سنة 2005.

الجدول رقم: 04 يبين لنا تطور مساهمة المؤسسات ص و م فيما يخص المؤشرات الثلاث للمرحلة ما

بين 2001 و 2009.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج الداخلي الخام	القيمة * 1560,2	1679,1	1884,2	2146,7	2364,5	2740,06	3153,77	3666,3	4346,5
%	76,4	76,9	77,1	78,2	78,41	79,56	80,80	82,02	83,33
القيمة المضافة	القيمة * 1486,8	1585,3	1783,77	2038,84	2239,56	2605,68	2986,07	3368,7	3883,3
%	85,35	84,68	85,06	85,53	85,90	86,63	87,64	88,31	88,66
التشغل	القيمة * 1079942	1064983	977,942	888829	592758	1778942	1079942	1079942	1079942
%	79,35	79,03	78,57	78,07	76,76	70,69	76,76	79,03	79,35

ملاحظة: (\*) مليار دينار جزائري

المصدر: وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية.

<sup>1</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

<sup>2</sup> منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

خلاصة القول هو أنّ المؤسسات ص و م لها الأفضلية في خلق النصب الأكبر من مناصب الشغل في بلادنا. فإذا رجعنا إلى الأرقام نجد أنّ في سنة 1985 ما نسبته 61% من مناصب الشغل تمّ خلقها من طرف المؤسسات ص و م وارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 80% عند نهاية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أقل من 500 عامل.

### المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية الكلية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إنّ الجدل حول مفهوم التنافسية يبقى قائماً ما دام التعريف غير محدّد بدقة. فمفهوم التنافسية يمكن أن يكون على مستوى المؤسسة، المنطقة أو الدولة.

فإذا أخذنا مستوى المؤسسة، فإنّ مفهوم التنافسية يرجع إلى الوظائف الداخلية للمؤسسة من جهة وعلاقتها مع العالم الخارجي من جهة أخرى، ومنه نستنتج عدّة تعاريف لمفهوم التنافسية نذكر منها:

• قدرة المؤسسة على المقاومة ضدّ منافسيها أثناء مرحلة معيّنة. التنافسية هي إذن طاقة تعود بالفائدة على المؤسسة ضدّ منافسيها في السوق. فالمردودية أو الإنتاجية هي مقاييس جزئية من المفهوم الأوسع للتنافسية.

• قدرة المؤسسة على زيادة حصص في السوق في محيط نتحكم يفه المنافسة سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

• قدرة المؤسسة الحالية والمستقبلية والفرص التي تمنح للمستثمرين في استغلال الموارد المحلية للبلد وكيفية تحديد معايير السعر والنوعية للسلع الأكثر جاذبية مقارنة بتلك المتعلقة بالمنافسين الأجانب أو المحليين.

• من التعاريف المذكورة أعلاه نستنتج أنّ التنافسية عبارة عن عملية سببية حيث أنّ العوامل التي تحددها مرتبطة بالمؤسسة وبمحيطها وبالمنتج.

- الذي يهنا هنا هو عامل محيط المؤسسة لأنه هو الذي يعمل على تدعيم وتشجيع التنافسية.
- هناك أربعة عوامل اقتصادية كلية رئيسية للتنافسية مرتبطة بمحيط المؤسسة وهي: هيئات الدعم، مناخ الأعمال، المرافق، الإطار المؤسسي وسياسة المنافسة.
- إنَّ تنافسية المؤسسات في الجزائر حاضرة منذ دخولها سوق المنافسة مع اتفاقية التعاون مع الاتحاد الأوروبي في 01 سبتمبر 2005 ومشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بداية من سنة 2010.

- التنافسية تقتضي كما أشرنا إلى الاهتمام بالمؤسسة ومحيطها ومنه ينبغي التطرق في هذا المطلب إلى العناصر التالية:

#### الفرع الأول: هيئات الدعم

- مجموعة من المؤسسات والهيئات والبرامج تم اعتمادها منذ بداية سنوات 1990 قصد ضمان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

#### I. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تم إنشاء هذه الوزارة سنة 1991 من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الوزارة وكّلت لها

#### المهام التالية:

- تطوير المؤسسات الصغيرة وترقيتها.
- توفير كل إجراءات التحفيز والدعم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إيجاد الحلول لمعالجة مشاكل هذا القطاع.
- تحضير كل الإحصائيات وتوفير كل المعلومات الضرورية لمساعدة المستثمرين في هذا المجال.

• تبني سياسة محكمة لترقية هذا القطاع والعمل على تحضير برنامج للإصلاح الاقتصادي على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• للإشارة نقول أنه تم إنشاء عدّة هيئات متخصصة تحت إشراف وزارة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قصد ترقية هذا القطاع نذكر منها:

- مشاتل وحاضنات المؤسسات

- مراكز الدعم

- مركز وطني استشاري

## II. هيئات ومؤسسات متخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إضافة إلى وزارة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المشار إليها سابقاً، فإنّ هناك هيئات حكومية

ومؤسسات متخصصة تلعب دوراً فعالاً في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر:

• الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)

• الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (APSI)

• الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI)

• الهيئات التكاملية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

• صندوق ضمان القروض (FGAR)

• لجان المساعدة، توطين وترقية الاستثمار (CALPI) والوكالة للتنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية

لتسيير القروض المصغرة.

• صناديق الدعم ونذكر منها:

- الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب.

- الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية لمناطق الهضاب العليا.
- الصندوق الوطني للبيئة.
- صندوق الضبط والتنمية الفلاحية.
- صندوق ترقية الاستثمارات.
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية.
- الصندوق الوطني للحفاظ على الشغل.
- صندوق التهيئة الإقليمية.
- الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- صندوق التكوين المهني المتواصل والتدريب
  - الهيئات المهنية والمالية:
- الفرقة الوطنية للتجارة (CNC)
- الجمعيات المهنية
- المؤسسات المالية

### III. برامج الدعم لتنافسية المؤسسات

إنّ الجزائر وضعت تحت تصرف مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة مجموعة من البرامج موجهة لدعم وتعزيز التنافسية.

ومن هذه البرامج نذكر:

- البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية
- البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### الفرع الثاني: مناخ الأعمال

إنّ الإطار المؤسّساتي في الجزائر عرف تغييرات جذرية منذ عام 1990. بعد أكثر من عشرين سنة من هيمنة القطاع العمومي، منحت الدولة فرصة رسمية للقطاع الخاص للخروج من قوقعته من خلال سنّ قوانين مختلفة تخص تنمية الاستثمار الخاص كما أشرنا إليه سابقاً. رغم الإجراءات القانونية المدعّمة للقطاع الخاص نحو الإصلاح الجبائي وقانون الأعمال والإدارة تبقى بعيدة عن الاستجابة لمتطلبات السوق.

إنّ مناخ الأعمال يمكن تحليله من خلال ثلاث مستويات:

- مؤشرات الحوكمة العمومية.
- تقييم مناخ الاستثمار
- مؤشرات ممارسة الأعمال

### الفرع الثالث: المرافق

فيما يخص المرافق، فإنّ التقرير الدولي للتنافسية المنعقد كل سنة من طرف (Word economic Forum) تصنف الجزائر لسنة 2015 من 140 دولة في المرتبة 87. وبالمقارنة مع بعد الدول العربية فإننا نجد أن المغرب احتل المرتبة 72، مصر، تونس المرتبة 92 والإمارات العربية المرتبة 23. وبالتفصيل، فيما يخص البنية التحتية، فإنّ الجزائر صنفت في المراتب التالية:

- البنية التحتية العامة: 105
- نوعية الطرقات: 79
- نوعية الموانئ: 117
- الأسواق المالية: 137

- وفرة الخدمات المالية: 133
- سهولة الحصول على القروض: 135
- التشريع الضريبي والثقة في النظام الضريبي: 138
- فعالية أسواق السلع: 135
- سلامة البنوك: 133
- المنافسة المحلية: 136
- تعقد إجراءات انطلاق المشاريع: 139
- وفرة الخبراء والمهندسين: 61
- الابتكار: 128

#### الجدول رقم: 05

الفرق	تصنيف 2015	تصنيف 2008	التصنيف الدول
-9	23	14	الإمارات العربية
-58	92	34	تونس
-2	72	70	المغرب
-59	119	60	مصر
-3	87	84	الجزائر

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي 2015 The Global competitiveness Report

#### الفرع الرابع: الإطار المؤسسي

إنّ الجزائر تعهدت منذ نهاية سنوات 1980 بضمان إطار مؤسسي مناسب لاقتصاد السوق وتطوير القطاع الخاص. عدة قوانين تمت صياغتها قصد تشجيع طرق إنشاء المؤسسات والإجراءات الإدارية المطابقة لها.

## الفصل السادس محاولة إيجاد عناصر وعوامل لتدعيم التنمية في مدينة سطيف انطلاقاً من الموارد والطاقات المتوفرة في المنطقة

لكن هناك فرصة ثم استنتاجها فيما يخص إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو أن هذه الأخيرة لم تستفد من محيط مؤسستي مناسب لدعم توطينها وعصرنتها.

عدة دراسات تم تحليلها فيما يخص تطوير القطاع الخاص في الجزائر ومناخ الأعمال وكذلك النظام القانوني والتشريعي الذي يخص المؤسسات تشير بأن هناك عدة عيوب واختلالات تم رصدها نذكر منها على سبيل المثال: بطئ في الإجراءات الإدارية، تعقد في إنشاء وتشغيل المؤسسات، ترجمة غير كافية لنصوص التشريعات، نقص في المعلومات...إلخ.

فعلى سبيل المثال فإنّ الجزائر تحتل المرتبة 141 فيما يخص تعقد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

فإذا ما قارناها مع تونس، فإنها تحتل المرتبة 37 والمغرب المرتبة 62.<sup>1</sup>

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف

جدول رقم 06: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط 2014/12/31

القطاع	مؤسسة منشأة	مناصب العمل	
		مؤسسات	مناصب العمل
		مشطوبة	محدثة
الفلاحة و الصيد البحري	21	34	254
المياه و الطاقة	0	16	0
الخدمات و الأشغال العمومية البترولية	0	0	0
المحروقات	0	0	0
المناجم و التنقيب	73	61	115
الصناعات المعدنية	72	114	215
مواد البناء سيراميك و زجاج	216	363	457
البناء و الأشغال العمومية	782	1274	685
كيميائيات (مطاط و بلاستيك)	1	13	89
الصناعات الغذائية،تبغ و كبريت	81	167	209
صناعة الألبسة و النسيج	15	11	87
صناعة الجلود و الأحذية	1	0	5
الصناعة الخشبية،الطباعة و الورق	188	160	684

<sup>1</sup>. البنك الدولي 2010.

الفصل السادس محاولة إيجاد عناصر وعوامل لتدعيم التنمية في مدينة سطيف انطلاقاً من الموارد والطاقات المتوفرة في المنطقة

64	93	109	43	صناعات مختلفة
297	283	341	266	النقل و المواصلات
645	830	515	483	التجارة
247	232	68	195	الفندقة، المطاعم، المقاهي
478	1800	187	429	الخدمات المقدمة للمؤسسات
21	12	100	12	الشؤون العقارية
29	27	110	16	المؤسسات المالية
288	212	538	212	مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد
0	0	0	0	مختلف الخدمات الغير تجارية المقدمة للجماعة
3307	5762	4732	3167	المجموع

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة+ غرفة الصناعة التقليدية والحرفية بالولاية

جدول رقم 07: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الكبرى إلى غاية

2014/12/31

عدد العمال	عدد المؤسسات حسب التصنيف المعتمد			القطاعات الكبرى	
	م-متوسطة-50-	م-صغيرة-10-	م-مصغرة-		
	المجموع	250	49	9-1	
10898	114	47	115	1388	المؤسسات الصناعية
18338	251	46	259	2914	مؤسسات الأشغال العمومية و البناء
18533	154	30	195	5860	مؤسسات ذات الطابع الخدماتي
47769	519	312	569	10162	المجموع

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة+ غرفة الصناعة التقليدية والحرفية بالولاية

الفصل السادس محاولة إيجاد عناصر وعوامل لتدعيم التنمية في مدينة سطيف انطلاقاً من الموارد والطاقات المتوفرة في المنطقة

جدول رقم 08: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مناصب العمل حسب قطاعات النشاط إلى

غاية 2014/12/31

القطاع	مؤسسات مصغرة	مؤسسات صغيرة	مؤسسات متوسطة	المجموع	مناصب العمل
الفلاحة والصيد البحري	310	18	8	336	1125
المياه والطاقة	20	7	3	30	405
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	0	0	0	0	0
المحروقات	5	5	3	13	327
المناجم والتنقيب	47	39	3	89	1154
الصناعات المعدنية	90	12	0	102	409
مواد البناء سيراميك وزجاج	710	74	21	805	6125
البناء والأشغال العمومية	2819	215	38	3072	13854
كيميائيات (مطاط وبلاستيك)	46	7	6	59	665
الصناعات الغذائية، تنبغ و كبريت	513	23	22	558	3954
صناعة الألبسة والنسيج	125	6	0	131	397
صناعة الجلود والأحذية	17	0	4	21	386
الصناعة الخشبية، الطباعة والورق	701	16	4	721	1598
صناعات مختلفة	213	30	16	259	2102
النقل والمواصلات	1101	19	6	1126	1394
التجارة	2875	87	13	2975	7154
الفندقة، المطاعم، المقاهي	711	21	0	732	1315
الخدمات المقدمة للمؤسسات	1159	53	10	1222	5245
الشؤون العقارية	56	7	5	68	711
المؤسسات المالية	65	41	9	115	1836
مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد	1102	21	3	1126	2103
مختلف الخدمات الغير تجارية المقدمة للجماعة	4	0	0	4	17
المجموع	12689	701	174	13564	52276

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة+ غرفة الصناعة التقليدية والحرفية بالولاية

تعليق: حسب الجدول رقم 06، نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو القطاع الذي يهيمن على مجموع نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد 782 مؤسسة ومناصب شغل تصل إلى 685 منصب عمل، يليه قطاع النشاطات التجارية بـ 483 مؤسسة و515 منصب عمل ثم قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسة بـ 429 مؤسسة و187 منصب عمل.

بالنسبة للقطاعات التي تضم عدد كبير من العمال نذكر:

- قطاع الخدمات التجارية المقدمة للأفراد ويوفر 538 منصب عمل
- قطاع مواد البناء (سيراميك وزجاج) ويوفر 457 منصب عمل

في المجموع نحصي ما يقارب 3167 مؤسسة صغيرة ومتوسطة توفر حوالي 5762 منصب عمل.

وعلى العموم فإذا تم تقسيم هذه المؤسسات على القطاعات الكبرى للنشاط (جدول رقم 07)، فإننا نجد

قطاع الخدمات هو النشاط المسيطر على مستوى الولاية بعدد 6005 وعدد عمال يقدر بـ 18533، ثم

قطاع الأشغال العمومية والبناء بعدد 3219 وعدد عمال يقدر بـ 18338، ثم المؤسسات الصناعية بعدد

1550 وعدد العمال يقدر بـ 10898

بالنسبة لتوزيع النشاطات حسب حجم المؤسسات (الجدول رقم 08) (فإننا نلاحظ أن المؤسسات

المصغرة تهيمن على أغلب القطاعات الأساسية نذكر:

- قطاع التجارة يستحوذ على 2875 مؤسسة مصغرة مقابل 87 مؤسسة صغيرة و13 مؤسسة متوسطة
- قطاع البناء والأشغال العمومية يستحوذ على 2819 مؤسسة مصغرة مقابل 215 مؤسسة صغيرة و38 مؤسسة متوسطة

• قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات يستحوذ على 1159 مؤسسة مصغرة مقابل 35 مؤسسة صغيرة

و10 مؤسسة متوسطة

• قطاع الخدمات التجارية المقدمة للأفراد تضم 1102 مؤسسة مصغرة مقابل 21 مؤسسة صغيرة و03 مؤسسات متوسطة

• قطاع النقل والمواصلات يضم 1101 مؤسسة مصغرة مقابل 19 مؤسسة صغيرة و06 مؤسسات متوسطة.

في خلاصة هذا المبحث يمكننا استنتاج ما يلي:

- تتركز أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقر الولاية
- هيمنة قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذلك التجارة خصوصاً في سطيف والعلمة (مدن تجارية بامتياز) إضافة إلى مواد البناء، الخدمات والنقل.
- ما يلاحظ في استراتيجيات المستثمرين أنهم يميلون نحو توطين مؤسساتهم على مستوى المراكز العمرانية الكبرى بهدف الاستفادة من المرافق المتوفرة في هذه المناطق وتحقيق اقتصاديات خارجية إيجابية التي لا يمكن إيجادها في المناطق الأخرى للولاية
- هذا السلوك لا يتماشى مع الأهداف التي سطرته الدولة فيما يخص إعادة بعث النشاط الاقتصادي الذي يصبو إلى:

- امتصاص البطالة
- تنمية التوازن الجهوي
- الحفاظ على الأراضي الزراعية
- التنمية المنسجمة للمراكز العمرانية
- تثبيت السكان وتخفيض الهجرة الريفية
- الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين.

وفي هذا الصدد تنتظر السلطات العمومية مهمة توجيه وتحسيس وإعلان لمختلف المستثمرين المحتملين حول فرص الاستثمار في القطاعات التي تدخل في استراتيجية التنمية نحو المناطق المحفزة عبر تراب الولاية حسب القوانين التشريعية المعدة لذلك.

لهذا الغرض توجد منطقة للمستودعات والنشاطات في المحيط التخطيطي للولاية موجه لاحتواء الطلب المتزايد للمستثمرين في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المبحث الثالث: سياسة دعم الابتكار**

**المطلب الأول: تشخيص حالة الابتكار**

في إطار تحديد الإشكالية الصعبة التي تربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار، دراسات مختلفة في الجزائر أعطت النتائج التالية:

- صعوبة العلاقة التي تربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعة
- فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص عمليات الابتكار، وكذلك بالنسبة لمراكز البحث غير قادرة على تقييم أبحاثها ودراساتها حول المنتجات محل البحث وربطها بالمؤسسة
- إنَّ المستوى التكنولوجي في المؤسسة غير مهيكَل في إطار عملية محددة الأهداف
- إنَّ مدراء المؤسسات غير مهتمين بأهمية الابتكار كعامل تنافسي ومنه انخفاض التقارب بين مراكز البحث والجامعة
- إنَّ عمليات البحث والتطور دائماً معطلة بسبب نقص في الإجراءات التحفيزية فيما يخص التمويل وكذلك صعوبة ترجمة نتائج البحث على أرض الواقع

- إن عمليات البحث تتطلب ميزانيات معتبرة من قبل عدة قطاعات وزارية منها وزارة الصناعة والتجارة، السلطات المحلية...

#### المطلب الثاني: الأهداف

- إن الأهداف المسطرة تتطلب تدخل الدولة من أجل إرساء سياسة محكمة لترقية وتنمية التطور التقني في إطار نظام وطني للابتكار والذي يجب أن يتحقق من زاويتين اثنتين وهما:
- تبني سياسة للابتكار تحقق مجموعة من الأهداف المنسجمة وتنفيذ هذه البرامج المسطرة
  - العمل على وضع مجموعة من المؤسسات والهيئات المكلفة بتنفيذ هذه السياسة.

#### الفرع الأول: الهدف الاستراتيجي

- إن الهدف الاستراتيجي لدعم الابتكار التكنولوجي هو ترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو الضمان الأساسي لاستمرارية المؤسسة وسير نشاطاتها الإنتاجية والتجارية من خلال استعمال وسائل جديدة للتسيير ضمن خلق علاقة تبادلية بين عالم الأبحاث والمؤسسة وتسهيل عمليات الانتقال بينهما.

#### الفرع الثاني: الأهداف العملية

- تشجيع كل المبادرات الابتكارية داخل المؤسسة وتدعيم القدرات التكنولوجية ووضع وسائل تكنولوجية جديدة في الاتصال والمعرفة
- تطوير القدرات الابتكارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتكيف أكثر مع التحولات التكنولوجية
- تحسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية الابتكار التكنولوجي في ترقية التنافسية طبقاً لاتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإمكانية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة
- العمل على خفض نسبة زوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة النشأة من خلال خلق حاضنات ومشاتل وكذلك مراكز ومكانزمات لتسهيل وظائف هذه المؤسسات

• تحسين المحيط المؤسسي وتكييفه مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أخطار المنافسة الوطنية والعالمية

• تدعيم الروابط بين السلطات العمومية وأرباب المؤسسات والجمعيات المهنية فيما يخص إعطاء آرائهم واقتراحاتهم في الميدان

• تدعيم العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعة.

• الابتكار له دور رئيسي في اقتصاد السوق من خلال أنه يمثل:

1- السلاح القوي للمنافسة فيما يخص الإبداع وتغطية كل الحاجيات الجديدة في سوق المنتجات

2- تخفيض للتكاليف وأسعار البيع

3- الانفتاح نحو الأسواق العالمية.

**المطلب الثالث: الأعمال موضع التنفيذ**

إنّ المقترحات التي سوف تتناولها يمكنها تحسين وتطوير الابتكار والإبداع وإمكانية بلوغ مستوى التنافسية العالمية.

**الفرع الأول: إعداد سياسة وطنية للابتكار**

تتطلب هذه العملية خلق علاقة تبادلية ومتكاملة بين سياستين عموميتين وهما:

• سياسة البحث العلمي الوطني

• سياسة الابتكار خاصة فيما يتعلق بإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إنّ مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ليست لها القدرة على البحث التطبيقي بحيث يجب تدعيمهم

من طرف السلطات العمومية مع التحلي بروح المسؤولية فيما يخص الأخطار التي قد تنجم عن عمليات

الابتكار. وبالتالي يجب أن تتلقى هذه المؤسسات الدعم من جهات متعددة مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية في:

نسبة نمو مرتفعة عالية، مردودية جيدة، خلق مناصب شغل، تنمية الصادرات.

بالإضافة إلى ذلك الأخذ بعين الاعتبار كل المزايا والعوائق الموجودة في بلدنا نذكر منها: وفرة الموارد، القرب من الأسواق، تجارب متراكمة...

### الفرع الثاني: خلق شبكات للبحث والابتكار

تتطلب هذه العملية خلق شبكات جهوية للابتكار تعمل على جمع كل الأعوان المساهمين في عمليات الابتكار؛ نذكر:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة وكذلك الباحثين في القطاع العمومي والخاص بالإضافة إلى رؤوس الأموال الضرورية للاكتشافات والأبحاث المستقبلية.
- إن هذه الشبكات تلعب دور فيما يخص:
  - تحليل تطور حاجيات الأسواق المستهدفة
  - الباحثين المتخصصين في قطاعات النشاطات المختلفة
  - تحديد لكل نوع من الطلبات الإجابات التكنولوجية المطابقة لإنتاجه
  - العمل على جلب الكفاءات الضرورية لكل تخصص بما فيها الكفاءات الأجنبية.
  - إعلام أعضاء هذه الشبكات من خلال تنظيم ملتقيات، ندوات، أيام دراسية ومطبوعات إعلامية
  - تقييم أهمية البرامج المقترحة ومدى مطابقتها للأولويات المقدمة من طرف مسؤولي الشبكات
  - توفير كل الإمكانيات الضرورية للعمل: مرافق، تجهيزات، تمويل، فريق العمل...

- تنسيق العمل بين الأعضاء وخلق روابط مع شبكات المناطق الأخرى وحتى الدولية (تبادل الخبرات إرسال الخبراء...)

- شبكات الابتكار هذه يمكنها جمع أكبر عدد من الهيئات المحلية المعنية بالبحث والتطور نذكر منها: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مخابر عمومية وخاصة، مدارس المهندسين، مدارس التسيير والإدارات المحلية التابعة لبعض الوزارات بالإضافة إلى الهيئات التي تدير هذه الشبكات أي مجلس الإدارة ومستشارين تكنولوجيين. كما يمكن أن تقيم هذه الشبكات داخل المناطق الصناعية الأكثر تمثيلاً في المنطقة.

#### الفرع الثالث: إعداد دعائم وثائقية

تتطلب هذه العملية إعداد مطبوعات ووثائق لهذه الشبكات من خلال:

- إعداد دفتر وطني للتكاليف قصد مساعدة هذه الشبكات، تنسيق أعمالها بالتطابق مع التوجهات والسياسات المسطرة من طرف السلطات العمومية وإفادة الشبكات الأخرى بالتجارب السابقة الناجحة.
- إعداد دليل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة الكفؤة فيما يخص إدارة أعمال المشاريع الابتكارية، دراسة حالات...، وفي حالة نقص في هذه الكفاءات يمكن الاستعانة بالشراكة الدولية.

#### الفرع الرابع: تكوين مدراء المؤسسات

يجب الإشارة هنا إلى أنّ هناك برامج لتكوين مدراء ومسيري المؤسسات خاصة تلك الموجهة للابتكار، قصد تطوير الإبداع والفكر المؤسسي المبني على مفهوم الشراكة كما تنص عليه "اتفاقية بولونيا" التي انضمت إليها بلادنا.

فالهدف النهائي لهذا التكوين هو خلق كفاءات كتلك الموجودة في الدول المتقدمة، فيما يخص الموقع التنافسي للمؤسسة، الفكر التسويقي (Ben chmarking)، المرونة العامة، التحفيز نحو زيادة حجم

المؤسسة عن طريق الشراكة مع المؤسسات الأخرى...إلخ. وبالموازاة يجب تحضير لتكوين مسيري هذه المؤسسات المبتكرة تماشياً مع التقنيات المتطورة للإبداع، تسيير المشاريع، التجارب الموجهة للأسواق، حساب وتحليل التكاليف، تكنولوجيات متطورة للمواد...

#### الفرع الخامس: تنظيم مسابقات وطنية

بالتنسيق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية مع التعليم العالي والبحث العلمي يمكنها تنظيم مسابقات وطنية لاختيار أحسن مشاريع الإبداع للمؤسسات المبتكرة التي يجب أن تتلقى الدعم من طرف الدولة خاصة في بداية النشأة وفي مراحل جمع المعلومات والمعرفة وتسيير المشاريع...

هذه المبادرة تعطي مصداقية وتحفيز أكثر للمؤسسات السائرة في طريق الإبداع خاصة بالنسبة للشباب الباحثين من خلال حصولهم على جوائز تقديرية للعمل أحسن نحو الابتكار.

#### الفرع السادس: تكوين الموظفين

الدولة من خلال هيئاتها عليها مساعدة هذه المؤسسات في توظيف إطارات جامعية (مهندسين-باحثين) لتكوين فرق داخلية في المؤسسات مكلفة بالبحث والتطور. كما عليها المساهمة في تمويل جزئي لأجور الموظفين من 20 إلى 30% خلال على الأقل السنتان الأولى للتوظيف. هذه المبادرة تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على أكبر فعالية ممكنة في المستقبل.

#### المطلب الرابع: الإمكانيات

#### الفرع الأول: وضع مشاتل أو حاضنات

هذه العملية تتطلب إنشاء مشاتل أو حاضنات عمومية داخل المؤسسات تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو وزارات أخرى من أجل:

- استقبال ومرافقة خلال عدد معين من السنوات مشاريع حول إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة.
- هذه المشاتل أو الحاضنات يمكنها ربط علاقة بين أصحاب المشاريع وبقية الشركاء منهم هيئات الإعلام التكنولوجية الاقتصادية، التجارية، المالية، الصناعية...
- المرافقة تكون على مستوى كل المجالات التي لها علاقة بكل أنواع المشاريع المعتمدة: إدارة أعمال، قانون، تكنولوجيا، اقتصاد، تسويق...
- هذه الحاضنات تلعب دوراً في تكوين الاختصاصات داخل الشبكات وتقديم الخيمات والإيواء.
- الوزارات المعنية يمكنها تقديم علامات تجارية للحاضنات التي أثبتت مكانتها وعززت صورتها فيما يخص إعطاء ضمان للشركاء المحتملين.
- هناك مراسيم وزارية أصدرت بتاريخ 2005/11/05 فيما يخص إنشاء الحاضنات حيث تمّ اختيار إحدى عشر حاضنة تقع في المدن الجزائرية الكبرى ولها وضع قانوني تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية.
- وضع لجنة خاصة للتقسيم الدوري حول الحاضنات وتحت سلطة الوصايا: تشكيل هيئة على المستوى الوطني يمكنها جمع كل الحاضنات العمومية في إطار علاقات تبادلية مثلى.

#### الفرع الثاني: إنشاء وتعزيز المراكز التقنية

إذا أخذنا على سبيل المثال القطاع الصناعي، فإنّ السلطات العمومية عملت على إنشاء مراكز تقنية من أجل مرافقة المؤسسات في المشاريع التنموية وعلى مستوى مجالات متعددة (المواد والبناء، النسيج والجلود..

هذه المراكز يمكن تعزيزها بمنحها كل الإمكانيات التي تسمح لها التكفل بالبرامج التأهيلية المعتمدة

لدى الوصايا.

### الفرع الثالث: منح مساعدات مالية وجبائية

وتتعلق هذه المنح بالمساعدات المالية والتخفيضات الجبائية التي تقدمها الدولة إلى الإدارة المسيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة. في العموم نجد أن التمويل الخارجي لهذه المؤسسات (خواص أو بنوك) يترددون في بداية تمويل هذه المشاريع (بسبب فعاليتها ومردوديتها) وبالتالي فاحتمالات الفشل تكون متوقعة. على السلطات العمومية إذن التدخل لإكمال كل الثغرات أو الاسهامات التمويلية الناقصة لدى المستثمرين والمقاولين.

هذه المساعدات يمكنها أن تكتسي عدّة أشكال مختلفة نذكر منها:

- تقديمات مالية للمؤسسات الني لديها مشاريع للابتكار يمكنها أن تصل إلى 50% من نفقات المؤسسة خلال المراحل التي يمر عليها المشروع قبل مرحلة التصنيع والتسويق
- المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لهذه المؤسسات تخص فقط تلك الموجهة للابتكار أي خدمات مخابر البحث. أما النفقات الداخلية فتخص المؤسسة لوحدها مثل تكاليف الموظفين، شراء التراخيص، تصميم نماذج، تكاليف التجارب...
- أثناء المراحل الأخيرة للمشروع (التصنيع والتسويق) يمكن للمؤسسة اللجوء إلى القروض البنكية والأسواق المالية
- إن تمويل هذه المساعدة لا يكون إلا عن طريق الهيئات العمومية المتخصصة
- إن المؤسسات المبتكرة الحديثة النشأة (أقل من خمس سنوات) والتي تخصص نسبة هامة من نفقاتها (حوالي 10%) نحو البحث والتطور يمكنها الاستفادة من تخفيضات جبائية على الأرباح المحققة خلال الخمس السنوات الأولى.

الفرع الرابع: وضع مرصد للابتكار:

إنّ المساعدات التي تقدمها السلطات العمومية لا تكون فقط على المستوى المالي وإنما تمس كذلك كل محيط المؤسسة. ففي مجال الإعلام وفي عالم يشهد تغيرات مستمرة، فإنّ على الدولة إنشاء معهد أو مرصد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل:

- إعلام وتكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة حول نظام حماية الملكية الفكرية، هذه المبادرة مهمة خصوصاً لحماية وتحفيز المبدعين
- وضع تحت التصرف مؤشرات المقارنة مع البلدان الأخرى. هذه المؤشرات تعتبر بمثابة معايير تسمح للسلطات العمومية بتقييم النتائج وتسطير الأهداف
- هذا المرصد يهدف إلى تدعيم قاعدة المعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها وعلاقتها مع عملية الابتكار.

المطلب الخامس: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)<sup>1</sup>

أنشئت هذه المؤسسة من أجل تطبيق سياسة ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرسوم تنفيذي رقم 05 - 165 في 2005/05/03. هذه الوكالة أسندت لها المهام التالية:

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية فيما يخص ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تطبيق البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعتها
- تدعيم الخبرات ومجالس الإدارات لدى هذه المؤسسات
- تقييم الفعالية والكفاءة وتنفيذ البرامج القطاعية مع اقتراح كل التصحيحات الضرورية في الأوقات المناسبة

- إعداد عمليات الإحصاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص النشأة، توقيف أو تغيير الأنشطة

<sup>1</sup> Agence nationale de développement de la petite et moyenne entreprise.

- إعداد دراسات حول المجالات والظروف الدورية والاتجاهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ربط العلاقة مع المؤسسات والهيئات المعنية الأخرى بتعزيز الابتكار التكنولوجي واستعمال التكنولوجيات الحديثة فيما يخص الإعلام والاتصال
- جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة في الميادين التي تنشط فيها هذه المؤسسات.
- في خلاصة هذا المبحث، يمكننا القول بأنّ على شركاء الابتكار العمل على ما يلي:
- تنسيق كل التشريعات والمراسيم الصادرة من طرف الدولة في كافة مجالات الابتكار والبحث
- تحسين مستوى النظام الحالي فيما يخص منح التراخيص
- تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السائرة في طريق الابتكار بالوسائل المالية الضرورية
- دعم تطوير التكنولوجيات الحديثة وربطها بالسوق
- تجنيد البرامج الوطنية للبحث والابتكار ومصادر التمويل
- تبني المقترحات الخاصة بإنشاء صندوق وطني لدعم الابتكار
- إنشاء شبكات لربطها بين البحث والمؤسسة
- تنظيم مسابقة وطنية لتمكين الابتكار (جائزة وطنية للابتكار)
- إنشاء نظام وطني لرصد الابتكار والبحث الصناعي بهدف تحسين عملية الرصد وتحليل الاستثمارات الخاصة في ميادين البحث والابتكار بمستوى عالي.

#### المبحث الرابع: اتجاهات التنمية المقترحة من طرف مجموعة CNEAP/URBA Sétif<sup>1</sup>

إنّ برنامج الحكومة حدّد تدخل الدولة على عدة مستويات فيما يخص التكفل بأنشغالات المواطنين المحلية في التحسين النوعي والدائم لمستوى معيشة المواطنين. فأشكالية التنمية المحلية اليوم هي كيفية الاستغلال

<sup>1</sup> CNEAP: Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement  
URBA Sétif : Centre d'études et de réalisations en urbanisme de Sétif.

الأمثل للموارد وتتمين الطاقات المحلية، ومن هذا المنطلق ينبغي إعداد استراتيجيات للتنمية المحلية المستدامة تتركز على الأهداف الآتية:

- تحسين مستوى الشغل، المداخل وظروف معيشة المواطنين
  - تطوير وتنويع النشاطات الاقتصادية
  - العمل على إزالة الفوارق الإقليمية في إطار التهيئة وتدعيم التماسك الاجتماعي
  - تطوير جاذبية وتنافسية الأقاليم اتجاه الانفتاح الاقتصادي العالمي
  - حماية المحيط وتتمين الموروث التاريخي والثقافي.
- ومن أجل بلوغ هذه الأهداف فإنّ هناك عدّة اتجاهات للتدخل من طرف المجموعة المذكورة آنفا من خلال كفاءاتها وتجاربها وأنشطتها في الميدان.

#### الاتجاه الأول: استراتيجية التنمية المستدامة في ولاية سطيف

إنّ هدف هذا الاتجاه يقتضي إعداد مشروع لتنمية الولاية من خلال خلق علاقة بين ما يلي:

- طاقات الولاية (موارد فلاحية، صناعية، سياحية، ثقافية، إيكولوجية...)
  - موارد بشرية (الكفاءات، التأهيل، كوادر المؤسسة، ثروة ثقافية محلية...)
  - الاندماج في اتجاهات التهيئة الإقليمية (مرافق، تجهيزات، آفاق اقتصادية، برامج خاصة بالمنطقة...)
- يسمح هذا المشروع لتوجيه تنمية الولاية في إطار نظرة منسجمة ومتكاملة للإستراتيجية المحلية للتنمية وهذا يكون طبعاً بعد تحليل وتشخيص مستوفي للوضعية العامة والشاملة للولاية.

### الاتجاه الثاني: دعم استراتيجية التنمية الريفية للولاية:

يتضمن هذا الاتجاه تطبيق برنامج التنمية الريفية على مستوى الولاية، فهو يهدف إلى مرافقة مصالح الولاية نحو تطبيق البرامج على مستويات متعددة (أدوات التشخيص، القدرة على التشخيص، إبراز المشاريع، المرافقة والإنجاز)

وتهدف هذه الدراسات إلى ما يلي:

- ترتيب وتصنيف البلديات الريفية في الولاية (تعريف المؤشرات)
- تقييم الطاقات وآفاق التنمية في المناطق الريفية (على المستوى الطبيعي، الاقتصادي والاجتماعي).
- إعداد نظام للمتابعة والتقييم في إطار استراتيجية التنمية الريفية والبرامج المسطرة (لوحة القيادة لكل بلدية ولكل مشروع)
- عملية التكوين موجهة خصوصاً نحو الفاعلين المحليين
- تحديد الحاجيات والمطالب الأساسية لمختلف الفاعلين المحليين (السكان، المتعاملين الاقتصاديين...)
- عملية التقييم للنمو الديموغرافي وتدفقات السكان الريفيين.

### الاتجاه الثالث: دعم التنمية البشرية في الولاية

يحدّد هذا الاتجاه أهداف كيفية تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال تثمين الاستثمارات فيما يخص قطاع التربية، الصحة، السكن، وتحسين الإطار المعيشي للسكان الأكثر تهميشاً من خلال:

- إعداد الخريطة المدرسية للولاية
- إعداد الخريطة الصحيّة للولاية
- إعداد الخريطة الاجتماعية (المناطق الأكثر فقراً، السكان المهمّشين...)
- تقييم وترتيب حاجيات السكان في الأحياء والمراكز الريفية.

#### الاتجاه الرابع: دعم السلطات المحلية

يهدف هذا الاتجاه نحو عصرنة وتأهيل السلطات المحلية من خلال:

- التدقيق الوظيفي للبلديات
- عصرنة تسيير الأفراد، الإمكانيات والمصالح المحلية
- القدرة على التأهيل لاستعمال التكنولوجيات الحديثة
- العمل على تقييم وكيفية استعمال تراث البلديات
- تحسين قدرات الأفراد فيما يخص التسيير الجماعي.

#### الاتجاه الخامس: وسائل المساعدة على أخذ القرار:

يهدف الاتجاه نحو تحسين قدرات التشخيص والقدرة على أخذ القرار والمتابعة من خلال:

- إعداد نظام للإعلام المركزي والإقليمي
- إعداد نظام للتنمية الخاصة
- وضع مكانزمات للتنسيق مع المجتمع المحلي.

#### الاتجاه السادس: خيارات التهيئة العمران لمدن الولاية:

يعمل هذا الاتجاه على تغيير بعض المظاهر السلبية المسجلة فيما يخص تنمية المدن الكبرى (اختلالات، سوء تنظيم، فوضى عمرانية) وجاذبيتها لمحيطها الريفي. وبالتالي فالقرارات يجب أن تنصب فيما يلي:

- إعداد تنظيم شبكة عمرانية وريفية وضمان أحسن للنمو العمراني
- اقتراح إعادة تأهيل وتهيئة النسيج العمراني والريفي.

### الاتجاه السابع: ترقية الحركات الجماعية للاتصال الاجتماعي

يتضمن هذا الاتجاه التكفل بالانشغالات والمطالب الأساسية للمجتمع من خلال:

- خلق نظام للاستماع والاستجابة لتطلعات السكان المحليين
- تنظيم تكوينات متخصصة لصالح كوادر الولاية والبلديات
- العمل على إعداد مخططات للاتصال الاجتماعي
- تنظيم تظاهرات وملتقيات خاصة بترقية الحوار والشراكة بين الفاعلين في التنمية
- تنظيم وترقية الشراكة الاجتماعية مع المجتمع المدني والجمعيات الخيرية.

### الاتجاه الثامن: دعم الاستثمار المحلي

يحاول هذا الاتجاه تشجيع وترقية القدرات والطاقات المحلية فيما يخص الاستثمار بهدف خلق مناصب

شغل دائمة من خلال:

- تقييم مبادرات التنمية الاقتصادية والاستثمار في الولاية
- تحديد الطاقات الاقتصادية المتوفرة وتثمين كل القطاعات الفاعلة للتنمية
- إعداد الخريطة الاقتصادية للولاية
- تثمين المهن والمعرفة المحلية
- توجيه النسيج الصناعي للولاية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تقييم واستهداف الأراضي القابلة للاستثمار المحلي.

### الاتجاه التاسع: تنظيم ملتقيات متخصصة

يتضمن هذا الاتجاه تنظيم نشاطات لدعم كل الدراسات الداخلة في تقييم البرامج وأعمال الخبراء

المتخصصين في مختلف المجالات قصد توجيه ومتابعة المبادرات التي تصدر من سلطات الولاية.

### المبحث الخامس: المناطق المندمجة للتنمية الصناعية كأداة للتنمية

إنّ الجزائر تضم حوالي 77 منطقة صناعية و44 مناطق للنشاطات موزعة على مستوى التراب الوطني وموجهة نحو النشاط الاقتصادي. من بين التحديات التي تواجه السلطة العمومية هو العمل على خلق الظروف المتاحة لتشكيل ما يسمى بالمناطق المندمجة للتنمية الصناعية<sup>1</sup> (Z.I.D.I). هذه العملية لن تتأتى إلا من خلال إعادة تأهيل وتحويل كل ما كان موجود سابقاً ولكن يجب مطابقته لمتطلبات الاقتصاد الصناعي المعاصر والعمل على إنشاء مناطق صناعية جديدة.

#### • المناطق المندمجة للتنمية للصناعة في ولاية سطيف: ديناميكية وفعالية

- إنّ المديرية الجهوية في سطيف تعمل على تغطية تراب 6 ولايات وهي: سطيف - باتنة - بجاية - برج بوعرييج - مسيلة وبسكرة.

- إنّ المساحة الجغرافية التي تغطيها هذه الولايات تتقاطع فيها أربع مناطق للبرمجة وهي:

• الهضاب العليا الشرقية (سطيف - برج بوعرييج - وباتنة)

• الهضاب العليا الوسطى: مسيلة

• برامج منطقة الشمال/ وسط: بجاية

• برامج الجنوب الشرقي: بسكرة.

- إنّ هذه المناطق تمثل قطب ديمغرافي يتعدى عدد سكانه ستّ ملايين نسمة ومهيكل بطريقتين رئيسيين هما:

• طريق الهضاب العليا الشرقية نحو بوابة الصحراء: سكيكدة - باتنة - بسكرة

• طريق / شرق غرب: برج بوعرييج - سطيف - قسنطينة.

<sup>1</sup> Les zones intégrées de développement industriel

بالنسبة لولاية سطيف، فإنها تمثل من خلال موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية مجال أمثل في تحقيق الاستراتيجية الاقتصادية الطبيعية وإنشاء وتطوير استثمارات ذات نوعية. كما يمكن أن تكون أيضاً مركز لعملية إقليمية فيما يخص إعادة بعث التنافسية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا من جهة ومنطقة الحضنة/ الصومام من جهة أخرى.

إنّ تحقيق هذه المناطق هي المستقبل القريب لفائدة ولاية سطيف سوف يستجيب للمعايير الحديثة فيما يخص تهيئة المناطق الصناعية حيث تمنح كل خدمات الدعم للاستثمار وخلق جاذبية طبيعية نحو الولاية وجعلها كقطب إشعاع على مستوى كل مناطق الهضاب العليا.

كما أنها تمثل أيضاً أداة للاندماج الإقليمي لمجال يجمع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والمحليين للتجديد الفعلي نحو مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على امتصاص البطالة وعلى خفض الاختلالات والفجوات الجهوية. وعليه فإنّ السلطات المحلية وعلى رأسها الوالي بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري (A.N.I.R.E.F)<sup>1</sup> ومجموع الشركاء المحليين المساهمة في تجسيد هذه المشاريع الواعدة.

إنّ إقليم المنطقة له قدرات معتبرة فيما يخص آفاق التنمية وجذب الاستثمارات الإنتاجية والموارد البشرية المؤهلة وكذلك تحفيز التنمية والبحث والابتكار. فالولاية تتربع على نسيج صناعي معتبر لكن مستوى نشاط الاستثمارات يبقى متوسط نسبياً مقارنة مع الطاقات والموارد التي تحتوي عليها وهي:

- صناعات تحويلية للمواد المنجمية (مواد البناء)
- تطوير فروع الصناعات الغذائية المرتبطة بالحبوب (مطحنة) وتربية المواشي (الحليب ومشتقاته - علف للأغنام)

<sup>1</sup> A N I R E F : Agence nationale de l'intermédiation et de régulation foncière

- طاقة سياحية غنية بالمناطق الأثرية والحمامات المعدنية والحدائق الطبيعية، فهذه الموارد الطبيعية تمنح فرص حقيقية للمستثمرين
- العمل على تطوير اقتصاد المعرفة المدعم بالطاقات البشرية في كل من جامعتي سطيف وباتنة وكذلك البحثية والعلمية الآتية من مخابر جامعات بجاية، مسيلة وبسكرة
- تحويل المخرجات المستوردة من الاستثمارات الخاصة (إلكترونيك - إلكترومنزلي في كل من برج بوعرييج وسطيف)
- نشاط تجاري على المستوى الوطني وحتى الدولي يؤكد بأنّ المنطقة ذات تقاليد قديمة باعتبارها مركز للتبادلات والعبور.

#### المبحث السادس: بعض التوصيات حول التنمية المستقبلية في ولاية سطيف

فيما يلي اقتراحات تتركز على:

- تقييم الإمكانيات والقدرات الحقيقية للولاية
- تحديد الأهداف التي تندرج ضمن الأولويات التوافقية والملحوظة على أرض الميدان
- إعداد طريقة منهجية تعمل على جمع كل الإمكانيات والمبادرات التي تُشرك الفاعلين المعنيين.

#### 1/ الإمكانيات:

- تجنيد الطاقات التي تعمل على تأطير ومتابعة عمليات التنمية
- وضع الهياكل والمكانزمات التي تعمل على تشخيص واكتشاف مواقع الإحتقان
- التدعيم والتكفل عند مدخل ومخرج المشاكل الموضوعية التي يواجهها الفاعلون المعنيون بعملية إنجاز البرامج

- خلق علاقات تبادلية ومنسجمة بين أجهزة الدولة لدفع عملية التنمية.

## 2/ الأهداف:

إنّ الأعمال التي أنجزت منذ سنة 2004 سمحت بتشخيص المستويات التي وصلت إليها عملية إنجاز البرامج وتحديد بدقة رسم العمليات المستقبلية واحترام الآجال المحددة والأهداف المسطرة من طرف الدولة نحو تحقيق تطلعات المجتمع الخاصة وتجاوز العقبات المحلية.

الأهداف المسطرة يجب أن تتركز على الأسس الآتية:

• تحديد محتوى مبادرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية قصد الوصول إلى تحسين ظروف معيشة المواطن

• تطبيق وتطوير مبادرات إعادة التأهيل بهدف الوصول إلى تنمية متوازنة

• وضع وقيادة مبادرات التنمية من خلال خطة للتدخل الإقليمي قصد التحكم والزيادة في عملية النمو بطريقة متكافئة في كل منطقة (منطقة الشمال، منطقة الجنوب، المنطقة الوسطى)

• ضمان مستوى لائق للخدمات مع الحضور الفعلي في كل مناطق الولاية.

إنّ هذه النظرة تسمح بوضع برنامج يدور حول الآفاق الواعدة للتنمية لأنها لو تحققت سوف تعطي دفع لتحفيز القطاعات الأخرى وخاصة خلق مناصب شغل جديدة. ومن هذه القطاعات نذكر:

• وضع برنامج خاص لإنجاز السكنات في مختلف الصيغ (تساهمي، ترقوي، اجتماعي...)

• توفير كل الإمكانيات والوسائل التي من شأنها تحفيز الاستثمار الذي يعمل على خلق مناصب شغل من خلال توسيع مناطق صناعية أو خلق مناطق صناعية جديدة

• الإسراع في إنجاز المشاريع المهيكلة خاصة في ميدان الأشغال العمومية والموارد المائية.

حول هذه الاتجاهات ينبغي أن تتزامن معها مبادرات أخرى نذكر:

• خلق مناصب شغل

• التكفل بكل المسائل المتعلقة بالشباب، التربية والثقافة

• فعالية جهاز التسيير للخدمات العمومية.

### 3/ المنهجية:

- الوصول إلى دفع عملية خلق طرق العمل في إطار تداخل المهام وتكاملها.

- دفع الجهود نحو الأهداف الكبرى التي تجمع بين كل المکانزمات المؤسسية والاجتماعية: هيئات مهنية، جمعيات، لجان ممثلة للمواطنين...

### 4/ العقبات والقيود التي يجب تجاوزها

• التحكم في المحفظة العقارية

• هشاشة وسائل الانجاز

• التحكم في تسيير المصادر المالية

• التحكم في الدراسات ومتابعتها

• إيجاد حلول لبعض المناطق الصعبة في تراب الولاية

• التحكم في التوسع العمراني وما ينجز عنه من آثار.

### 5/ النتائج والآثار

• وضع كل الإمكانيات لقياس مختلف مستويات الانجاز للأهداف المسطرة

• وضع مكنزمات للإنذار لتصحيح الاختلالات التي قد تظهر في عملية تحقيق برامج التنمية

• إعطاء محتوى حقيقي لعملية التنمية التي تهدف في النهاية إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية وتحسين

المستوى المعيشي للمواطن.

خلاصة الفصل:

- منذ سنوات 1980 مرّت الجزائر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد الموجه الذي تركّز أساساً على الصناعات المصنعة (منذ بداية 1970) والانتقال نحو الاقتصاد الليبرالي. لكن مرّت مرحلة سنوات 1990 بأزمة كبيرة فيما يخص المؤسسات الكبيرة (تسريح العمال سنوات 1997 و 1998 ثم إفلاس المؤسسات...).

- إنّ المرحلة الانتقالية التي عاشتها الجزائر تُرجمت على أرض الواقع بإعادة الهيكلة للمؤسسات ثم الخصوصية وأخيراً ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعالجة هذه الأزمة والمساهمة في التنمية المستدامة للبلاد، الذي عانى كثيراً خلال عقدين من الزمن تحت رحمة التضخم ومشاكل أخرى على المستوى الاقتصادي الكلي.

- لكن الذي يجب الإشارة إليه هو أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الجزائر أو في ولاية سطيف تعيش في مرحلتها الجنينية وأن هذه المؤسسات لا يزال مردودها الاقتصادي ضعيف إذا ما تمّ مقارنته مع الدول المتقدمة.

- إنه من الضروري على الدولة إصدار إجراءات تحفيزية من قبل هيئاتها اللامركزية (الجماعات الإقليمية) بهدف تشجيع مختلف المستثمرين ومساعدة الشباب من خلال هيئات الدعم المستحدثة: (ANGEM-CNAC-ANSEJ-ANDI-CNR)، بالإضافة إلى المجهودات التي تبذلها مختلف مراكز البحث في جامعة فرحات عباس والتي يمكنها لعب الدور المحوري في هذا المجال.

- إن توجهات الإستثمار فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي متعددة في ولاية سطيف، نذكر منها: الصناعات الإستخراجية - إستغلال المياه المعدنية - السياحة الحموية والجبليّة...إلخ.

- في حين نجد أن العوائق التي تقف أمام تطور مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة نحو إعطاء قيمة مضافة للإقتصاد الوطني هي متعددة نذكر على سبيل المثال: البيروقراطية الإدارية التي أصبحت مزمنة في بلادنا، أضف إلى ذلك القوانين التشريعية والبنكية التي لا تتلاءم والمعايير الدولية، دون أن ننسى الآفات الإجتماعية التي لازالت تنخر إقتصاد بلادنا (رشوة - محسوبية..).
- إن على عاتق الدولة مسؤولية ثقيلة فيما يخص لعب دور التحفيز، الحماية والتنظيم إذا كانت فعلا تتمتع بإرادة قوية نحو خلق تغيير حقيقي للوضعية الإقتصادية الحالية التي تمر بها بلادنا وولاية سطيف بشكل خاص.

## خلاصة الفصل الرابع:

- في نهاية هذا الفصل وعلى مستوى التحليل الذي قمنا به بالنسبة لمختلف القطاعات، فإننا استطعنا أن نميز خصائص مرتبطة بالطاقة الاقتصادية بالولاية نذكر:
- تتميز الولاية بتنوعها في محيطها الجغرافي والطبيعي لأنها تجمع بين إطارين منفصلين (المناطق الجبلية في الشمال والهضاب في الوسط والجنوب).
  - تحتل الولاية موقعا استراتيجيا يربط بين كل هياكل النقل في المنطقة، سواء البرية (الطريق الوطني رقم 05 والطريق السيار شرق/ غرب) أو السكة الحديدية (العاصمة - قسنطينة) أو نحو الساحل (مناء بجاية - جيجل) أو نحو الجنوب (عبر مسيلة - باتنة)، إضافة الى مطار 08 ماي 1945 (خطوط داخلية ودولية).
  - على مستوى المناخ، تتميز المنطقة بمناخ قاري وتساقط غير منتظم للأمطار، يتناقص من الشمال نحو الجنوب.
  - وفرة المياه في المنطقة غير معتبرة، سواء كان سطحية (تسيل خارج الولاية) أو جوفية، غالبا غير نوعية ومجهولة.
  - على المستوى الفلاحي، تتوفر الولاية على أراضي واسعة في منطقة الهضاب، تتميز بأهمية الأراضي الصالحة للزراعة ( S. A. U ) وخصوبتها. لكن الاشكالية في هذا القطاع تبقى مطروحة ، كونها تعتمد على الزراعات الواسعة و الرعي . وبالتالي فالطاقة الفلاحية ليست كافية بسبب قلة الموارد المائية .
  - بالنسبة للقطاع الصناعي ورغم أن التنمية في هذا المجال بدأت منذ سبعينيات القرن العشرين بالبرامج المكثفة التي سطرت آنذاك، إلا أن الجهودات تبقى غير مكتملة ولم تحقق الأهداف المرجوة بعد (الرجوع إلى الفصل المخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

- في الجانب الديمغرافي، فالولاية تحتل المركز الثاني بعد العاصمة فيما يخص عدد السكان ومعدل الكثافة السكانية الذي تصل إلى 276 نسمة في كلم<sup>2</sup>.
- على مستوى الشغل، تسجل الولاية معدل نشاط ضعيف (41.42%) مقارنة بالمعدل الوطني ومعدل الشغل كذلك. بالنسبة لمعدل البطالة (6.79%) يعتبر مرتفعا، ومنه فإن مساهمة القطاع الصناعي يعتبر ضروريا لامتناس نسبة من اليد العاملة (خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
- فيما يخص توزيع الشغل على مستوى قطاعات النشاطات الكبرى، فإنه يلاحظ هيمنة قطاع الخدمات و كذلك البناء والأشغال العمومية. وفي المقابل نلاحظ ضعف القطاع الصناعي.
- بالنسبة لمعدل الشغل في القطاع الزراعي، فإنه لا يتعدى الخمس من العاملين وبالتالي نلاحظ قصور هذا القطاع في أداء دوره نحو تنمية المنطقة.
- على مستوى المرافق والتجهيزات، فإننا نلاحظ عجز يخص قطاع التعليم والصحة وكذلك السياحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار (توفر كل المؤشرات لاحتلال الولاية مكانة سياحية معتبرة).
- إن إعادة الاعتبار لكل المعوقات والقيود التي تعاني منها الولاية، سوف يسمح لنا بتحديد استراتيجية لسياسة تنموية تتطلب منا تركيز الجهود حول:
  - استغلال كل الطاقات والموارد الطبيعية
  - تامين الموارد الأخرى التي تتوفر عليها الولاية
  - إعادة هيكلة وتنظيم المجال عبر الولاية قصد استقطاب عدد كبير من الاستثمارات والمشاريع الصناعية، الفلاحية أو الغذائية نحو المنطقة.

إن الهدف من هذه الرسالة هو محاولة تحديد العناصر والعوامل الأساسية التي من شأنها المساهمة في تنمية مدينة سطيف ومناطقها النائية سواء في شمال الولاية أو جنوبها خصوصا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

وللقيام بذلك ارتأينا أن نباشر في الفصول الأولى دراسة الجوانب النظرية للاقتصاد الاقليمي أو المجالي والتي سمحت لنا بإبراز أهمية العوامل الاقتصادية خصوصا تكاليف النقل ودورها في هيكله المشهد الاقتصادي.

إن استحالة الوصول إلى توازن اقليمي في اطار التجمع السكاني، أدى إلى ارساء قواعد المنافسة الاقليمية وسمح بظهور مفهوم الاقتصاديات الخارجية. انطلاقا من هذه الفكرة حاول مفهوم الاقتصاد الجغرافي الجديد تطوير بعض النماذج والتي أدت إلى نتائج تؤكد على تمايز المجال المتجانس تماما تحت تأثير العوامل الاقتصادية فقط، عن طريق ما يسمى بمكانزمات " السببية الدائرية المتراكمة " المحفزة لظهور التجمعات السكانية والتي أدت إلى نشوء تنظيم جديد للمجال ألا وهو: " مركز - ضواحي ".

إن تحليل المسألة الاقتصادية للمجال لا يمكن أن يتحدد فقط في إطار الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي. انطلاقا من هذه الفكرة حاولنا شرح آثار نمط الإنتاج الرأسمالي والعلاقات الاجتماعية التي تميزه على مستوى المجال. وعلى هذا الأساس فإن الإقليم لا يمكن أن يتحدد على مستوى تحليل التكاليف فقط وإنما لابد اعتباره ككيان اقتصادي واجتماعي معا.

خلال الثلاثين سنة أمجاد أوربا وفي ظل نظام التراكم Ford ، فإن التقسيم العلمي والاجتماعي للعمل كان السبب في ظهور التقسيم الدولي للعمل والذي أدى بدوره إلى التقسيم المجالي للعمل حيث نتج عنه هيكله جديدة للمجال في إطار " مركز - ضواحي "

وعلى أساس هذه التحليلات فإن رسم المجال إلى " مركز - ضواحي " كان له إجماع وموافقة من طرف الاقتصاديين. لكن يبدو أن العوامل الاقتصادية خصوصا هي السبب في ظهور التنمية غير المتوازنة التي تميز الأقاليم المترامية الأطراف مقارنة بالأقاليم الضيقة.

وفي هذه الظروف فإن تدخل السلطات العمومية يكون ضروريا من أجل التصدي ضد التنمية غير المتوازنة من خلال توازن اقليمي منصف فيما يخص عرض السلع والخدمات.

إن التحرك التام للأفراد من شأنه أن يساهم في تقارب مستوى التنمية بين المركز والضواحي. لكن الذي نلاحظه في الواقع أن هذا التحرك لا يتضمن العوامل الاجتماعية والثقافية فحسب، وإنما يمس كذلك كل النظام المسؤول عن عرض السلع والخدمات.

إن إعداد سياسة اقتصادية واجتماعية للمجال في الوقت الراهن هي قضية الجميع سواء في الدول الصناعية المتقدمة أو في الدول النامية حتى وإن كان المصطلح يختلف من بلد إلى آخر: التهيئة الإقليمية أو تنظيم المجال - التنمية الجهوية أو التخطيط الجهوي ، فإن شغل وتسيير المجال أو الإقليم يبقى الانشغال الأساسي لكل الدول.

عند نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأ العالم يلاحظ وجود فوارق جهوية كبيرة واختلالات في التنمية وكذلك في المداخل ومستويات المعيشة للأفراد، أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تحرك السلطات العمومية المتعاقبة في مختلف الدول لإيجاد حلول فعلية لهذه المشاكل .

إن الفوارق والاختلالات في التنمية يمكن تصنيفها إلى ثلاث مستويات:

- على المستوى الدولي
- على المستوى الوطني
- على المستوى الجهوي.

نتج نشوء من جهة، أقطاب صناعية حول المدن الكبرى ومن جهة أخرى ظهور مناطق أقل تطورا بعيدة نسبيا عن هذه الأقطاب الصناعية، مما يفسر بروز ما يسمى بفكرة التهيئة الإقليمية وإعداد تدريجي لسياسة التنمية الجهوية .

إن الدولة ومن خلال مكانتها على الساحة الاقتصادية سمح لها التدخل على مستوى جهات مختلفة من البلد لإرساء أقطاب متعددة للنمو بهدف نشر التنمية في الجهات المعينة. إن السياسات الناتجة عن نظريات النمو استدعت خلق مراكز في المناطق التي تتطلب مزيدا من النمو. وعليه فإن المفهوم المجالي للرأسمال يقتضي نشر التنمية من المركز نحو المحيط.

منذ الأزمة الاقتصادية لسنوات السبعينات من القرن العشرين بدأت نظريات التنمية تتخلى عن المفاهيم التقليدية والانفتاح أكثر نحو الأفكار والتحليلات الجديدة التي من شأنها البحث عن طرق وحلول فعلية لإرساء التنمية.

كما أظهرت التجارب السابقة أنّ أثناء هذه الأزمات هناك مناطق ومدن لم تكن صناعية بالدرجة الأولى لكنها أثبتت نتائج ايجابية فيما يخص التنمية سواء على الصعيد المحلي أو الوطني أو حتى الدولي. وبالتالي فالتنمية في وقتنا المعاصر لم تصبح حكرا على الدولة المركزية وإنما على المستوى اللامركزي أي السلطات المحلية والمجتمع معا. إن الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والتاريخية لمختلف الجهات والأقاليم سمح بظهور نماذج مختلفة للتنمية. هذه الأخيرة لا بد أن تستمد جذورها من العوامل الداخلية للمجتمع المحلي، ومنه نتجه نحو الكلام عن نظرية التنمية الداخلية المحلية والتي أصبحت الأكثر تأقلا وتطابقا لمكانزمات وسياسات التنظيم المجالي للنشاطات والأعوان الاقتصاديين.

إن مفهوم الاقليم قد يتجاوز مفهوم المجال إذا ما أدمجنا العلاقات التي تربط بين مختلف الفاعلين المحليين. إن أداء و فعالية الاقليم يعتمد بالخصوص على نوعية وتنظيم الانتاج من خلال قياس قدرته على خلق الموارد الخاصة وتجديد الابتكار.

حاولنا ربط مفاهيم ونظريات التنمية هذه مع دراسة الحالة التي نحن بصدها وهي اقليم ولاية سطيف ومنه حاولنا البحث عن العناصر والعوامل التي تساعد على تنمية مدينة سطيف موضوع بحثنا مع محاولة إعطاء الاعتبار للفاعلين الأساسيين الذين لهم دور في بعث التنمية للمدينة ونشرها بمستوى متوازن في كل أرجاء الولاية، بعدها لاحظنا الاختناق الذي تعاني منه مختلف القطاعات الموجودة في إقليم بلدية سطيف مقر الولاية.

إن سياسة التخطيط العمرانية التي تعتبر ضرورية تقتضي تنمية القطب الجهوي لسطيف قصد التحكم في النمو العمراني للمدينة في إطار نظرة شاملة لتهيئة الاقليم، بحيث تكون عقلانية ومستقلة.

هذه المبادرة التي تدخل في إطار تنظيم أمثل للمجال حول المدينة حاولت توجيه التوسع العمراني في أغلبته نحو الشمال الشرقي للمدينة لاعتبارات طوبوغرافية وفلاحية مناسبة من خلال التركيز على خيارات التهيئة المسطرة في المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم (S.E.P.T).

حاولنا تقييم أدوات تهيئة الإقليم بالخصوص مخطط تهيئة إقليم الولاية (P.A.T.W) والمخطط التوجيهي للتهيئة والعمران (P.D.A.U) من خلال المحتوى والانعكاسات على الديناميكية العمرانية للمدينة. في هذا الصدد لاحظنا الاختلالات والفجوات المجالية داخل إقليم ولاية سطيف واستحواذ الطريق الوطني رقم 05 ( سطيف والعملة ) على النصيب الأكبر للطاقة الإقتصادية في الولاية على حساب المناطق النائية والمعزولة سواء في الشمال أو الجنوب، بالإضافة إلى الإشكالية الصعبة في التحكم العمراني لمدينة سطيف ( مقر الولاية ) ومراكزها الثانوية المحيطة بها.

كما حاولنا إعطاء تعريف للوضع الإقتصادي والإقليمي في ولاية سطيف من خلال إبراز الطاقة الإقتصادية التي تزخر بها الولاية وتحليل مختلف المعطيات الطبيعية، الإقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار استطعنا أن نستخلص بأن الولاية تزخر بعدة مزايا نذكر منها:

• ثروة زراعية معتبرة تسمح لها بتطوير زراعة الحبوب والأعلاف والأشجار المثمرة بالإضافة إلى تربية الحيوانات ( المواشي والدواجن).

• تتوفر الولاية على قاعدة صناعية موجهة أساسا نحو الصناعات التحويلية والكيميائية (المطاط والبلستيك)، مواد البناء، الصناعات الغذائية، الإلكترونيك وعدد كبير من وحدات الإنتاج التي تنشط في قطاعات مختلفة.

• كما تحتل الولاية المرتبة الثانية من حيث عدد المسجلين في السجل التجاري، مما يترجم قوة النشاط التجاري في الولاية ( شارع ربي في العلة ذو الأهمية الوطنية )

• على مستوى الطاقة المنجمية، فالولاية تتوفر على عدة حقول للمواد المفيدة التي تستحق الاستغلال والاستثمار من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في الموارد المائية المعدنية.

• تتربع الولاية على منطقتين صناعيتين كبيرتين ( سطيف والعلة ) وعدد كبير من مناطق النشاطات.

• فيما يخص الإمكانيات المرفقية، نلاحظ مجهودات استثمارية في هذا الصدد سمحت بتكثيف شبكة الطرقات في الولاية وتجديدها. في حين نجد أن موانئ كل من بجاية وجيجل بالإضافة مطارات قسنطينة

وباتتة تمثل عوامل للمبادلات الخارجية لا يمكن الاستغناء عنها. كما أن مطار 08 ماي 1945 والطريق

السيار شرق / غرب الذي يقطع الولاية من غربها نحو شرقها (عين أرزات - بئر العرش) والطريق

المزدوج للسكة الحديدية سطيف - برج بوعرييج بإمكانهم دعم أكثر للمرافق الموجودة في تراب الولاية.

- على المستوى السياحي هناك تنوع في الإمكانيات والمواقع التي تزخر بها الولاية ويعطيها الاستحقاق في تريع عرش السياحة على الصعيد الوطني: نذكر السياحة الحموية في حمام قرقور ( المرتبة الثانية عالميا من حيث نوعية المياه ) - المناطق الأثرية في مدينة جميلة ومعلم عين الفوارة في مدينة سطيف.
  - إن المرافق والإمكانيات والطاقات التي تتوفر عليها ولاية سطيف تمنح لها كل الاستحقاق بأن تصبح عاصمة جهوية. لكنها تعاني من عدة عقبات خصوصا على مستوى التجمع السكاني لمدينة سطيف ( مقر الولاية ) والذي أصبح يتطلب إعادة تحويل المشاريع الإقتصادية والاجتماعية نحو التجمعات والبلديات المجاورة المسطرة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية سطيف. هذا الأخير يتوقع أن يوجه هذا التحول نحو مواقع شوف لكداد غربا وأولاد صابر شرقا التي تعتبر كمناطق قابلة للتعمير وتستجيب إلى حدود معتبرة للمتطلبات العقارية على مستوى بلدية سطيف . كما أنها تمثل الإمتداد الطبيعي لمدينة سطيف لكي تضم على المدى القريب والمتوسط مختلف برامج التجهيزات والسكنات الضرورية لطلبات السكان.
  - وللرجوع إلى العوائق والصعوبات التي تعاني منها الولاية نذكر الزيادة السكانية المتواصلة والتي نتج عنها نسبة بطالة مقلقة - مصادر مياه محدودة - تنمية إقليمية غير متوازنة لصالح مقر الولاية كما أشرنا سابقا وانعكاساتها السلبية على الهيكل العمراني لمدينة سطيف.
  - كما لاحظنا أيضا تراجع في الاستثمارات العمومية وانخفاض ملحوظ فيما يخص الأغلفة المالية المخصصة لمختلف برامج التنمية.
- أمام هذه الوضعية الحرجة يشعر المواطن باحباط مع تراكم المشاكل وانعكاساتها على حياته اليومية حيث يتحتم على الدولة البحث عن حلول والتكفل بانشغالات المواطنين المتعددة وبالتالي تجد السلطات المحلية نفسها عاجزة عن الاستجابة لكل المتطلبات الضرورية.

وفي هذا الصدد لاحظنا أن الدولة لم تُسخر كل الإمكانيات اللازمة للسلطات المحلية للسماح لها بإعادة بعث التنمية الاقتصادية. هذه الأخيرة تتطلب من الدولة سياسة استدرابية حقيقية لإعادة بعث الاقتصاد من جديد أمام تراجع الاستثمارات وتدني مستويات المعيشة لشرائع عديدة من المجتمع. ننتظر إذن توفير إمكانيات معتبرة لتدعيم سلطة الدولة وتحسين صورتها على المستوى المحلي لغرض تنظيم وتسيير محكم بمعايير الصرامة والانضباط.

وفي الأخير حاولنا مناقشة مختلف العوامل التي من شأنها مساعدة وتدعيم التنمية في مدينة سطيف على أساس طاقاتها وإمكانياتها الاقتصادية المتوفرة. أردنا أن نبرز مختلف فرص وآفاق التنمية في الولاية في ظل الظروف والوضعية الاقتصادية الراهنة التي تمر بها الدولة خصوصا على المدى القريب والمتوسط والتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي في لعب دور التنمية مستقبلا.

المراجع باللغة الفرنسية:

كتب ومجلات:

- 1- **AGLIETTA (M)**, « Régulation et crises du capitalisme », Odile Jacob, Paris, 1997.
- 2- **AMIN (S)**, Le développement inégal », Les éditions de Minuit, Paris, 1973.
- 3- **AURAY (J-P)**, **BAILLY (A)**, **DERYCKE (P-H)** et **HURIOT (J-M)**, « Encyclopédie d'Economie spatiale », Economica, Paris, 1994.
- 4- **AYDALOT (P)**, « Crise et espace, Economica », Paris, 1984.
- 5- **AYDALOT (P)**, « Economie régionale et urbaine », Economica, Paris, 1985a.
- 6- **BAUMONT (C)** et **HURIOT (J-M)**, « Processus d'agglomération et définition de la ville », Revue d'Economie Régionale et Urbaine, 1997, N°4.
- 7- **BEGUIN (H)** « La région et les lieux centraux », PUF, Paris, 2000
- 8- **BOYER (R)**, « La crise actuelle, une mise en perspective », critiques de l'économie politique, nouvelle série, N 7-8, Paris, 1979
- 9- **BOYER (R)** et **(MISTRAL (J)**, « Accumulation, inflation, crises », PUF, Paris, 1983
- 10- **BENKO (G)** et **LIPIETZ (A)**, « Les régions qui gagnent, districts et réseaux : les nouveaux paradigmes de la géographie économique » ; PUF, Paris, 1992.
- 11- **BEGUIN (H)**, « La région et les lieux centraux », PUF, Paris.2000
- 12- **BENKO (G)**, La science régionale, Que sais-je ? », PUF, Paris, 1989.
- 13- **BENKO (G)** et **LIPIETZ (A)**, « Les régions qui gagnent, districts et réseaux : les nouveaux paradigmes de la géographie économique », PUF, Paris, 1992.
- 14- **BENKO (G)** et **LIPIETZ (A)**, «La richesse des régions», PUF, Paris, 2000.
- 15- **BOISCUVIER (E)**, «La nouvelle économie géographique : intérêts et limites», Economie appliquée, Vol. LUI, 2000.
- 16- **BRASSEUL (J)**, « Introduction à l'économie du développement », Armand Colin, Paris, 1993.
- 17- **BUISSON (M-A)**, « De la métropole d'équilibre à la métropole en réseau », Anthropos, Paris, 1999.
- 18- **CATIN (M)**, « Economies d'agglomération », Encyclopédie d'Economie Spatiale, Economica, Paris, 1994.

- 19- COLLETIS (G), et PEQUEUR (B),** « Politiques technologiques locales de ressources spécifiques », Economica, Paris, 1995
- 20- COURAULT (B-A) et ROMANI (C),** « Flexibilité locale et districts industriels : l'exemple italien », Problèmes Economiques, N° 2184, 1990.
- 21- COURLET (C),** « Les systèmes productifs localisés : un bilan de la littérature », Cahiers d'Economie et de Sociologie Rurales, N° 58-59, 2001a.
- 22- COURLET (C),** « Territoires et régions : les grands oubliés du développement économique », L'Harmattan, Paris, 2001 b.
- 23- CREVOISIER (O),** « L'approche par les milieux innovateurs : états des lieux et perspectives », Revue d'Economie Régionale et Urbaine, N° 1, 2001.
- 24- DAVIS (D-R) et WEISTEIN (D-E),** « Economic Geography and Regional Product Structure: an Empirical Investigation », European Economic Review, N° 43, 1999.
- 25- DE BERNIS (G),** « Une alternative à l'hypothèse de l'équilibre économique général : la régulation de l'économie capitale », recueil de textes 1979-1983.
- 26- DEMAZIERE (C),** « Entreprises, développement économique et espace urbain », Economica, Paris, 2000.
- 27- DERYCKE (P-H),** « Economie et planification urbaines : théories et modèles », Tome 2, PUF, Paris, 1982.
- 28- DER YCKE (P-H),** « Equilibre spatial urbain », Anthropos, Paris, 1996.
- 29-DI RUZZA (F),** « L'idée de la régulation en économie politique », décembre 1981, recueil de textes 1979-1983, Université de Grenoble
- 30- DURANTON (G),** « La nouvelle économie géographique : agglomération et dispersion », Economie et Prévision, Vol. 131, 1997a, N° 5.
- 31- FELDMAN (M-P) et AUDRETSCH (D-B),** « Innovation in Cities: Science - Based Diversity, Specialization and Localized Competition », European Economic Review, n° 43, 1999.
- 32- FOURCADE (C),** « gouvernement territorial et district industriel : L'exemple de Montpellier », Revue Internationale PME, vol. 6, 1993, N 3
- 33- FUJITA (M),** « Urban Economic Theory: Land Use and City Size », Cambridge University Press, Cambridge, 1989.
- 34- FUJITA (M),** « L'équilibre spatial - L'interaction entreprises ménages », Economica, Paris, 1994.

- 35- FUJITA (M) et THISSE (J-F)**, « Economie géographique, problèmes anciens et nouvelles perspectives », Annales d'Economie et de Statistique, N° 45, 1997.
- 36- FUJITA (M) et THISSE (J-F)**, “Economy of Agglomération: Cities Industrial Location and Régional Growth”, Cambridge University Press, Cambridge, 2002.
- 37- GAFFARD (J-L) et ROMANI (P-M)**, «A propos de la localisation des activités industrielles : le district Marshalien », Revue Française d'Economie, Vol. 5, 1990, N° 3.
- 38- GARNIER (J-F)**, « Paris et le désert français », Flammarion, Paris, 1972.
- 39- GAROFOLI (G)**, « Economic Development, Organization of Production and Territory », Revue d'Economie Industrielle, N° 64, 1993.
- 40- GREFFE (X)**, « Politique économique, programmes, instruments perspective s », Economica, Paris, 1987.
- 41- GRREC**, « Crise et régulation de l'économie capitaliste », recueil de textes 1979-1983, Université de Grenoble II, 1983.
- 42- GUELLEC (D)**, « Economie de l'innovation », La Découverte, Paris, 1999
- 43- GUIGOU (J-L)**, « La rente foncière : les théories et leurs évolutions depuis 1650, Economica, Paris, 1982.
- 44- HURIOT (J-M)**, « Von Thünen: économie et espace », Economica, Paris, 1994.
- 45- ISARD (W)**, «The General Theory of Location and Space-Economy », Quarterly Journal of Economies, Vol. 63, 1949.
- 46- JAYET (H)**, « Analyse spatiale quantitative : une introduction », Economica, Paris, 1993.
- 47- JOYAL (M)**, « Réflexions sur la question du développement local », Revue d'Economie Régionale et Urbaine, 1987, N° 5.
- 48- KHERDJEMIL (B)**, «Territoires, mondialisation et redéveloppement ». Revue d'Economie Régionale et Urbaine, 1999, N° 2.
- 49- KRUGMAN (P)**, «Innovation and Agglomération: Two Parables Suggested by City- Size Distributions», Japan and the World Economy. 1995 N° 7
- 50- LACOUR (C) et CELIMENE (F)**, « L'intégration régionale des espaces», (comité. Pierre-Henri de R4 Cke, Jean-Marré Hurmot etc), Economica, 1997.
- 51- LACOUR (C) et PUISSANT (S)** « La métropolisation : Croissance, Diversité, Fractures », Anthropos, Paris, 1999.

- 52- LAJUGIE (J), DELFAUD (P) et LACOUR (C),** « Espace régional et aménagement du territoire », 2ème éd., Dalloz, Paris, 1985.
- 53- LECOQ (B),** « Des formes locales d'organisation productive aux dynamiques industrielles localisées : bilan et perspective», Economica, Paris, 1995.
- 54- LIPIETZ (A),** « Le capital et son espace », La découverte/Maspero, Paris, 1983a.
- 55- LIPIETZ (A),** «Aménagement du territoire et développement endogène», in Conseil d'Analyse Economique, Aménagement du territoire, La Documentation Française, Paris, 2001.
- 56- LUNG (Y),** « Régime d'accumulation et dynamique spatiale du capital : quel statut pour la région ? Revue d'Economie Régionale et Urbaine, 1983, N 3
- 57- MAILLAT (D),** « Milieux innovateurs et dynamique territoriale », Economica, Paris, 1995.
- 58- MARSHALL (A),**« Organisation industrielle: la concentration d'industries spécialisées dans certaines localités», Revue Française d'Economie, Vol. 5, 1990, N° 3.
- 59- MAZET (P),** « Aménagement du territoire, » Dalloz, Armand Colin, Paris, 2000.
- 60- NOISETTE (P), et VALLERUGO (F),** « La dynamique des grandes villes et des villes moyennes en France (1975-1999) », Colloque ASRDLF, N° 38, août 2002, Canada.
- 61- PAVOINE (J),** « Les trois crises du 20<sup>ème</sup> siècle, » Marketing, Paris, 1994.
- 62- PECQUEUR (B),** « Le développement local », Syros, Paris, 2000.
- 63- PIORE (M-G) et SABEL (C-F),** « Les chemins de la prospérité : de la production de masse à la spécialisation souple », hachette, Paris, 1989
- 64- PLANQUE (B),** (sous la direction), « le développement décentralisé : dynamique spatiale de l'économie et planification régionale », PUF, Paris, 1983a.
- 65- POLESE (M),** « Economie urbaine et régionale : logique spatiale des mutations économiques », Economica, Paris, 1994.
- 66- PONSARD (C),** (sous la direction), « Analyse économique spatiale », PUF, Paris, 1988.
- 67- PONSARD (C),** « Economie et espace : essai d'intégration du facteur spatial dans l'analyse économique », éditions EDES, Paris, 1995
- 68- RALLET (A) et TORRE (A),** « Economie industrielle et économie spatiale », Economica, Paris, 1995.
- 69- REMY (J),** « La ville : phénomène économique », 2e édition, Anthropos, Paris, 2000.

- 70- SAMUELSON (R-A)**, « Thunen and two hundred », Journal of Economic Literature, vol, 21, 1983
- 71- SMITH (D-M)**, « Forces du marché, facteurs culturels et processus de localisation», Revue Internationale des Sciences Sociales, N° 151, mars 1997.
- 72- SOULAGE (B)**, « Des SPL aux politiques publiques : questions et perspectives de recherches», l'Harmattan, Paris, 1994.
- 73- STOHR (W-B)**, «La crise économique demande-t-elle de nouvelles stratégies de développement régional ? Vers un nouveau paradigme du développement régional », Economica, Paris, 1984.
- 74- THISSE (J-F)**, « Dispersion, agglomération et re-dispersion », Revue d'Economie Régionale et Urbaine, 2002, N° 1.
- 75- THISSE (J-F)**, « L'équité spatiale », Encyclopédie d'économie spatiale, Economica, Paris, 1994.
- 76- VELTZ (P)**, « D'une géographie des coûts à une géographie des organisations», Revue Economique, N° 4, 1993.
- 77- VELTZ (P)**, « Mondialisation, villes et territoire : L'économie d'archipel », PUF, Paris, 1996.
- 78- VENABLES (A)**, « Equilibrium Location of Vertically Linked Industries», International Economie Review, Vol. 37, 1996.
- 79- VIDAL (F)**, « Les districts italiens : un modèle de développement exemplaire», Futuribles, N° 256, septembre 2000.
- 80- WACKERMANN(G)**, « Géographie urbaine », (Professeur émérite à la Sorbonne), Edition Marketing S.A, Paris, 2000.

مقالات

- 1-Activité, Emploi et Chômage, O.N.S, 2014.
  - 2- Armature urbaine, Métropoles et équilibres du territoire : Rapport de synthèse, Académie Universitaire de Constantine, 1999.
  - 3- Contrat d'étude : Appui à la stratégie de développement rural durable de la wilaya de Sétif, centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Mai 2005.
  - 4- Demain l'Algérie : Ministère de l'Équipement et d'Aménagement du Territoire (MEAT) Tome 1 et 2, Alger, 1995.
  - 5- Demain l'Algérie : Contribution au débat sur l'aménagement du territoire, commission de synthèse des conclusions du débat sur l'aménagement du territoire, O.P.A.T, 1995.
  - 6- Désignation des zones d'expansion économique, O.P.A.T, 2005.
  - 7- Développement local : Définition, Objectifs et Modalités d'Exécution, D.P.A.T, 2006.
  - 8- Etude d'aménagement de l'extension Est de la ville de Sétif, direction générale - zone industrielle- URBA.SETIF, 2005.
  - 9- L'ALGERIE en quelques chiffres, O.N.S, 2014.
- La lettre de l'équipement et de l'aménagement du territoire : (M.E.A.T) office national de l'information et de la documentation du secteur de l'équipement. 2005
- 10- Où vont les villes algériennes-Actes : Sétif, le 2 juin 2001 organisme par laboratoire : projet urbain, ville et territoire, P.U.V.I.T, Université Ferhat Abbas Sétif
  - 11- P.D.A.U de la commune de Sétif, Règlement, centre d'études et de réalisations en urbanisme, URBA.SETIF, édition juillet 2005.
  - 12- Plan d'aménagement de la wilaya 2012.
  - 13- Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme (P.D.A.U), commune de Sétif, Rapport de présentation, 2010.
  - 14- Proposition de création de zones d'expansion économique : Z.E.E. Direction des mines et de l'industrie de la wilaya de Sétif, 1999.
  - 15- Recommandations des journées d'étude sur le développement social, Atelier : aménagement

du territoire et développement régional, D.P.A.T, Sétif, 1995.

**16-** Schéma futur d'urbanisme de la ville de Sétif, 2005.

**17-** Sétif : Le futur au présent des opportunités d'investissements nombreuses et diversifiées, 2005.

**18-** Sétifis : Revue de la wilaya de Sétif : Années 2005/2006/2007.

**19-** Situation socio-économique, développement et aménagement de la wilaya de Sétif, D.P.A.T, 2005.

**20-** Villes et territoires : mutations et enjeux actuels, le laboratoire : projet urbain, ville et territoire (P.U.V.I.T) 12, 13,14/novembre/2005.Université Ferhat Abbas Sétif.

**21-** Wilaya de Sétif : options de développement à la faveur des potentialités et de Contraintes, 26/03/1997.

**22-** Wilaya de Sétif par les chiffres D.P.A.T, 2015

**23-** Wilaya de Sétif, perspectives 2005-2009, D.P.A.T.

**24-** Diverses brochures de la région

مراجع باللغة العربية:

- 1- مخطط تهيئة إقليم ولاية سطيف -الطبعة الأخيرة - الجزء الأول -جانفي 2012.
- 2- مخطط تهيئة إقليم ولاية سطيف - الطبعة الأخيرة -الجزء الثاني -جانفي 2012.
- 3- الجزائر بالأرقام - الديوان الوطني للإحصائيات 2014.
- 4- المخطط التوجيهي للتهيئة العمران - طبعة 2010.
- 5- الحالة الاجتماعية والاقتصادية - تنمية وتهيئة ولاية سطيف -مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية  
2015.
- 6- ولاية سطيف بالأرقام - مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015.
- 7- ولاية سطيف - أفاق (2005-2009) - مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية.
- 8- Sétifis مجلة الولاية: 2006 -2007 -2008.

2.....	المقدمة العامة
12.....	الفصل الأول: المجال والعلوم الاقتصادية: نشأة وتطور
13.....	المبحث الأول: المسألة المجالية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي
13.....	المطلب الأول: أسس الاقتصاد المجالي
14.....	الفرع الأول: التوطين المجالي للنشاطات: الجوانب النظرية
24.....	الفرع الثاني: مفهوم الظاهرة العمرانية
29.....	المطلب الثاني: الاتجاهات الجديدة للتحليل الاقتصادي المجالي: الاقتصاد الجغرافي الجديد
30.....	الفرع الأول: التوجهات المجالية في سوق السلع
32.....	الفرع الثاني: التوجهات المجالية في سوق العمل
34.....	الفرع الثالث: التوجهات المجالية للعوامل الخارجية
36.....	الفرع الرابع: التوازن المجالي
38.....	خلاصة المبحث الأول:
39.....	المبحث الثاني: نظرة أخرى لرؤية المجال: المجال الاجتماعي الإقتصادي
39.....	المطلب الأول: طرق الإنتاج الرأسمالية والمفاهيم المجالية
39.....	الفرع الأول: طرق الإنتاج، نظام التراكم والتنظيم
45.....	الفرع الثاني: الانعكاسات المجالية في ظل نظام Ford
50.....	المطلب الثاني: أزمة الرأسمالية - مرحلة ما بعد Ford والاتجاهات المجالية الجديدة
51.....	الفرع الأول: مظاهرة الأزمة

- 52..... الفرع الثاني: تعريف نظرية التنظيم
- 52..... الفرع الثالث: الانعكاسات المجالية للأزمة
- 53..... الفرع الرابع: نحو نظام جديد للتراكم
- 56..... خلاصة المبحث الثاني
- 57..... خلاصة الفصل الأول
- 59.. الفصل الثاني: أسس ونشأة سياسات تنظيم المجال والتهيئة الإقليمية في الجزائر بين الماضي والحاضر
- 60..... المبحث الأول: أهمية سياسة التهيئة الاقليمية
- 60..... المطلب الأول: أسس إستراتيجية الدولة في المجال
- 60..... الفرع الأول: عيوب السوق والفعالية الاقتصادية
- 62..... الفرع الثاني: عرض السلع والخدمات العمومية
- 63..... الفرع الثالث: حدود تحرك الأفراد
- 65..... المبحث الثاني: أدوات سياسات التهيئة الاقليمية
- 65..... المطلب الأول: نظريات التنمية ودور الدولة
- 65..... الفرع الأول: التنمية الإقتصادية
- 67..... الفرع الثاني: دور الدولة: مفهوم التنمية " من الأعلى "
- 67..... الفرع الثالث: مكانزمات التنمية الجهوية
- 69..... الفرع الرابع: أهداف وقيود السياسات الاقليمية في الإستقطاب الاقتصادي
- 71..... الفرع الخامس: التهيئة الاقليمية في البلدان المتقدمة خلال " الثلاثين سنة أمجاد"
- 77..... خلاصة المبحث الثاني:

- 78.....المبحث الثالث: التهيئة الإقليمية في الجزائر بين الماضي والحاضر
- 78.....المطلب الأول: الجزائر اليوم
- 80.....المطلب الثاني: المزايا والعوائق الطبيعية
- 81.....الفرع الأول: مساحة شاسعة متباينة
- 81.....الفرع الثاني: موارد محدودة وموزعة بطريقة متباينة
- 82.....الفرع الثالث: فئة سكانية في تحول مستمر ومتذبذب
- 83.....الفرع الرابع: كثافة سكانية متركزة في مدن الشمال
- 84.....الفرع الخامس: فوضه عمرانية مقلقة في ضواحي المدن الكبرى
- 85.....الفرع السادس: أحياء وضواحي مدن غارقة في أزمة إجتماعية حادة
- 85.....الفرع السابع: مرافق صحية متوفرة دون سياسة فعلية
- 85.....الفرع الثامن: سياسة تدرس كثيفة دون نتائج ملموسة
- 86.....الفرع التاسع: تدهور مقلق لقطاع الشغل
- 86.....الفرع العاشر: هياكل قاعدية متطورة نسبيا وغير متوازنة إقليميا
- 87.....المطلب الثالث: إستنتاجات
- 88.....المطلب الرابع: التهيئة الإقليمية في الجزائر بين الماضي والحاضر
- 88.....الفرع الأول: التهيئة الاقليمية في الاقتصاد والمخطط
- 88.....الفرع الثاني: الانشغالات الحالية
- 89.....الفرع الثالث: فرضية السيناريو التلقائي
- 92.....خلاصة المبحث الثالث:

93.....	خلاصة الفصل الثاني:
96.....	الفصل الثالث: التوجه الجديد للتهيئة الإقليمية: التنمية المحلية الداخلية
97.....	المبحث الأول: التنمية المحلية الداخلية: التكيف مع الأفكار الاقتصادية الجديدة
97.....	المطلب الأول: الإقليم في قلب التنمية
98.....	الفرع الأول: نحو المفهوم الإقليمي للتنمية الاقتصادية
101.....	الفرع الثاني: تفاعل بين التنظيم الانتاجي والاقليم
103.....	المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية الداخلية
104.....	الفرع الأول: أهمية العولمة
106.....	الفرع الثاني: الاقليم ومفاهيمه الانتاجية: موارد خاصة وابتكار
109.....	خلاصة المبحث الأول:
110.....	المبحث الثاني: مقارنة محلية للتنمية الداخلية
110.....	المطلب الأول: تنوع طرق التنمية
110.....	الفرع الأول: من المناطق الصناعية إلى الأنظمة الانتاجية المحلية
115.....	الفرع الثاني: خلق الابتكار ضرورة للنجاح
117.....	خلاصة المبحث الثاني:
118.....	خلاصة الفصل الثالث:
120.....	الفصل الرابع: دراسة وتحليل شامل للطاقة الاقتصادية والبشرية في ولاية سطيف
121.....	المبحث الأول: قطاع الري
122.....	المطلب الأول: مصادر المياه

123.....	الفرع الأول: المياه السطحية
126.....	الفرع الثاني: المسطحات المائية بالولاية ( الحالية والمستقبلية ) 2014.
128.....	الفرع الثاني: المياه الجوفية
131.....	الفرع الثالث: هياكل تخزين المياه
131.....	الفرع الرابع: صرف المياه المستعملة
144.....	المبحث الثاني: القطاع الفلاحي
154.....	المبحث الثالث: القطاع الصناعي
154.....	المطلب الأول: المناجم والمحاجر
161.....	المطلب الثاني: الطاقة
161.....	الفرع الأول: إيصال غاز المدينة
171.....	المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
175.....	المبحث الرابع: السكان
177.....	المطلب الأول: تقييم المكان حسب المناطق السكنية
189.....	المطلب الثاني: تقسيم السكان حسب التجمعات السكانية
197.....	المبحث الخامس: الشغل
198.....	المطلب الأول: معطيات إجمالية حول نشاط سكان الولاية
205.....	المطلب الثاني: نشاط الوكالة الولائية للتشغيل واليد العاملة
208.....	المبحث السادس: المنشآت القاعدية
208.....	المطلب الأول: وضعية الطرقات بالولاية

- 217.....المطلب الثاني: وضعية الجسور والملاحة الجوية بالولاية
- 218.....المبحث السابع: النقل
- 235.....المبحث الثامن: التربية
- 236.....المطلب الأول: التعليم الإبتدائي
- 236.....الفرع الأول: بطاقة تقنية للطور الأول 2014 / 2015
- 237.....الفرع الثاني: تعيين السنة الدراسية 2013 / 2014
- 246.....المطلب الثاني: التعليم المتوسط
- 255.....المطلب الثالث: التعليم الثانوي
- 255.....الفرع الأول: بطاقة تقنية لطور الثانوي
- 255.....الفرع الثاني: نسب تقييمية للسنة الدراسية
- 267.....المبحث التاسع: التعليم العالي
- 277.....المبحث العاشر: الصحة العمومية
- 291.....المبحث الحادي عشر: السياحة
- 298.....خلاصة الفصل الرابع:
- 301.....الفصل الخامس: تقييم أدوات ووسائل التهيئة العمرانية من خلال ديناميكية المدينة
- 302.....المبحث الأول: الإشكالية الحالية لبلدية سطيف
- 302.....المطلب الأول: لماذا تهيئة المجال
- 302.....المطلب الثاني: الاشكالية
- 303.....المطلب الثالث: تحديد أهداف مخطط تهيئة الولاية

- 305.....المطلب الرابع: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
- 306.....المطلب الخامس: تقديم وعرض محيط بلدية سطيف
- 308.....المبحث الثاني: حالة الموقع الطبيعي والوضعية الاجتماعية والاقتصادية
- 308.....المطلب الأول: تحليل الموقع الطبيعي
- 308.....الفرع الأول: تضاريس البلدية
- 309.....الفرع الثاني: المميزات الجيولوجية
- 309.....الفرع الثالث: المميزات المناخية
- 310.....الفرع الرابع: تصنيف الأراضي الزراعية
- 311.....المطلب الثاني: الجانب الديمغرافي، الاجتماعي والاقتصادي
- 312.....الفرع الأول: حجم السكان وتطوره
- 312.....الفرع الثاني: تطور السكان في بلدية سطيف
- 314.....الفرع الثالث: التوزيع الاقليمي لسكان البلدية
- 314.....الفرع الرابع: التشغيل
- 315.....الفرع الخامس: السكن
- 316.....المبحث الثالث: الهياكل القاعدية
- 316.....المطلب الأول: الطرق الوطنية
- 316.....الفرع الأول: الطريق الوطني رقم 05
- 317.....الفرع الثاني: الطريق الوطني رقم 75
- 318.....الفرع الثالث: الطريق الوطني رقم 09

- 318..... الفرع الرابع: الطريق الوطني رقم 28
- 319..... المطلب الثاني: الطرق الولائية
- 319..... الفرع الأول: الطريق الولائي رقم 117
- 319..... المطلب الثالث: تحليل طرق الولاية
- 320..... المطلب الرابع: الطرق العمرانية
- 321..... الفرع الأول: تحليل الطرق العمرانية
- 322..... الفرع الثاني: النقل
- 323..... المطلب الخامس: الطاقة الكهربائية، شبطة الغاز والهاتف
- 323..... الفرع الأول: الطاقة الكهربائية
- 323..... الفرع الثاني: شبكة الغاز
- 324..... الفرع الثالث: شبكة الهاتف
- 324..... المطلب السادس: شغل الأراضي
- 324..... الفرع الأول: المنشآت الاجتماعية
- 328..... الفرع الثاني: القطاع الفلاحي
- 330..... المبحث الرابع: آفاق ديموغرافية، اجتماعية واقتصادية
- 330..... المطلب الأول: آفاق ديموغرافية
- 330..... الفرع الأول: تطور السكان حسب التشتت
- 331..... الفرع الثاني: السكن
- 332..... الفرع الثالث: المرافق والتجهيزات

المطلب الثاني: توجيهات حول التنمية الاقتصادية المستقبلية وكيفية الحفاظ على المواقع العمرانية للمدى الطويل.....	335
الفرع الأول: طاقات ومميزات المجال الاقتصادي السطايفي.....	335
الفرع الثاني: المشاريع الهيكلية المسطرة للتوسيع الاقتصادي والتجاري.....	336
الفرع الثالث: التجهيزات الهيكلية الداخلة في عصرنة الهياكل القاعدية والتنمية الفلاحية.....	336
الفرع الرابع: كيفية توزيع وتوطين مختلف الأنشطة داخل المجال الجديد لمحيط مدينة سطيف.....	337
الفرع الخامس: مناطق جديدة للتوسع العمراني على المدى الطويل.....	338
المبحث الخامس: التحليل العمراني وتهيئة مدينة سطيف.....	339
المطلب الأول: التحليل العمراني.....	339
الفرع الأول: ديناميكية المدينة.....	339
الفرع الثاني: طرق التنمية.....	340
الفرع الثالث: العراقيل الموجودة.....	340
الفرع الرابع: الهيكل العام للمدينة.....	341
الفرع الخامس: الوضعية العامة للنسيج العمراني.....	342
المطلب الثاني: تهيئة مدينة سطيف.....	344
الفرع الأول: توجيهات حول طريقة التهيئة.....	345
الفرع الثاني: مبادئ التهيئة.....	346
الفرع الثالث: متغيرات التهيئة.....	347
خلاصة الفصل الخامس:.....	350

353.....	والطرق المتوفرة في المنطقة
354.....	المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنافسية في الجزائر
355.....	المطلب الأول: الخصائص العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
359.....	المطلب الثاني: التطور الاقتصادي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين 2001 و2009
361.....	المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية الكلية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
362.....	الفرع الأول: هيئات الدعم
365.....	الفرع الثاني: مناخ الأعمال
365.....	الفرع الثالث: المرافق
366.....	الفرع الرابع: الإطار المؤسسي
367.....	المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف
372.....	المبحث الثالث: سياسة دعم الابتكار
372.....	المطلب الأول: تشخيص حالة الابتكار
373.....	المطلب الثاني: الأهداف
373.....	الفرع الأول: الهدف الاستراتيجي
373.....	الفرع الثاني: الأهداف العلمية
374.....	المطلب الثالث: الأعمال موضع التنفيذ
374.....	الفرع الأول: إعداد سياسة وطنية للابتكار
375.....	الفرع الثاني: خلق شبكات للبحث والابتكار

376.....	الفرع الثالث: إعداد دعائم و ثائقية.
376.....	الفرع الرابع: تكوين مدراء المؤسسات.
377.....	الفرع الخامس: تنظيم مسابقات وطنية
377.....	الفرع السادس: تكوين الموظفين
377.....	المطلب الرابع: الامكانيات
377.....	الفرع الأول: وضع مشاتل أو حاضنات.
378.....	الفرع الثاني: إنشاء وتعزيز المراكز التقنية.
379.....	الفرع الثالث: منح مساعدات مالية وجبائية.
380.....	الفرع الرابع: وضع مرصد للابتكار
380.....	المطلب الخامس: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة ( ANDPME )
381.....	المبحث الرابع: إتجاهات التنمية المقترحة من طرف مجموعة CNEAP/URBA SETIF
386.....	المبحث الخامس: المناطق المندمجة للتنمية الصناعية كأداة للتنمية
388.....	المبحث السادس: بعض التوصيات حول التنمية المستقبلية في ولاية سطيف
391.....	خلاصة الفصل السادس:
394.....	الخاتمة العامة

## الملخص

إن الهدف من هذا البحث هو إيجاد عناصر وعوامل التي من شأنها تدعيم التنمية في مدينة سطيف ومحيطها من خلال الموارد والإمكانات المتوفرة في المنطقة.

- من خلال بحثنا، حاولنا تقييم أدوات تهيئة الإقليم على مستوى الولاية وعلى مستوى البلدية ومنه لاحظنا إختلالات وفجوات مجالية داخل إقليم الولاية وبالخصوص إستحواذ الطريق الوطني رقم 05 (سطيف والعلمة) على الطاقة الإقتصادية الكبرى للولاية وذلك على حساب المناطق الشمالية والجنوبية المنعزلة.

- إضافة إلى ذلك، الإشكالية الصعبة التي تتحكم في النمو العمراني لمدينة سطيف (مقر الولاية) ومحيطها الخارجي، مما يحتم على السلطات المحلية التوجه نحو المراكز الثانوية خارج المدينة بهدف إرساء نمو عمراني متوازن. وبالتالي يتوجب على الدولة تسخير كل الإمكانيات اللازمة بإعادة بعث التنمية الإقتصادية، من خلال تشجيع الاستثمارات وتوفير المرافق الضرورية، بهدف خلق مستوى معيشي أفضل للمواطن.

## Résumé

Nous avons essayé d'évaluer les instruments d'aménagement et d'urbanisme au niveau de la wilaya et de la commune, ainsi on a constaté des déséquilibres spatiaux enregistrés au sein de la wilaya. En effet la route nationale n 05 ( Setif et El eulma) a accaparé à elle seule l'essentiel du potentiel économique de la wilaya au détriment des régions enclavées du nord et du sud.

Ajouté à cela, la problématique difficile de la ville de sétif traduite par la non maitrise de la croissance urbaine, ce qui incite les autorités locales de déconcentrer les services de la ville vers les localités secondaires existantes au niveau immédiat de la commune dans le but de créer un développement urbain équilibré.

Par conséquent, l'Etat doit disposer de tous les moyens nécessaires pour une relance de développement économique par l'encouragement des investissements et la créations des services pour le profit du bien être du citoyen.